

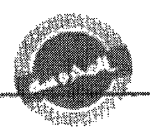
١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الجــات ومصيــر العــرب

(المجلد الرابع عشر)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ش ٩ب المعادى – ت : ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ١٤ الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
استمرار الفترة الانتقالية لاتفاقية التربس فى الادوية بدأنا وضع برنامج شامل لتطوير وتحديث الصناء			
محمد العزاوى	الجمهورية	٤٠٠	٩٧-٠٨-١٥
اتفاقية الجات لا تخيفنا			
احمد عبدالسلام الاتربى	الوفد	٤٠١	٩٧-٠٨-١٦
الانضمام الى "الغات" يفرض على الدولة ردم العجز فى الميزان التجارى			
حياتى	الكفاح العربى	٤٠٢	٩٧-٠٨-١٦
تساؤلات			
عبد اللة نصار	الجمهورية	٤٠٥	٩٧-٠٨-١٦
نعم .. "الجات" خطر يهدد صناعتنا			
جلال دويدار	الاخبار	٤٠٦	٩٧-٠٨-٢١
مستعدون للجات بشروط			
	العالم اليوم	٤٠٨	٩٧-٠٨-٢٣
مصر تطبق حماية الملكية الفكرية عام ٢٠٠٥ :			
	المجلة	٤٠٩	٩٧-٠٨-٢٤
مطلوب استراتيجية قومية للصناعات الاليكترونية :			
	العربى	٤١٣	٩٧-٠٨-٢٥
ذبح الدواجن بسكين "الجات"			
	الاهرام	٤١٤	٩٧-٠٨-٢٥
خصخصة الدواجن بطيئة ! بيع ١٧ محطة قبل القرار وحالة ترقب بعد القرار			
	الاهرام	٤١٧	٩٧-٠٨-٢٦
التحرك المحسوب مطلوب للخلاص من أخطار "الجات"			
جلال دويدار	الاخبار	٤٢٠	٩٧-٠٨-٢٧
مصر تدخل الجات .. بالفوصوليا !			
	الجمهورية	٤٢١	٩٧-٠٨-٢٨
أثار تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء المصرى وكيفية مواجهتا ..!!			
	الاهرام	٤٢٣	٩٧-٠٨-٣٠

مجلد رقم ١٥ الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الاتفاقيات الثنائية ايضا خطر على منتجاتنا الصناعية !			
جلال دويدار	الاخبار	٤٢٥	٩٧-٠٨-٣١
صناعة الدواء تواجه منافسة دولية غير متكافئة !			
جهاد عبد المنعم	الوفد	٤٢٧	٩٧-٠٩-٠١
الدواء فى مصر تحت السيطرة .. ولن يخضع للعرض والطلب			
	الاسبوع	٤٢٨	٩٧-٠٩-٠١
انقاذ قطاع الخدمات .. من الجات			
	الاهرام المسائى	٤٢٩	٩٧-٠٩-٠٢
انفاقية دولية لحماية انتاج برامج الكمبيوتر وقواعد المعلومات			
	العالم اليوم	٤٣٠	٩٧-٠٩-٠٣
الجات ... انطلاقة جديدة للاقتصاد			
سعد هجرس	العالم اليوم	٤٣١	٩٧-٠٩-٠٩
عصر الجات وتأثيرة على مصر صناعيا وتجاريا			
	العالم اليوم	٤٣٦	٩٧-٠٩-٠٩
تفتح ملف الجات فى اضخم ندواتها [٢-٧]			
	العالم اليوم	٤٣٧	٩٧-٠٩-١١
كيف تنضم مصر لقائمة النمور الاقتصادية ؟			
	العالم اليوم	٤٤٣	٩٧-٠٩-١١
مؤتمر المهندسين الزراعيين العرب يختتم اعماله اليوم			
	الكفاح العربى	٤٤٧	٩٧-٠٩-١١
وفد اردنى فى واشنطن لكسب تأييدها لانضمامه لمنظمة التجارة الدولية			
صلاح حزين	الحياة	٤٤٨	٩٧-٠٩-١٢
عصر الجات وغذاء مصر فى خطر :			
	العالم اليوم	٤٤٩	٩٧-٠٩-١٣
حماية حقوق الملكية الفكرية الترف القاتل !			
	العالم اليوم	٤٥٤	٩٧-٠٩-١٤
امريكا تفوز بقضية ملكية فكرية على الهند وتريد من اليابان الاسراع بتسوية الخلافات التجارية .			
	الاهرام الاقتصادى	٤٥٩	٩٧-٠٩-١٥
صناعة السينما والكتاب تدخل متحف التاريخ			
	العالم اليوم	٤٦٠	٩٧-٠٩-١٦
بسبب القرصنة : ١٨ مليون دولار خسائر شركات الكمبيوتر فى مصر			
	اخرساعة	٤٦٥	٩٧-٠٩-١٧

مجلد رقم ١٤٠ الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الصين تستعد انضمامها الى منظمة التجارة العالمية فى الوقت الراهن		الوفد	٤٦٦	٩٧-٠٩-١٧
سلبيات وتحديات		العالم اليوم	٤٦٧	٩٧-٠٩-١٧
تحرير تجارة الخدمات .. رصاصة الرحمة للاقتصاد المصرى		العالم اليوم	٤٦٨	٩٧-٠٩-١٧
مؤلفون بلا حقوق .. من ينقذ عقول المؤلفين من ايادى الناشرين ؟		العربى	٤٧٢	٩٧-٠٩-١٧
حتى لا تنهال مطارق "الجات" على رؤوسنا ؟!!		العالم اليوم	٤٧٥	٩٧-٠٩-٢٠
على مشارف القرن المقبل : راسمالية واستعمار وعولمة (١)		الكفاح العربى	٤٧٦	٩٧-٠٩-٢٣
مكتب عربى لبراءات الاختراع واول قاموس لمصطلحات الملكية الفكرية	عبدالمعطى احمد	الاهرام	٤٧٨	٩٧-٠٩-٢٤
على مشارف القرلان المقبل : راسمالية واستعمار وعولمة (٢) العولمة الراهنة تقود الى شكل ومحت		الكفاح العربى	٤٧٩	٩٧-٠٩-٢٤
بسبب الجات .. صناعة طفايات الحريق تنجو من الاغراق	عزة نصر	العالم اليوم	٤٨٢	٩٧-٠٩-٢٥
الجمع العربى لحماية الملكية الفكرية يشارك فى ندوة ستراسبورغ		الحياة	٤٨٤	٩٧-٠٩-٣٠
"الجات" تبحث العلاقة بين التجارة والاستثمار فى يونيو القادم	خالد حسن	العالم اليوم	٤٨٥	٩٧-٠٥-٢٥
الدور المطلوب لمواجهة اخطار " الجات"	سهير الحسينى	اخرساعة	٤٨٦	٩٧-١٠-٠١
تقرير حكومى يؤكد ارتفاع اسعار اللحوم وزيت الطعام والسكر بعد تنفيذ "الجات "		الوفد	٤٩٦	٩٧-١٠-٠٤
مليارا جنيه .. مخزون الغزل والنسيج !!		العالم اليوم	٤٩٧	٩٧-١٠-٠٥
الموسوعة الاقتصادية		الاهرام الاقتصادى	٤٩٨	٩٧-١٠-٠٦
اتفاقية الجات واثارها على الدواء المصرى		الحقيقة	٥٠٠	٩٧-١٠-١١

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
التنافس الاقتصادى بين التحرر والاستمرار			
	العالم اليوم	٥٠١	٩٧-١٠-١٣
قبل فوات الاوان			
عبد الفتاح نصير	الوفد	٥٠٣	٩٧-١٠-١٣
خلافات بين مصر والمغرب حول اتفاقية التجارة الحرة			
	الوفد	٥٠٤	٩٧-١٠-١٩
مفيد شهاب يطالب باعادة النظر فى تطبيق "الجات"			
هانى المكاوى	الاحرار	٥٠٥	٩٧-١٠-٢١
"فوزى" ينتقد اتفاقية الاغنياء لتحرير التجارة			
احمد بكير	الوفد	٥٠٦	٩٧-١٠-٢٢
لماذا تعجز المنتجات العربية عن المنافسة فى اسواقها ؟ G.SP كلمة السر الغزو الاسواق الامريكية			
خالد حسن	العالم اليوم	٥٠٧	٩٧-١٠-٢٢
العلم والحياة			
عواطف عبد الجليل	الجمهورية	٥١٣	٩٧-١٠-٢٥
مؤتمر جمعيات الصيدلية يطالب بالاستفادة من البنود الايجابية فى اتفاقية الجات			
عاطف دعبس	الوفد	٥١٤	٩٧-١٠-٢٦
منظمة التجارة تدعو الاتحاد الاوروبى لتغيير سياسة استيراد الموز			
رويتر	الكفاح العربى	٥١٥	٩٧-١٠-٢٧
مباحثات بين ممثلين للجمجموعة ومدير منظمة التجارة الدولية			
	الاهرام	٥١٦	٩٧-١١-٠٣
دراسة تدعو شركات التامين المصرية لمواجهة الجات			
	الاحرار	٥١٧	٩٧-١١-٠٦
الجات تشعل اسعار الدواء !			
الفت ابراهيم	الاهرام	٥١٨	٩٧-١١-١١
اينب "الجات"			
	الاهرام المسائى	٥٢٢	٩٧-١١-١٢
جويلى : الجات تحكم العالم			
خالد حسن	العالم اليوم	٥٢٣	٩٧-١١-١٢
جويلى : اتفاقية الجات للمنسوجات فى صالح الدول النامية			
خالد حسن	العالم اليوم	٥٢٦	٩٧-١١-١٦
حوت "الجات" يلتهم التنمية فى الدول النامية			
	العربى	٥٢٧	٩٧-١١-١٧

مجلد رقم ١٤ — الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقات التجارة العالمية "الجات"		الاهرام	٥٢٨	٩٧-١١-٢٣
تشريع لحماية قطاع التامين التونسى		الأهرام العربى	٥٢٩	٩٧-١١-٢٣
تسوية المنازعات التجارية فى اطار منظمة التجارة العالمية		الاهرام الاقتصادى	٥٣١	٩٧-١١-٢٤
مرحبا :	محسن محمد	العالم اليوم	٥٤٩	٩٧-١١-٢٦
الجات تهدد صحة المواطنين		النبأ الوطنى	٥٥٠	٩٧-١١-٣٠
وزير الاقتصاد : خسائر متوقعة بسبب تحرير التجارة	محمد جلال	الاحرار	٥٥١	٩٧-١٢-٣٠
الموسوعة الاقتصادية		الاهرام الاقتصادى	٥٥٢	٩٧-١٢-٠١
دراسة اقتصادية مصرية تؤكد : البقاء خارج الجات مستحيل	سميرة غبريال	الجمهورية	٥٥٣	٩٧-١٢-٠٤
مصر وضعت الاساس القوى للقرن القادم	عصام حشيش	الاخبار	٥٥٧	٩٧-١٢-٠٩
"الجات" تشعل الصراع بين الملابس والنسيج		العالم اليوم	٥٥٨	٩٧-١٢-١٠
عودة ادم سميث تحت عباءة "الجات"	مدحت البسيونى	العالم اليوم	٥٦٠	٩٧-١٢-١١
محكمة منظمة التجارة العالمية تؤيد اليابان ضد امريكا !!	رويتر	المساء	٥٦٢	٩٧-١٢-١٣
الصادرات المصرية "تخبى ثمار" التحرر الاقتصادى فى شرق اوروبا		العالم اليوم	٥٦٣	٩٧-١٢-١٣
..و"جولى" يؤكد استعداد مصر لتنفيذ الاتفاقية	فتوح الشاذلى	الوفد	٥٦٥	٩٧-١٢-١٤
صدمة		المساء	٥٦٧	٩٧-١٢-١٤
الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقات التجارة العالمية		الاهرام الاقتصادى	٥٦٨	٩٧-١٢-١٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
استمرار فترة السماح الممنوحة فى اتفاقية "الجات"			
هيثم سعدالدين	الاهرام الاقتصادى	٥٦٩	٩٧-١٢-١٥
الموسوعة الاقتصادية			
	الاهرام الاقتصادى	٥٧٢	٩٧-١٢-١٥
الحفاظ على مصالحنا الوطنية اساس انضمامنا للجات			
رفعت محروس	الاخبار	٥٧٥	٩٧-١٢-١٥
جويلى : مصر ملتزمة باتفاقيات الجات رغم اعبائها			
هشام جاد	الاحرار	٥٧٦	٩٧-١٢-١٥
توسيع حجم السوق المصرية بتوقيع اتفاقيات للتبادل الحر مع الدول العربية			
حسن عبد المنعم	الاهرام	٥٧٧	٩٧-١٢-١٥
زيادة القدرة التنافسية للانتاج المصرى لغزو الاسواق الخارجية			
مايسة السلكاوى	الاهرام	٥٨٠	٩٧-١٢-١٧
بدء حصول مصر على تعويضات اضرار "الجات"			
	الوفد	٥٨١	٩٧-١٢-١٧
جويلى : "لوبى" العظماء يهدد العمالة المصرية			
	الحقيقة	٥٨٢	٩٧-١٢-٢٠
افاق سياسية : ما بين "الجات" .... ومنظمة التجارة العالمية ..			
محمود قاسم	الوفد	٥٨٣	٩٧-١٢-٢٠
جويلى يؤكد: مصر تنفيذ ٢٨ اتفاقية عالمية خاصة بالجات			
هشام جاد	الاحرار	٥٨٥	٩٧-١٢-٢١
عواصف "الجات" تهب وصناعاتنا لم تستعد !			
عصام حشيش	الاخبار	٥٨٦	٩٧-١٢-٢٨
لا نقبل اى ضرر للصناعة الوطنية ومصر تحترم التزاماتها			
عبد اللة نصار	الجمهورية	٥٩٠	٩٧-١٢-٢٨
المصالح الوطنية العليا اساس تعاملنا مع الجات ضوابط لمنع الاضرار بصناعات الغزل والنسيج			
ممتاز القط	الاخبار	٥٩٢	٩٧-١٢-٢٨
ضوابط للحفاظ على الصناعات الوطنية وضمان المنافسة فى ظل "الجات"			
	الاهرام	٥٩٣	٩٧-١٢-٢٨
الجات ... جات			
جميل جورج	الاخبار	٥٩٥	٩٧-١٢-٢٩
كلمات			
محمود عبد المنعم مراد	الاخبار	٥٩٦	٩٧-١٢-٣٠

مجلد رقم ١٤ الجات ومصير العرب (المجلد الخامس عشر)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الجات وحماية الصناعة الوطنية			
	الجمهورية	٥٩٧	٣٠-١٢-٩٧



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٨ / ١٩٩٧

اتحاد الصناعات :

استمرار الفترة الانتقالية لاتفاقية التربس فى الأدوية

بدأنا وضع برنامج شامل لتطوير وتحديث الصناعة

كتب ـ محمد العزاوى :

طالب اتحاد الصناعات بالتمسك بفترة السماح فى اتفاقية التربس حتى يمكن ان تستعد شركات الادوية فى مصر للمرحلة الانتقالية.

وصرح محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات انه تم عقد اجتماعات مع صناع الأدوية فى مصر حيث تم التوصل فيها الى كيفية استعدادات قطاع الأدوية لمتطلبات المرحلة الانتقالية.

وقال ان الاتحاد طالب بمساهمات الدول الصناعية الكبرى وعلى راسهم الولايات المتحدة الامريكية فى دعم الاجراءات التى يتخذها قطاع الدواء فى مصر ومساندة برنامج التنمية الشامل في شركات الادوية المصرية حتى يمكن تصحيح مفهوم الفترة الانتقالية الممنوحة للدول النامية بحيث لاتفسر على انها فترة اعتداء على حقوق الشركات صاحبة براءة الاختراع.

وقال ان فترة السماح فى اتفاقية الدواء هى فرصة اخيرة للدول النامية لتوفيق اوضاعها والاستعداد لمواجهة المنافسة الحادة من قبل الدول الصناعية الكبرى مشيرا الى ان اجراءات المرحلة الانتقالية فى مصر على برنامج تنمو لتامنا . صناعة


محمد فريد خميس

الدواء فى المشروعات الخاصة بالشركات المصرية فى صناعة الدواء.

واشار الى ان سيتم تنفيذ برامج خاصة فى مجالات البحوث والتطوير لرفع الكفاءة والادارة والتسويق فى المشروعات المشتركة بين الصناعات الدوائية بالتعاون مع وزارة البحث العلمى حيث انه تم الانتهاء من اعداد استراتيجية لتاهيل صناعة الدواء بجهود ذاتية وبتكلفة تقدر بـ ١٠٠ مليون جنيه مصرى لينفذ خلال الفترة الانتقالية الممنوحة.

واوضح ان الاستراتيجية الجديدة تهدف الى اقامة البنية الاساسية لمراكز البحوث الدوائية كما سيتم تاهيل الشركات المصرية من خلال برنامج تدريبى متخصص واعداد مركز معلومات دوائى يتم ربطه بمركز المعلومات العالمية حيث سيبدأ البرنامج التنموى الشامل اعتبارا من اول اكتوبر ١٩٩٨.

وقال ان الاستراتيجية تشتمل على تشكيل مجلس لمراجعة اسعار الدواء المتمتع بالحماية وذلك طبقا لنص المادة ٣١ من احكام الاتفاقية وسيتم ايضا اعادة تاهيل لجان تسجيل الدواء للتداول بالاضافة الى انه سيتم اعداد الية لتنفيذ التدابير اللازمة وتاهيل المنظمات القانونية وكوادرها لتكون قادرة على الدفاع عن حقوق الشركات المصرية كما سيتم اعادة تاهيل هيكله نظام التامين الصحى والذى يحمل قطاع الدواء عبئاً كبيراً فى هيكلة التكلفة.

واكد محمد فريد خميس انه سيتم عقد اجتماع موسع لمناقشة تنفيذ اجراءات المرحلة الانتقالية فى شركات الادوية وسوف يحضره الدكتور الجويلى وزير التجارة والتموين والمهندس سليمان رضا وزير الصناعة وشركات الادوية خلال شهر نوفمبر القادم.



اتفاقية الجات لا تخيفنا

قال الرئيس حسني مبارك في احدى خطبة ماً بعد اعياد يوليو ان اتفاقية الجات قد وضعت لصالح دول الغرب وضد مصلحة العالم الثالث، وفسر ذلك بقوله ان الدولة الكبرى اذا انتجت سلعة ما وتكون الكمية على سبيل المثال عشرة ملايين قطعة ودولة العالم الثالث فسوف تنتج منها مائة الف فقط، فتكلفة العشرة ملايين اقل من تكلفة المائة الف وبالتالي يكون سعرها اقل وعلى هذا الاساس سوف تفشل دول العالم الثالث في منافسة الدول الكبرى اي ان اتفاقية الجات التي سوف تطبق بعد عشر سنوات قد وضعت لصالح الدول الكبرى دون غيرها وهذا يعني تدمير اقتصاديات الدول الصغيرة. وهنا انتهى تصريح الرئيس واقول انا كاتب هذا المقال اننا يجب علينا ان نتحرك قبل ان تحل علينا الكارثة: وعلى سبيل المثال لنرجع الى الوراء ستين عاما فقد كانت الصناعة اليابانية أردأ الصناعات ومع ذلك كانت تنتشر في جميع اسواق العالم والتي بها قطاعات شعبية عريضة لاتهمها الجودة امام رخص الثمن ولم تتوقف اليابان عن ضخ السلع الرديئة، ومع مرور السنين اخذت اليابان في صعود سلم الجودة درجة درجة حتى وصلت الى ما هي عليه الآن، فعلينا ان نتبع هذا الاسلوب ونصدر سلعنا ذات الجودة المحدودة ومع الاستمرار فسوف يتحسن مستواها وحين يأتي تطبيق اتفاقية الجات بعد عشر سنوات نكون قد وصلنا الى انتاج سلع قادرة على التنافس وبذلك نكون قد نجحنا في حل مشكلة تفوق الدول الكبرى ولابد من بعض الاجراءات اللازمة لتصدير سلع الدرجة الثانية وهو تخفيف العبء عن القطاع الخاص الذي سوف يتولى وحده هذه المعركة الانتاجية اي حل المشاكل الضريبية بالدرجة الاولى وهي معروفة للجميع واذكر انه من اسباب نجاح الهند انتاجاً وتصديرا هو ان الحكومة تعطي مكافأة قدرها ١٠٪ لكل من يصدر صفقة من الصناعات الهندية وتشكل جيشا من المثقفين الذين تخصصوا في التجارة الخارجية وانتشروا في جميع انحاء العالم لتسويق منتجات الهند وسرعان ما يتحول هؤلاء الى رجال اعمال ويتفوق الانتاج الهندي حتى اصبحت الدولة العاشرة في العالم انتاجا وتصديرا رغم انها بدأت بصناعة رديئة ورخيصة اي نفس الاسلوب الياباني وتخطت الصناعات الاستهلاكية الصغيرة الى السلع المعمرة ثم المصانع الكاملة تصدرها الى جميع انحاء العالم. واخيرا لا يخيفنا اهداف الجات اذا راعينا الله في تعاملنا مع القطاع الخاص فهو قائد الانتاج والتنمية والعبور الى القرن الواحد والعشرين.

أحمد عبدالسلام الأتربي



د. عبد الهادي يموت حول «آثار اتفاقية الغات على الاقتصاد اللبناني»:

الانضمام الى «الغات» يفرض على الدولة ردم العجز في الميزان التجاري وتحسين أداء القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية وتعزيز أوضاعها

مع التطورات المتسارعة التي تحصل على الصعيد الاقتصادي العالمي في ظل سيادة النظام الرأسمالي بصورة شبه مطلقة بعد انهيار النظام الاشتراكي، وفي حين تجري محاولات حثيثة من قبل جنرالات النظام الرأسمالي لتعميق أفقه وتقليص دور القطاع العام ودور الدولة في الدورة الاقتصادية، يحاول الدكتور عبد الهادي يموت، عميد كلية ادارة الاعمال والعلوم الاقتصادية في الجامعة اللبنانية، في محاضرة له حول «آثار اتفاقية الغات على الاقتصاد اللبناني»، أن يجيب عن تساؤلين: ماذا تعني العولمة؟ وما هي آثارها على الاقتصاد اللبناني من خلال اتفاقية الغات؟

العولمة هي الحركة النشطة والحرة والمتسارعة للمبادلات العالمية (المالية والتجارية والمعلوماتية). وتستمد مفاهيم العولمة من الإطار النظري لمفهوم التجارة الدولية التي وضعت أسسها سنة ١٩٤٧، والتي طورت خلال الـ ٥٠ سنة اللاحقة، والتي تنص على أن تقوم كل دولة من دول العالم بإنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية، أي انتاج الدولة للسلعة التي تكون كلفتها أقل وجودتها أرفع من انتاج غيرها من الدول. وهذه السلعة تصبح عالمية، بمعنى أن حقها بدخول الأسواق يصبح لا حدود له مع الزمن، فتزال من أمامها القيود الجمركية والادارية التي تعوق حركتها، وتصبح المنافسة هي التي تحكم أمر التبادل ويتحقق، بالتالي، «الرفاه العالمي». وكل هذا يعني الانتقال من استراتيجية الانتاج الوطني الى استراتيجية الانتاج العالمي.

وتتمظهر العولمة بوجود نظام مؤسسات على مستوى الكرة الأرضية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية) وتخترق الحدود لتصل الى الانتاج والتوزيع والاستهلاك. ويدار النظام، بذلك، بواسطة شركات تبني استراتيجيات على مستوى عالمي، وتبتكر منتجات لها مقاييس عالمية. وبعد تعريف العولمة، يسلط د. يموت الضوء على آثارها على الاقتصاد اللبناني من خلال اتفاقية الغات، فيتناول انعكاساتها، بالتوالي، على قطاعات الزراعة والصناعة، وعلى واردات الدولة من الجمارك وصولاً الى قطاع الخدمات، ثم يخلص الى وضع تصورات للخطوات الاحترازية التي ينبغي اتخاذها قبل الانخراط في اتفاقية الغات عملياً.

في القطاع الزراعي

يشكل الميزان التجاري الغذائي عجزاً واضحاً يصل الى أكثر من ٣٠٠ مليون دولار للفترة بين ١٩٨٦ و١٩٩١. فالصادرات اللبنانية من المواد الغذائية لم تتعد قيمتها ١٣٦ مليون دولار، في حين ان قيمة الواردات الغذائية قد تخطت ٤٣٦ مليون دولار.

اذاً، ان لبنان مستورد للمواد الغذائية بشكل كبير، وان كمية الاستيراد تزداد سنة بعد سنة بسبب ازدياد الحاجات الداخلية وعدم توافر إنتاج محلي يغطي الطلب.

والميزان التجاري للسلع الزراعية يشكل عجزاً ايضاً. فالصادرات الزراعية التي كانت قيمتها في بداية الثمانينيات ٢٣٧ مليون دولار، تدنت الى ١٤٣ مليون دولار في سنة ١٩٩٢، ووصلت الى ١٣٢ مليون دولار سنة ١٩٩٣، وشكلت ٢٠٪ من الصادرات. أما الواردات التي كانت قيمتها ٦٠٩ ملايين دولار في بداية الثمانينيات فارتفعت الى نحو ١٠٢٥ مليون دولار سنة ١٩٩٢، والى ١١٢٢ مليون دولار عام ١٩٩٣.

في القطاع الصناعي

أسفرت اتفاقية الغات عن تخفيض التعريفات الجمركية بمعدل ٣٨٪ على واردات الدول الصناعية المتقدمة، مما يؤدي الى هبوط مستوى التعرفة من ٦.٣ الى ٣ في المتوسط. وتحقق ذلك بين قوى أربع هي: الولايات المتحدة الأميركية، الاتحاد الأوروبي، اليابان وكندا. وسيعمم هذا



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩٩٧/٨/١٦

الاتفاق على سائر الأعضاء بموجب تعميم مبدأ الدولة الأكثر رعاية.

وتتأثر الصناعة اللبنانية بالمنافسة الحادة من الانتاج الصناعي الأجنبي، فارتفاع تكاليف الانتاج الصناعي اللبناني، وانخفاض الجودة، وسوء ادارة الانتاج في الكثير من الحالات، وعجز النقل عن خدمة الانتاج الصناعي، وعدم الاهتمام بالبحوث والتطوير والتعبئة والتغليف بشكل يتناسب مع متطلبات المقاييس العالمية، إضافة الى تكاليف الاعلان والترويج، جميعها عوامل تسهم في اختلال معادلة التبادل لمصلحة المنتجات الأجنبية.

وتأتي اتفاقية الغات، في هذا المجال، لتفرض فتح الأبواب على مصراعيها للإنتاج الأجنبي وعلى قدم المساواة معه، مع انها تفسح في المجال امام نمو الصناعات الوطنية المستحدثة قبل أن تخضع للمنافسة الدولية.

وحين يُقبل لبنان كعضو في الاتفاقية، سيكون عليه ان يحرر بالتدريج تجارته مع الدول الأخرى، وإلغاء القيود الكمية على الواردات، بالاضافة الى التخفيض المرحلي من القيود الجمركية. ومن الطبيعي ان كلفة الانتاج الصناعي سترتفع، لأنه سيتم إلغاء دعم الانتاج، وإلغاء دعم الصادرات، وستزداد كلفة فحص السلع للتأكد من مطابقتها لمقاييس الجودة العالمية قبل شحنها.

وإذا رغب لبنان في تحقيق قدرة على المنافسة، فإن ذلك يفترض استخدام التقنيات والاختراعات وحقوق الانتاج، الأمر الذي سيساهم، أيضاً، في زيادة كلفة الانتاج.

في الميزان التجاري

تحقق اتفاقية الغات أكبر قدر من انسياب صادرات دولة ما الى الدول الأخرى، خصوصاً اذا كانت تتمتع بميزة الجودة والسعر الأفضل. هذا الواقع تستفيد منه الدولة ذات الصادرات الكبيرة، أما الدولة التي تكثر وارداتها عن صادراتها فلن تجني إلا الخيبة والخسارة، خصوصاً إذا كانت أغلب مستورداتها سلعاً استهلاكية، باعتبار ان الرسوم الجمركية ستتناقص شيئا فشيئا إلى أن تنعدم نهائيا.

هذا الواقع سيزيد من المشاكل الداخلية، إذا لم تلجأ الدولة الى تدعيم قطاعاتها الانتاجية، وهذا الأمر ينطبق على لبنان. فهو بلد مستورد، وصادراته متواضعة جداً، إذا ما قيست بحجم وارداته. ولذا، فمراجعة دقيقة لواقع الحال تفرض إعادة النظر في البنية الاقتصادية، كي نتمكن من مجاراة التطورات الحاصلة في العالم، خصوصاً إذا ما علمنا أن ما يزيد على ٩٢٪ من حجم التجارة العالمية يمر عبر مجموعة الدول المنضمة للاتفاقية، و ٨٠٪ من هذه التجارة متمركزة في الدول الصناعية المتقدمة.

في الواردات الجمركية

إن تخفيض الرسوم الجمركية بشكل تدريجي، وصولا إلى الإلغاء الكامل، يعني بالنسبة إلى بلد كلبنان حرمانه من الواردات الجمركية الهامة، التي تشكل عصب واردات الموازنة العامة، خصوصا أن لبنان خارج من حرب ضروس تركت دمارا هائلا، ويحتاج لما يزيد على ١٥ مليار دولار لإعادة بناء ما تهدم، ولا يمكن التخلي عن هذه الواردات في المدى المنظور.

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، تنامت الواردات الجمركية بشكل كبير ومهم. ففي حين كانت هذه الواردات سنة ١٩٩٢ لا تزيد على ٣٢٣ مليون دولار، تضاعفت في السنة التالية لتصل إلى حوالى ٦٦٧ مليون دولار.

في قطاع الخدمات

المادة الأولى من اتفاقية الغات حول التجارة بالخدمات، تعرف التجارة في الخدمات على أنها توريد الخدمة. وهذا ينطبق على النشاطات المصرفية والتأمين والمقاولات والاستشارات. وهذا يعني، في ما يعنيه، الامتناع عن فرض قيود على التحويلات والمدفوعات الدولية والناشئة عن المعاملات التجارية المتعلقة بالتزاماتها المحددة.

وتسري الالتزامات، في هذا الإطار، على الخدمات المدرجة في جداول أو برامج الأعضاء فقط. فالمجالات التي يشملها مبدأ المعاملة الوطنية يقوم على أساس قائمة مشروطة لا تسري إلا على القطاعات التي ترد في جدول أو برنامج البلد. فهي، إذاً، أقل شمولا من اتفاقية الغات للتعرفات الجمركية والتجارة.

ويعتبر قطاع الخدمات من القطاعات المتقدمة جدا في لبنان، وهو مصدر أساسي من مصادر الدخل، فقطاع السياحة كان دخله يشكل حوالى ٢٠٪ من الناتج سنة ١٩٧٥، وقطاع المصارف يستقطب مليارات من الودائع. وأمنت قطاعات الخدمات الانتاجية حوالى ٤،٢ مليار دولار عام ١٩٩٥، مقابل ٣ مليارات دولار لقطاعات الانتاج، فشكلت بذلك ٥٨٪ من إجمالي النشاطات الانتاجية (...).

ويخلص د. يموت إلى القول أن القرارات التي تتخذها الدولة، خصوصا إذا كانت قرارات حكيمة ومدروسة، تساهم بما لا يقبل الشك، في توجيه الاقتصاد نحو اتجاهات أفضل، وتسمح للمزارع مثلا باستغلال أرضه وهو مطمئن أكثر بأن جهده سيدر عليه انتاجا أكبر ومردودا أفضل. من هنا، يصبح دور الحكومات مهما في توجيه قرارات المزارعين بالنسبة للانتاج. وإذا كانت الدولة لا تزال تشعر بأنه لا يجوز أن تقفل المصانع أبوابها، ولا يجوز أن تهدد حياة أسر ١٥٠ ألف عامل في القطاع الصناعي، فيجب أن تلعب دورا مميزا ومفيدا كي يتمكن البلد من مواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي.

وقد يكون القطاع السياحي قطاعا مميزا لا بد من تطويره، وقد يكون قطاع المصارف قطاعا مهما لا بد من زيادة الثقة فيه، وكذلك قطاع الترانزيت والمناطق الحرة، غير أنه لا يجوز التخلي عن القطاعات المنتجة (الصناعة والزراعة)، ويبقى المطلوب تأمين الخيارات الصحيحة للمجالات التي تؤمن مردودا دائما وثابتا، ولا تكون عرضة للأزمات من وقت إلى آخر.

وهنا، لا بد من التأكيد على قابلية القرارات للتنفيذ، بعيدا عن الطوباوية، واتصافها بالعقلنة والواقعية، وإلا ما النفع من اتخاذ مثل هكذا قرارات؟

وختاما، لا بد من الإشارة الى الخطوات الضرورية التي لا بد من اتخاذها قبل الانخراط فعلا في اتفاقية الغات.. تحسين أداء القطاع الزراعي وتعزيز دوره، تطوير دور



القطاع الصناعي، ردم العجز في الميزان التجاري، والمساهمة في إيجاد تكتل عربي يؤمن إقامة حجم أمثل للمنشآت الاقتصادية، بما يعزز موقع الدول العربية في تعاملها مع الخارج، ويخفف من عطوبية الانتاج الوطني.

حيدر الحسيني



تساؤلات

معركة الدواء لا تزال مستمرة..
وبعد ٣ سنوات من توقيع اتفاقيات الجات لا تتوقف المحاولات من جانب الشركات الامريكية والاوروبية لإقناع الشركات المصرية بالتنازل عن المهلة الممنوحة للدول النامية وهى ١٠ سنوات وباق منها حاليا ٧ سنوات فقط وصناع الدواء والمستهلكون ايضا يعارضون التنازل عن هذه المهلة لأنها حق حصلت عليه مصر وهى ليست اعتداء على حقوق الشركات العالمية صاحبة براءات الاختراع.

ومن حق المواطن المصرى أن يستعد للزيادة المتوقعة مع تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية فى الأدوية.. فالتطبيق الفورى سيؤدى إلى زيادة أسعار الدواء بنحو ٦ أضعاف على الأقل وستزيد فاتورة استهلاك الدواء من ٣ مليارات جنيه حاليا إلى ١٢ مليار جنيه!!.

وقد يؤدى التطبيق الفورى لاتفاقية التريبس فى الأدوية إلى اختفاء صناعة الدواء المحلية..!*!

وإذا كانت هذه القضية قد عادت إلى دائرة الحوار مرة أخرى مع شركات أوروبية وامريكية والتى تطالب بالتطبيق الفورى بحجة أن هذا يفتح الباب للاستثمار فى مجال الدواء ويمنع هجرة العقول المصرية فى مجال الابتكارات نظير الحماية التى ستتوفر لهم..

ويقولون أن الوضع الحالى يشجع على التقليد وليس الابتكار والدواء المقلد فاعليته أقل.. وهذا صحيح..

ويقولون ايضا أن التطبيق الفورى سيزيد حصيلة الضرائب وتشجيع الاستثمار الأجنبى ويزيد صادرات الدواء المصرى من منتجات أصلية.. ولكن هل يمكن التنازل عن المهلة.

أعتقد أن الظروف الحالية لا تسمح على الاطلاق.. وعلينا التمسك بكافة الحقوق التى حصلت عليها مصر..

ونحن نتمسك بما أعلنه الرئيس حسنى مبارك فى أكثر من مناسبة من ضرورة المحافظة على استمرار المرحلة الانتقالية حرصا على الفئات غير القادرة وحتى لا يزيد العبء على الجماهير والموازنة العامة ولهذا فإن المفاوضات التى عادت مرة أخرى يجب أن تراعى كل هذه الاعتبارات وعلى شركات الدواء أن تستعد فالوقت يمضى بسرعة..

عبد الله نصار



نعم .. «الجـ ت» خطر يهدد صناعاتنا

بقلم : جلال دويدار

اصبح واضحا تماما، قولا وعملا، إصرار الدولة علي توفير الحماية اللازمة لصناعاتنا المحلية دون الإخلال بالحد الأدني لما تقضي به الإتفاقيات والإلتزامات الدولية، ودون إبداء اى استعداد للتنازل عن اى حق من الحقوق فى هذا المجال.

وفي اللقاء مع شباب الجامعات بالاسكندرية كان الرئيس مبارك حريصا على تاكيد هذه الاستراتيجية مصريا وعربيا عندما اشار إلى اهمية إقامة السوق العربية المشتركة لخدمة حركة التجارة بين الدول العربية لصالح اقتصادياتها ومنفعة شعوبها.

وبعد ما تناوله الرئيس متعلقا بهذه السوق فى اجابة على اسئلة الشباب باعتبارها واحدة من القضايا الاقتصادية المصيرية جاء رده على سؤال حول اتفاقية «الجات» التى تنظم التجارة على مستوى العالم ليضفى بعدا هاما وخطيرا على هذه القضية الاقتصادية التى سوف تلقى بأعباء سلبية على اقتصاد الدول النامية. قال الرئيس ان هذه الاتفاقية صدرت لمصلحة الدول المتقدمة الغنية وليس لمصلحة الدول النامية على الاطلاق وهذه حقيقة تكتشف عنها كل يوم الأحداث والتطورات وممارسة الضغوط التى تدل على قصر النظر والانانية.

●●●

ان اهم اهداف اتفاقية الجات العمل على فتح ابواب الدول النامية امام صادرات الدول الغنية بما يتيح لها القضاء على القاعدة الصناعية لهذه الدول من خلال المنافسة غير العادلة. قال الرئيس ان الانتاج المكثف الذى تطرحه الدول المتقدمة الغنية فى الأسواق اعتمادا على الامكانيات المادية والتقدم التكنولوجى سوف يرجح كفة منتجاتها كما وكيفا وسعرا لمواجهة هذا الخطر الداهم المغلف بالالتزام القانونى الدولى، اصبح ضروريا تعاون الدول النامية من أجل ضمان مستقبل حياتها وأجيالها القادمة.

ويرى الرئيس مبارك ان سياسة إضعاف النمو الاقتصادى فى الدول النامية سوف تنعكس اثاره سلبا فى المستقبل على اقتصاديات الدول المتقدمة.. ان انهيار اقتصاديات الدول النامية تمشيا مع هذه السياسة سوف يفقدها القدرة مستقبلا على استيراد منتجات الدول المتقدمة الاستهلاكية والرأسمالية.

●●●

من هذا المنطلق وحتى تتوافر لصناعاتنا القدرة على مواجهة عمليات إغراق اسواقنا بمنتجات الدول المتقدمة فإن واجبنا التصدى بكل قوة لتلك المحاولات التى تحاول حرماننا من فترة السماح التى تضمنتها اتفاقية الجات لصالح بعض منتجاتنا..

ان صناعة الأدوية النامية في مصر تاتى على راس قائمة هذه المنتجات التى اعطتها اتفاقية حماية الملكية الفكرية الموقعة عام ١٩٩٥ مهلة عشر سنوات لترتيب اوضاعها تنتهى فى عام ٢٠٠٥.. وعلى الرغم من انه لم يمض سوى ثلاث سنوات من فترة السنوات العشر إلا ان طمع الدول المتقدمة وجشعها وسعيها المستمر لجنى المزيد من الارباح لتحقيق المزيد من الرخاء والرفاهية لشعوبها دفعها الى ممارسة الضغوط للتنازل عن هذه المهلة والبدء فورا فى تطبيق اتفاقية الملكية الفكرية.. ان الخضوع لهذه الضغوط مهما كانت الاغراءات الوقتية التى تقدمها الدول المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة الامريكية سوف يؤدى الى رفع اسعار الدواء والعلاج فى مصر بنسبة ٢٠٠٪ وهو أمر يفوق مستوى الدخل لغالبية المواطنين..

ومع تمسكنا بالحقوق والامتيازات المقررة فإن علينا فى نفس الوقت الإسراع فى اتخاذ الاجراءات والخطوات اللازمة لمواجهة الاوضاع بعد انتهاء المهلة بما فى ذلك انشاء المراكز البحثية لانتاج الخامات ونقل التكنولوجيا المتطورة لصناعة الدواء..



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢١/٨/١٩٩٧

●●●

ان ما ينطبق على صناعة الدواء فى مصر ينطبق ايضا على صناعة النسيج والملابس الجاهزة حيث تقضى اتفاقية الجات باعطاء مهلة حتى يناير ٢٠٠٥ للدول النامية لتوفيق اوضاعها قبل تطبيق بنودها كاملة والتى حددت لها أربع مراحل يتم خلالها رفع حظر الاستيراد. ووفقا لهذه البنود فقد التزمت مصر بما قررته المرحلة الاولى وهى تعمل حاليا على تنفيذ المرحلة الثانية المحدد لنهايتها عام ٢٠٠١ ان أهم ما تتضمنته بنود المراحل الأربع التى تنتهى اول عام ٢٠٠٥ هى خفض الرسوم الجمركية حتى الاعفاء شبه الكامل.

وحتى يمكن مساعدة الصناعة النسجية فى مصر على الاستعداد للتطبيق الكامل لاتفاقية الجات فإن على الدولة أن تعمل على اتخاذ كافة القرارات التى تساعد على خفض الاعباء المالية سواء كانت ادارية أو ضرائبية بما يزيد من قدرتها على المنافسة ومواجهة المنتجات الاجنبية.

●●●

ان متابعة هذه القضية التى تحدث عنها الرئيس فى لقائه بالشباب يحتاج الى تشكيل جهاز فنى يضم ممثلين متخصصين من الدولة والقطاع الخاص والغرف التجارية تكون مهمته تقديم الافكار والمقترحات التى تحقق مصلحتنا الاقتصادية فى مواجهة اخطار تطبيق اتفاقية الجات.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦/٨/١٩٩٧

غرفة الصناعات النسيجية

مستعدون للجات بشروط

□ كتب عبد الناصر أحمد:

أكدت غرفة الصناعات النسيجية استعدادها لتحرير التجارة وبدء تطبيق اتفاقية الجات على الصناعة ووضع الانظمة والقوانين الكفيلة بالقضاء على جميع الثغرات التى تؤدى إلى اضعاف الصناعة مع القضاء على السلع المهربة بالاسواق.

جاء ذلك فى مذكرة بعث بها المعز بالله عبد المقصود رئيس مجلس إدارة غرفة الصناعات النسيجية لوزراء التجارة وقطاع الاعمال والصناعة وطالبت المذكرة بعمل تنظيم فنى وادارى على مستوى عال لاجهزة الجمارك ومعاملها وتدريب القائمين عليها قبل بدء التحرير مع توفير المناخ الملائم وتأهيل المصانع المحلية الصغيرة. والمتوسطة والمعاونة فى مجال نقل الخبرة الفنية إليها بما يساعد على تطويرها وتقوية مركزها التنافسى وذلك خلال فترة السبع سنوات القادمة قبل التحرير الكامل فى يناير 2005.

وأكدت المذكرة ضرورة أن تستكمل اجهزة الاغراق برامج تدريبها وتأهيلها وتحصل على الخبرة الكافية لمواجهة ما تتعرض له الاسواق المصرية من الملابس الواردة من دول شرق آسيا وغيرها فى حالة فتح باب الاستيراد للمنسوجات وفقا للاتفاقيات الدولية.

وأوضحت المذكرة أن مصر قامت بتنفيذ التزاماتها بالنسبة لمرحلة الدمج الأولى والثانية وحررت فعلا بعض أنواع الالياف والغزول والاقمشة والملابس الأقل تأثير بالنسبة للصناعات النسجية وابلغته للجنة التابعة لمنظمة التجارة العالمية التى تشرف على بنود الاتفاقية واصبح الالتزام التالى على مصر مطلوب أن يتم خلال شهر يناير عام 2002.

واشارت إلى أن مصر حتى عام 2002 قد اوفت بالتزاماتها بشأن التحرير الجزئى المطلوب وفقا للبنود الاساسية لاتفاقية المنسوجات والملابس ومن الاتفاقية الدولية التى تحكم هذا النشاط.

إلا أن المذكرة أكدت أن هذه الصناعة لم تتاح لها الامكانيات اللازمة للتطوير سواء كانت مادية أو بشرية أو تكنولوجية أخذين فى الاعتبار الاوضاع التى كانت سائدة والفكر الاقتصادى الذى كان سائدا خلال الفترة الماضية وحتى منتصف الثمانينات وأثره على العديد من الصناعات وبالذات الصناعة النسجية التى استمرت ولسنوات عديدة تخصص حوالى 75٪ من طاقاتها الانتاجية سواء مصانع القطاع العام والخاص فى الوفاء بخطة الاقمشة الشعبية التموينية مالم يعطها الفرصة الكافية فى الاخذ ببرامج التحديث والتطوير لآلاتها ومنتجاتها.

وأشار عبد المقصود إلى المذكرة التى أعدها المهندس عبد الوهاب الشرقاوى رئيس الجمعية التعاونية الانتاجية لاصحاب مصانع النسيج وملحقاته بشبرا الخيمة والتى عدد فيها الاعباء التى يتحملها المنتج المصرى والتى تضعف القدرة التنافسية للصناعة فى مواجهة المنتجات المستوردة.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/ ٨/ ١٩٩٧



مصر تطبق حماية الملكية الفكرية عام 2005

صناعة الدواء المصرية تخشى احتكار الاجانب

القاهرة.المجلة

لم تثر أي من الاتفاقيات الدولية جدلا في مصر كالجدل الذي اثارته اتفاقية الملكية الفكرية فيما يخص صناعة الدواء نظرا لاهمية هذه الصناعة وقدرتها على سد اكثر من 90 في المائة من حاجة الاستهلاك المحلي بأسعار تنخفض عن المعدل العالمي. وتزداد المخاوف من نكسة تودي بتلك الصناعة وقدرة الحكومة المصرية على تلبية احتياجات المرضى محدودي الدخل بسبب الشروط الصارمة التي تنتهجها الاتفاقية لحماية اصحاب براءات الاختراع وانخفاض فترة السماح.

ودق المراقبون لصناعة الدواء ناقوس الخطر الذي يصبح واقعا حال تطبيق الاتفاقية المقرر ان يبدأ في يناير (كانون ثان) من عام 2005. بعد قرار الرئيس المصري حسني مبارك بالحصول على سنوات السماح العشر كاملة حتى يتسنى لتلك الصناعة اعادة ترتيب الاوراق لمواجهة المتغيرات المقبلة كما طالب بذلك مسؤولو صناعة الدواء في مصر.

وعدد هؤلاء مخاوفهم ما بين تهديدات بارتفاع الاسعار عدة أضعاف بعد سنوات لم يزد فيها سعر الدواء في مصر عن سدس قيمته في العالم. اضافة الى احتكار صناعة الأدوية من قبل الشركات الاجنبية. وقبل هذا وذاك الخوف الشديد من الشركات متعددة الجنسيات التي تستطيع ان تتخذ المادة 28 من الاتفاقية كذريعة للقضاء على صناعة الأدوية في مصر وتحويل هذا المجال الى مجرد نشاط تجاري استيرادي. إذ تقول ان من حق صاحب الملكية الفكرية ان يقصر أنشطته في ظل الحماية التي يتمتع بها على أنشطة تجارية.

من ناحية أخرى لا يرى آخرون مبررا للفزع من الاتفاقية بل على العكس أكدوا انها ستدفع صناعة الدواء الى الامام وتنشط البحث العلمي والتطور وتلغي التبعيةالتكنولوجية.

وكانت اول بادرة قرار من الشركة القابضة لصناعة الدواء هي انشاء شركة مشتركة مع القطاع الخاص تساهم فيها بنسبة 45 في المائة لاجراء البحوث وتطوير المعدات برأسمال 30 مليون جنيه ورغم الضعف الشديد لقيمة رأس المال مقارنة بما تحتاجه بحوث صناعة الدواء الا انهم أعتبروها خطوة ايجابية على الطريق الصحيح.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٨/١٩٩٧

اثار عميقة

وقال الدكتور احمد ابو العينين عضو مجلس ادارة اتحاد الصناعات ورئيس شركة سيديكو للأدوية ان الاتفاقية ستكون لها آثار عميقة على الصناعات في الدول النامية بصفة عامة وعلى صناعة الدواء خاصة. لذلك دعا المجتمع الدولي الى منح مهلة عشر سنوات لصناعة الدواء في الدول النامية التي يقل دخل الفرد فيها عن 1000 دولار سنويا لتطبيقها.

واضاف انه لمعرفة الاثار المترتبة على تطبيق الاتفاقية بالنسبة لصناعة الدواء لا بد من استعراض الموقف الحالي لها. فالصناعات الدوائية في مصر تنتج ما يقرب من 93 في المائة من الاستهلاك الذي وصل الى اكثر من ملياري جنيه (590 مليون دولار) وباسعار تقل عن الاسعار العالمية، لأن الدواء المصري يخضع للتسعير الجبري من الدولة. ويتم استيراد 7 في المائة فقط، كما تصنع معظم العبوات في مصر.

وفي حالة استيراد الدواء من الخارج ستصل القيمة الى نحو 12 مليار جنيه (3.5 مليار دولار). ويبلغ عدد الشركات المنتجة للدواء 11 شركة قطاع عام لانتاج الدواء والخامات والعبوات و11 شركة تابعة لشركة اكديما و5 شركات مصرية – اجنبية وشركتين اجنبيتين اضافة الى شركات اخرى تنتج الاغذية الطبية والمستحضرات البيطرية وبعض المستلزمات الطبية المتخصصة.

والوضع السابق لقانون براءات الاختراع كان يوفر الحماية للاختراعات لمدة عشر سنوات فقط. وتسري هذه الحماية على المادة الفعالة فقط دون المنتج النهائي مما أتاح للشركات الوطنية انتاج الأدوية التي كانت تستوردها مصر وتوفيرها باسعار تقل عن اسعار الشركات العالمية. ودعم ذلك ان الشركة الوطنية كانت تستطيع شراء المادة الفعالة من شركات اخرى غير صاحبة الاختراع كانت تنتجها باسعار أقل لانها قد تكون توصلت الى طريقة مختلفة في صناعة المادة الفعالة أو سقطت فترة الحماية بعد مرور عشر سنوات.

كما اتاح القانون للدول النامية انتاج مستحضرات وطنية عن طريق بحوثها الذاتية والحصول على حق انتاج المستحضرات العالمية الاجنبية عن طريق اتفاقيات التصنيع بالرخصة. ولم تتضرر الشركات العالمية من ذلك بل حققت ارباحا طائلة رفعت بعضها من مجرد معامل صغيرة الى شركات ضخمة متعددة الجنسيات تنتج وتبيع بمليارات الدولارات، وخلق ذلك مناخا متوازنا أفاد كل دول العالم خاصة النامية.

اثار سلبية

وزاد أبو العينين يقول ان الاتفاقية لا تنص على حماية تصنيع المادة الفعالة فقط بل شملت المنتج النهائي وامتدت من 10 سنوات الى 20 سنة مما سيكون لها آثارها السلبية على صناعة الدواء وستمتد الى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية في الدول النامية. ومن أهم الامثلة التي تؤكد ذلك ما حدث في كندا اثر تطبيق الاتفاقية حيث كانت الصناعات الدوائية الوطنية توفر الادوية باسمائها الكيماوية باسعار تقل كثيرا عن الأدوية التي تنتجها الشركات العالمية باسمائها التجارية. ونتيجة لذلك الغى التنافس في الاسعار بين الشركات المنتجة وانفردت الشركات العالمية كمحتكرة للسوق، وباسعار فلكية. وكان الرابح الوحيد من تطبيق الاتفاقية الشركات الاجنبية متعددة الجنسيات ، أما الخاسر فهو الصناعة الوطنية الكندية ونظام العلاج الطبي والمواطن الكندي. وقدرت تكلفة الدواء في كندا بمقتضى الاتفاقية ما بين 4 الى 7 مليارات دولار بحلول عام 2010.

واضاف ان شركات الادوية العالمية سيتزايد نفوذها في السوق المصرية ويتقلص دور الصناعة الوطنية. بل قد يكون مصيرها الى زوال وتعود مصر الى استيراد الدواء من الشركات العالمية المحتكرة للتكنولوجيات. واذا كان مبرر المرحبين بالاتفاقية هو قدرتها على جذب استثمارات جديدة للبلاد فلا اعتقد ان صناعة الدواء في مصر كانت يوما مغلقة أو غير قادرة على جذب الاستثمارات.

أما عن الآثار الاقتصادية والصحية، فإن ارتفاع الاسعار سيؤثر حتما على النواحي الاقتصادية ويحد من قدرة الدولة على علاج الجماهير في التامين الصحي والمستشفيات الحكومية. ففي كندا الدولة التي يرتفع فيها دخل الفرد الى اكثر من 10آلاف دولار تعاني من نفس المشكلة، حيث زاد العبء الى 750 مليون دولار سنويا. كما ان الشركات العالمية تتبنى سياسة الاستغناء عن أكبر عدد من العمالة كما حدث في الادماجات التي حدثت حديثا بين الشركات العالمية العملاقة.

وفي الوقت الذي تسيطر فيه وجهة النظر السابقة على معظم المهتمين بهذا المجال يظهر فريق آخر يختلف معه في الرأي، وهو فريق قليل العدد لكنه مؤثر. ويقول الدكتور محمد صلاح الدين من شركة فايزر مصر للأدوية انه يجب الاعتراف بانه لتحقيق تطور جوهري في صناعة الدواء لابد من خلق بيئة تشجع على الابتكار



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤/٨/١٩٩٧

شركات الدواء المحلية: الاتفاقية ترفع الاسعار وتلغي المنافسة وتزيد ثراء الشركات العالمية

واستثمار رؤوس الاموال. وهذا لا يتوافر في مصر لعدم تطبيق قانون براءة الاختراع. واعتقد ان من يعارض هذا القانون هم أصحاب المصانع المحلية التي تزدهر صناعتهم بنسخ المنتجات. وقد أدت معارضتهم الى ارتباك وفوضى ومعلومات خاطئة.

وأضاف ان تبني قانون براءة الاختراع وحماية الملكية الفكرية من شأنه ان يحمي فقط المنتجات في المستقبل ولن يرفع السعر اطلاقا. الا انه سيتأثر قسم صغير من السوق فعند تطبيق الاتفاقية لن تتعدى الادوية المحمية اكثر من 2 في المائة من الادوية اي ان 98 في المائة من السوق سيكون ميسرا لصناعته في المصانع المحلية. كما ان 95 في المائة من الادوية التي تدرجها مؤسسة الصحة العالمية (WHO) كادوية اساسية للعناية الصحية غير محمي اليوم بالقانون وبذلك اعتماده لن يؤثر على اسعارها.

ولم تنخفض اسعار الدواء في مصر اساسا بسبب عدم تطبيق الاتفاقية. ولكن بفضل قوى مختلفة خلقت هذا الوضع، مثل سعر الانتاج والقوة الشرائية ومراقبة الحكومة. لهذا السبب تباع مجموعة من منتجات الشركات متعددة الجنسية في مصر باسعار ارخص عنها في امريكا وبريطانيا.

وبالتالي فان اتهام الشركات متعددة الجنسيات بفرض اسعار عالية لتحقيق مردود مرتفع لاستثماراتها لا اساس له من الصحة، خاصة ان هذا المردود يتأثر بمجموعة قوى السوق المختلفة مثل الفعالية التشغيلية وقدرة الشركة على اتخاذ قرار لتخصيص موارد لتطوير دواء معين على نحو نموذجي. وتبدأ شركة البحوث بسبعة ملايين مركب قبل ان ينتهي بها المطاف الى منتج يمكن تسويقه ويستغرق ذلك 12 عاما وتبلغ التكلفة ما بين 400، 500 مليون دولار ولا تتعدى نسبة النجاح 20%.

رئيس اكاديمية البحث العلمي: انا سعيد بحالة الفزع بين شركات الادوية المصرية

وبالتالي يجب الاعتراف بانه لدى ادخال دواء جديد له حق الحماية سيكون سعره اغلى مما اذا كان منتجا سائبا لأن الشركة المنتجة يجب ان تحقق وتعوض ما دفعته في بحوثها واستثماراتها. وان كانت براءة الاختراع تقدم حق التصرف بلا منازع لمنتج لمدة معينة لن يكون الدواء الوحيد من نوعه في الاسواق فغالبا يوجد عديد من المنتجات المماثلة التي تنقسم لها براءة اختراع او لا فمثلا لعلاج ارتفاع ضغط الدم هناك مئات من الأدوية التي تملك او لا تملك براءة اختراع.

وقد يلحق مصر ضرر وفقا لصلاح الدين بمصالحها الاقتصادية لانها قررت الحصول على فترة السماح كاملة. لان الشركات العالمية ستأخذ استثماراتها الى مكان آخر مما يؤدي الى خفض قدرة المصانع المحلية على تطوير النسخ السائبة لكنها اذا قدمت الحماية فستشارك تلك الشركات في تقنينها ومعرفتها وستستثمر في مرافق البحوث والتصنيع حيث تملك مصر القوة البشرية العلمية والتقنية.

حالة الفزع

وأكد الدكتور محمد بهاء الدين فايز رئيس اكاديمية البحث العلمي السابق ومستشار وزير البحث العلمي لـ«المجلة» على سعادته لحالة الفزع التي اصابت رجال الصناعة لأنها ستكون دافعا للانجاز . مشيرا الى ان الاتفاقية قادمة لا محالة لانها وضع عالمي لا مفر منه. لذلك لا بد من تخطي مرحلة الخوف والبدء فورا في العمل فالاتفاقية ليست «بعبع» وعند قراءتها بعمق ستكتشف ايجابيات كثيرة لها ورجال الصناعة خائفون لأن الاتفاقية لها تحديات وهم لا يحبون



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ / ٨ / ١٩٩٧

تصنيع الادوية

التحديات يجب ان نعترف اننا في حالة تخلف في مجال البحث العلمي. وانا كباحث علمي في مجال الدواء أرى ان الفرص والتحديات بالاتفاقية كثيرة.

هناك قاعدة شرعية، والحديث للدكتور فايز، ان ما لم يرد بشأنه نص صريح بالتحريم فهو حلال أو على الأقل مباح. ويجب ان نطبق هذا عند تنفيذ الاتفاقية فمثلا هناك ما يسمى بالهندسة العكسية (Reverse Engineering) والمقصود بها التعلم من سلعة الغير ثم تطويرها وبالتالي استطيع تسويقها والمنافسة دون الخضوع لشروط الاتفاقية.

والحقيقة ان المادة 28 من أسوأ مواد الاتفاقية لكن هناك ثغرات كثيرة يمكن ان ننفذ منها فالمادة «6» تقول اننا يمكن ان نستورد استيرادا موازيا أو الحصول عليها من مصدرآخر.

كما ان المادة 29 تقول ان واجب صاحب الملكية الفكرية ان يكشف عن مكنون اختراعه حتى نستطيع حماية ما يكشف عنه وهذه معلومات هامة.

وحتى الان اسمع من باحثين ورجال الصناعة لفظا يعبر عن مدى الرعب الذي يتملكهم وهو «يانهار اسود الجات جاية» لانهم يشعرون أننا داخلون على زمن التحكمات الاحتكارية. وان اتفاقية من تاليف وتلحين الشركات متعددة الجنسيات فهل سيرفع السعر وقد يكون هذا صحيحا وهم غير ملومين على ذلك فالانسان الواعي هو الذي يبحث عن تحقيق مصالحه باكثر افادة ممكنة ولن تكون مكاسبه الا نتيجة لاجتهاده في مجالات متعددة. وطالب فايز شركات الادوية بفتح قنوات بينها وبين معامل البحوث الاكاديمية، وان تعد من الان لدخول المنافسة من اوسع ابوابها، ففترة السماح ليست طويلة ■



المصدر : العربى
التاريخ : ٢٥/٨/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ناتج العدو يفوقنا ٣٦ مرة

مطلوب استراتيجية قومية للصناعات الإليكترونية

أكثر من تريليون دولار هو حجم التجارة العالمية للإلكترونيات عام «٢٠٠٠»، فهل يمكن أن يكون لمصر نصيب أو حتى حصة متواضعة من هذا السوق الضخم؟

هذا السؤال طرحه مؤخرا الخبراء ورجال الصناعة خاصة بعد ارتباط مصر بالعديد من الاتفاقيات الدولية مثل ا «الجات» التى يتوقع أن تعصف بصناعات قوية استقرت فى مصر على مر السنين، فما بالنا بصناعة الإليكترونيات التى مازالت تحبو ولم تستطع حتى الآن الوقوف على قدميها.

الأرقام المفرطة فى التفاؤل تشير إلى أن إجمالى الناتج القومى فى مصر من الصناعات الإليكترونية لا يزيد على ٢٥٠ مليون دولار سنويا، أى ربع مليار دولار فقط فهى وبالتالى لا تمثل أكثر من ٣,٪ من الدخل القومى وتستوعب هامشا ضئيلا من العمالة يقدر بـ ٨١,٪ من قوة العمالة فى مصر فى حين أن إسرائيل يتجاوز ناتجها القومى من هذه الصناعة ٩ مليارات سنويا. كذلك قفزت معدلات النمو فى هذه الصناعة فى دولة مثل كوريا الجنوبية من ٧,١٧ مليار دولار عام ١٩٨٤ إلى ٣٠,٧ مليار دولار عام ١٩٩٠ بمعدل نمو ٣٦,٦٪ بنصيب ١٨٪ من الدخل القومى.. وشرح الدكتور عصام الدين جلال رئيس لجنة التنمية التكنولوجية الوضع الراهن موضحا أن مقومات صناعة الإليكترونيات فى مصر تعتمد على نوعين من الصناعات

د. عصام الدين جلال

الأول هو صناعة الأجهزة، والثانى هو هى صناعة البرامج وتعتبر مصر مؤهلة للانطلاق بقوة فى المجال الأخير، إذا اتخذت بعض الضمانات الهامة لقيام هذه الصناعة، حيث يجب أن يوجد شكل من أشكال الدعم والتنظيم على مستوى الدولة، فلا يمكن أن تترك هذه الصناعة للمنافسة العالمية الشرسة دون أن تكون لديها القدرة الكاملة على المنافسة إضافة لضرورة إيجاد التمويل الكافى لمرحلة المخاطرة والانتشار وذلك عن طريق البنوك والمؤسسات المالية أو أى تنظيم معين يقدم القروض بتسهيلات معينة ليس لإنشاء فرق البرمجة فقط ولكن لتسويق عالميا خاصة وأن عملية التسويق هذه معقدة ومكلفة للغاية مع وجود إعفاء جمركى على الواردات من مستلزمات الإنتاج.

وهناك أهمية لتدعيم الطلب المحلى على الصناعات الإليكترونية التى يتركز حاليا على البرامج والتطبيقات للبرامج الدولية فقط.

كما يمكن أن تقوم الشركات المصرية بإنتاج البرامج «والسوفت وير» خاصة وأن الشركات الكبرى ليس لديها مانع فى هذا الموضوع، وقد حققت الهند وإسرائيل ملايين الدولارات من إنتاج هذه البرامج.

وأن يتم التعامل معه كمشروع قومى تتبناه الدولة بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، ويجب أن تدرك مؤسسات التمويل أن هذا المجال هو أكثر المجالات من ناحية الربحية حيث تقوم الشركات بتغطية رأسمالها فى غضون ٥ أو ٦ شهور، فى حين أن إنفاقها على القرى السياحية لا يغطى رأس المال بعد ٥ أو ٦ سنوات.

أما المهندس عادل أديب رئيس مجلس إدارة إحدى شركات تصنيع الإليكترونيات فيعرض فى دراسة أعدها حول تنمية الصناعات التكنولوجية للسمات التى تتمتع بها الصناعات التكنولوجية عن الصناعات التقليدية وأهمها قلة اعتماد هذا النوع من الصناعة على الموارد الطبيعية حيث تعتمد بالأساس على الفكر والابتكار والجهد البشرى، وأيضا تتميز هذه الصناعة بمرونة الاستثمار حيث تستوعب الاستثمارات الكبيرة، كذلك إمكانية تنويع المنتج دون إضافة استثمارات كبيرة.

كما تعتبر الصناعات الإليكترونية صناعة مغذية لعدد كبير من الصناعات مثل البلاستيك والسباكة والاسطمبات والأسلاك.كذلك تتميز باستيعاب عمالة كثيفة ذات مستويات متباينة، إضافة إلى خلق هذه الصناعة لفرص عمل مستمرة حتى بعد البيع مثل التدريب والتركيب والإصلاح والصيانة.

ويقترح المهندس عادل أديب تبنى الحكومة لاستراتيجية قومية عامة للنهضة التكنولوجية فى مصر بحيث تعتمد على عدة محاور متوازية ومتساوية القيمة هى العامل البشرى وتوفير الاستشارات والتسويق

كذلك أن تقوم الدولة بتشجيع الصناعات الناشئة بدعم برنامج تحفيزى لهذه الشركات بتعويضها بنسبة ٢٠٪ أو ٣٠٪ من استثماراتها عند تحقيق أهدافها التصديرية، أسوة بما يتم اتباعه فى بعض الدول الأخرى مثل إسرائيل. كما يطالب المهندس عادل أديب برفع ضريبة المبيعات على المنتجات المستوردة بالكامل وتخفيضها بنسبة التصنيع المحلى «ضريبة القيمة المضافة»، وكذلك إنشاء مراكز للتكنولوجيا المتطورة تقوم بدور الدعم الفنى والمعلى والقياسى للشركات القائمة أو المستقبلية، وإدخال مادة التربية الإليكترونية بالمدارس لتعليم النشء تقنيات المستقبل.

نادية أمين ■

٤٠٠٠٨٩



المصدر : الأهـــــرام

المدومة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٨ / ١٩٩٧



فجاة ظهر شبح توفيق عبدالحى يخيم على مزارع الدواجن والاسواق بعد ان اصدر د. احمد جويلى وزير التجارة والتموين قراره برفع الحظر عن استيراد الدواجن والطيور المذبوحة بعد حظر استمر ١١ عاما.

وإذا كان قرار رفع الحظر ياتى التزاما من مصر بقواعد منظمة التجارة العالمية التى تلزم الدول الأعضاء بها بعدم فرض اية قيود تحد من حركة التجارة الخارجية «الجات» إلا ان هذا القرار جاء متسرعا كما يؤكد القائمون على هذه الصناعة لانه اتخذ دون سابق انذار، ولم يسبق تنفيذه مهلة كافية رغم ان صناعة الدواجن من الصناعات الحساسة التى تهتز بعنف صعودا وهبوطا من اى قرار يتعلق بها.

ورغم ان الحكومة أصدرت قرارا برفع الوسوم الجمركية على الدواجن والطيور المذبوحة الى ٨٠٪ وبحد أدنى لسعر الطن ١٥٠٠ دولار وهو مايضمن حماية حقيقية للدواجن المحلية إذا طبق هذا النظام فعليا ودون تلاعب إلا ان المشكلة تكمن فى التخوف من بعض المستوردين المفسدين الذين لاهم لهم إلا التلاعب والتحايل واللجوء الى اغراق الاسواق بكميات هائلة من الأنواع الرديئة والمنتهية الصلاحية، وهى الانواع التى تتدنى اسعارها فى الأسواق العالمية إلى اقل من ٥٠٠ دولار للطن الواحد، وبما يعنى ان تصبح الدواجن المستوردة اقل من مثيلاتها المحلية سعريا بغض النظر عن جودتها فتنهار صناعة الدواجن وتغلق المزارع أبوابها، كما حدث من قبل.. لكن هذه المرة من المستحيل ان تسترد صناعة الدواجن عافيتها لانه وببساطة لن تستطيع الحكومة ان تلجأ الى الحماية، كما فعلت فى المرة السابقة.

كل هذا يجعلنا امام متغيرات جديدة نكون معها اكثر حرصا فى اتخاذ القرارات مع وضع الضمانات الكافية لضمان عدم التلاعب والتحايل وحتى لايتحول شبح توفيق عبدالحى الى حقيقة واقعة تمارس دورها التخريبى من جديد.

وتنقسم صناعة الدواجن فى مصر الى نموذجين مختلفين للانتاج هما الانتاج الريفى، والانتاج التجارى، وفى الوقت الذى يتسم فيه الانتاج الريفى بانتاج الانواع البلدية من الطيور واستخدام الاساليب



اليدوية فى التربية والتغذية والشرب فان الانتاج التجارى يتسم باستخدام الميكنة فى مراحل الانتاج المختلفة وانتاجه مقسم الى انواع مختلفة لانتاج بدارى التسمين وبيض المائدة والامهات والجدود، والانتاج التجارى هو الذى ينتج النسبة الغالبة من الدواجن وهو الاكثر تأثرا بالقرارات المختلفة.

ولان طبيعة المنتج الدواجنى تختلف من قطاع لآخر حيث أن هناك «قطعان» دورة انتاجها تستغرق ٤٥ يوما فى حين تستغرق قطعان اخرى ١٨ شهرا والبعض الآخر ٢٤ شهرا.. كل ذلك يستلزم ضرورة الاعلان عن القرار قبل موعد التنفيذ بعام او اكثر.

والغريب كما يقول د. نجيب الهلالى عميد زراعة القاهرة ورئيس رابطة منتجى الدواجن ان القرار جاء فى الوقت الذى كانت فيه صناعة الدواجن قد بدأت تفيق من حالة الكساد التى سيطرت عليها منذ مايقرب من عام ونصف العام، وبالتحديد فقد سيطر الكساد فى الفترة من يناير ١٩٩٦ حتى يوليو ١٩٩٧م والغريب ان الكساد كان الاغراق هو المتهم الرئيسى فيه حيث قام بعض المستوردين باستيراد كتاكيت امهات زيادة عن الحصص المصرح بها بما يقدر بحوالى ٦٠٠ الف ام وهذا الرقم ينتج حوالى ٦٠ مليون كتكوت من بدارى التسمين، وحتى يمكن تخفيف هذه الزيادة كان لابد من الانتظار حتى نهاية العام القادم او على الاقل منتصفه.

سألته: من اين جاء تهريب كتاكيت الامهات؟!

اجاب: جاء من تزوير الموافقات والتلاعب فيها، فالمستورد يأخذ موافقة بجلب ١٠٠ الف ام مثلا، ويقوم باستيرادها على شحنات، والمشكلة أنه لايقوم بتنزيل الشحنات التى تستورد من الموافقة الكلية مما يؤدى الى تكرار الاستيراد بنفس الموافقة السابقة وتضاعف الاعداد الخاص بكل موافقة وهكذا يحدث الاغراق، وقد ضبطت الحالة التى تسببت فى الاغراق واعترف بالتلاعب فى التصريح والموافقة.

واضاف: هذا التحايل هو سبب الرعب الحالى للمنتجين خشية ان يستمر التلاعب حتى وان كان باشكال اخرى خاصة مع السماح بفتح باب الاستيراد.

واضاف: منذ عام ١٩٨٩ رفع الدعم عن صناعة الدواجن، وخلال هذه اقيمت مشروعات للبنية الاساسية فيها مثل تربية الجدود، وانتاج المركزات ومخاليط الاملاح المعدنية والمركزات والفيتامينات وهى المشروعات التى تعظم من المكون المصرى، وجاءت هذه المشروعات نتيجة استقرار الصناعة رغم رفع الدعم عنها وتعاملها بشكل طبيعى مع آلية السوق عرضا وطلبا، ومعنى ذلك ان صناعة الدواجن المصرية اصبحت قادرة على الصمود، ونحن نعلم ان الحظر سوف يرفع عاجلا ام اجلا لكننا كنا نود مد المهلة فترة أخرى، فالجميع كان يتوقع ذلك لطبيعة الدورات الانتاجية فى الدواجن (٤٥ يوما، ١٨ شهرا، و٢٤ شهراً) والتى تستدعى التنظيم والترتيب من خلال مهلة اقلها عام قبل رفع الحظر، وايضا لأن هناك بعض الدول مازالت تدعم صناعة الدواجن حتى الآن، ومعنى ذلك ان فتح الباب يؤدى الى وصول دواجن مدعومة لتنافس الدواجن المصرية غير المدعومة وتكون المنافسة غير متكافئة.

الجمارك

سألته: الا تكفى الرسوم الجمركية المرتفعة التى قررتها الحكومة بـ ٨٠٪ وبحد ادنى ١٥٠٠ دولار للطن الواحد؟!

اجاب: المشكلة ليست فى الفئة الجمركية او فى الحد الادنى المقرر للسعر، ولكن المشكلة فى التلاعب والتحايل فالبعض يمكن ان يلجأ الى استيراد منتجات متدنية القيمة او منتهية الصلاحية واسعار تلك المنتجات تتراوح بين ٢٠٠: ٤٠ دولار، فقط وفى تلك الحالة سوف يدفع الجمارك على السعر المقرر حقا لكن الأسعار سوف تكون اقل من المحلى رغم الفئة الجركية العالية مما يشكل خطورة حقيقية على الانتاج المحلى رغم فارق الجودة الضخم، فاسعار الدواجن العالمية المشهود لها بالجودة هى فى حدود السعر المقرر للتعريفة الجمركية لكن لن يستطيع مستورد ان يقوم بالاستيراد فى هذه الحالة لانه سيحقق خسائر فادحة لن يستطيع تحملها لكنه سوف يلجأ الى الانواع الرديئة والمتدنية ليحقق منها الارباح الطائلة وليدمر الصناعة الوطنية، وهذا هو أساس المشكلة.

واضاف: ان الرقابة الصحية يمكن ان تلعب الدور المؤثر فى السيطرة على الأسواق لمنع دخول السلع الرديئة وتطبيق المواصفات المصرية القياسية مثل شروط الذبح على الطريقة الاسلامية، وايضا فيما يختص بفترة الصلاحية التى لابد ان تمتد لمدة ستة شهور على الأقل منذ وصول الشحنة الى الموانىء المصرية، ومعنى الالتزام بذلك ان الشحنة التى تصل سوف تكون معدة للتصدير الى مصر منذ ذبحها، وهو مايضمن عدم التلاعب والتحايل او وصول شحنات فاسدة او عديمة الجودة مثل لحوم الامهات التى لايتعدى سعر الدجاجة منها (٢كيلو جرام) ٤٠ سنتا امريكيا وهى تستخدم فقط هناك فى عمل مرقة الدجاج واغذية القطط والكلاب.

تطوير الصناعة

ويشير د. نجيب الهلالى عميد زراعة القاهرة ورئيس رابطة منتجى الدواجن الى مشروع تطوير صناعة الدواجن وتحسين كفاءتها بالتعاون بين وزارة الزراعة والاتحاد الأوروبى وباشراف د. ممدوح شرف الدين وكيل وزارة الزراعة، وهذا المشروع يستهدف تدبير التمويل اللازم لتحسين الوحدات الانتاجية واعدادها بالمعالف والمساقى الاتوماتيكية ووسائل التدفئة والتبريد والتهوية الحديثة، وايضا النهوض بصحة الطيور ووقايتها من الامراض وتقليل نسبة الفاقد والنفوق وزيادة الوزن وارتفاع معدل التمثيل الغذائى، وكلها عوامل تجعل من الدواجن المصرية قادرة على مواجهة المنافسة بعد ان تصل الى المعدلات والمواصفات العالمية فى هذه المجالات، وهذا المشروع تستغرق مدة تنفيذه ٤ سنوات ولابد من الاهتمام به ورعايته حتى يمكن لصناعة الدواجن ان تصمد فى مواجهة رياح الاستيراد، فنسبة النفوق فى البدارى فى مصر تبلغ حوالى ١٥٪ وهى ثلاثة اضعاف نسبة النفوق العالمية كما ان معدل التحويل الغذائى اقل وكذلك فان الوزن فى الدواجن المصرية اقل حيث يتراوح بين ١,٥ : ١,٦ كيلو جرام لمدة ٤٥ يوما فى حين يبلغ ٢ كيلو جرام فى الخارج وهى عوامل تؤدى فى النهاية الى زيادة تكلفة الدواجن المصرية عن الاسعار العالمية، وجاء مشروع التحسين لمعالجة هذا الخلل ولابد من الانتظار حتى تظهر اثار المشروع وثماره.

٦ مليارات

● فوزى عبدالحميد عضو مجلس إدارة الرابطة وصاحب مزرعة تسمين يقول منذ ستة شهور حدث انخفاض فى أسعار الدواجن ووصل السعر الى ٢٩٠ قرشا فى حين تبلغ تكلفته ٤٠٥ قروش وهو مايعنى خسارة ١١٥ قرشا فى الكيلو الواحد ثم تدرج السعر تدريجيا حتى وصل الى ٤٦٠



◆ هل تلجأ مافيا الاستيراد إلى إغراق الأسواق بالأنواع الرديئة والمنتهية الصلاحية؟!

تحقيق:
عبدالمحسن سلامة



تطبيق المواصفات المصرية القياسية فى الذبح والصلاحية لضمان عدم التلاعب

قرشا، وهو مايعنى بداية تعويض الخسائر فجاء قرار الاستيراد الذى جعلنا نعيد حساباتنا خشية الخسائر مرة أخرى وفى هذه الحالة لن نتحمل لاننا كنا نتحمل على اعتبار ان هذه عوامل عرض وطلب ستعوض بعد ذلك، اما فى الظروف الراهنة فإذا تدهور الوضع فهذا يعنى انهيار صناعة الدواجن التى تبلغ قيمتها مايزيد على ٦ مليارات جنيه وتشريد الاف العاملين بها.

١١ جنيها للكيلو

د. نبيل درويش رئيس مجلس إدارة شركة لانتاج جدود الدواجن يقول: الرسوم الجمركية المفروضة والحد الادنى المقرر للسعر يعنى انه لن ينخفض سعر كيلو الدواجن المستورد عن ١١ جنيها، وإذا انخفض عن ذلك فلابد ان نشك فى سلامة مصدرها وصلاحيتها، وهذا هو مانخشاه فهناك اشياء كثيرة تدخل فى غيبة من الرقابة، كما حدث فى الطيور الجارحة سابقا، وشحنات جنون البقر مؤخرا والسوق لاتتحمل، وفى مجال انتاج الامهات فان الطاقة الاستيعابية للسوق حوالى ٤ ملايين كتكوت وهناك ٣ شركات محلية تنتج ٣,١ مليون أم، ونستورد الباقى من الخارج لتنويع السلالة وتجويدها ولكن مايحدث هو تكرار التهريب والاغراق رغم الصرامة فى التطبيق وهذا هو مصدر القلق على الانتاج الوطنى، وإذا كان التلاعب يحدث فى استيراد الكتاكيت فما بالنا بالدواجن الجاهزة وتوابعها من الصدور والاوراك وغيرها من الاجزاء.

ويطالب بسرعة اخراج اتحاد المنتجين الى النور لانه وسيلة التعامل مع الجات وكان يجب الا يرفع الحظر الا بعد اقراره فهو الالية القادرة على التعامل مع الجات سواء من حيث تنظيم المنتجين أو انشاء صندوق سلعى وتطوير حلقات الصناعة (انشاء المجازر والثلاجات وغيرها).

واضاف: ان الاتحاد يضمن شراء الخامات مجمعة وبكميات كبيرة للحصول على افضل الأسعار ويساهم فى تنظيم التسويق والتصدير، ويقوم باعداد الارشادات الفنية ودراسات السوق وتوفير قواعد البيانات والمعلومات.

عدم الرقابة

● منير السيد عوض صاحب مزرعة لانتاج بيض المائدة يقول: يكفى ان صناعة الدواجن لم تعد تدعم، وأصبحت قادرة على المنافسة، ويشير الى التسيب فى الرقابة على المستورد حتى فى مجال الخامات ومستلزمات الانتاج وتكون النتيجة دخول مستلزمات انتاج غير مطابقة للمواصفات الصحية مثل الأذرة الصفراء المصابة بالأمراض أو الأدوية غير الفعالة.. هذا مانعانى منه الآن فى غيبة من الرقابة فهل تستطيع هذه الرقابة تنفيذ ضمانات الاستيراد ومنع دخول السلع الفاسدة والمنتهية الصلاحية؟!

....

هذه هى تخوفات المنتجين ورؤيتهم لضمانات تنفيذ قرار رفع الحظر فما هو تاثير هذا القرار على شركات قطاع الأعمال فى هذا المجال وهل له علاقة بخصخصتها؟! وماهى وسائل النهوض بصناعة الدواجن لمواجهة المستقبل.. هذا هو التحقيق القادم.



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦/٨/١٩٩٧

لن يتوقف تاثير قرار رفع الحظر على أسواق الدواجن ومزارع القطاع الخاص فقط، لكنه سيمتد بالضرورة إلى التأثير فى برنامج الخصخصة الخاص بشركات الدواجن الحكومية التى تقرر عرضها للبيع فى المرحلة القادمة، وضمن برنامج ينتهى خلال عامين. ولحسن الحظ فقد استطاعت الشركة بيع ١٧ محطة بالنوبارية قبل القرار باسبوع، وقامت شركة تعمل فى نفس المجال بشراء المحطات السبع عشرة بما يعنى ضمان استمرار انتاجها لمصلحة الانتاج القومى، إلا انه وبعد القرار فإن هناك حالة من الترقب الحذر تسيطر على برنامج الخصخصة الآن. وهناك اربع شركات ضخمة تتبع قطاع الأعمال وتعمل فى المجال الداجنى لانتاج امهات التسمين، بط رومى، بيض مائدة، كتاكيت تسمين، وكتاكيت بياض.



خصخصة الدواجن بطيئة!

بيع ١٧ محطة قبل القرار وحالة ترقب بعد القـــرار

م. احمد الليثى — اللواء محمد سليمان

■ تخفيض تكلفة الإنتاج من خلال التقنيات الحديثة ممكن



استخدام الدواجن النافقة في الأعلاف وتصنيع الأسمدة

شركات الدواجن العامة قيمتها الدفترية مليار ونصف المليار جنيه

ولأن نشاط بيض المائدة غير مؤثر على حالة السوق حيث تمثل مساهمة هذا النشاط حوالى ١٠٪ فقط من اجمالى المنتج ،فقد طرح هذا النشاط بشكل كامل للخصخصة بعده يأتى بيض التسمين الذى يبلغ انتاجه ٢٥٪ من اجمالى المنتج فى الاسواق، ثم يأتى بعد ذلك باقى الانشطة التى تمارسها الشركة وسوف تعرض الخصخصة تدريجيا على اساس أن ينتهى البرنامج فى خلال عامين، كما يؤكد المهندس احمد الليثى رئيس الشركة القابضة للتنمية الزراعية والتى تتبعها شركات الدواجن.

ويضيف: اننا حينما ننفذ برنامج خصخصة شركات الدواجن فهذا لا يعنى توقف نشاطها، وانما يعنى انتقال ادارتها وملكيتها إلى القطاع الخاص فى اطار برنامج الخصخصة العام فى الحكومة لم تعد مهمتها تربية الكتاكيت ، وانما هى مهمة القطاع الخاص وهو قادر عليها واثبتت جدارته فيما بعد أن امتدت استثماراته إلى كل المجالات بما فيها مشروعات البنية الأساسية فى هذا المجال.

■ سألته: هل يؤثر قرار رفع الحظر على برنامج الخصخصة لشركات الدواجن؟!

□ أجاب: ليست هناك بوادر حتى الآن تشير إلى ذلك لكن ما حدث اننا قمنا ببيع ١٧ محطة فى النوبارية قبل القرار باسبوع.. اما بعد القرار فقد فضلنا التروى والانتظار حتى تستقر الأسواق.

■ وماهى المدة الزمنية المقررة لبرنامج الخصخصة؟!

□ قال: خلال عامين سوف ينتهى برنامج الخصخصة لشركات الدواجن كاملة، والمهم اننا نحرص على أن يستمر نشاط الشركة فى الانتاج حتى لا تهتز الاسواق ولا يتأثر الانتاج الداجنى.

تأثير سلبى

وفى الوقت الذى اشار فيه المهندس احمد الليثى رئيس الشركة القابضة إلى احتمال عدم تأثر برنامج الخصخصة بقرارات رفع الحظر، فإن المهندس ابراهيم الدسوقى رئيس الشركة المتحدة والعضو المنتدب يتوقع تأثيرا سلبيا للقرار على برنامج الخصخصة ويشير إلى توقع احجام المستثمرين عن الدخول فى شراء ماهو معروض مرحليا على الأقل وحتى تستقر الأسواق ويطمئن المستثمرون إلى انه لا تأثير على استقرار صناعة الدواجن فى مصر.

ويضيف: ان الشركة قيمتها الدفترية تتجاوز المليار ونصف المليار جنيه، أما قيمتها السوقية فهى أكبر من ذلك بكثير، وهناك تجاوب من المستثمرين لشراء ماهو معروض وسيتم طرح الشركة على مراحل وهناك جزء من نشاط التسمين بالشركة سوف نبقى عليه حتى اخر مرحلة لطرحه لمساهم واحد او عرضه اسهما فى البورصة لضمان تحسين الأداء فى المجال الداجنى وتطويره باستمرار

دور رئيسى

وفى الوقت الذى تسعى فيه الحكومة إلى خصخصة الشركة فإن المنتجين يعترضون على التعجيل ببرنامج خصخصة الدواجن على اعتبار أن دور شركات قطاع الأعمال مؤثر فهى تنتج من ٤٠: ٥٠٪ من الكتاكيت كما أنها تنتج ٢٠٠ مليون بيضة تسمين سنويا، بالاضافة إلى ما تملكه من مصانع الاعلاف والمركزات والمذابح، ولابد من ضمان أن تستمر كل هذه الوحدات فى الانتاج حتى لا ترتبك السوق وهو ما حذرت منه رابطة منتجى الدواجن.

الضمانات

ولخروج صناعة الدواجن من مأزقها الحالى وضمان قدرتها على المنافسة فى ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية أعد مجلس بحوث الغذاء والزراعة باكاديمية البحث العلمى وثيقة مهمة لصناعة الدواجن فى مصر ركزت على كيفية مواجهة التحديات الحالية التى يمكن أن تعصف بمستقبل هذه الصناعة او اكتفينا بموقف المتفرج والمتابعة عن بعد.

وركزت الوثيقة ـ كما يقول د. نجيب الهلالى استاذ الدواجن وعميد زراعة القاهرة ـ على كيفية ترشيد التكلفة من خلال نقل التقنيات الحديثة وهو ما يقوى الموقف التنافسى للدواجن المصرية فى مواجهة المستورد على اعتبار أن السعر هو احد العوامل الرئيسية للمنافسة فى السوق، ولن نستطيع تخفيض التكلفة إلا من خلال عدة عناصر اهمها تحسين الكفاءة التمويلية للغذاء باتباع الوسائل العلمية فى تصنيع الأعلاف التى تحتوى على السلالات المرباة وفقا للغرض الانتاجى والتحول من نظم التغذية اليدوية إلى التغذية الميكانيكية لتقليل الطاقة فى الغذاء.

واشار إلى ضرورة الحفاظ على الشروط الصحية والوقاية من مسببات الامراض بحيث تجرى عمليات فحص دورى للمياه والتأكد من خلوها من مسببات الأمراض والتأكد من سلامة مكونات العلف من التسمم والافلاتوكسينات والفطريات ، وخلافه.

النفوق

ولأن النفوق يمثل إحدى المشاكل المهمة التى تواجه صناعة الدواجن فى مصر وتؤثر على تكلفتها بالزيادة ، فإنه لابد من استخدام برامج التحصين والوقاية لزيادة الاجسام المناعية عن طريق اضافة الفيتامينات والاضافات الغذائية والحفاظ على



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٢٦/٨/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق:

عبدالمحسن سلامة

الشروط التى يجب التحضين خلالها مثل درجة الحرارة التى لا تقل خطورة عن معايرة اللقاحات ذاتها. ويمكن الاستفادة من النافق بعد تقايله عن طريق انشاء مجففات على درجة حرارة عالية فى مناطق تكدس الانتاج لجمع النافق وتوجيهه إلى هذه المجففات، او الحارق لانتاج مصدر بروتينى لتغذية الدواجن أو استخدامه كسماد، وهو ما يضمن الاستفادة الاقتصادية من نسبة النفوق بالاضافة إلى كونه احد عناصر الوقاية الصحية.

وكلما ارتفع مستوى التشخيص المبكر للأمراض انعكس ذلك على تقليل نسبة النفوق وخفض تكلفة الانتاج وهو ما يدعو إلى توحيد بروتوكولات التشخيص ومراجعتها وتحديثها للتغلب على تباين النتائج المعملية من الجهات المختلفة.. وإلى جوار ذلك لابد من وضع مواصفات دقيقة وملزمة للقاحات والامصال المستوردة والمصنعة محليا مع التوسع فى انتاج هذه المستحضرات محليا وتجريم جلب اللقاحات المستوردة بالطرق غير المشروعة، وكذلك سن تشريع يجرم استقبال الفرخات البلدية للبيض غير المعروف المصدر او إلى دجاج غير مختبر لضمان خلوها من الامراض وحتى لا تكون هذه المفرخات مصدرا متواصلا ومتصلا لنشر الامراض الوبائية فى مجتمع الدواجن.

الاتحاد ضرورة

ولأهمية اتحاد المنتجين فى التنسيق والمعاونة الفنية والادارية والتسويقية لأعضاء المنتجين فإن هناك الكثير من الدول قد لجأت اليه إلا انه لم يظهر إلى النور حتى الآن فى مصر رغم الموافقة المبدئية عليه، وقد تزايدت أهمية وجود اتحاد للمنتجين بعد رفع الحظر لان قواعد منظمة التجارة العالمية تتطلب وجود كيانات مؤسسية مختلفة تستطيع تبنى حماية المنتج المحلى والحفاظ على جودته وتدفقه انتاجيا وإلا فإن الضياع سيكون المصير المحتوم للوحدات الانتاجية الصغيرة.

ويهدف الاتحاد إلى احداث نوع من التكامل بين الوحدات الانتاجية العاملة فى حقل الدواجن وتحسين نوعية الانتاج وتوفير الخامات والاعلاف وغيرها من مستلزمات الانتاج الداجنى سواء أكان ذلك من السوق الداخلية أم الخارجية بافضل شروط من حيث الاسعار والجودة، وكذلك العمل على توفير الفرص التصديرية للانتاج المحلى.

كما يقوم الاتحاد بجمع المعلومات والاحصاءات والبيانات الخاصة بصناعة الدواجن والصناعات المكملة لها وتنظيم وتخطيط صناعة الدواجن والتوصيه بجدوى الاستثمار فيها، بالاضافة إلى انشاء نظام للتحكيم يكفل سرعة فض المنازعات بين الأعضاء فيه والمتعاملين معهم فى ضوء المواصفات الفنية والصحية التى يقرها الاتحاد.

ويساهم الاتحاد في استكمال حلقات الصناعة المختلفة والعمل على زيادة الاستثمار بها وايجاد المنافسة وبما يؤدى إلى تحسين الجودة والكفاءة للمنتج الوسيط والتأثير الايجابى على المنتج النهائى، وايضا المتابعة المستمرة والمنظمة للمواصفات القياسية لمستلزمات الانتاج والمنتج النهائى لجميع حلقات الصناعة والعمل على التزام العاملين بهذه المواصفات ورفع كفاءة الوحدات الانتاجية وجودة منتجاتها.

تقنيات حديثة

● د. حسن ايوب استاذ الدواجن بزراعة عين شمس واحد المشاركين فى اعداد وثيقة صناعة الدواجن يرى ضرورة الاهتمام بالتقنيات الحديثة فى مجال الثروة الداجنة والتى يمكن أن تؤدى إلى ثورة علمية وعملية فى هذه الصناعة على المستوى التجارى، وهناك العديد من التقنيات التى يمكن الاستفادة منها خصوصا ما يطلق عليه التكنولوجيا الحيوية والتى تركز على كفاءة الجهاز المناعى للطيور وطرق قياسها واساليب رفعها، وكذلك اسلوب تغذية الدواجن ومصادر البروتينات الحيوانية والنباتية وطرق تجهيزها واستخدامها.

أيضا استخلاص سلالات البكتيريا والفيروس المسبب للامراض واستخدام اساليب الهندسة الوراثية لعمل مقاومة لها والاستفادة منها فى التعامل مع بعض الجينات الكبيرة وامكانية الاستفادة منها من قطيع لآخر خصوصا أن نظام التربية التقليدى قام بنقل بعض هذه الجينات لخلطات من الطيور المختلفة.

ويشير إلى أهمية دراسة الاختلاف فى الاستجابة للتحصين ومقاومة الأمراض لكل من دجاج اللحم ودجاج البيض والدجاج المحلى وتحديد مواقع تأثير هذه الجينات خصوصا بالنسبة لمرض مثل الجامبورو وتأثيره المتباين بين بدارى التسمين وبدارى البيض.

مواصفات قياسية

وتطالب الوثيقة بالتوصل إلى مواصفات قياسية لكل من بيض المائدة أو بدارى اللحم وتحديد معامل قياس الجودة ومطابقة المواصفات وتأثيرها على تقليل الفاقد والاهدار ورفع الكفاءة وتقديم منتج حضارى للمستهلك وهو ما يتطلب العديد من المختبرات لقياس الجودة والمواصفات علاوة على مختبرات قياس وتشخيص الأمراض، وهو ما يستكمل منظومة المواصفات القياسية للانتاج الداجنى بعد ظهور المواصفات القياسية المصرية الخاصة بالطيور الداجنة والأرانب المجمدة.

●●●

وبعد فهذه مطالب المنتجين والخبراء لكى تستقر صناعة الدواجن وتصبح قادرة على مواجهة المتغيرات الاقتصادية الجديدة والمنافسة الشرسة المتوقعة وهى مطالب تنظيمية لا تحتاج إلى تكاليف مادية لتنفيذها لكنها تحتاج إلى وضوح رؤية لدى المسئولين والقائمين على أمر هذه الصناعة الخطيرة والهامة فهل نفعل قبل فوات الأوان؟! نحن فى الانتظار.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧/٨/١٩٩٧

التحرك المحسوب مطلوب للخلاص من أخطار «الجات»

بقلم : جلال دويدار

مشكلة «الجات» ستظل سيفا مصلتا على جهود التنمية فى الدول النامية نتيجة استمرار اطماع وانانية الدول المتقدمة ورفعها لشعار «فليزداد الاثرياء ثراء والفقراء فقرا».

ورغم الجوانب الايجابية لتطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية «الجات» من ناحية اجبار الدول النامية على توفيق أوضاعها بقدر ما تستطيع لمواجهة الموقف إلا ان سلبيات الاتفاقية فى مجملها تغذى احتكارات الدول المتقدمة للحصول على اكبر عائد على حساب الدول النامية.

من ناحية اخرى وبعد توقيع معظم دول العالم ومن بينها مصر ـ قسرا ـ على هذه الاتفاقية فانه لم يعد امامنا سوى ان نتحرك ونسرع فى العمل على مواءمة ظروفنا وصناعاتنا مع بنودها بما يوفر لنا الحماية الاقتصادية اللازمة. فى نفس الوقت فانه اصبح واجبا محتما ان نوجه جهودنا بشكل اكثر تركيزا إلى التعاون الاقليمى والعربى لتعويض اثار اتفاقية «الجات» مما يحقق زيادة صادراتنا لصالح اقتصادياتنا.

ولاجدال ان الرحلة التى يقوم بها عمرو موسى وزير الخارجية بصحبة مجموعة من رجال الأعمال المصريين المنتجين إلى افريقيا هى جزء من استراتيجية يتبناها الرئيس مبارك والتى من اهم عناصرها دعوته الى انشاء السوق العربية المشتركة.

●●●

حول هذه القضية كان مقالى يوم الخميس الماضى فى اطار التعليق على ما اثير فى لقاء الرئيس مبارك مع شباب الجامعات فى الاسكندرية. وعقب النشر اتصل بى الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين باعتباره المسئول فى الحكومة عن «الجات» ومشاكلها، قال لى انه بحكم منصبه يتولى رئاسة اللجنة القومية المشكلة منذ عام ١٩٨٨ بمتابعة ما يتعلق بهذه الاتفاقية التى تم توقيعها عام ١٩٩٤.

ان هذه اللجنة القومية تجتمع بصورة دورية كل ثلاثة شهور لمناقشة تقارير ٩ لجان فرعية و٦ مجموعات عمل تضم المتخصصين ورجال الاعمال فى كل المجالات.

وقال الوزير ان عمل هذه اللجنة قبل توقيع اتفاقية «الجات» تحدد فى الموضوعات التى كان يجرى التفاوض بشأنها اما الآن فانها تقوم بمتابعة الوفاء بالتزامات مصر بالنسبة لـ ٢٨ اتفاقية منبثقة عن «الجات».

ان اعمال هذه اللجنة تدور على ثلاثة محاور هى المنظور القومى وتعظيم الايجابيات ومواءمة التشريعات والقوانين لما جاء فى اتفاقية الجات.

●●●

وفيما يتعلق بمشاكل صناعة النسيج قال الوزير انها لم تكن مطروحة للدخول ضمن اتفاقية «الجات» وانه قد تم ذلك بناء على طلب الدول النامية للخلاص من نظام حصص التصدير الذى تفرضه الدول المتقدمة.

وقال انه تقرر بموافقة المنتجين فى مصر والدول النامية ان يتم التأهيل لاطلاق حرية الاستيراد والتصدير للمنسوجات على أربع مراحل تنتهى عام ١٩٩٨. كان من المفروض ان تستعد شركات صناعة النسيج بالتطوير والتحديث وجودة الانتاج. وبسبب عمليات الخصخصة تجمدت هذه العمليات فى بعض الشركات بالاضافة الى المشاكل التى تواجه بعض المصانع الصغيرة.

●●●

رغم ما ذكره الوزير والذى يدخل ضمن التزامات الدولة تجاه اتفاقية «الجات» فان صناع النسيج يتطلعون إلى بذل مزيد من الجهد لمد فترة السماح بحظر استيراد الأقمشة إلى عام ٢٠٠٢ وهو نفس التاريخ المقرر بالنسبة لصناعة الملابس الجاهزة.

من ناحية اخرى فان مساهمة الدولة مطلوبة فى مواجهة هذه المشكلة من خلال التخفيف من الضرائب والرسوم الادارية المفروضة على المصانع مما يفقدها القدرة التنافسية مع المنتج الأجنبى. ان الحفاظ على هذه الصناعة مرتبط بمصالح مئات الالوف من العمال وهو ما يعطى مزيدا من الأهمية لأى جهود من جانب الدولة للخلاص من كل الاخطار التى تحملها اتفاقية «الجات». إن التحرك المحسوب من جانب الدول والمنتجين والصناع مطلوب وضرورى فى هذه المرحلة.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨/٨/١٩٩٧

البحث العلمي هو القاطرة التي تشد المجتمع إلى المستقبل . ومشكلة البحث العلمي الدائمة في مصر ، انه إما حبيس المعامل وإما حبيس الأدراج وتتعهد « الجمهورية الاسبوعي » بان تقدم مساهمة متميزة في حل هذه المشكلة ، بان تقتحم المعامل وتفتح الأدراج المغلقة وتضع في دائرة الضوء كل اسبوع .. بحثا لتصنع بذلك ثغرة في الجدار الوهمي بين البحث العلمي وقضايا المجتمع .. وبين الباحثين والمستفيدين في أجهزة الدولة المختلفة .

بحث أو باحث

مصر تدخل الجات .. بالفاصوليا ؟

[illegible] الفاصوليا الخضراء [illegible] الى موائد الشعوب الراقية بدول اوروبا الغربية. فبعد أن كنا نصدر اليهم الفاصوليا سميكة القرون «الكلابي» اصبحنا نصدر فاصوليا رفيعة القرون «فاين تايب». واصبحت الفاصوليا الخضراء الآن هي ثاني محصول تصديري بعد البطاطس، فقد اصبحنا نصدر الى أسواق اوروبا اكثر من ثلث احتياجاتها من الفاصوليا فدول اوروبا كلها إستوردت في العام الماضي ٤٠ الف طن من الدول المختلفة، كان نصيب مصر منها ١٤ الف طن ويحكي الدكتور فائقة عن قصة الفاصوليا في مصر ويقول ان الفاصوليا في مصر ويقول أن الفاصوليا دخلت مصر في عهد محمد علي ضمن مجموعة من المحاصيل، وأصبحنا منذ ذلك الوقت وحتى اواخر الثمانينات نزرع اصنافاً يطلق عليها العالم «الفاصوليا الكلابي» القرن فيها سميك جداً، وهذه الفاصوليا أصبحت مرفوضة من جميع دول العالم، ومنذ أوائل الثمانينات. وكانت دول أوروبا الغربية في هذا الوقت تضطر إلى استيرادها من مصر عندما لا توجد فاصوليا في جميع دول العالم الا أننا كباحثين عندما خرجنا في بعثات تابعة لدولة عالية للفاصوليا في كولومبيا. والتقينا بالمستوردين هناك تعلمنا منهم كيف نصدر الفاصوليا التي كنا نزرع ما يطلبه المستهلك الأوروبي.

وقد تبين لنا أن الفاصوليا سعرها يزيد كلما كانت رفيعة وقد بدأت شخصيا في اواخر الثمانينات في العمل على الفاصوليا وقادت مجموعتي البحثية بتقييم اكثر من خمسمائة صنف فاصوليا جمعناها من جميع دول العالم لكي نصل الى صنف تنجح زراعته في مصر ويقبله المستورد الاوروبي ومحصوله لا يقل عن محصول الاصناف المزروعة حالياً لكي اغرى الفلاح لزراعته.

واستطعنا فعلاً ان نخرج صنفاً وجدناه أكثر من رائع، ونعتبر ثالث دولة تزرعه في العالم وكانت امريكا قد استنبطته منذ ثلاث سنوات. وسمكه ثمانية ملليمترات. وزعنا كيلو جراماً واحداً من تقاوى هذا الصنف على كل مزارع من المزارعين الكبار في محافظات الاسماعيلية والمنوفية والجيزة باعتبارها مناطق التصدير. وبمجرد أن زرعوه للتجربة، ارسلنا منه شحنات إلى دول أوروبا كعينات ويوضح د. فايق ان هذه الفاصوليا قلبت معايير الفاصوليا في مصر، فبعد ان كنا نزرع الفاصوليا الكلابي اصبحنا نزرع فاصوليا رفيعة، وبعد أن كان كيلو التقاوى من الفاصوليا العادية يباع بثلاثة جنيهات، اصبح يباع الكيلو من تقاوي الفاصوليا الرفيعة بأربعين جنيها. وفي ظرف سنوات ثلاث اصبحت ٤٠٪ من مساحة الاراضي التي تزرع فاصوليا في مصر تنتج تقاويها محلياً.

واصبحت الفاصوليا الرفيعة شعبية، وأصبحنا نصدرها بأسعار مرتفعة في الوقت الذي لا توجد فيه فاصوليا في العالم كله. ووفقاً لإتفاقية الجات فنحن نستطيع ان نتوسع في زراعة الفاصوليا لأن لنا فيها ميزات نسبية «الجو والارض» والعمالة التي اصبحت في محافظات التصدير مدربة بل خبراء في زراعة هذا المحصول وجمعه وتعبئته بطريقة متميزة.

■ قلت والى من نصدر في أوروبا؟

● قال اولاً لهولندا ثمانية الاف طن، وهولندا تعيد فرزها وتقسيمها إلى درجات. ترسل الدرجة الأولى لالمانيا والثانية لإيطاليا وبعض دول العالم الأخرى ثم نصدر الى انجلترا الفي طن، واكبر محلات فيها تعرض الفاصوليا المصري. ونصدر كميات اخرى للدول العربية. ويقول الباحث ان الوضع تغير بالنسبة لمصر فبدلا من ان نرسل نحن بعثات لمعرفة مايطلبون اصبحوا هم يرسلون البعثات للتأكد من تنفيذ شروطهم، وإنجلترا من ضمن شروطها مثلاً عدم استخدام الاكياس السوداء في مزارع الفاصوليا في مصر، وأن توجد دورات مياه لعمال الذين يجمعون، وأن يرتدي هؤلاء العمال القفازات في أيديهم، وأن تكون الفتيات محجبات حتى لا تقع الشعيرات من رؤوسهن في الفاصوليا أثناء الجمع. ويشترطون ايضاً أن يرتدي كل من يعمل في محطات الفرز البلاطي البيضاء.

■ وهل تنفذون هذه الشروط؟

● الحقيقة ان القطاع الخاص بالاشتراك مع معهد البساتين ينفذ هذه الشروط. فقد حدث تلاحم بين القطاع الخاص والمعهد، وأدخلنا كل التقنيات العلمية لهم في هذا المجال وتطور هذا القطاع تطوراً غير عادي، واصبحت الفاصوليا تخرج من الغيط في تكييف إلى الطائرة، ثم في تكييف إلى المستهلك الاوروبي. ويقول د. فائق اننا كنا نصدر شهرين فقط لكن أصبحنا الآن - وبعد ادخال الاصناف الجديدة - نصدر تسعة اشهر في السنة، وبعد ان كنا نصدر لدولة او اثنتين اصبحنا الآن نصدر لسبع دول أوروبية غير الدول العربية، وبعد ان كانت مصر تزرع صنفاً واحداً اصبحنا نزرع حوالي ١٢ صنفاً.

■ وهل تصدرون إلى فرنسا؟

● فرنسا هي مشكلة المشاكل فشعبها من أعلى الشعوب رقياً في الغذاء، فهم يأكلون فاصوليا رفيعة جداً مثل عود الكبريت، يسمونها فاصوليا إسباجتي سمكها خمسة ملليمترات وقد ادخلنا أصنافاً من فرنسا فيها هذه المواصفات ونجحت زراعتها في مصر وأعطينا المزارعين خدمة توصيات عن طريقة زراعة هذه الأصناف الرفيعة جداً كطلب فرنسا، وهي تحتاج إلى جمع كل يوم وهذا بالطبع يحتاج إلى أيد عاملة كثيرة، ولكن سعر هذا النوع من الفاصوليا مرتفع جدا وهو يباع في فرنسا بالجرام، وبالتالي فهو يزيد العملات الاجنبية لمصر. ويقول الباحث ان الاستثمارات التي دخلت في الفاصوليا في الفترة الاخيرة تتمثل في خمس شركات تعمل في التبريد والنقل اي استثمارات بالملايين. علاوة على تشغيل الأيدي العاملة التي تحل مشكلة البطالة.

● وهل تستخدمون المبيدات في زراعات الفاصوليا؟

● بالطبع لا، ويأتي الخبراء من الخارج طوال الموسم، ليفتشوا في مناطق انتاج الفاصوليا ليتأكدوا من عدم استخدام المبيدات. وهي الآن ممنوعة بقرارات من قيادات الزراعة. ويقول الباحث اننا انتجنا فاصوليا باستخدام السماد البلدي في عشرين فداناً بالاسماعيلية، طعمها جميل جداً ونصدرها إلى المانيا بأسعار خرافية. هذه هي قصة تلاحم القطاع الخاص مع معهد البساتين لزراعة الفاصوليا للتصدير بمعنى ان يتم الاتفاق بينهما بأن يطلب المصدر من المزارع زراعة الكمية المتعاقد عليها مع الدول المستوردة. وهنا تكون الزراعة للتصدير ويضمن المزارع تصريف إنتاجه المتعاقد عليه مع المصدر قبل الزراعة.

■ أليس لديكم خطط مستقبلية؟

● الخطة المستقبلية ليست فقط بتحسين الأصناف لان المستهلك الاوروبي دائماً يطلب زيادة في التحسين ويطلب ايضاً انواعاً جديدة، فبعد الفاصوليا الإسباجتي، دخل في فاصوليات القرن البطط. قرن عرضه ٢ سنتيمتر مثل المسطرة يدخل الكن ليحوله إلى شرائح، وتباع بأسعار غير عادية معبأة بالجرامات في اكياس مفرغة لتعيش فترة اطول. وهم يشترطون في الفاصوليا ان يكون لونها اخضر غامقاً وقد إكتشفنا ان السماد البلدي يعطي هذا اللون للفاصوليا، فعدنا إلى أيام الفراعنة وأصبحنا ننصح المزارعين باستخدام السماد البلدي بنسب معينة.

■ وهل تنحصر ابحاثكم فقط في الفاصوليا؟

● عندما زرت هولندا في رحلة عمل وجدت انهم يستخدمون صنفاً من البسلة بدون بذور تخرط مثل الفاصوليا .. وتسمى بسلة سكرية. القرون مبططة خالية من الألياف، تقطع شرائح رفيعة جداً. تباع بالجرام، يأكلونها مسلوقة بقليل من التوابل مع الزبدة كفاتح للشهية.



عدت وقررت أن نزرع لهم هذه الاصناف خاصة انها تجود زراعتها فى مصر واستوردنا أصنافاً كثيرة جداً لتجربتها وعمل أبحاث عليها بنفس اسلوب الفاصوليا رغم أن المصدرين لا يعرفونها ولا الفلاح يعرفها لكن عندما زرعناها وتعرفنا عليها ونجحت، عرفناها للمصدرين وتعاونوا هم معنا لتعريفها للمزارع، وزراعتها حسب طلب المصدر..

وضعنا نظاماً ان يزرع كل مزارع للفاصوليا، قيراطاً واحداً من هذه البسلة ويجمعه كل يوم. وظهرت النتائج مذهلة فقد اعطت هذه البسلة إنتاجاً طنين للفدان المصدر يأخذ الكيلو من الفلاح بجنيهين على الاقل أى تعطى للفلاح اربعة الاف جنيه خلال ثلاثة شهور للفدان.

■ ولماذا لا تتوسعون فى زراعتها؟

● لا نستطيع إلا بعد الارتباط بعقود تصديرية، لأن هذه البسلة لم تلق قبولاً من المستهلكين، ونجحت فقط فى منفذين، منفذ وزارة الزراعة، ومنفذ فى المعادى.

■ وهل ممكن إنتاجها بعيداً عن المنافسة للتصدير؟

● ممكن هذا فى أواخر ديسمبر وشهور يناير وفبراير ومارس وأبريل ومايو. وقد زرعنا بالفعل خمسمائة فدان فقط كلها للتصدير. وهذه تجربة تشجع الفلاح لكى يدخل فى زراعات غير تقليدية ويكسب منها

■ ولماذا لا تجربونها فى الصحراء؟

● لقد زرعناها فى النوبارية، وأى صاحب مزرعة يستطيع أن يتفق مع أى مصدر وهو الذى يوفر له التقاوى ويتسلمها محصول البسلة لتصديره. ونحن نوصى • بثلاثة أصناف يصلح كل منها لثلاث دول هى المانيا وانجلترا وهولندا وقد خصصنا لكل مصدر دولة يصدر إليها والمزارع يتفق معه على الزراعة.

ساميه بولس



دكتور فائق ساويرس فارس رئيس بحوث بمعهد بحوث البساتين قسم بحوث الخضر ذاتية التلقيح.

● حصل على بكالوريوس الزراعة جامعة القاهرة عام ١٩٦٥ والماجستير عام ١٩٧٢ عن دراسة وراثة للمقاومة للفيروس فى اللوبيا من جامعة الاسكندرية.

● وحصل على الدكتوراه عام ١٩٨٢ عن دراسة وراثة المقاومة للصدأ من جامعة الزقازيق.

● له ٣٥ بحثاً عن العائلة البقولية «فاصوليا، لوبيا، بسلة» عن دراسات وراثية واستنباط أصناف جديدة من هذه الخضر.

● حضر العديد من المؤتمرات، فى نيجيريا، وكولومبيا والولايات المتحدة فى مجال تخصصه



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠/ ٨/ ١٩٩٧

مستشار رئيس مجلس الشعب ومناقشة حول:

آثار تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء المصرى وكيفية مواجهتها..!!

تاثيرات تنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء المصرية مازالت تثير جدلا واسعا فى الأروقة الاقتصادية.. فمازالت الآراء تنقسم بشدة حول طبيعة الانعكاسات المحتملة لإضفاء الحماية لحقوق الملكية الفكرية على الصناعة الدوائية.

فإذا كان معظم المسئولين عن الصناعات الدوائية المحلية يرون ان حماية الحقوق المرتبطة بالتجارة لاتؤدى إلى شيء إلا إلى المزيد من المتاعب فإن هناك فريقا اخر يمثله ممثلو الشركات الدولية التى لها شركات ادوية مشتركة عاملة فى مصر (فايزر- سويس فارما- جلاكسو..) أو لها فروع عاملة فى مصر فهم من انصار التطبيق الفورى للاتفاق على صناعة الأدوية..

ولكن ماهى حجج كل من الفريقين..!!!

يقول الدكتور السيد عبدالمولى الأستاذالية العامة ومستشار رئيس مجلس الشعب يعتقد أنصار الفريق الأول أن الحماية سيكون لها تاثير ضار على الصناعة المصرية فى عدد من النواحى فاولا ستدعم احتكار الشركات متعددة الجنسيات للمنتجات الدوائية وبالتالى زيادة تحكمها فى تحديد اسعار الدواء مما ينتج عنه المواطنين من الوصول للدواء وهذا الاحتكار يستمر وبنص الاتفاقية لمدة ٢٠ عاما (الخاصة ببراءة الإختراع) وهى مدة طويلة سوف تتحكم خلالها الشركات الدولية الكبيرة فى تحديد أسعار الدواء.ويرد الفريق الآخر على هذه الحجة بالقول أن الإتفاقية تمنح حماية للمستحضر تمتد لفترة محددة، وهو ليس المستحضر الوحيد من نوعه فى السوق. ففى كل فئة علاجية هناك بالفعل عشرات من المستحضرات بعضها محمى والبعض الآخر غير محمى، متوافرة للطبيب والمريض على السواء ويسوقون على ذلك مثالا يتعلق بأدوية علاج ضغط الدم، فهناك العديد من الأدوية المحمية والأخرى التى خرجت عن الحماية متوافرة فى كل انحاء العالم وللطبيب مطلق الحرية فى وصف اى من الأدوية المحمية او تلك التى خرجت من الحماية التى تكون اقل سعرا.

ايضا يرى المسئولون عن الصناعة المصرية للدواء انه فى حالة تطبيق قانون حماية الملكية الفكرية فى مصر فسوف ترتفع اسعار الدواء.

ويضيفون إلى ذلك القول بأن أسعار الأدوية المصرية يبلغ فى المتوسط سدس الاسعار العالمية، ونتيجة لتطبيق الحماية فسوف تضطر إلى دفع عوائد إضافية، مما يؤدى إلى رفع اسعار الدواء عن مستواها الحالى.

إلا أن الفريق الآخر الذى يمثل شركات الدواء الأجنبية، العاملة فى مصر يردون على ذلك بالقول إلى أن الحماية لن تؤدى إلى رف[illegible]عار الدواء، ذلك أنها لن تؤدى إلى استبدال عقود التصنيع الموجودة أو اتفاقيات التوريد القائمة. وبعبارة اخرى لن تتاثر اسعار اى من المنتجات الموجودة بالسوق. إن الحماية سوف تعطى فقط المنتجات الجديدة التى لها حماية فكرية عالمية. وبالتالى فإن تطبيق الإتفاقية لن يؤثر الا على جزء ضئيل جدا من السوق لايتعدى ٣٪ من حجم السوق .

وعلى ذلك يذكر الفريق الأول بأنه إذا كانت الحماية لن تغطى إلا ٣٪ من عدد،الوحدات إلا انها تمثل ١٠٪ من حجم السوق- كما ان الدواء المنتج حاليا سوف يتأثر بالحماية عن طريق الخامات التى تستوردها من الخارج وهى أصبحت متمتعة بالحماية.

والأهم من ذلك فإن قائمة المستحضرات الأساسية لمنظمة الصحة العالمية التى تستخدم اليوم فى مصر لن تتاثر مطلقا بتطبيق إتفاقية حماية الملكية الفكرية يتم الرد على هذه الحجة بأن قائمة المستحضرات الطبية التى تضم ٢٧٠ مادة فقط لابد أن توفرها الحكومات لشعوبها لكنها لاتشمل أى نوع من العلاج المتقدم

.وفى النهاية فإن الحماية ليس لها تأثير على قدرة مصر على السيطرة على الأسعار، فالأسعار لن ترتفع إلا بموافقة الحكومة المصرية وعلى هذه الحجة يتم التساؤل عما سوف تعمله الحكومة المصرية إذا ادعت الشركات صاحبة الإختراع أن الأسعار التى حددتها تمثل تكلفتها؟

كذلك يرى أنصار الفريق الاول أنه فى النهاية سوف تضر الحماية بالصناعات المحلية للدواء بسبب الوضع الاحتكارى الذى سوف تتمتع به الشركات الأجنبية أصحاب براءات الاختراع للمنتج الدوائى أو للمادة الخام:- وهذا الوضع لن يؤدى فقط إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج فى حالة قبولها بالأسعار المفروضة بمعرفة هذه الشركات الدولية المحتكرة، ولكن بسبب ضرورة الحصول على موافقتها قبل اى استخدام سواء لطرق الإنتاج أم للمواد الخام.

والوسيلة الوحيدة لمواجهة هذا الأثر السلبى تتحصل فى ضرورة توجيه جزء مهم من الموارد التى تحصل عليها الشركات المحلية لعملية الابحاث



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : / / ١٩٩٧



د. السيد عبدالمولى

والتنمية. وهذه التنمية لاتتوقف عليها فقط بل تتوقف أيضا على تطوير عدد كبير من الصناعات الاخرى التى ترتبط مع الصناعة الدوائية والسابق الإشارة إليها. وعلى ذلك يرد الفريق الأخر أنه فى وجود الحماية فإنه من شأن ذلك جعل الشركات المحلية اكثر قوة وتنافسية على المستوى الإقليمى والعالمى. ففى ظل وجود قانون الحماية سوف تنقل الشركات العالمية التكنولوجيا الحديثة إلى الشركات المحاية، وسوف تسعى إلى تكوين المزيد من الشركات المشتركة مدفوعة باحتياجها إلى تسويق المنتجات الجديدة.

وفى النهاية فإن نظام الحماية سوف يكون حافزا للشركات المحلية لتوجيه الاستثمار إلى "البحث والتطوير لإنتاج مستحضرات لعلاج الأمراض المستوطنة مثل البلهارسيا.

اما أهم حجج انصار الفريق الثانى:

الذى يعبر عن وجهه نظر المسئولين عن شركات الدواء العالمية والتى لها مصالح فى مصر، فتتلخص فى الآتى:-

١- تضمنت إتفاقية حقوق الملكية الفكرية حماية براءات الإختراع لمدة عشرين سنة لجميع المنتجات والعمليات الدوائية، وهذا يمثل أهمية بالغة للشركات دولية النشاط حيث تقوم بإمداد ٦٠٪ من المنتجات الدوائية فى مصر وتحتاج لإسترداد نفقات إستثماراتها الباهظة. فالدراسات تظهر أن هذه الشركات تنفق مايقرب من ٥٠٠ مليون دولار لتطوير منتج معين والإحصائيات تبين أنه من بين ٢٠٠٠ مركب تستخدم لتطوير المنتجات الدوائية، والتى يتم اكتشافها فى مرحلة الاكتشاف الأصلية، فإن ثلاث مركبات فقط هى التى تصل إلى السوق. ويوجد مركب واحد يقدم عائدا للاستثمار.

٢- إن القانون المصرى الحالى لايكفل حماية للمستحضرات الدوائية، القانون الموجود يكفل حماية فقط لعملية التصنيع وليس المستحضر، ومدة هذه الحماية هى ١٠ سنوات وبنظرة عملية فهذا لايعطى الحماية على الإطلاق للأسباب التالية:-

أ- يستغرق تطوير أى مستحضر وطرحه فى السوق بعد تقديم ملف الحماية مدة من ٨-١٢ عاما. وبالتالى فعندما يصل المستحضر إلى السوق فى مصر تكون مدة حمايته قد انتهت.

ب- إن حماية التصنيع غير مجدية فالصيادلة والكيمائيون يمكنهم بسهولة التلاعب بعملية التصنيع المحمية عن طريق إضافة بعض التغييرات الطفيفة لكى يتجنبوا إنتهاك حماية التصنيع.

ونتيجة لذلك فإن إسراع مصر فى حماية حقوق براءات الإختراع سوف يسمح لها بأن تصبح مركزا لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ويجعل ذلك منها من أوائل البلاد العربية فى تنفيذ التشريعات التى تمنع مخالفات براءات الإختراع، وبالتالى سوف تحوز على درجة كبيرة من ثقه ومصداقية هذه الشركات.

وسوف تضر مصر بمصالحها الإقتصادية إذا ما إنتظرت عشر سنوات- وهى الفترة الإنتقالية التى تتيحها الإتفاقية لمصر بإعتبار أن الدخل الفردى بها لم يتجاوز الألف دولار- لتطبيق قانون حماية الملكية الفكرية.

فبدون هذا القانون سوف تتجه الشركات العالمية بإستثماراتها وبإمكانياتها وبالتكنولوجيا التى تملكها إلى دول أخرى وسوف يضعف ذلك موقف مصر من التقدم والمنافسة العالمية لصناعة الدواء المصرية وسوف يتوقف البحث المصرى وتستمر مصر دولة مقلدين لادولة مجددين

٣- سوف يؤد ى الإسراع فى تنفيذ الإتفاقية إلى تنشيط البحث والتطوير وهو العمود الفقرى للصناعات الدوائية. ومصر الأن لديها الموارد البشرية اللازمة للتطوير والبحث فى المستقبل. ومع وجود قاعدة قوية من العلماء المحليين مع العمالة الرخيصة والبنية الأساسية المناسبة كل هذا يؤدى إلى إمكانية تحقيق توقعات جادة للبحوث. وإذا كانت لدينا الأبحاث فإننا نحتاج للتكنولوجيا لتحويلها إلى الإنتاج الكبير. أما الآن فلا توجد اية ابحاث او تطويرات ذات معنى لأنه لاتوجد حماية لحقوق الملكية الفكرية وفى النهاية فإن البحوث والتنمية تؤديان إلى المزيد من الوظائف مع منتجات بجودة أفضل.

هذه كانت وجهة نظر الطرفين ويبقى التساؤل عن كيفية مواجهة او الاقلال من التاثيرات السلبية للاتفاقية وهو ما سنناقشه العدد القادم.



المصدر : الأخبار
التاريخ : ١ / ٨ / ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاتفاقيات الثنائية أيضا خطر على منتجاتنا الصناعية!

بقلم : جلال دويدار

بعد المقالات التي كتبتها حول اخطار اتفاقية «الجات» اتصل بى بعض رجال الصناعة والخبراء ليقولوا لى ان هذه الاتفاقية ليست وحدها التى تهدد الصناعة المصرية ولكن هناك ايضا قصور فى الاتفاقيات التجارية وفى كيفية استغلالها لغير صالح مصر الاقتصادى. ضربوا مثلا على ذلك بصناعة حديد التسليح والتى تواجه حاليا خطر الانهيار نتيجة السماح باستيراده من بعض الدول العربية بدون جمارك وفقا للاتفاقيات الثنائية. ترتب على هذا الوضع وجود مخزون راكد بشركات تصنيع حديد التسليح المصرية يقدر بمئات الاطنان - نتيجة المنافسة غير العادلة - وهو ما ادى الى عجز فى تسديد الالتزامات المالية خاصة قروض البنوك.

●●●

فى سؤال لاصحاب هذه الشكوى عن السبب الذى يجعلهم لا ينافسون هذا الانتاج المستورد والذى ارتفع الى نصف مليون طن سنويا اجابوا بان المشكلة تكمن فى الرسوم والجمارك المفروضة على مستلزمات الانتاج والمعدات التى يجرى استيرادها من الخارج والتى تصل بعض بنودها مع ضريبة المبيعات الى ٦٠٪. هذه الضرائب والرسوم لا وجود لها فى الدول المنافسة وإن وجدت فهى بنسبة لا تتجاوز ١٠٪. وقالوا انه اضافة الى ذلك فإنهم لا يستطيعون تصدير منتجاتهم الى هذه الدول بسبب المواصفات التعجيزية بالنسبة لانتاج القطاع الخاص المصرى. تشمل هذه المواصفات - مثلا - ضرورة أن تكون ربطة الحديد المصدر اليهم فى حدود ٢ طن وهو ما يتطلب استخدام ماكينات خاصة لهذه المهمة تبلغ قيمتها عدة ملايين من الجنيهات. اشاروا الى انه من اسباب عدم امكانية خفض أسعار حديد التسليح المصرى للمنافسة ان سعر طن الحديد الخام فى حدود ٢٣٥ دولارا من روسيا يتم بيعه بعد اضافة الضرائب والرسوم وضريبة المبيعات بـ٣٣٥ دولار وهو ما يمثل الحد الأدنى للتكلفة. فى نفس الوقت فإن حديد التسليح المستورد يتم بيعه بعد منحه الاعفاء الجمركي بما يساوى ٣٠٥ دولارات فقط. معنى هذا ان هناك ٣٠ دولارا فرقاً بين السعرين لصالح الحديد المستورد.

●●●



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢١ / ٨ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالطبع فإن احدا لا يمكن أن يعارض عقد الاتفاقيات التى تنشط حركة التجارة بين مصر ودول العالم خاصة الدول العربية الشقيقة.. التى ننادى بقيام سوق عربية مشتركة تجمعنا واياهم. اذن ما المشكلة وكيف يمكن حلها؟

لا جدال ان كل دولة لابد ان تحافظ على بنيانها الصناعى فى اطار المصلحة العامة والاتفاقيات الثنائية والاقليمية والدولية. وحتى يمكن اطلاق حرية الاستيراد للمنتجات سواء أكانت عربية ام اجنبية مع اعفائها من الجمارك عملا بمبدا المعاملة بالمثل فإنه من الضرورى ان تكون لدينا دراسة كاملة حول قيمة الرسوم المفروضة فى الدول التى تشاركنا فى هذه الاتفاقيات والأعباء التى يتحملها المنتج. حتى لايصبح التصدير الينا نوعا من الاغراق.

ان مواجهة تدفق هذه السلع استغلالا لحجم استهلاكنا الكبير يلزمنا بضرورة توخى العدالة والمعقولية فى الاعباء المفروضة على انتاجنا حتى يمكنه المنافسة. وتقول بعض الأرقام أن احدى الدول العربية التى تصدر لنا حديد التسليح بمئات الملايين من الدولارات تبيع الطن فى سوقها المحلى بـ٣٦٧ دولارا بينما تبيعه فى سوقنا بـ٣٠٥ دولارات وهو ما قد يشير الى شبهة الأغراق الممنوعة بحكم الاتفاقيات الدولية بما فى ذلك «الجات».

●●●

ان معالجة هذا الوضع ليس صعبا على الاطلاق فى ظل ما تقضى به الاتفاقيات الثنائية وفقا للبند الذى يقول: يمكن لأى من الطرفين المتعاقدين ان يطلب حذف سلعة معينة من الجداول المرفقة بصورة مؤقتة ولأسباب مبررة تعود الى حماية الصناعة الناشئة او لاصلاح ميزان المدفوعات. واذا كنا لا نريد استخدام هذا البند تشجيعا للتجارة المصرية العربية فإن على الدولة ان تعمل على خفض الجمارك والرسوم بما يتيح للمنتج المصرى المنافسة والحفاظ على مصالح ١٠٠ الف عامل يعملون فى هذه الصناعة الاستراتيجية بالاضافة الى ما يترتب على ذلك من دعم ومساندة للاقتصاد المصرى.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١

تقرير برلماني يؤكد:

صناعة الدواء تواجه منافسة دولية غير متكافئة !

كتب – جهاد عبدالمنعم:

اكد تقرير برلمانى تعرض صناعة الدواء فى مصر لمنافسة دولية شرسة وغير متكافئة خلال السنوات القليلة القادمة. كشف التقرير الذى اعدته لجنة الصحة بمجلس الشورى عن ارتفاع عناصر تكلفة الانتاج وتحمل الشركات اعباء اضافية لا تتحملها مثيلاتها فى الخارج. واشار التقرير الى ارتفاع مستويات جودة المستحضرات الطبية عالميا واستخدام اجهزة حديثة للكشف والتحليل وطرق جديدة فى التصنيع والتخزين. واكد ان التكتلات الدولية واندماج الشركات العالمية يهدد مستقبل الشركات الصغيرة والمتوسطة. كما ان تطبيق «التربس» وشروط اتفاقية حماية الملكية الفكرية سيعرقل صناعة اى منتج دوائى جديد فى مصر قبل انتهاء فترة الحماية وهى ٢٠ عاماً. وحذر التقرير من ضعف امكانيات البحث العلمى مما يحول دون ابتكار دواء محلى جديد كما حذر من التخلف التكنولوجى فى مجال المعلومات والاتصالات والهندسة الوراثية. وحذر ايضا من اغراق سوق الدواء المصرية بمستحضرات طبية غير ذات اهمية والترويج لها بفوضى اعلانية فى التليفزيون والصحف ولجوء المواطنين الى استخدامها دون استشارة طبية ، واكد التقرير انه على الرغم من انتاج ٩٣٪ من حاجة السوق المصرية من الدواء محليا واستيراد ٧٪ فقط من الاحتياجات الدوائية، الا انه يتم تصدير ما قيمته ٢٨٠ مليون جنيه سنوياً وخاصة الى الدول العربية، اشار التقرير الى ان قيام صناعات دوائية فى دول عربية مجاورة يضيق الخناق حول تصدير الدواء المصرى. وطالب التقرير بضرورة تطوير امكانيات البحث والتجريب فى شركات الدواء حيث تتراوح تكلفة البحث والتجريب لابتكار دواء واحد ما بين ١٥٠ و٢٥٠ مليون دولار.

٠٠٠٠٤٢٧

رئيس الشركة القابضة للأدوية:

الدواء فى مصر تحت السيطرة.. ولن يخضع للعرض والطلب

اكد الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للصناعات الدوائية ان جملة الاستهلاك العالمى من الدواء تبلغ ٣٠٠ مليار دولار .. وأن خريطة الاستهلاك العالمية غير متجانسة حيث ان ١٥٪ من سكان العالم يستهلكون ٨٥٪ من الدواء فى حين أن ٨٥٪ من سكان العالم لا يستهلكون سوى ١٥٪ فقط من الدواء.

وقال فى تصريحات خاصة لـ«الاسبوع» إن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا تستهلكان نحو ٣١٪ من جملة الانتاج العالمى بقيمة ٩٣ مليار دولار .. وتاتى بعدهما دول الاتحاد الاوربى التي تستهلك ٣٠٪ بقيمة ٩٠ مليار دولار ثم اليابان بنسبة ٢١٪ بقيمة ٦٣ مليار دولار.. ودول امريكا اللاتينية ٦٪ بقيمة ١٨ مليار دولار اما باقى دول العالم جميعها فتستهلك ١٢٪، نصيب منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا منها ٢٪ بقيمة ٦ مليارات دولار وبالنسبة لمصر فإن حجم استهلاك الدواء بها يبلغ ١,١ مليار دولار وهو ما يوازى ثلاثة مليارات و٤٥٠ مليون جنيه مصرى وهذا لعام ٩٦، وعن نصيب الفرد من الدواء قال رئيس الشركة القابضة للادوية إن اليابان والولايات المتحدة الامريكية تاتيان فى المركز الأول حيث يبلغ نصيب الفرد فيهما من الدواء ٤٠٠ دولار فى السنة، ثم فرنسا وايطاليا «٣٠٠ دولار للفرد» وانجلترا وكوريا الجنوبية «١٠٠ دولار» وهونج كونج وتايوان «بمعدل ٥١ دولارا» ثم البرازيل ومصر بمعدل «١٨ دولارا للفرد» والصين «٧ دولارات» والهند «٢ دولارات» وبنجلاديش «٢ دولار فقط سنويا»!

واشار الدكتور غراب الى ان هناك فروقا فى متوسطات اسعار علبة الدواء ففى امريكا متوسط السعر ٢٠ دولارا وكندا ١٦ دولارا والدول الاوروبية ١١,٥ دولار اما مصر فمتوسط السعر لعلبة الدواء ١,٣ دولار.

وقال: إن مهمتنا الرئيسية كشركة قابضة هى السيطرة على اسعار الادوية، خاصة بشركات القطاع العام والتى تنتج ٥٠٪ من احتياجات السوق المصرى ونسعى لذلك قبل تطبيق الجات ونهدف للسيطرة علي الاسعار ووضع حدود سعرية قصوى لما يصرح بتداوله في السوق المصرى.واضاف إن الدواء سلعة ليست حرة التداول ولا ينبغى ان تخضع لمبدا العرض والطلب، فالمريض ليس حرا فى اختيار المرض، والدواء لا يختلف بين الغنى والفقير ولا بد ان يتم التركيز على الدواء ذى السعر المنخفض وكذلك علي قائمة الادوية التى تعتمدها منظمة الصحة العالمية.

واكد د. غراب ان مصر شهدت فى السنوات الاخيرة دخول مجموعة من الادوية مرتفعة الاسعار، واخر صنف من الادوية تم تسعيرها الاسبوع قبل الماضى كان عبارة عن اقراص للصداع ثمن القرص الواحد ٢٠ جنيها«!!» بينما ننتجه فى مصر باربعة عشر قرشا «١٤٠ قرشا لكل ١٠ اقراص»!! ووجود النوعية معا في السوق سيؤدى الي ان يكون هامش الربح مرتفعا للصنف الاول الذى بالطبع سيتمكن مستوردون من الدعاية له بشكل جيد، ويكون المستهلك هو الضحية.وعن مواجهة اتفاقية الملكية الفكرية قال الدكتور جلال غراب ان ذلك سيكون من خلال ٣ محاور رئيسية موجودة اساسا فى الاتفاقيةنفسها فالمادة ٨ من الاتفاقية تنص علي انه من حق اى دولة ان تتخذ الاجراءات والتشريعات اللازمة لحماية صحة مواطنيها والامور المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لا يتعارض مع احكام اتفاقية التريبس ومن هنا فإنه يمكن ان نضع قيودا على التسعير ونعمل حدودا قصوى لما يسمح بتسعيره بل يمكن عمل اجراءات من شانها الترخيص الاجبارى لبراءة الاختراع فى حالة تعنت صاحب البراءة فى تقدير ثمن دوائه والعائد المتوقع من برادة اختراعه.ايضا المادة ٢٧ فقرة ٢، وهى الخاصة بقواعد براءة الاختراع تقضى بأنه من حق اى دولة ان تمنع تسجيل اى براءة اذا كان فى تسجيلها اخلال بالأمن الاجتماعى او الصحة العامة او الاداب العامة وبموجب هذا نستطيع ان نمتنع عن تسجيل اى براءة اذا كان بها اخلال بامن المجتمع المصرى.وطالب رئيس الشركة القابضة المنتجين المصريين بالسعى لتسجيل براءات اختراع مصرية حتى يكونوا مصدرين ومنتجين فى نفس الوقت قائلا انه من غير المعقول ان الشركات المصرية لا تملك اى براءات اختراع حتى الان!!

رضا سليمان



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢/٩/١٩٩٧

في ندوة اليوم:

انقاذ قطاع الخدمات.. من الجات

يفتتح اليوم الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين اعمال الندوة الاقليمية بعد تطور المفاوضات فى اتفاقية التجارة فى الخدمات والتى تستمر يومين وينظمها جهاز التمثيل التجارى بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية.

وصرح الدكتور احمد جويلى بان اهداف الندوة تتلخص فى التعريف بتطور المفاوضات فى القطاعات التى شملتها اتفاقية التجارة فى الخدمات ، والتى تعد إحدى الاتفاقات التى نتجت عن جولة اروجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف. وقال: أن الندوة تناقش تطور المفاوضات فى قطاع الخدمات المالية والاتصالات والخدمات المهنية والنقل واثار تحرير تجارة الخدمات على خطط التنمية الاقتصادية، خاصة فى الدول النامية وسيحضر الندوة الاقليمية ممثلو ١٣ دولة عربية وافريقية ، بالاضافة إلى ممثلى الجهات والقطاعات المصرية العاملة فى تجارة الخدمات. وأكد الدكتور جويلى أن مصر احتلت المركز التاسع والعشرين بالنسبة للدول المصدرة للخدمات في العالم وبلغ فائض ميزان الخدمات فى مصر عام ٩٥ ـ ٩٦ نحو ١.٢ مليار دولار نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات الخدمية بنحو ٨٤٤ مليون دولار تقريبا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢/ ٩/ ١٩٩٧

اتفاقية دولية لحماية إنتاج برامج الكمبيوتر وقواعد المعلومات

يبدأ في جنيف يوم 8 سبتمبر الجاري المؤتمر الدولي الثاني عشر للجنة الدائمة للتفاوت في المجالات المرتبطة بحقوق المؤلف والحقوق المشابهة. والذي تنظمه المنظمة العالمية للملكية الفكرية «وايبو» يستمر المؤتمر ثلاثة أيام لمناقشة الموضوع الرئيسي في هذه الدورة والذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية. ويهدف إلى فرض نوع من الحماية الجديدة -لأول مرة- على الاستثمارات المالية الضخمة لشركات وهيئات انتاج برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات والمعلومات.

سوف يناقش ممثلو 117 دولة في المؤتمر وضع اتفاقية دولية لامتداد الحماية للأفراد والشركات والهيئات المنتجة أو المشرفة على أي استثمارات في هذا المجال، بالنظر إلى أن الحماية الحالية يتمتع بها المخترعون والمؤلفون لهذه البرامج والمعلومات. حيث تتمتع قواعد البيانات طبقاً لمشروع الاتفاقية المزمع مناقشتها في هذا المؤتمر بالحماية التي يتمتع بها المؤلف والمخترع. كما تمتد الاتفاقية الجديدة لحماية قاعدة البيانات بالنسبة لمجموعات المصنفات الأدبية أو الموسيقية والصور والأرقام.

يهدف التشريع الجديد لحماية الشركات الضخمة التي تعمل في هذا المجال حالياً ومواجهة ظاهرة قيام بعض الشركات خاصة في العالم الثالث وآسيا بانتاج هذه البرامج دون الحصول على تصريح بذلك.

وسوف يتم تشكيل مجموعة عمل من الخبراء والقانونيين بعد اقرار هذه الاتفاقية من حيث المبدأ في المؤتمر. وذلك لإعداد الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية وتصنيف هذا الوضع ووسائل تنفيذها. وكذلك تحديد جميع أنواع قواعد البيانات والمعلومات التي تستمد لها الحماية والمبالغ المفروض وضعها للشركة الأم عند السماح بتصنيع انتاجها والعقوبات التي سيتم فرضها عند المخالفة.

تشارك مصر في المؤتمر بوفد على مستوى عال وعلى رأس المشاركين المستشار عبد القادر النشار المستشار القانوني لوزير الثقافة. كما ينضم للوفد المصري السفير منير زهران مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة بجنيف. ومن المتوقع أن يتم في هذه الاجتماعات توقيع مصر على الاتفاقيات الدولية التي سبق اعدادها بالنسبة لحماية حق المؤلف وحق فناني الأداء.



المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٩ / ٩ / ١٩٩٧

عصر الجات و« العالم اليوم »

منذ عامين ونصف العام انعطف العالم نحو منحنى جديد فى التجارة العالمية ، هذا المنحنى أطلق عليه «عصر الجات» وهو العصر الذى يحمل بصمات جديدة ستقود العالم فى القرن القادم وتضع حلولا للمشاكل التى نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى فى بدايات القرن العشرين ويراود البشرية الأمل فى أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولا للمشكلات التى أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى التى انضمت إلى الجات لم تعط هذا الانعطاف الدولى الكبير حقه فى المنافسة والتحليل فالتحولات الجذرية التى تضمنتها «الجات» خطيرة حقا ويمكن أن تساهم فى ايجاد نظام دولى مغاير لجميع الأنظمة التى عرفها العالم من قبل.

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدهاليز التى تنطوى عليها اتفاقيات الجات بفروعها المختلفة البالغة 28 فرعا حتى الآن ولكى يعرضوا آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعى أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذى قام بمتابعة كل الخطوات التى تمت منذ بدء «جولة أوروجواى» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولى الجديد.. وهو الدكتور يسرى مصطفى الذى شغل منصب وزير الاقتصاد فى مصر لأطول فترة فى السنوات الأخيرة والذى يعتبر الأب الروحى للجات فى مصر حيث شارك فى الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التى بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حاليا بنك مصر أمريكا الدولى.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين.

عصر الجات وتأثيره على مصر وانتاجها الصناعى والزراعى هو الموضوع الذى تطرحه «العالم اليوم» فى هذه الندوة التى تنشر وقائعها اليوم والأيام التالية.

العالم اليوم تطرح القضية فى أضخم ندواتها: (1- 7)

الجات... انطلاقة جديدة للاقتصاد



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ / ٩ / ١٩٩٧

الوطنى.. أم إعدام للصناعة المحلية؟

د . إبراهيم فوزي:

دخول الاتفاقية مهاجمين.. وليس مدافعين.. الشرط الوحيد لتحقيق مكاسب

د . يسري مصطفى :



مصر فى مقدمة الدول التى أعدت الجات تقريرا عن نظامها التجارى اشاد بسياستها التجارية



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٩

اصبحت قضية الجات وتحرير التجارة تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية سواء محليا او دوليا فى ظل علامات استفهام تبحث عن اجابة خاصة مع وجود اتجاهين متناقضين بشدة الاول يؤيد تماما اهداف الجات ويرى انها ستكون بمثابة انطلاقة جديدة للاقتصاد الوطني والثاني يرى ان الجات بمثابة حكم بالاعدام على العديد من الصناعات المحلية التي ستنتقل فجاة من الحماية الكاملة الى التحرير الكامل وهو مايعني فعليا اعدام تلك الصناعات.

استضافت – العالم اليوم – كوكبة كبيرة من الخبراء والعلماء لمناقشة هذه القضية والاجابة عن هذه الاستفسارات الشائكة.

لبى الدعوة د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الأسبق ورئيس بنك مصر امريكا الدولي والذي رأس الندوة ومحمد مامون الوزير المفوض التجاري ود. ابراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار ود. ابراهيم بدران وزير الصحة الاسبق ود. على حبيش رئيس نقابة العلميين ود. ثروت بدوى الاستاذ بكلية الحقوق جامعة القاهرة ود. محمود سليمان رجل اعمال متخصص فى صناعة الكيماويات وجلال الزوربا رجل اعمال متخصص فى صناعة الملابس الجاهزة ومحمود مراغى كاتب صحفي والسيد احمد داود رجل اعمال ويحيى المصرى المستشار بوزارة الاقتصاد.

تعريف الجات

وكان لابد فى البداية من السؤال عن تعريف اتفاقية الجات وماهو المناخ الدولي الذى تمت فيه جولة اورجواى للمفاوضات؟

● د. يسرى مصطفى : من الضرورى للغاية ونحن نستعد لاستقبال القرن 21 ان نتفهم الاوضاع والمتغيرات الاقتصادية على المستويين الاقليمى والعالمى.

بدات هذه المتغيرات بثقل فى عام 1986، حينما اعلن ميخائيل جورباتشوف رئيس دولة الاتحاد السوفييتي السابق سياسة اعادة بناء بلاده فى جميع المجالات والتى احدثت تحولا جذريا الى اقتصاديات السوق والى التعددية الحزبية وحماية حقوق الانسان وغيرها من المبادئ التى كانت سائدة فى العالم الغربى.

ثم عقدت قمة مالطا بين رئيس الاتحاد السوفيتي ورئيس الولايات المتحدة الامريكية عام 1989 وكان من اهم نتائج هذه القمة انتهاء الحرب الباردة وسباق التسلح والاحلاف العسكرية وقيام تعاون اقتصادى بين الشرق الشمالى والغرب الشمالي.

وفى نفس الوقت الذى كانت تحدث فيه التحولات الجذرية فى الاتحاد السوفيتي بدأت اعنف واقوى مفاوضات على مستوى العالم فى اطار الجات في نهاية سبتمبر 1986 ومعنى ذلك أن هذه المفاوضات قد بدأت وكل العالم اصبح يتحدث لغة واحدة وهى لغة التحرير الاقتصادى واقتصاديات السوق والمنافسة العالمية كأداة لإدارة الاقتصاد ليس فقط على المستوى المحلى إنما أيضا على المستوى العالمي.

اما بالنسبة لتعريف الجات فهى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وهى اتفاقية وقعت بين 23 دولة فى نهاية عام 1947 وبدأ نفاذها في يناير 1948 وكل هذه الدول كانت دولا غربية رأسمالية وفى عام 1960 تعدلت الاتفاقية تتضمن فصلا جديدا يعطى الدول النامية مزايا تفضيلية وبالتالى بدأت الدول النامية تنضم اليها واصبح عدد الاعضاء الآن 125 دولة وكان من نتيجة جولة المفاوضات الاخيرة أن تعدل الاطار التنظيمي للجات وتم تأسيس منظمة التجارة العالمية.

وللانضمام للجات ثمن أو تكلفة عبارة عن اقتناع الدولة بتحرير التجارة والعمل علي ذلك وتخفيض أو ربط الرسوم الجمركية علي عدد من السلع وقد انضمت مصر للجات 1970 رغم انها طالبت بالانضمام عام 1964 ودفعت الثمن المتمثل فى الغاء او تخفيض الرسوم الجمركية على 259 سلعة واعتقد ان هذا الثمن قليل بالنسبة للدول التى تريد الانضمام فى الوقت الحالى للجات.

اهداف الجات

اما بالنسبة لاهداف الجات فهى تحرير تجارة السلع وليس معنى ذلك تسيب التجارة العالمية.

ولكن ايجاد توازن بين حماية الانتاج المحلى واستمرار تدفق وزيادة حجم التجارة العالمية والجات تضع المبادئ بحيث تصبح المنافسة العالمية غير مشوهة والهدف الثانى هو فض المنازعات فهى تعطى الحق لاى دولة ان تشكو لمجلس الجات من ان هناك دولة خالفت التزاماتها بالجات اوخالفت احدى قواعد ومبادئ الجات والهدف الثالث هو وضع قواعد ومبادئ التجارة العالمية واهمها مبدأ الدولة الاولى بالرعاية وهذا يعنى امرين اذا كانت هناك اى ميزة تمنحها دولة عضو لدولة عضو اخرى تستفيد منها اوتوماتيكيا كل الدول الاعضاء بمعنى ان مفاوضات الجات تتم ثنائيا ايضا فمثلا اذا انتهى التفاوض بين مصر والولايات المتحدة الامريكية على اعفاء جمركى معين فان جميع الدول الاعضاء تستفيد من هذا الاعفاء طبقا لمبدأ الدولة الاولى بالرعاية، ولهذا المبدأ استثناءات اهمها التجمعات الاقليمية.

وهذا المبدأ ايضا يعنى امرا اخر وهو انه لايجوز التمييز بين الدول اعضاء الجات فاذا فرضت رسما جمركيا على سلعة ما 1٪ فلابد ان يطبق نفس الرسم علي جميع الدول الاعضاء مادامت السلعة واحدة من حيث النوعية.

مبدأ اخر مهم من المبادئ التى وضعتها الجات هو مبدا المعاملة الوطنية وهو يعني أن التمييز بين الانتاج المحلى والانتاج الاجنبى



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٩

أدار الندوة: سعد هجرس
اعدها للنشر: وفاء طولان

المستورد يتم فقط عن طريق الرسوم الجمركية وفيما عدا ذلك فهو غير مسموح فمثلاً لابد ان تكون ضريبة المبيعات واحدة على المحلى والمستورد. ولابد أن تكون الاجراءات واحدة للمنتج المحلى والمستورد والتمييز الوحيد المسموح به بين المنتج المحلى والمستورد هو الرسوم الجمركية التى تفرض على الانتاج المستورد ولاتفرض على المنتج المحلى.

ان تخفيض او إلغاء أو ربط الرسوم الجمركية ياتي نتيجة المفاوضات بين الدول أعضاء الجات خلال جولات المفاوضات ولا تفرض الجات حدا اقصي محددا والمبدأ الذي يجب ان تراعيه الدول الاعضاء هو ألا يترتب علي الرسم الجمركي عدم دخول السلعة الأجنبية بكميات تجارية.

أيضاً الجات تسمح بفرض رسوم تعويضية لمكافحة الدعم والاغراق.

8 جولات

□□ العالم اليوم : كيف تباشر الجات نشاطها ؟ وما هي الموضوعات التى تناولتها جولة أورجواي؟

● د. يسرى مصطفى : الجات تباشر نشاطها عن طريق جولات للمفاوضات وقد عقدت حتى الآن 8 جولات وآخر هذه الجولات هي جولة «اورجواي» نسبة إلى الدولة التى بدأت فيها المفاوضات، حيث اجتمعت الاطراف المتعاقدة في بونتادلستا في سبتمبر 1986، وصدر عنهم اعلان وزاري يحدد 15 موضوعاً للتفاوض وانقسم هذا الاعلان إلى قسمين الأول يشمل جميع القضايا الاربع عشرة ووقعته الأطراف المتقاعدة كأعضاء في الجات والقسم الثاني يتضمن قضية واحدة وهي تحرير تجارة الخدمات التي اثارت الجدل بين الدول المتقدمة والنامية ووقعه رؤساء الوفود كممثلين أي انه لم يتم البت في البداية علي تطبيق قواعد ومبادئ الجات علي تجارة الخدمات.

□□ العالم اليوم : ماذا كانت نتائج جولة أورجواي؟

● د. يسرى مصطفى : شاركت في الجولة في البداية 97 دولة وانتهى الأمر باشتراك 125 دولة في المفاوضات وهذا أكبر عدد من الدول اشتركت بالقياس بالسبع جولات السابقة.

وبدأت هذه الجولة في بونتادلستا عاصمة أورجواي في سبتمبر 1986 وانتهت رسمياً في ابريل 1994 في مراكش.

أما بالنسبة للقضايا التى تناولتها هذه الجولة فيمكن للايجاز تجميعها في اربع مجموعات: المجموعة الاولي تشمل الموضوعات التقليدية التي تناولتها كل من الجولات السبع السابقة وتتعلق بتحرير تجارة السلع وهناك مجموعتان من السلع كانت خارج نطاق الجات تم التفاوض حولها في هذه الجولة ودخلت في اطار الجات وهي المنسوجات والملابس والسلع الزراعية وسيتم تطبيق مبادئ وقواعد الجات عليها تدريجياً خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات.

المجموعة الثانية : تشمل تعديل عدد من مواد اتفاقية الجات وأربعا من الاتفاقيات التى اسفرت عنها جولة طوكيو بهدف تفسيرها أو توضيحها أو وضع ضوابط لاستخدامها.. الخ

القضية الثالثة تتعلق بالاطار التنظيمى للجات وتم التفاوض فى هذه الجولة حول انشاء منظمة للتجارة العالمية يتكون هيكلها من 3 مجالس وزارية مجلس تجارة السلع ومجلس تجار الخدمات ومجلس للجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية.

وتم انشاء جهاز لفض المنازعات وفى عام 1988 تم ادخال نظام جديد شأنه قيام الجات بمراجعة السياسات التجارية فى الدول الاعضاء كل عدد من السنوات يختلف حسب مجموعات الدول من حيث درجة نموها ومن أولى الدول التى تمت مراجعة سياستها التجارية العالمية هى مصر حيث تضمن التقرير الذى اعد فى هذا المجال عددا من الملاحظات وانتهى مجلس الجات بتهنئة مصر على سياستها التجارية العالمية . وسمعة مصر فى التجارة العالمية ممتازة.

المجموعة الرابعة تتضمن موضوعات جديدة لم يتم تناولها فى المفاوضات قبل هذه الجولة وهى على وجه التحديد ثلاثة موضوعات. أولها الجوانب التجارية للاستثمار. وثانيها الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وثالثها خاص بتحرير تجارة الخدمات.

وهذه القضايا لأول مرة يتم التفاوض حولها فى هذه الجولة وعقدت اتفاقيات دولية بشأن كل هذه الموضوعات. ويلاحظ أن نتائج هذه الجولة تجاوزت البعد التجارى وسيكون لها انعكاسات على العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم المختلفة.

وانتهت هذه الجولة بتوقيع 28 اتفاقية دولية وليست اتفاقية واحدة ومنها 24 اتفاقية جديدة و 4 اتفاقيات سبق عرضها فى جولة طوكيو السابقة وتم اعادة النظر فيها خلال جولة برجواى.

وقد لعبت مصر دورا بارزا خلال مناقشة قضية المنتجات الزراعية وذلك لان مصر من الدول المستوردة الصافية للغذاء وبالتالى فانها ستتعرض للضرر فى حالة الغاء الدعم الذى تقدمه دول الاتحاد الاوروبى والولايات المتحدة لسلعها التصديرية من المنتجات الزراعية.

واستندت مصر ومجموعة من



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٧/٩/٨

الدول المستوردة الصافية للسلع الزراعية إلى ما تضمنه اعلان بونتادلستة من مراعاة عدم اتخاذ اجراءات تضر التنمية في الدول النامية وانتهى الأمر إلى الموافقة على أن تقدم الدول المتقدمة تعويضات للدول النامية المستوردة الصافية للغذاء لمدة لا تقل عن 10 سنوات.

□□ العالم اليوم : ما الذى بدأ تنفيذه من هذه الاتفاقيات وما هى الاتفاقيات التى سوف يتم تنفيذها بعد؟

● ديسرى مصطفى: جميع الاتفاقيات لاتنفذ فورا وهذا ما راعته الدول النامية لكل اتفاق يتضمن فترة انتقالية والاتفاق الوحيد الذى نفذ فى أول يناير عام 1995 هو انشاء منظمة التجارة العالمية ومن حيث المبدأ فإن الفترة الانتقالية للدول المتقدمة أقل من الفترة الانتقالية للدول النامية.

□□ العالم اليوم: ما الانعكاسات على الانتاج السلعى المصرى من الاتفاقيات التى تمت فى اطار الجات؟

● د.ابراهيم فوزى: الصناعة المصرية ستتأثر تأثيرا كبيرا باتفاقية الجات التى اصبحت واقعا لامفر منه ولذلك فانه حتى الدول غير الاعضاء فى الجات تسعى حاليا للانضمام الى منظمة التجارة العالمية للاستفادة من الاتفاقيات التى تم توقيعها سواء كانت هذه الاتفاقيات ايجابية او سلبية.

وفى اعتقادى ان الفترة الانتقالية خطيرة للغاية لانها مجرد تأجيل للتنفيذ الفعلى للاتفاق ولذلك لابد ان يكون لدينا قناعة كاملة بأن الصناعة قبل الجات تختلف عن الصناعة بعد الجات وان الكيانات الصناعية التى نشأت قبل الاتفاقية تختلف عن الكيانات الصناعية التى سيكتب لها البقاء والنجاح بعد الجات ولذلك لابد من وضع خطة لكيفية الانتقال من مرحلة ماقبل الجات الى مابعدها.

وفى تصورى انه لابد من دخول الجات مهاجمين وليس مدافعين لاننا لو بقينا فى موقف الدفاع فاننا لن نحقق المكاسب المرجوة من الجات.

وارجو من الكيانات الصناعية الموجودة فى مصر ان تحشد قواها فى الداخل او تتجمع مع بعض الشركات فى الخارج حتى تستطيع تصنيع منتج يمكن تصديره للخارج لان وجود المنتج المصرى فى الخارج يضمن المنافسة ومتابعة تطور الصناعة العالمية ويضمن توفير قواعد للتوزيع العالمى. ايضا عنصر الوقت مهم لانه مع الانفتاح العالمى ووجود مهاجمين كثيرين مثلنا فإذا لم نبدأ فى الحملات الهجومية من الآن مع بداية ازالة الحواجز الجمركية فاننا سنجد هناك من سبقونا واحتلوا الاماكن فى الاسواق العالمية.

واعتقد اننا لو اتجهنا لهذا الاتجاه الهجومى من الممكن ان نقوم بإنشاء مصانع مصرية فى بلاد اخرى لنتهرب من الرسوم الجمركية، فيجب ان نستقبل الانفتاح العالمى بعقل وفكر منفتح ونفكر فى المستقبل بدلا من التفكير فى الماضى ويجب ان يكون هناك تركيز فى التوجهات الى خطوات تنفيذية حتى نطور الصناعة المصرية والزراعة والاستثمار واهمها العقول المصرية الى السوق العالمى.

● د.يسرى مصطفى: لقد اصبحت المتغيرات الدولية اشمل واوسع بكثير من الجات.. فلابد ان نعيد النظر فى سياسة التصنيع.. كنا نتحدث دائما عن الميزة النسبية ولكننا اليوم نتحدث عن مبدأ الاعتماد الدولى المتبادل متعارف عليه. فكل دولة سوف تنتج السلعة التى لها فيها ميزة تنافسية وهذه الميزة تشمل عناصر الميزة النسبية وهى عوامل الانتاج المختلفة وتزيد عليها ببعض العناصر الاخرى.

.. واستمرت المناقشة

غدا : متى نعلن وفاة صناعة المنسوجات



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٩

«العالم اليوم» تبدأ فى نشر ندواتها عن:

عصر الجات وتأثيره على مصر صناعيا وتجاريا

تبدأ «العالم اليوم» من اليوم نشر وقائع الندوة المهمة عن عصر الجات وتأثيره على مصر وانتاجها الصناعى والزراعى والتى استضافت فيها كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين، على رأسهم الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق والذى يعتبر الأب الروحى للجات فى مصر.

شارك أيضا فى ندوة «العالم اليوم» والتى ستنشر تباعا على سبع حلقات الدكتور ابراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار ووزير الصناعة السابق، والدكتور ابراهيم بدران وزير الصحة الاسبق، ومحمد مأمون الوزير المفوض التجارى بالاضافة إلى بعض رجال الأعمال ومنهم جلال الزوربا رجل الأعمال المتخصص فى صناعة الملابس الجاهزة ومن وزارة الاقتصاد يحيى المصرى المستشار بها، والكاتب الصحفى محمود المراغى.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٠/٦/١٩٩٧

« العالم اليوم » تفتح ملف الجات فى أضخم ندواتها [2-7]

عصر الجات و« العالم اليوم »

منذ عامين ونصف العام انعطف العالم نحو منحنى جديد فى التجارة العالمية ، هذا المنحنى أطلق عليه «عصر الجات» وهو العصر الذى يحمل بصمات جديدة ستقود العالم فى القرن القادم وتضع حلولا للمشاكل التى نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى فى بدايات القرن العشرين ويراود البشرية الأمل فى أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولا للمشكلات التى أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى التى انضمت إلى الجات لم تعط هذا الانعطاف الدولى الكبير حقه فى المنافسة والتحليل فالتحولات الجذرية التى تضمنتها «الجات» خطيرة حقا ويمكن أن تساهم فى ايجاد نظام دولى مغاير لجميع الأنظمة التى عرفها العالم من قبل.

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدهاليز التى تنطوى عليها اتفاقيات الجات بفروعها المختلفة البالغة 28 فرعا حتى الآن ولكى يعرضوا آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعى أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذى قام بمتابعة كل الخطوات التى تمت منذ بدء «جولة أوروجواى» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولى الجديد.. وهو الدكتور يسرى مصطفى الذى شغل منصب وزير الاقتصاد فى مصر لأطول فترة فى السنوات الأخيرة والذى يعتبر الأب الروحى للجات فى مصر حيث شارك فى الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التى بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حاليا بنك مصر أمريكا الدولى.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين.

عصر الجات وتأثيره على مصر وانتاجها الصناعى والزراعى هو الموضوع الذى تطرحه «العالم اليوم» فى هذه الندوة التى تنشر وقائعها اليوم والأيام التالية.



المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١ / ٩ / ١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

متى نعلن وفاة صناعة المنسوجات؟

آسعار الملابس الجاهزة سوف تنخفض بعد إنتهاء الحظر.

نواجه منافسة غير عادلة بين عمالقة وأقزام

صادراتنا من الملابس الجاهزة ستستمر وتنمو ولن تموت

الدول الصناعية ابتكرت الجات لتسيطر على الاسواق النامية



المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١٠/٩/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تعد صناعة الملابس والمنسوجات احد اهم الصناعات التى ستتأثر تأثرا بالغا باتفاقية الجات الى الحد الذى دفع البعض الى التكهن باعلان وفاة صناعة المنسوجات رسميا بعد انتهاء المرحلة الانتقالية فى اتفاقية الجات .

العالم اليوم طرحت القضية فى إطار أضخم سلسلة من ندوات تنظمها حول اتفاقية الجات وشارك فى الندوة عدد كبير من الخبراء والاكاديميين والمسئولين.

تحدث فى قضية صناعة المنسوجات فى هذه الندوة الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق ورئيس بنك مصر امريكا الدولى ومحمد مامون الوزير المفوض التجارى والدكتور ابراهيم بدران وزير الصحة الاسبق والدكتور ثروت بدوى والدكتور ابراهيم فوزى رئيس الجهاز التنفيذى لهيئة الاستثمار والدكتور محمود سليمان رجل الاعمال.

بدأ الحديث الدكتور د.يسرى مصطفى الذى اكد ان جميع السلع الصناعية عدا المنسوجات والملابس لم تلتزم مصر باى خفض جمركى عليها ولكنها التزمت بربط رسم جمركى اعلى من الرسم الحالى بمعنى أننا نقوم برفع قيمة الجمارك صوريا فقط مثلاً بحوالى 20٪ وتخفض كل عام 2٪ على مدى 5 سنوات إذن الربط يزيد عما كان عليه بـ 10٪، اما المنسوجات والملابس فإننا التزمنا ببعض التخفيضات وفى تصورى انها تخفيضات معقولة وليست مبالغ فيها.

● محمد مامون: بالنسبة للملابس والمنسوجات فإن الملابس ستفرض عليها رسوم جمركية حوالى 40٪ عام 2005 والاقمشة 35٪ بمعنى ان الرسوم الجمركية عام 95 تبدأمن 70٪ وتقوم بتخفيض هذه الرسوم حتى تصل الى 40٪ عام 2005، وهذه هى الحدود العليا التى التزمت بها مصر فى اتفاقية الجات.

● د.يسرى مصطفى: هذا هو التزام مصر تجاه الجات اما بالنسبة للدول المتقدمة العشر فقد التزمت بتخفيض وليس ربط الرسوم الجمركية فى المتوسط 36٪ على مدى ست سنوات وهذا ما يمكننا من النفاذ الى هذه الاسواق.

احتفظنا بالحظر

● محمد مامون: فرضت مصر حظرا على استيراد الاقمشة والمنسوجات والجات لاتسمح بالحظر وبالرغم من هذا فإن مصر احتفظت بالحظر منذ عام 1986 حتى 1998 طبقا للتفاوض الذى تم تحت مبرر أن مصر لديها مشاكل فى ميزان المدفوعات وعند التفاوض وجدنا فى عام 94/95 ان ميزان المدفوعات تغير وبالتالى فإن المبرر اصبح غير موجود وبالرغم من ذلك مازلنا نحتفظ بالحظر حتى الآن.

● د.ابراهيم فوزى: وارد من الناحية النظرية أن صناعة المنسوجات تتعرض للخطر ولكن لو تم فرض جمارك عالية عليها من الممكن ان يصبح هذا مورداً ماليا نستغله فى تطوير مصانع الاقمشة اذا كان هناك عقبات فى تطوير هذه المصانع من نفسها لغياب قدرتها المالية.

● محمد مامون: الجات ليست مسئولة والمثال على ذلك لو ان الولايات المتحدة الامريكية خفضت رسومها الجمركية على سلعة ما معنى ذلك أن مصر تستطيع ان ترفع قيمة صادراتها الى امريكا ولكن هذه الفرصة لن تكون متاحة امام مصر فقط ولكنها ستتاح لكل دول العالم.. وفى تصورى أن من اهم آثار الجات هو ان نكتشف هل نحن قادرون على المنافسة أم لا؟!

سعر صرف حقيقى

● د.يسرى مصطفى: بما اننا اثرنا نقطة حماية الانتاج المحلى فانى اؤكد انه لابد ان يكون سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية حقيقيا وأعتقد ان هذه القضية يجب أن تكون الأولى من حيث الأهمية وبعد ذلك الرسوم الجمركية تأتى كحماية والمواصلات القياسية تأتى ايضا كحماية ولكن الاساس هو قيمة سعر الجنيه المصرى.

● د.ابراهيم بدران: فى تصورى ان قضية الجات وضعت الصناعة والزراعة والخدمات فى تحد فإما أن تصلح من شأنها او أن تنتهى تماما واساس التنافس العالمى هو العلم والتكنولوجيا والعلم اساسه التعليم إذن فإن الثورة لابد ان تبدأ من الجذور من التعليم الاساسى الى التعليم العالى ثم الى البحث العلمى الذى يصب فى تطوير الصناعة وهذا هو الاساس فى النجاح او الفشل.

العمالقة والاقزام

● د.ثروت بدوى: الصورة التى عرضت وردية ولكن الحقيقة التخوف من اتفاقية الجات له مايبرره لان اهم ما فى الاتفاقية واخطره هو تحرير التجارة العالمية وتحرير التجارة بين من ومن؟ وحرية المنافسة بين من ومن؟ بين العمالقة والاقزام! والمساواة بين القادرين والعاجزين! فالقضية ليست فى انخفاض وارتفاع الجمارك، الحماية الحقيقية هى تدعيم الداخل حتى يستطيع ان ينافس العمالقة والشركات العالمية القادرة على اغراق السوق المحلى بمنتجات جيدة وقادرة على المنافسة فكان لابد ان تكون المرحلة الانتقالية طويلة بالنسبة للدول النامية تمكنها من اتمام التنمية اللازمة للدخول فى منافسة مع الدول المتقدمة.

الانتظار لايفيد

● د.ابراهيم فوزى: يجب ان نضع فى اعتبارنا اننا ندخل فى المنافسة مع العمالقة فعلا ولكن هو يفتح لنا سوقا ونحن نفتح له ايضا سوقا ويعتبر سوقنا بالنسبة له محدودا جدا ولكن عندما يفتح لمصر مثلا السوق الاوربى كسوق بحوالى 2000 مليار رغم انه عملاق ونحن نعتبر اقزام ولكننا ايضا متخوفون من أجر منتجاتنا حيث ان اجر الساعة للعمالة فى مصر اقل من أجر الساعة للعمالة فى المانيا وايضا يتم شراءالماكينات والمعدات من الدول المتقدمة صناعيا اذن فإن التكنولوجيا واحدة بجانب المناخ المعتدل فى مصر ولذلك فاننى اختلف مع د.ثروت بدوى ولايجب ان نتحجج بعمالقة واقزام لان طول الفترة الزمنية يستفيد منها العمالقة اكثر ما يستفيد منها الاقزام وكون ان الفترة تطول للسعى وراء التطوير فهو فى نفس الوقت يسعى ايضا للتطوير فالانتظار اذن لايحل المشكلة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٠

فمن المستحيل أن الحق به ولابد من الدخول فى مواجهة التحديات القادمة واعادة النظر فى الاوراق.

الحريات مترابطة

● د.ثروت بدوى: المدة الزمنية التى اطالب بها ليست مجرد تطوير انتاج ولكن يجب اعادة النظر فى سياستنا كلها فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن ان ندخل فى المنافسة لان الحريات كلها مترابطة ومتداعمة واغفال اى حرية او تقييدها يؤدى الى تقييد الحريات الاخرى.

ولذلك فإنى اؤكد ان العنصر الزمنى مهم جدا لتطوير جميع سياستنا حتى نستطيع أن نقف على قدم المساواة مع الدول العالمية ودائما الدول الكبيرة هى التى تستطيع ان تكسب الجولة امام الدول الصغيرة.

● د.يسرى مصطفى: لا اعتقد ان هناك دولة خرجت من مفاوضات الجات بخسارة 100٪ او بربح 100٪ لابد ان كل دولة خرجت بإيجابيات او منافع الى جانب السلبيات ويهمنا ان تكون الايجابيات اكثر من السلبيات.

● جلال الزوربا: فى تفسيرى ان الدول الصناعية المتقدمة كانت منذ زمن مستوردة للخامات ومصنعة ومصدرة للمنتج وفى خلال 30 عاما بدأت القدرة التنافسية للدول الصناعية النامية تقل واصبحت هناك دول نامية اخرى تستهدف اسواق الدول الصناعية النامية فى سلع معينة فبدأت هذه الدول تستخدم الاساليب غير الاقتصادية لحماية اسواقها.

واعتقد ان هذه الاتفاقية مرسومة ومخططة بشكل فنى دقيق وكان المصنعين فى الدول المتقدمة هم الذين وضعوا كل نقطة فى الاتفاقية

والهدف هو غزو هذه الاسواق مع محاولة الحفاظ على اكبر كم من الارباح حتى فى ظل السياسات الاقتصادية غير الرشيدة ايضا فرضت اتفاقية الجات على جميع الدول لكى تنجح فى التعامل مع الوضع القائم ان تتبنى سياسة اقتصادية رشيدة ومبنية على سياسات السوق.

وبالفعل منحت بعض الدول مهلة زمنية 10 سنوات لتوفيق اوضاعها.

ولكن فى نفس الوقت وجدنا ان هذه الاسواق بدأت تتبنى افكارا جديدة تقلل من القدرة التنافسية للدول النامية وعلى سبيل المثال فان اوروبا بدأت تفرض على بعض المصانع الا يقل سن العاملين عن 16 سنة وبالتالى تحرم دولة مثل تايلاند من عمالة الاولاد فى سن اقل من المسموح به وهذا يحدث ايضا فى مصر.

ايضا تفرض على اى مصنع ان يكون هناك امن صناعى بمعنى أنها بدأت تفرض شروطاً كنوع من الحماية لاسواقها..

ومن المنطلق المصرى لاشك ان سوق اوروبا وامريكا كان مفتوحا على مصراعيه فيما عدا السلع الزراعية بشكل عنيف والصناعات النسيجية بشكل اقل حدة ولم يكن هناك اى عائق امام صادرات مصر لاوروبا وامريكا.

إصلاح داخلى

والجات فرصة لاصلاح اقتصادى داخلى والصناعة لديها القدرة على المنافسة بشرط هل الدولة ستتبنى السياسات وتمنح الصانع المصرى القدرة التنافسية ام لا؟!

واود ان اعلق على نقطة مهمة وهى ان الجمارك لم تعد مصدر دخل بالنسبة لميزانيةالدولة واصبحت ضريبة المبيعات هى المصدر الرئيسى والجمارك ما هى الا حماية للسوق المحلى فى حدود معينة طبقاً لاتفاقية الجات.

وهذا الوضع كان فى اوائل التسعينات وكان هناك وعى كاف وتصورنا من خلال السياسات الاقتصادية الجديدة وتخفيف الاعباء على المنتج المصرى ان المنتج يستطيع ان يصنع سلعة بتكلفة مناسبة تمنحه الميزة التنافسية. ونحن فى عام 97 لم نر حتى الآن السياسات الاقتصادية التى تسمح للمنتج الانتاج بتكلفة يستطيع من خلالها المنافسة فى السوق العالمية.

النقطة الغائبة ان النظام والسياسة الاقتصادية لن يسمحا للصانع ان ينافس فى السوق العالمى ولكنه ايضا لن يستطيع المنافسة فى السوق المحلى.

وإلى جانب تبنى السياسات الاقتصادية كان يجب ان نبدأ



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ٩ / ١٩٩٧

بآليات جديدة غائبة عنا مثل منع الاغراق فهل تتوافر لدينا الكفاءات الفنية القادرة على التعامل مع الاغراق وهل تم تدريبها وهل لديها الامكانيات لتدريب ما هو حق لها؟!

هل لدينا آليات في ظل الجات تسمح لنا باتخاذ الاجراءات لمنع استيراد بعض السلع اذا هددت صناعاتنا المحلية؟

هل لدينا المؤشر من الجمارك اذا وصل استيراد سلعة معينة لحد ما يعطي الانذار بالخطر وعندئذ نمنع استيراد هذه السلعة؟!

صناعة الملابس تستمر

ايضاً هناك نقطة مهمة اود التعليق عليها وهي سعر الصرف ولا شك ان سعر الصرف يحمي الصناعة المحلية كذلك يساهم في زيادة التنافسية على التصدير.

انما هل هو كاف وحده؟ الحقيقة هو ليس كافيا فهو جزء من مجموعة آليات تساهم في هذا وذاك.

ولذلك اتصور ان المنتج المصري قادر واكبر دليل على ذلك صناعة الملابس الجاهزة. ونحن الآن متخوفون على السوق المحلي من صناعة الملابس الجاهزة والجميع يناشد بأنه عندما يفتح السوق العالمي ستهدم هذه الصناعة وسيحدث اغراق من المنتج الاجنبي! رغم ان صناعة الملابس الجاهزة هي السلعة الاولى في صناعة التصدير بعد البترول. ولكنني اؤكد انه بالنسبة للملابسالجاهزه فإنه لن يحدث ذلك بالعكس فإن صادراتنا من الملابس الجاهزة ستستمر وتنمو لأن القدرة التنافسية موجودة إلى جانب الميزة النسبية وهي قربها من اسواق اوروبا.

● د. محمود سليمان :انني اوافق د. ثروت بدوي في الرأي خاصة فيما يتعلق بالمنافسة بين العمالقة والاقزام لان الهدف الاول من اتفاقية الجات هو تحرير التجارة. ولكننا نود أن نعرف من الذي طالب بتحرير تجارة السلع؟

ومن المؤكد انه ليس الدول النامية ولكنها الدول الصناعية الكبرى التي تريد ان تفتح اسواقا داخل الدول النامية فابتكرت اتفاقية الجات ومع ظهور التكتلات الاقتصادية في العالم فهل نحن قادرون على منافسة هذه التكتلات؟!.

فأين نحن من تكتل الاتحاد الاوروبي والتكتل الامريكي والصيني والياباني وأين نحن من هذا الكم الرهيب ؟هل مصر بامكانياتها المحدودة ومرحلة النقاهة التي نعيشها في مرحلة الاصلاح الاقتصادي هل نستطيع ان ننافس هذه التكتلات المختلفة.

هل لدينا القدرة على منافسة هذه التكتلات داخلياً او خارجياً؟!.

الشركات العملاقة

هل نستطيع منافسة الشركات العملاقة التي ستقتحم اسواقنا الداخلية وعندها الاستعداد ان تخسر في البداية وقد حدث ذلك بالفعل وادى هذا إلى افلاس بعض الشركات في مصر ؟.

واوافق الجميع على ان الجات بها السلبيات والايجابيات ولكن بالنسبة للصناعة المصرية فإن سلبياتها اكبر من ايجابياتها. برغم انها ستساعد في تطوير المنتج المصري.

ولكن هل نستطيع ان نطور ونبتكر حتى نقف على قدم المساواة في المنافسة مع الدول المتقدمة خلال الفترة الانتقالية وهي 10 سنوات ؟ هذا هو السؤال الذي يجب ان نجيب عنه

فالمطلوب ان نطيل النفس حتى نستطيع أن نصمد لرفع التقنية المحلية إلى التقنية العالمية وهذا هو دور القطاع الخاص ودور الدولة يتمثل في دعم الصناعة. واختلف مع د.ابراهيم فوزي في أن ساعة العمالة في مصر بـ 60 دولاراً وبالعكس فان انتاجية العمالة المصرية اقل بكثير من العمالة في الخارج فالعامل في الخارج يعمل 8 ساعات كاملة ولكن العامل المصري يعمل في اليوم ساعة واحدة وهذه الاحصائية موجودة في الجهاز المركزي للمحاسبات.

واستمرت المناقشة...



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١١

العالم اليوم تفتح ملف اجات فى أضخم ندواتها «3 - 7

كيف تنضم مصر لقائمة النمور الاقتصادية؟

د. ابراهيم بدران :

نقطة الضعف فى تدهور التنمية البشرية

د. ابراهيم فوزى :

القطاع الخاص سيقود مصر الى مرحلة النهضة الاقتصادية





عصر الجات في «العالم اليوم»

منذ عامين ونصف العام انعطف العالم نحو منحنى جديد في التجارة العالمية . هذا المنحنى أطلق عليه «عصر الجات» وهو العصر الذى يحمل بصمات جديدة ستقود العالم فى القرن القادم وتضع حلولا للمشاكل التى نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى فى بدايات القرن العشرين ويراود البشرية الأمل فى أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولا للمشكلات التى أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى التى انضمت إلى الجات لم تعط هذا الانعطاف الدولى الكبير حقه فى المنافسة والتحليل فالتحولات الجذرية التى تضمنتها «الجات» خطيرة حقا ويمكن أن تساهم فى ايجاد نظام دولى مغاير لجميع الأنظمة التى عرفها العالم من قبل.

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدهاليز التى تنطوى عليها اتفاقيات الجات بفروعها المختلفة البالغة 28 فرعا حتى الآن ولكى يعرضوا آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعى أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذى قام بمتابعة كل الخطوات التى تمت منذ بدء «جولة أوروجواى» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولى الجديد.. وهو الدكتور يسرى مصطفى الذى شغل منصب وزير الاقتصاد فى مصر لأطول فترة فى السنوات الأخيرة والذى يعتبر الأب الروحى للجات فى مصر حيث شارك فى الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التى بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حاليا بنك مصر أمريكا الدولى.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين.

عصر الجات وتأثيره على مصر وانتاجها الصناعى والزراعى هو الموضوع الذى تطرحه «العالم اليوم» فى هذه الندوة التى تواصل نشر وقائعها اليوم والأيام التالية.

أملنا الوحيد.. اللحاق بالفوج الثالث من الثورة التكنولوجية

نفتقر الى استراتيجية واضحة للدولة ورجال الأعمال

أنجح تجمع لمصر هو السوق العربية.. لكن اذا تم !!

فتحت «العالم اليوم» ملف الجات الشائك فى اضخم ندواتها طرحت جميع الاسئلة والاستفسارات المحيطة بها وطرحت المخاوف التى تؤكد اننا عاجزون عن اللحاق بركب الدول المتقدمة ومن ثم فان الجات ستقضى على العديد من الصناعات المحلية وطرحت ايضا وجهة النظر القائلة ان الجات اصبحت مثل القضاء والقدر ويجب ان نكيف اوضاعنا ونستسلم لهذا المصير وكان السؤال الذى يشغل اذهاننا جميعا متى وكيف تنضم مصر الى قائمة النمور الاقتصادية؟

شارك فى النقاش فى هذه القضية الدكتور ابراهيم بدران وزير الصحة السابق والدكتور على حبيش نقيب العلميين وجلال الزوربا رجل الاعمال المعروف والدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس بنك مصر امريكا الدولى والسيد احمد داود رجل الاعمال والدكتور ابراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار والدكتور محمود سليمان رجل الاعمال.

بدأ الحديث الدكتور ابراهيم بدران قائلا : ان نقطة الضعف التى تعوق انضمام مصر لقائمة النمور الاقتصادية تتمثل فى التنمية البشرية لانه لو كانت هناك منظومة مترابطة للحاق بالعصر لكان لابد ان تبدأ من المدرسة وكيفية تدريب واعداد المعلم واذا لم يحدث ذلك سنظل على وضعنا الحالى حتى عام 2005.

غزو المستثمرين الاجانب

والاخطر من هذا وذاك اننا سنفاجأ بالطبيب والمهندس الاجنبى فى بلادنا وبالتالى ستنتشر البطالة وتصبح كارثة .. اذن القضية اخطر مما نتصور فماذا سنفعل اذا وجدنا مستثمرا اجنبيا يقوم بشراء شركة مثلا بـ 20 مليون دولار وقد تكون تكلفتها الحقيقية بمليون فقط.

اذن سيصبح الاستثمار الاجنبى جزءا من النسيج القومى للصناعة المصرية ويطرد العمالة الذين استطاعوا ان يرسخوا مكانا لهم فى السنوات القليلة الماضية.

اذن قضية انتقال رؤوس الاموال والعمالة البشرية اخطر من قضية انتقال السلع.

والنقطة الاخيرة التى يجب ان نركز اهتمامنا حولها هى كيفية انقاذ المواطن المصرى من التدهور التعليمى لان نسبة الامية فى مصر 25٪ فى حين انها فى كوريا على سبيل المثال 1,4٪.

اذن البيئة المحيطة او المناخ لايساعد ابدا على النمو الا اذا سارعنا بانقاذ المواطن المصرى من التدهور التعليمى.

التنمية التكنولوجية

د. على حبيش : اعتقد ان التنافس الرهيب الموجود على مستوى العالم اليوم ليس سببه الجات فقط ولكن لوجود التكتلات الاقتصادية العملاقة الى جانب الثورة التكنولوجية الثالثة ثورة الاتصالات والمعلومات وثورة الكمبيوتر والطاقة النووية وثورة الهندسة الوراثية وايضا الثورة الديمقراطية التى تنادى بآليات السوق.

والحقيقة ان القدرة التنافسية المصرية تعتمد اساسا على السياسات الاقتصادية ثم ارتباط هذه السياسات بعوامل رئيسية اربعة هى التكنولوجيا والموارد البشرية والمعلومات والادارة.

ذكر الدكتور ابراهيم بدران ان الموارد البشرية وما اصابها من تدهور فى السنوات السابقة مشكلة خطيرة ولو اردنا ان نعرف من المسئول عن هذا التدهور فالاجابة اننا كلنا مسئولون عنها وليست الدولة فقط وليس عامل التنمية البشرية فقط هو السبب لان التكنولوجيا تمثل 80٪ من المدخلات الاقتصادية اما الـ 20٪ فهى عبارة عن رأس المال والعمالة والموارد اذن الصناعة بدون تكنولوجيا من المستحيل ان تدخل فى منافسة مع الدول الاخرى.

اذن التحدى الاساسى الذى يجب ان نعرفه ماهو النمط الذى تسلكه مصر لتحقيق التنمية التكنولوجية ؟!

هناك نمط كلاسيكى اتبعته اوروبا الغربية وامريكا واطلقوا عليه «الفوج الاول»، وكان يعتمد على معاملة علمائه وصناعته ثم يخرج تكنولوجيا يقيم عليها الانتاج ثم يصدرها للعالم الخارجى. وهذه الثورة استغرقت حوالى 300 عام.

اما اليابان فانها اعتمدت على التعليم الحديث المتطور واستوردت التكنولوجيا لتقوم على تنميتها وتطويرها ثم توطنها ونتيجة للخبرة التى اكتسبتها فى هذا المجال اقامت تكنولوجيا جديدة تتضمن افكارا جديدة يابانية واعلنت الاستقلال التكنولوجى عام 1980 والمثير للدهشة ان اليابان اصبحت منافسا على قدم المساواة مع الولايات المتحدة.

وللاسف فاننا لم نلحق بالفوج الاول او الثانى رغم ان كوريا الجنوبية وتايوان قامتا بنفس العمل الذى قامت به اليابان... فاين نحن .

ولابد ان نعرف ان هناك فجوة فى المعرفة بيننا وبين الفوج الثانى.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١١/ ٩/ ١٩٩٧

ولكى نتخطى هذه الفجوة لابد ان تكون هناك سياسة وخطة فهل من الممكن ان تقود مصر فوجا ثالثا؟ وماذا تستطيع مصر ان تفعل للدخول بالانتاج التكنولوجى ؟ وهل البحث العلمى الذى تجريه مصر لمجرد الاستيعاب فقط؟!

التنمية التكنولوجية ليست مسئولية المراكز التابعة لوزارة البحث العلمى فقط ولكنها مسئولية التعليم ثم البحث العلمى ثم التطبيق فهى ثلاثة مكونات رئيسية ولانستطيع ان نستغنى عن احدها.

فلن توجد لدينا تكنولوجيا قوية مهما استوردناها من الخارج بدون ان يكون لدينا بحث علمى وصناعة قوية واذا وجدت هذه التوليفة هى التى ستمنحنا القدرة التنافسية للعالم الخارجى.

واود ان اثير نقطة مهمة لدينا حوالى 70 الف فرد يعملون بالبحث العلمى منهم 70٪ حاصلون على الدكتوراه ولكن معظمهم يدرسون بالجامعات فقط اذن لابد ان تساهم الجامعات فى التطوير التكنولوجى.

ولذلك اطالب رئيس الدولة ان يتبنى هذه القضية لانها لاتقل اهمية عن رئاسته لمجلس ادارة اللجنة العليا للتصدير والاستيراد.

صناعة التعبئة

ايضا هناك نقطة مهمة وهى صناعة الملابس الجاهزة ولدينا احصائية تقول ان 70٪ من التصدير غزل ونسيج ولكن هناك مشكلة كبيرة فى التعبئة والتغليف مما يضطر كثير من الشركات الكبيرة التى تصدر للخارج الى بيع جزء من انتاجها فى السوق المحلى باقل من التكلفة لان الرسالة المصدرة الى المانيا وانجلترا مثلا ترد للشركة مرة اخرى.

ويقاطعه محتدا جلال الزوربا : هذه معلومات خاطئة ليس 70٪ من صادرات مصر غزلا ونسيجا هى اقل من 50٪ وذلك لان صناعة التكييس لم تتقدم بالشكل المناسب نتيجة للاعباء الادارية التى فرضت على شركات قطاع الاعمال العام فى صناعة الغزل والنسيج اما الـ 50٪ الاخرى وهى ملابس جاهزة سواء كانت اقمشة منسوجة او تريكو تصدر اغلبها لاوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية.

اما ما يقال على اننا نشحن فى «كراتين زيت» واكثر من نصف البضاعة ترد فانها معلومات خاطئة وهدامة.

اسلوب الادارة

د. يسرى مصطفى: د. على حبيش ركز على ضرورة تطوير القدرة التكنولوجية لنصبح قادرين على المنافسة واعتقد ان اقتصاديا ثبت ان استخدام التكنولوجيا المتطورة ضرورة للاسراع بمعدل التقدم لاى دولة فى العالم.

السيد احمد داود : لو نظرنا لانفسنا فى الخمسينات والستينات فنجد ان كل ما كان ينتج يستهلك وبعد الانفتاح الاقتصادى واستيراد التكنولوجيا الحديثة بدأت الصناعة المصرية تقف على قدميها وتستطيع المنافسة وهناك كثير من الصناعات تتم على ذلك مثل السيراميك وصناعة الملابس الجاهزة.

واعتقد ان المنافسة هى العنصر الاساسى الذى يؤدى لجودة الصناعة الى جانب الادارة وللاسف فاننا نفتقد اسلوب الادارة الجيد.

التجمعات الاقتصادية

د. يسرى مصطفى : يجب ان ننتبه الى ان الجات ستفيد فى ظل التجمعات الاقتصادية خاصة بين الدول المتقدمة التى توحشت فى السنوات الاخيرة على سبيل المثال هناك تجمع اقتصادى فى النصف الغربى من الكرة الارضية يضم 43 دولة وهناك منتدى التعاون الاقتصادى والتنمية لدول آسيا اوزاكا الذى يضم 18 دولة تسيطر على 50٪ من حركة التجارة العالمية اجتمعت فى الباسفيك عام 1994 واتفقت على ازالة جميع القيود على تحركات السلع ورؤوس الاموال بين هذه الدول بحلول عام 2020....الخ

كل ذلك يعنى ان هذه التجمعات تزيل العقبات وتفتح الابواب بين بعضها البعض دون بقية دول العالم التى لم تنضم لهذه التجمعات.

والجات وهى تعمل على تخفيض الرسوم الجمركية ستفيد الدول غير المنضمة الى هذه التجمعات

العالم اليوم : اين مصر من هذه التجمعات وماهو الموقف من الاثار الجانبية التى ستفرزها الجات.

د. يسرى مصطفى : بدأنا بالفعل الاعداد لهذه المواجهة وكانت الخطوة الكبيرة فى هذا الاتجاه هى الاصلاح الاقتصادى الذى يتكون من اربعة جوانب اولها اعادة التوازن العام للاقتصاد القومى بهدف اساسى هو السيطرة على التضخم، وقد نجحنا فى تحقيق هذا الجانب وهو جانب الطلب والمطلوب الاستمرار فى السياسات المالية والنقدية المناسبة لاستمرار هذا التوازن. أما الجانب الثانى ويتعلق بالعرض أى بالانتاج والاستثمار فاننا خلال الفترة السابقة لم تحقق النجاح المتوقع ويتم التركيز فى المرحلة الحالية على هذا الجانب.

ويتعلق بهذا الجانب الثانى تطوير سوق المال بجناحيه وقد لمسنا بالفعل ان هناك اصلاحا فى سوق رأس المال .

اما بالنسبة للبنوك فقد تم تعديل قانون البنوك والائتمان بهدف زيادة قدرة البنك المركزى على الاشراف والرقابة على البنوك وايضا بهدف تقوية المراكز المالية لهذه البنوك.

والجانب الثالث من الاصلاح الاقتصادى يتعلق بالسياسات العامة مثل سياسة التعليم والتنمية البشرية وهى جزء لايتجزأ من الاصلاح الاقتصادى ولكن بطبيعتها فإن اصلاحها يحتاج إلى وقت طويل حيث لا تؤتى ثمارها فى الأجل الطويل والمهمة اننا قد بدأنا.

الجانب الاخير من سياسة الاصلاح الاقتصادى وهو خاص بالنواحى الاجتماعية ومصر من الدول التى تولى اهتماما خاصا لهذا الجانب حتى تقلل اعباء الاصلاح الاقتصادى وخاصة على الطبقات المتوسطة والفقيرة.

ويتضمن الاصلاح الاقتصادى اعادة النظر فى الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بهذه الجوانب الاربعة واهمها سياسة التجارة



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١١/٩/١٩٩٧

الخارجية في ضوء التغيرات العالمية والاقليمية الى جانب سياسة التصنيع لتحقق الميزة التنافسية فضلاً عن ضرورة استخدام التكنولوجيا المتقدمة والاهتمام الكبير بالبحث العلمي...

الشركات متعددة الجنسيات

د. ابراهيم فوزى : جزء اساسى من نتائج الجات هو ما يسمى بالعولمة فى الحياة.

اعتقد ان الوقت الذى كانت الدول تفكر فيه بصفة انفرادية قد انتهى فلابد أن نفكر فى المستقبل ونترك الماضى بكل سلبياته.

وخلال 30 عاما فى اعتقادى ستختفى الحدود بين الدول وستتشابك مع بعضها البعض ولذلك ما المانع من وجود شركة متعددة الجنسيات تعمل داخل مصر.

وفى اعتقادى ان رجال الاعمال سيقودون مصر فى مرحلة الجات ومابعدها وبالتالى فان الدولة مهيأة لمساعدة القطاع الخاص والاستجابة لمطالبه.

غير اننى اختلف مع الدكتور على حبيش فى ان تبنى رئيس الدولة لقضية التكنولوجيا اهم من رئاسته للمجلس الاعلى للتصدير لان ذلك دور العلميين كما انه لايجب ان يقتصر دور اساتذة الجامعات على التدريس ولكن يجب ان يقوموا بدورهم فى تطوير الصناعة.

النموذج الهندى

د. على حبيش : لكن الذى قاد الثورة التكنولوجية فى اليابان وكوريا الجنوبية على سبيل المثال هو رئيس الدولة فعندما تولت انديرا غاندى رئاسة وزراء الهند وجدت ان بلادها متخلفة صناعيا وتكنولوجيا بما يعادل 15 عاما فطلبت من الولايات المتحدة نشر صناعة السوبر كمبيوتر.

رفضت واشنطن طلب انديرا غاندى فاجتمعت مع علماء بلادها الذين طلبوا 10 ملايين دولار لتصنيع السوبر كمبيوتر فى حين ان استيراده سيتكلف 100 مليون دولار وبالفعل تم تصنيعه وتغطية السوق المحلى الى جانب التصدير للخارج.

جلال الزوربا : اعتقد ان النموذج الهندى ليس النموذج الذى يجب ان نحتذى به بل ان فرصتنا اكبر بكثير ونقطة البداية التى بدأنا منها اعلى مما بدأت كوريا وتايلاند وسنغافورة.

ولكن المشكلة اننا نفتقد الاستراتيجية الواضحة للجميع حتى تكون هناك سياسة واحدة يسير عليها الجميع.

العالم اليوم: هل يوجد مانع من عمل تكتل عربى مثلا فى صورة سوق عربية مشتركة للوقوف أمام التجمعات الاقليمية الاخرى؟

د. يسرى مصطفى: إن إقامة السوق العربية المشتركة أصبح أمرا حتميا خاصة أن التنافس على المستوى العالمى فى الوقت الحاضر أصبح يتم بين التجمعات الاقتصادية الاقليمية وينعكس ذلك سلبيا على الدول العربية حيث يتعامل ويتنافس كل منها منفردا مع هذه التجمعات.. وأن الوضع فى العالم العربى فى الوقت الحاضر افضل من أى وقت مضى لإقامة سوق عربية مشتركة.. ومن أجل النجاح المرجو لابد من إجراء الدراسات الخاصة بذلك بكل الهدوء والموضوعية وعدم التسرع مع الاخذ فى الاعتبار وجوب تحقيق المنفعة لكل من الدول العربية.. وأن تتوافر جميع عوامل الإنتاج فى البلدان العربية مجتمعة وليس فى أى من هذه الدول على انفراد، والمخرج بين عوامل الإنتاج هذه يؤدى إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وما يتولد عنه من دخل وبالتالى زيادة دخل الفرد ومستوى معيشته فى الوطن العربى.. ولا شك أن إقامة السوق العربية المشتركة يعتبر أحد العوامل الرئيسية لمواجهة البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة.

غدا غذاء مصر فى خطر



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١/٩/١٩٩٧

تركيز على اتفاقية «الغات» وآثارها على الزراعة العربية

مؤتمر المهندسين الزراعيين العرب يختتم أعماله اليوم

يختتم المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب أعماله اليوم في جلسة ختامية يعقدها في قاعة المحاضرات التابعة لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب. وكان المؤتمر قد عقد أمس جلستي عمل في مقر نقابة المهندسين في طرابلس ركز الخطباء فيهما على تأثير اتفاقيات الغات في الانتاج الزراعي والتجارة الزراعية في الدول العربية. وترأس الجلسة السادسة الدكتور سليمان سيد احمد من السودان الذي أشاد بجهاد اللبنانيين وسحق الجيش والمقاومة للقوة الاسرائيلية في انصارية في الجنوب سبقها كلمة لنقيب مهندسي الشمال الدكتور عطا جبور الذي أكد ان عقد المؤتمر في بيروت يؤكد ان اللبنانيين نبذوا الحرب الى غير رجعة معتبراً ان المشاكل الزراعية هي احد أهم عناوين المشاكل في لبنان وهي تتطلب دراسة معمقة ودقة وشمولية في التخطيط، والمشكلة الزراعية في لبنان جزء من المشكلة في الوطن العربي ككل. وطالب بأن يشمل التضامن العربي كل الوجوده الاقتصادية وصولاً الى اتفاقية موحدة على نمط الشراكة الأوروبية. وأكد ان العدو الاسرائيلي يركز في حربه معنا على تدمير اقتصادنا بالوسائل كافة ويسعى لاستغلال مياهنا وثرواتنا وإتلاف ثرواتنا الزراعية عن طريق القصف المباشر والاحتلال المدمر. وتحدث في الجلسة السادسة الدكتور نبيه غانم من لبنان والدكتور محمد عبد الرحمن محمد من العراق عن التكتلات الاقتصادية الدولية وآثارها على انتاج وتجارة السلع الزراعية الرئيسية في الوطن العربي، وتحدث الدكتور فتحي سيد احمد سيد من السودان عن اثر المتغيرات الدولية والتكتلات الاقتصادية في انتاج المحاصيل الاستراتيجية وركز عبد الوهاب المصري من سوريا على اتفاقية الغات وآثارها على الزراعة العربية. وترأس الجلسة السابعة محمد خليفة من الكويت وقدم المداخلة الأولى فيها عن دور منظمات العمل العربي في تشجيع قيام مشروعات زراعية مشتركة. وتحدث عبد الرحمن الشافعي عن اتفاقية الغات وتأثيرها على تجارة المحاصيل في تونس.



المصدر : الحيــــاة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/ ٦/ ١٩٩٧

وفد أردني في واشنطن لكسب تأييدها لانضمامه لمنظمة التجارة الدولية

□ عمان - من صلاح حزين:

■ غادر عمان الى واشنطن وفد اردني يضم اعضاء من فريق العمل الذي يفاوض لانضمام المملكة الى منظمة التجارة الدولية، وذلك لضمان تاييد الولايات المتحدة لانضمام الأردن الى المنظمة. ويضم الوفد الذي يراسه الدكتور محمد الحلايقة الأمين العام لوزارة الصناعة والتجارة ممثلين عن القطاعين العام والخاص، ومسؤولين في الوزارات الاقتصادية.

وقالت مصادر اقتصادية اردنية ان الوفد سيجري محادثات مع مسؤولين اميركيين في وزارات المال والزراعة والتجارة الخارجية والمنظمة الاميركية الدولية للتطوير، وذلك لكسب تاييد الولايات المتحدة الى جانب الأردن في مساعيه للانضمام الى منظمة التجارة الدولية، وذلك قبيل بدء الجولة الثالثة من هذه المفاوضات في جنيف قريباً.

ويعد كسب التاييد الاميركي حيوياً في هذا المجال، لأن الولايات المتحدة تعد احد الاطراف الرئيسية التي تفاوض الأردن للانضمام الى المنظمة، وذلك الى جانب بلدان الاتحاد الاوروبي والهند وكندا وتشيكوسلوفاكيا واسرائيل.

وستتركز محادثات الوفد الأردني ايضاً على اكتساب الخبرات الفنية والتدريبية التي تساعد فريق العمل في مفاوضاته مع مسؤولي المنظمة في الجولة المقبلة. وستعقد الجولة الثالثة من المفاوضات بين الأردن والمنظمة الدولية مطلع السنة المقبلة.



عصر الجات و« العالم اليوم »

منذ عامين ونصف العام انعطف العالم نحو منحنى جديد فى التجارة العالمية، هذا المنحنى أطلق عليه «عصر الجات»، وهو العصر الذى يحمل بصمات جديدة ستقود العالم فى القرن القادم وتضع حلولا للمشاكل التى نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى فى بدايات القرن العشرين ويراود البشرية الأمل فى أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولا للمشكلات التى أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى التى انضمت إلى الجات لم تعط هذا الانعطاف الدولى الكبير حقه فى المناقشة والتحليل فالتحولات الجذرية التى تضمنتها «الجات» خطيرة حقا ويمكن أن تساهم فى إيجاد نظام دولى مغاير لجميع الأنظمة التى عرفها العالم من قبل.

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدهاليز التى تنطوى عليها اتفاقيات الجات بفروعها المختلفة البالغة 28 فرعا حتى الآن ولكى يعرضوا آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعى أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذى قام بمتابعة كل الخطوات التى تمت منذ بدء «جولة أوروجواى» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولى الجديد.. وهو الدكتور يسرى مصطفى الذى شغل منصب وزير الاقتصاد فى مصر لأطول فترة فى السنوات الأخيرة والذى يعتبر الأب الروحى للجات فى مصر حيث شارك فى الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التى بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حاليا بنك مصر أمريكا الدولى.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين.

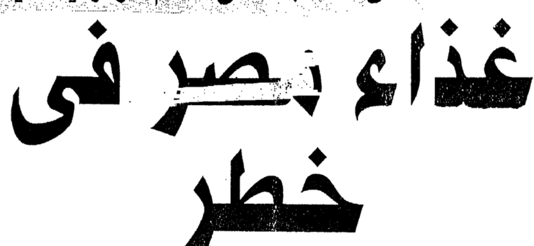
عصر الجات وتأثيره على مصر وانتاجها الصناعى والزراعى هو الموضوع الذى تطرحه «العالم اليوم» فى هذه الندوة التى تنشر وقائعها اليوم والأيام التالية.



المصـدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٩ / ١٩٩٧

العالم اليوم تفتح ملف الجات فى أضخم ندواتها [4-7]



غذاء مصر فى خطر

د. يسرى مصطفى : زيادة فى أسعار المنتجات الزراعية المستوردة بعد الجات

السيد داود : فاتورة وارداتنا الغذائية ستتصاعد بشكل مخيف

د. ابراهيم فوزى : إلغاء دعم المنتجات الزراعية يفيد مصر ولن يضرها

د. على حبيش : القطاع الخاص ليست لديه القدرة على تطوير الزراعة

يحيى المصرى : ايجاد بدائل للقمح سيحل المشكلة

محمد مأمون : الدول المتقدمة تلغى 20٪ من دعم المنتجات الزراعية خلال 6 سنوات

أصبح واضحاً من سلسلة الندوات السابقة التي نشرتها العالم اليوم في إطار ملف الجات أن العديد من الصناعات ستتأثر تأثراً بالغاً مع تطبيق الاتفاقية في حين أن صناعات أخرى ستستفيد من المزايا التي تتيحها الجات وبصفة خاصة للدول النامية.

غير اننا نناقش اليوم قضية بالغة الأهمية وهي مستقبل واردات مصر الغذائية حيث إن مصر تستورد الكثير من السلع الزراعية الغذائية .. وهذه الواردات تتمتع بدعم من الدول المصدرة في إطار حرب المنتجات الزراعية بين الدول المتقدمة.

وطبقاً للجات سينتهي الدعم مما يعني عملياً ارتفاع اسعار هذه الواردات بصورة مخيفة وبالتالي يصبح غذاء مصر في خطر .. كيف نواجه هذه المشكلة كان محور ندوة اليوم.

شارك في الحديث في هذه الندوة المهندس السيد أحمد داود «رجل أعمال» والدكتور يسرى مصطفى «وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس بنك مصر أمريكا الدولي» ويحيى المصرى المستشار بوزارة الاقتصاد ومحمد مأمون الوزير المفوض التجارى والدكتور ابراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار والدكتور على حبيش نقيب العلميين.

كان السؤال الأول والمحورى من العالم اليوم حول تأثير اتفاقية الجات على القطاع الزراعي وعلى واردات مصر من السلع الغذائية.

السيد داود : هناك فجوة غذائية كبيرة في مصر تتمثل بصفة رئيسية في منتجات الدقيق والسكر والزيت واللبن والأرز حيث تستورد مصر حوالى 5 ملايين طن قمح ودقيق و600 الف طن سكر وذلك على سبيل المثال وإذا لم نضع في اعتبارنا كيفية مواجهة هذه الفجوة الزراعية سنتأثر تأثيراً سلبياً بعد الجات.

د. يسرى مصطفى : قامت منظمة الاغذية والزراعة التابعة للامم المتحدة «الفاو» بدراسة انعكاسات الجات على مجموعة من الدول وأكدت انه سيحدث ارتفاع ملحوظ في أسعار المنتجات الزراعية يزداد تبعاً لمستويات التحرير.

السيد داود : هناك فجوة غذائية في العالم كله بالنسبة للقمح ولذلك لابد أن نعيد النظر في سياسة الزراعة في مصر ولابد من تغطية الفجوة الغذائية.

واقترح أن نركز على زراعة القمح وتقوم الدولة بإلزام كل محافظة بزراعة عدد معين من الافدنة بالقمح وإذا لم نفكر في حل سريع لتلك الفجوة فإن سعر رغيف الخبز سيرتفع إلى جانب ارتفاع سعر الذرة واللبن الجاف لان مع تحرير التجارة العالمية سيلغى الدعم على كل هذه المنتجات وبالتالي سنجد أنفسنا في خطورة كبيرة لا نعلم مداها.

يحيى المصرى : لابد أن تكون هناك بدائل للقمح وإذا وجدت هذه البدائل اعتقد انه لن يكون هناك أى مشكلة.

السيد داود : لابديل عن القمح وكانت هناك اقتراحات لبدائل مثل البطاطس والذرة .. إلخ. ولكنها فشلت.

ايضاً بالنسبة للسكر فإننى اطالب أن يتجه الاستثمار إلى صناعة السكر من البنجر. لان صناعة السكر من القصب تحتاج إلى مياه وفيرة هذا في حين اننا نحتاج للمياه في إقامة مشروعات اخرى.

ولذلك فإن الجات تفرض علينا تحديات جدية بالنسبة لقطاع الزراعة وإذا لم تكن هناك سياسات لتضييق الفجوة بقدر المستطاع فإن فاتورة الواردات الغذائية ستتصاعد بشكل مخيف.

تعويضات للدول النامية

محمد مامون : لابد أن نطرح سؤالاً مهماً هل بالفعل الجات هى السبب في ارتفاع اسعار المواد الغذائية؟!

من المعروف انه كانت هناك حرب بين الدول المتقدمة في تقديم الدعم للمنتجات الزراعية ولكن هذه الدول قررت أن تتوقف عن الدعم وبالتالي سيكون هناك ارتفاع للأسعار.

وأود أن اشير إلى نقطة مهمة

وهى أن الدول الكبرى الزراعية لن تلغى الدعم بنسبة 100٪ حيث تنص الاتفاقية على أن 36٪ من دعم التصدير ستلغى على 6 سنوات.

وقد طالبنا أن تمنحنا الدول الزراعية الكبرى تعويضاً وكان الرد أن الدعم لن يلغى كليـاً وسيكون ذلك على مدار 6 سنوات بواقع حوالى 6٪ كل عام.

وقد كانت السياسات الزراعية في كل الدول الكبرى سياسات خاطئة وكانت الحماية عالية جداً وكان الدعم في دول أوروبا بحوالى 250 مليار دولار سنوياً ونتيجة ذلك فإن بعض الدول مثل امريكا والتى تمنح دعماً للمنتجات الزراعية ووجدت لديها عجزا في الميزانية ولذلك قررت العمل على إلغاء الدعم.

ورغم ذلك فمن حقنا كدولة نامية منح الدعم للإنتاج والتصدير ولكن للأسف ليس لدينا ما نمنحه للدعم.

أصعب المفاوضات

د. يسرى مصطفى : التفاوض الخاص بقطاع الزراعة كان الاصعب في اتفاقية الجات لأن احد الاطراف وهو الاتحاد الأوروبى كانت سياسته الزراعية تقوم على الدعم في حين أن الطرف الثانى وهو الولايات المتحدة الامريكية كان يقدم الدعم الذى تقدمه دول اخرى وبالتالي لتستطيع منتجاته الزراعية أن تنافس في السوق العالمى.

والطرف الثالث وهى مجموعة دول الكيرنز وهى عبارة عن 14 دولة مصدرة للمنتجات الزراعية وكانت تتأثر سلباً بالدعم الذى تمنحه اوروبا والولايات المتحدة الامريكية.

أما الطرف الرابع وهى الدول المستوردة الصافية للغذاء ومنها مصر والمغرب.

وتم الاتفاق على أن الدول المستوردة الصافية للغذاء مع تحرير التجارة العالمية والغاء الدعم لابد أن تعوض خلال الفترة

الانتقالية التى لاتقل عن 10 سنوات عن التكلفة الزائدة نتيجة ارتفاع الاسعار نتيجة لإلغاء الدعم. وهذا التعويض متمثل في معونات غذائية ومنح قروض ميسرة وسيتضح مدى وكيفية تنفيذ ذلك في التطبيق العملى.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٣/٩/١٩٩٧

إلغاء الدعم يفيدنا

د. ابرهيم فوزى : فى اعتقادى ان الغاء الدعم سيكون عنصراً ايجابياً بالنسبة للدول المتلقية للدعم لأننا على سبيل المثال خرجنا من السوق العالمى للقطن بسبب الدعم الذى تقدمه أمريكا لمزارع القطن حتى اصبح سعر القطن المصرى ثلاثة أضعاف القطن الامريكى وبالتالى فإن الغاء الدعم سيمنحنا الفرصة لنبرهن للعالم اننا متميزون فى زراعة القطن.

أما بالنسبة للقمح فإن المتغير ليس سعر القمح وإنما سعر البرسيم الذى يرتفع بشدة لاستخدامه كعلف للحيوانات التى يرتفع اسعار لحومها بصورة رهيبة وبالتالى أصبح المزارعون يتجهون إلى زراعة البرسيم بدلاً من القمح لما يحققه من هامش ربح ضخم.

ولذلك اقترح بان نقوم بزراعة منتجات اخرى تحقق ربحية عالية وبالتالى نستطيع استيراد القمح من اى مكان فى العالم.

أساليب تقليدية

العالم اليوم هل لدينا ميزة نسبية فى الزراعة؟

د. ابراهيم فوزى : نعم لدينا ميزة نسبية ولكننا مازلنا نتعامل مع الزراعة بالتقاليد الموروثة.

إذن لابد من توجيه الدراسات إلى القطاع الزراعى وتحريك السياسات للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة.

العالم اليوم هل تعتقد فى ظل شروط اتفاقية الجات أن مصر تستطيع استعادة عرشها المفقود فى القطن؟

د. ابرهيم فوزى : لن نقول القطن بالتحديد ولكن فى ظل اتفاقية الجات ستكون هناك فرصة وخاصة بالنسبة لمصر لان تحتل عرش أى محصول زراعى على مستوى العالم.

د. يسرى مصطفى : هناك دراسة خاصة قامت بها «الفاو» عام 1988 لتاثير الجات على واردات مصر من السلع الزراعية وانتهت إلى أن الزيادة ستكون من 400 مليون دولار إلى 800 مليون دولار وفقاً لمراحل تحرير التجارة العالمية.

د. ابراهيم فوزى : ولكن هذه الدراسات تفترض الغاء الدعم مع بقاء الحال على ما هو عليه فى بلادنا ولاتفترض بأننا سنقوم بالتطوير والتقدم ولكن هذا لايمنع من اعداد دراسة حديثة للمحاصيل بصورة تتواءم مع الواقع الجديد.

د. يسرى مصطفى : أود ان اشير إلى أن الغاء الدعم سيزيد القدرة التنافسية لمنتجاتنا فى السوق العالمى وسيمنحنا القدرة على رفع معدلات صادراتنا من منتجاتنا الزراعية.

د. على حبيش : القطاع الزراعى فى مصر من أقوى القطاعات التى لها استراتيجية وسياسة محددة وهناك مركز للبحوث الزراعية لديه القدرة الدائمة على البحث والتطوير.

وهناك مركز للهندسة الوراثية وهو من اكبر المراكز التابعة للقطاع الزراعى.

ورغم المخاوف من استمرار استخدام الطرق التقليدية فى الزراعة إلا أن هناك طرقاً حديثة وأساليب متطورة بدأ القطاع الزراعى يطبقها .. وبالتالى فإن الفجوة الموجودة الآن بدأت تقل.

ومن مميزات هذا القطاع ان البحث العلمى التابع له متصل اتصالاً مباشراً بالعملية الانتاجية.

سد الفجوة الغذائية

العالم اليوم : هل يجب ان نوجه سياستنا إلى سد الفجوة الغذائية أم نتجه إلى انتاج سلع نتمتع فيها بمميزات نسبية؟

السيد داود : اعتقد انه من الافضل أن نحدد زراعة منتج نتميز به عن دول العالم ثم ننظر بعد ذلك فى سد الفجوة الغذائية.

د. ابراهيم فوزى : ليس هناك ما يمنع أن نوجه سياستنا إلى الاتجاهين.

محمد مامون : فى رأيى أن السعر هو الذى سيحدد إلى اى الاتجاهين نتجه.

د. يسرى مصطفى : اتفاقية الجات فى مجال الدعم تنص على ان الدول التى يقل فيها دخل الفرد سنوياً عن 1000 دولار مسموح لها بمنح الدعم ولاتتخذ الدول المستوردة منها أى اجراءات وقائية ضدها..

القطاع الخاص عاجز

العالم اليوم : هل يمكن إقامة شركات خاصة تقوم بتطوير الزراعة عن طريق الابحاث والدراسات حتى تستطيع أن تواكب حركة السوق؟

د. على حبيش : لا أعتقد أن هناك قطاعا خاصا يستطيع تقديم المساهمة المالية فى عمل أبحاث ودراسات تؤدى إلى عمل منتجات حديثة.

لأن غالباً الابتكارات والاختراعات وخاصة فى العلوم الحديثة مثل الهندسة الوراثية تكلفتها عالية جداً وبالتالى فهى مخاطرة بحوالى 200٪ من القطاع الخاص يقوم بهذه المخاطرة؟! هذا إلى جانب وجود المراقبة من الدولة فمن الجائز أن يتعاقد القطاع الخاص مع دولة ما على ابتكارات لسلالات تقضى على ماهو لدينا أو تنقل أمراضا معينة. ولذلك فهى مقتصرة على الجهاز الحكومى فقط. وعلى الرغم من ذلك فإن القانون لايمنع القطاع الخاص من عمل الابتكارات والابحاث.

د. ابراهيم فوزى : أنا من انصار أن تظل بحوث القطاع الزراعى تابعاً للجهاز الحكومى لانه حتى لو كان هناك معمل قطاع خاص انفق تكاليف باهظة على منتج ما ثم سلمه للدولة للتاكد من صلاحيته وعندئذ تبدأ الدولة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٩/١٩٩٧

اخضاع هذا المنتج للتجارب العملية العديدة ومن المحتمل أن تطول مدة هذه التجارب وبالتالى من الجائز أن تنتهى صلاحية هذا المنتج فى هذه الفترة الطويلة.

واعتقد انه من الاصلح أن تتحمل الدولة مسئولية التربة وصلاحيتها والحفاظ على النبات من الامراض .. إلخ.

ورغم ذلك فإن الباب مفتوح أمام القطاع الخاص ولكن هناك محاذير كبيرة.

محمد مأمون : هذا النظام قائم فى كينيا حيث يقوم القطاع الخاص بالبحث العلمى وفى النهاية بعد الانفاق عليه يعود عليه تلع ربحه ولكن الدولة تقوم بالتجارب عليه حتى تتأكد من صلاحيته.

العالم اليوم : كيف يمكن إعادة هيكلة اجهزة البحث العلمى فى مصر وخاصة المرتبطة بالزراعة وكيف نعد لهيكل مغر للقطاع الخاص لدخول مجال البحث العلمى؟

د. ابراهيم فوزى : فى تصورى أن مسئولية الدولة توفير البحوث العلمية للزراعة وانه بعد الغاء الدعم الذى تقدمه الدول المتقدمة للزراعة فإننى اعتقد اننا نستطيع أن نناقس فى السوق العالمية بشرط أن نقوم بتعديل سياستنا فى القطاع الزراعى.

السيد داود : لابد أن اشير إلى نقطة مهمة وهى أن التطوير والمراكز العلمية فى مصر تعمل ولكن ليس بالصورة الجيدة وهناك شركات خاصة تعمل فى هذا المجال وعلى نطاق ضيق ومتخصصة فى زراعة الانسجة فقط.

د. يسرى مصطفى : الجات أوجدت موقفين جديدين بالنسبة للزراعة أولهما يتعلق بالصادرات المصرية من السلع الزراعية وما يؤدى إليه الإلغاء التدريجى للدعم من زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتنا الزراعية وثانيهما الاستيراد من السلع الزراعية من العالم الخارجى والتى سترتفع تكلفتها تدريجياً طبقاً لمراحل التحرير.

دعم نسبى

العالم اليوم : منذ وقعت مصر اتفاقية الجات فى ابريل 94 وحتى الآن هل قمنا بخطوات عملية لوضع سياسات تتواءم مع التحول العالمى الجديد؟

محمد مأمون :كانت فكرة الغاء الدعم مطروحة أمام كل الدول وبما أن أنواع الدعم عديدة جداً فقد تم عمل دراسة وقام وفد من سكرتارية الجات بزيارة لمصر لدراسة الدعم الذى تقدمه الدولة وكانت النتيجة أن مصر تمنح الدعم للزراعة بالسالب وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو سعر الصرف حيث كنا نستورد القمح بسعر 70 قرشاً للدولار ولذلك فإن الفلاح المصرى أوقف زراعة القمح.أما الآن مع تغيير سعر الصرف بدأ الفلاح المصرى يعود لزراعة القمح مرة أخرى، وبالتالى اعتقد أن الفجوة الغذائية فى الثلاث سنوات السابقة نسبتها قلت عما كانت عليه.

[غداً : حماية حقوق الملكية الفكرية]



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٤/٩/١٩٩٧

عصر الجات في العالم اليوم

منذ عامين ونصف العام انعطف العالم نحو منحنى جديد في التجارة العالمية . هذا المنحنى أطلق عليه «عصر الجات» وهو العصر الذي يحمل بصمات جديدة ستقود العالم في القرن القادم وتضع حلولا للمشاكل التي نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى في بدايات القرن العشرين ويراود البشرية الأمل في أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولا للمشكلات التي أدت إلى نشوب الحروب والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى التي انضمت إلى الجات لم تعط هذا الانعطاف الدولي الكبير حقه في المناقشة والتحليل فالتحولات الجذرية التي تضمنتها «الجات» خطيرة حقا ويمكن أن تساهم في ايجاد نظام دولي مغاير لجميع الأنظمة التي عرفها العالم من قبل.

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدهاليز التي تنطوي عليها اتفاقيات الجات بفروعها المختلفة البالغة 28 فرعا حتى الآن ولكي يعرضوا آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعي أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذي قام بمتابعة كل الخطوات التي تمت منذ بدء «جولة أوروجواي» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولي الجديد.. وهو الدكتور يسري مصطفى الذي شغل منصب وزير الاقتصاد في مصر لأطول فترة في السنوات الأخيرة والذي يعتبر الأب الروحي للجات في مصر حيث شارك في الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التي بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حاليا بنك مصر أمريكا الدولي.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين.

عصر الجات وتأثيره على مصر وانتاجها الصناعي والزراعي هو الموضوع الذي تطرحه «العالم اليوم» في هذه الندوة التي تنشر وقائعها اليوم والأيام التالية.

العالم اليوم تفتح ملف الجات في أضخم ندواتها «5 - 7»

حماية حقوق الملكية الفكرية الترف القاتل!



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤/٩/١٩٩٧



د. إبراهيم فوزي: 3 مليارات جنيه في صناعة الدواء مهددة بالضياع

د. يسري مصطفى: الاتفاقية زادت من صعوبة ومن أعباء نقل التكنولوجيا

د. يسري مصطفى

د. إبراهيم فوزي

د. علي حبيش

د. محمد مأمون



فرضت أتفاقية الجات تحديات جديدة فى مختلف المجالات.. تناولت «العالم اليوم» عددا منها فى حلقاتها السابقة فى اطار ملف الجات.. واليوم نتناول قضية بالغة الخطورة رغم ان البعض ينظر اليها من منطلق انه نوع من الترف .. لكنه الترف القاتل.

قضيتنا اليوم هى حماية حقوق الملكية الفكرية وهى مثار خلاف حاد بين الدول المتقدمة والنامية بل انها ربما تكون القضية الاكثر تعقيدا فى مفاوضات الجات.

تحدث فى هذه القضية من خلال سلسلة ندوات العالم اليوم الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد السابق ورئيس بنك مصر امريكا الدولى والدكتور على حبيش رئيس اكاديمية البحث العلمى الاسبق ونقيب العلميين ومحمد مامون الوزير المفوض التجارى والدكتور ابراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار.

بدأ الحديث الدكتور يسرى مصطفى قائلا ان حقوق الملكية الفكرية تنقسم الى قسمين رئيسيين الاول يتعلق بالملكية الفنية والادبية والثانى يتعلق بحقوق الملكية الصناعية مثل براءات الاختراع.

وتتضمن الاتفاقيات الدولية السارية بالفعل المبادئ والمعايير الاساسية لحماية مختلف حقوق الملكية والادبية الفنية والصناعية، فهناك اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية الموقعة عام 1983 واتفاقية برن لحماية الاعمال الادبية والفنية عام 1986، واتفاقية واشنطن للدوائر المتكاملة عام 1989 واتفاقية روما لحماية الانتاج الفنى عام 1961 الى جانب وجود هيئة دولية تتولى وضع معايير لحماية الملكية الفكرية هى WIPO.

وقد اعترضت الدول المتقدمة على هذه الاتفاقيات بدعوى انها تفتقر الى معايير وقواعد واضحة لتوفير الحماية كما طالبت بوضع احكام تفصيلية لتطبيق وتنفيذ الحماية الى جانب مكافحة الاتجار بالسلع المقلدة.

اما الدول النامية فكانت تطالب بالاكتفاء بوضع القواعد العامة لان التفاصيل موجودة بالفعل لدى المنظمة الدولية لحماية حقوق الملكية الفكرية وانتهى التفاوض الى عقد اتفاق دولى يتضمن ثلاث قضايا.

الاولى : حماية حقوق الملكية الادبية والفنية

الثانية : حماية الملكية الصناعية

والثالثة : مكافحة الاتجار فى السلع المقلدة

نشر التكنولوجيا

د. على حبيش اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وقعت عليها 117 دولة من بينها 87 دولة نامية و 30 دولة متقدمة ولذلك كانت المفاوضات غير متكافئة.

ونحن ندرك ان 90٪ من الملكية الفكرية متمثلة فيما يخرجه التفكير الانسانى ويتحول الى سلعة او خدمة اذن فهى تكنولوجيا.

والتكنولوجيا فى ابسط تعريف لها هى تطبيق المعرفة وقد جاءت اتفاقية الجات ملزمة بالنسبة للملكية الفكرية فيما يتعلق بالثواب والعقاب فهى اتفاقية متكاملة تحتوى على 73 مادة واردة فى 7 اجزاء.

وقد منحت الجات جميع الدول فرصة ان تضع فى قوانينها الخاصة ماجاء من قوانين واحكام بموجب الاتفاقية بمعنى ان الجات لم تجبر اى دولة على تنفيذ القواعد والاحكام بطريقة معينة وانما تركت لكل دولة الحق فى التنفيذ طبقا لقوانينها وانظمتها الخاصة بها الى جانب انها تدعو الى حماية الملكية الفكرية ومن ثم فانها تقوم على تشجيع الابتكار ونشر التكنولوجيا.

وتنص حقوق المؤلف على حماية الكتب لمدة 50 عاما من تاريخ النشر كما تنطبق نفس مدة الحماية على الاداء العام وبرامج الكمبيوتر اما بالنسبة للمنتجات الاذاعية مثل الاغانى وغيرها فمدة حمايتها عشرون عاما.

ناتى الى العلامات التجارية وهى عبارة عن رمز او مجموعة حروف او اسماء وهذه العلامات تؤثر فى توزيع المنتج وسمعته فلابد من تسجيلها ومدة حمايتها 7 سنوات قابلة للتجديد الى مالانهاية.

اما بالنسبة للمؤشرات الجغرافية فهى عبارة عن جهة المنشأ بمعنى اذا اراد شخص ما ان يضع رمزا معينا لبلد ما فمن الممكن ان يسجلها كى لايمكن تقليدها.

براءة الاختراع

ناتى للعنصر المهم وهو النماذج والتصميمات الصناعية وشأنها شان براءة الاختراع والتصميمات عبارة عن تصميمات على الزجاج او الورق او النسيج ومن حق مخترعها ان يسجلها.

وهنا لابد من الاشارة لنقطة مهمة ان تسجيل المنتج فى دولة لايعنى حمايته فى دولة اخرى بمعنى انه لابد ان يسجل فى الدولة الاخرى التى من الممكن ان تقلده وتستغله اذن الحماية تكون فى الدولة التى سجل فيها المنتج ومدة حماية النماذج الصناعية من 10 - 15 عاما.

اما بالنسبة لبراءة الاختراع فهى اخطر قضية طرحت فى هذا المجال وقبل اتفاقية الجات كان يتم تسجيل طريقة المنتج وليس المنتج نفسه ولكن الاتفاقية تنص على تسجيل المنتج وطريقته وكانت الدول النامية لاتحمى براءة الاختراع.

ولكن الآن الجات تنص على تسجيل المنتج باى دولة ما بغض النظر عن نوعية المنتج وعن جنسية المبتكر.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٧/١٩٩٧

ايضـا من ضمن القضايا المستحدثة حماية الاسرار الصناعية والاسرار التجارية.

السلع المقلدة

اما بالنسبة لمكافحة السلع المقلدة فقد وقع على الدول المتقدمة ضرر بالغ من الدول الاسيوية حيث انها تقوم بتقليد منتجات الساعات والقمصان والسيارات وكانت تباع هذه السلع بعشر من سعر السلعة الاصلية فاعطت الاتفاقية لها الحق فى ايقاف بيع هذه السلعة بناء على طلب يقدمه المتضرر.

ومن الجوانب التى نحذر منها انه عند تسجيل براءة الاختراع او التصميمات الصناعية فلاتستطيع دولة ان تستورد هذا المنتج دون اذن صاحب الاختراع او التصميم واذا فنحن نعتبرها من القيود الجديدة وينطبق ذلك ايضا على تسجيل الطريقة.

ولكن هناك ما يسمى بالترخيص الاجبارى وهو من حق الدول الاعضاء اذا تعسف صاحب الاختراع ان تبدأ الدولة فى الترخيص الاجبارى ثم تعوضه عن ذلك.

ورغم ذلك هناك ايجابيات يجب الاستفادة منها وهى الفترة الانتقالية التى تبلغ 5 سنوات بالنسبة للمنتجات والطرق و 10 سنوات للمنتجات الغذائية والادوية.

ونستطيع خلال هذه الفترة توفيق اوضاعنا مع الظروف الحالية.

وبالنسبة لبراءة الاختراع فهناك من طالبوا بمنحهم فترة انتقالية واخرون طالبوا بالتعجيل وعارضوا فكرة فترة السماح وتتميز مصر بالثقافة التى تحتوى على المصنفات الادبية والفنون والكمبيوتر.

اما بالنسبة للزراعة فانهم خشوا من انتقال المنتجات الجديدة ولذلك عارضوا فكرة الفترة الانتقالية اما القطاع الصناعى فكان متحفزا جدا لانه اكبر قطاع من الجائز ان يضار من الجات.

ايضا هناك نقطة مهمة بانه من الجائز رفض تسجيل الاختراع وذلك فى حالة اذا كان هذا المنتج او الاختراع يخل بالامن العام.

ايضا من حق الدولة فرض تسعيرة للاختراع بالنسبة للدواء والمواد الغذائية.

نتائج سلبية

محمد مأمون : مصر من الدول التى لم تكن مشهورة بالاختراعات وانما انضمت لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية بما فيها من مجالات جديدة.

ووفقا للاتفاق فان الحماية لمصر اصبحت 20 عاما وبالرغم من النتائج السلبية فان الفترة الانتقالية ستعوض هذا الخلل.

اما بالنسبة لفترة الحماية فهناك معارضون لها فاذا فرضنا تقصير هذه الفترة فاننا لن نستفيد من ذلك مطلقا.

ولكن ما نريد ان نعرفه الان ماهى الابتكارات الجديدة من الادوية والمواد الغذائية التى دخلت حاليا فى الملكية العامة وكم منها سيؤثر على صناعتنا المحلية؟

د. على حبيش : الاحصائيات تقول ان 90٪ من الادوية ترد ضمن الملكية العامة وخصوصا بعد انتهاء العشر سنوات والمشكلة تكمن فى انه اثناء العشر سنوات والتقدم الرهيب ووجود الوسائل التكنولوجية والاتجاهات الحديثة فى العلوم فان هناك ادوية حديثة جديدة سيتم ابتكارها وكل ماهو كان ملكية عامة سيصبح غير قابل للاستعمال.

وصناعة الدواء تعتبر من الصناعات الجديدة والمستحدثة شانها شان الفضاء والالكترونيات والمعلوماتية. وهى وليدة البحث والتطوير الذى يمثل 50٪ من التكلفة النهائية للمنتج اذن الخوف من المستحدث.

لذلك اطالب جميع شركات الادوية بل وحتى الشركات الصناعية ان تجتمع وتقيم مراكز بحث وتطوير خاصة بها.

لان هذه المنتجات لو سجلت فان ذلك سيكلفنا كثيرا.

وقد كنت من انصار نظرية ان فى الدول النامية كما كبيرا من المعرفة ولواستطاع البشر ان يستفيدوا منها فان الدول النامية لن تحتاج الى بحوث لمدة 100 سنة قادمة ولكن اتضح بعد ذلك ان هناك فى كل يوم تطورا جديدا وتكنولوجيا حديثة ونفس الوضع ينطبق على صناعة الادوية الحديثة.

انعكاسات سلبية

د. يسرى مصطفى : هذا الاتفاق أتى بسلبيات كبيرة فقد توسع فى مفهوم الحماية بدرجة لها انعكاسات سلبية على الصناعة المصرية واجهزة البحث العلمى اولى هذه السلبيات ان الاتفاقية وسعت الحماية لتمتد الى المنتج وليس فقط طريقة التصنيع وثانيا : امتدت الحماية الى التداول وكافة العمليات.

وثالثا : قانون براءات الاختراع المصرى يفرض الحماية لمدة 10 سنوات للادوية والاغذية و 15 عاما للسلع الصناعية الاخرى اما وفقا للاتفاقية فان الحماية اصبح حدها الادنى 20 عاما فمن يحصل على براءة اختراع سيدفع قيمة اكبر حيث المدة اطول.

واذا كان هناك من يقول ان كل الادوية الاساسية سقطت او ستسقط فى الملك العام خلال الفترة الانتقالية فالرد على ذلك ان مجال الادوية فى تطوير دائم مما



يؤدى الى فترة حماية جديدة للادوية بعد تطويرها.

د. ابراهيم فوزى فى الواقع ان شركات الادوية منزعجة ولها الحق في ذلك ولكن الحقيقة ان شركات الادوية مازالت تقدم صناعة متدنية حيث تتفق مع بعض الشركات الاخرى على شراء المركب والخامات ثم تقوم بتصنيعها فى مصر فمن الجائز ان تمتنع هذه الشركات عن بيع هذه الخامات والمركبات وعندئذ ستقوم بشراء المكونات وتقوم هى بتصنيع الدواء المماثل او البديل.

والقضية هل تعجل مصر بدخول الاتفاقية لكى تحصل على الاستثمارات ام تنتظر الفترة الانتقالية لمدة 10 سنوات لتحصل على الفرصة التى تنتظرها؟

وفى اعتقادى ان الافضل ان ننتظر العشر سنوات ولكن فى ضوء خطة وليس تأجيلا لحكم سينفذ علينا اذا دخلنا الان فى الاتفاقية.

ايضا هناك نقطة مهمة ان حجم الاستثمارات فى شركات الادوية حوالى 3 مليارات ونسبة الارباح 30٪ فاذا لم تخصص هذه الشركات نسبة مناسبة من ارباحها لمواجهة المستقبل فانه من الافضل ان تترك المستقبل لمن يستطيع المواجهة وهذا هو نمط الحياة الجديد ولابد ان نتعايش معه ونواكب موجة التطوير والتقدم.

اتفاقية الاقويا.

د. على حبيش : بصراحة اكثر فان هذه الاتفاقية اتفاقية الاقوياء وهناك فجوة تكنولوجية وعلمية بين الدول المتقدمة والدول النامية بالجات وبدونها.

ولكى نغطى هذه الفجوة ونضع مجموعة من التحديات امام اعيننا فلابد من وجود البحث والتطوير لنتمكن من مسايرة ما يبتكره الاخرون ولانستطيع ان نقول اننا سنبتكر لان اختراع الجزء الواحد من الدواء يتكلف 300 مليون دولار فمن يستطيع ان يتحمل تكاليف اختراع نوع واحد من الادوية.

د. يسرى مصطفى : نظرة الدول المتقدمة للدول النامية اختلفت وكل دولة تبحث عن مصالحها الاقتصادية واصبحت الدول المتقدمة تعاملنا «ندا بند»

وذلك بعد قمة مالطة عام 1989 والتى كان من نتائجها انتهاء الحرب الباردة وسباق التسلح والاحلاف العسكرية... وقيام تعاون اقتصادى بين الشرق الشمالى والغرب الشمالى وان المصلحة الاقتصادية قد حلت محل المبادئ الايديولوجية.

آليات السوق

د. ابراهيم فوزى : فى تصورى اتفاقية حقوق الملكية الفكرية جزء من النظام الجديد لآليات السوق والدواء سلعة مثل الكتب.

وفى اعتقادى انه من الممكن ان يحدث فى الدواء ما حدث فى الكتب.

فى البداية كانت اسعار الكتب مرتفعة فلجأت بعض الدول مثل الهند الى التصوير لخفض سعر الكتاب ولكن فى النهاية كانت الصورة سيئة والطباعة رديئة.

ومن اجل حل هذه المشكلة قامت الهند بانشاء دار للنشر ووقعت اتفاقا مع بريطانيا على اصدار طبعة اخرى فى الهند من الكتب الانجليزية وبالتالى ادى ذلك الى انخفاض ملحوظ في اسعار الكتب.

ومن الممكن ان يحدث نفس الشئ بالنسبة للادوية لانه فى ظل المنافسة العالمية وطبقا لآليات السوق فاننى لاأتوقع ارتفاع اسعار الادوية على المستوى العالمى وان كان ذلك لايعفينا من التفكير فى اوضاعنا فى ظل النظام الجديد.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٩/١٩٩٧

امريكا تفوز بقضية ملكية فكرية على الهند وتريد من اليابان الاسراع بتسوية الخلافات التجارية

قالت الممثلة التجارية الامريكية شارلين بارشيفسكى ان الولايات المتحدة فازت بقضية امام منظمة التجارة العالمية ضد الهند لعدم توفيرها حماية لحقوق الملكية الفكرية مثلما يقتضيه اتفاق للمنظمة.

وقالت ان لجنة من المنظمة ايدت دعوى امريكية بان الهند لم تنفذ نظاما لتلقى طلبات براءة الاختراع وفى اقامة نظام لحقوق التسويق. وهذه النظم منصوص عليها فى اتفاق لمنظمة التجارة العالمية واعطى الدول النامية مهلة عشر سنوات لتوفير الحماية.

من ناحية اخرى قالت شارلين بارشيفسكى الممثلة التجارية الامريكية ان اليابان يجب ان تتحرك بسرعة لتسوية الخلافات التجارية التى تهدد بافساد العلاقات بين واشنطن وطوكيو.

وقالت بارشيفسكى انها قلقة بسبب عدد من الخلافات التجارية مع اليابان، وهناك خلاف بين الولايات المتحدة واليابان بشان سلسلة من القضايا التجارية منها السيارات ومكوناتها والملاحة والاتصالات والطيران، وفى الخلاف البحرى بدأت الولايات المتحدة تغريم سفن البضائع اليابانية ١٠٠ الف دولار عن كل توقف فى ميناء بعد ان فشلت الشركات الملاحية فى الاتفاق على تعديلات بالموانىء اليابانية قال مسئولون امريكيون انها ضرورية لانهاء التمييز ضد الشركات الملاحية الاجنبية.

وقالت بارشيفسكى انا قلقة بشان عدد متزايد من النزاعات، اعتقد انه يتعين على اليابان ان تظهر حسن النية والارادة العملية للاستجابة لمطلب النفاذ الى الاسواق واوجه القلق الاخرى التى سجلناها فيما يتعلق بالسيارات والاتصالات وزيارات الموانىء وغيرها.

٠٠٠٠٤٥٩



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ / ٩ / ١٩٩٧

« العالم اليوم » تفتح ملف الجات فى أضخم ندواتها (6-7)

صناعة السينما والكتاب تدخل متحف التاريخ

■ د. يسري مصطفى: اطالب بانشاء جهاز مصري يوجد الآلية اللازمة لحماية حقوق المبدعين

■ رأفت الميهي: مصر من أهم سبع دول مصدرة للثقافة فى العالم .. لكن حقوقنا مهدرة

■ محمود المراغي: الجامعة العربية تتحمل مسئولية سرقة ثروتنا الثقافية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٦/٩/١٩٩٧

عصر الجات و«العالم اليوم»

منذ عامين ونصف العام انعطف العالم نحو منحنى جديد فى التجارة العالمية ، هذا المنحنى أطلق عليه «عصر الجات» وهو العصر الذى يحمل بصمات جديدة ستقود العالم فى القرن القادم وتضع حلولا للمشاكل التى نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى فى بدايات القرن العشرين ويراود البشرية الأمل فى أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولا للمشكلات التى أدت إلى نشوب الحرب والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى التى انضمت إلى الجات لم تعط هذا الانعطاف الدولى الكبير حقه فى المنافسة والتحليل فالتحولات الجذرية التى تضمنتها «الجات» خطيرة حقا ويمكن أن تساهم فى ايجاد نظام دولى مغاير لجميع الأنظمة التى عرفها العالم من قبل.

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدهاليز التى تنطوى عليها اتفاقيات الجات بفروعها المختلفة البالغة 28 فرعا حتى الآن ولكى يعرضوا آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعى أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذى قام بمتابعة كل الخطوات التى تمت منذ بدء «جولة أوروجواى» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولى الجديد.. وهو الدكتور يسرى مصطفى الذى شغل منصب وزير الاقتصاد فى مصر لأطول فترة فى السنوات الأخيرة والذى يعتبر الأب الفعلى للجات فى مصر حيث شارك فى الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التى بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حاليا بنك مصر أمريكا الدولى.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين.

عصر الجات وتأثيره على مصر وانتاجها الصناعى والزراعى هو الموضوع الذى تطرحه «العالم اليوم» فى هذه الندوة التى تنشر وقائعها اليوم والأيام التالية.

المصـدر : العـالم اليـوم
التاريخ : ١٦/٩/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

هل ستتحول صناعة السينما والكتاب والمؤلفات الفنية والادبية إلى قطع من التراث وتدخل متحف التاريخ بعد اتفاقية الجات؟.. كان هذا التساؤل محور ندوة اليوم فى اطار سلسلة الندوات التى عقدتها «العالم اليوم» ضمن ملف الجات.

كان الاتفاق العام ان اتفاقية الجات بقدر ما توفر من فرص بقدر ما تؤدى إلى تحديات.. وبقدر ما تتيح مميزات فإنها تؤدى إلى سلبيات.. ولكن ما هو موقف الصناعات الفنية والادبية وهل ستندثر مع توقيع الاتفاقية؟

تحدث فى ندوة اليوم الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس بنك مصر امريكا الدولى والمخرج السينمائى رأفت الميهى ومحمد مامون الوزير التجارى المفوض التجارى ويحيى المصرى المستشار بوزارة الاقتصاد والكاتب الصحفى محمود المراغى والدكتور محمد فخرى مكى الاستاذ بكلية التجارة جامعة الزقازيق.

بدأ الحديث الدكتور يسرى مصطفى مؤكدا ان مصر من الدول المصدرة للانتاج الادبى والفنى والمفترض اننا سنستفيد من جانب حماية حقوق الملكية الادبية والفنية فى اطار الجات لأن الاتفاقية تدعم وسائل الحماية بشرط ايجاد الآلية المناسبة لتنفيذ الحماية.

● رأفت الميهى: مصر من اهم سبع دول مصدرة للثقافة فى العالم ورغم ذلك فإننا لم نستفد من هذا الجانب قبل الجات ولن نستفيد بعدها لأن جميع سبل حماية الانتاج الفنى مهدرة تماما سواء بالنسبة للفيلم او الكتاب او الكاسيت لأن اى انتاج للثقافة المصرية حق مكتسب مباح لأى دولة فى العالم.

والغريب ان الحكومة المصرية اكتفت بفرض الضرائب على هذه المصنفات متجاهلة تماما قيمتها التصديرية إلى الخارج.

وهناك اتفاقية تسمى اتفاقية وايبو (WIPO) تتضمن جزءا خاصا بالحماية الدولية لحقوق النسخ.. وهذا الجزء ظاهريا يشمل وسائل حماية الانتاج الثقافى من محترفى القرصنة واستغلال الاعمال الفنية فى جميع انحاء العالم. ولكن الدول النامية ومن ضمنها مصر ليست لديها آليات للتنفيذ ومن ثم فهى غير مستفيدة من الاتفاقية مطلقا لأن القضية ليست مجرد توقيع الاتفاقية ولكن ايجاد آلية فعالة لتنفيذها.

والدليل واضح فى المقارنة بين السينما المصرية والسينما الامريكية فقد استطاعت السينما الامريكية ان تسترد 3 تريليون دولار منذ طبقت قانون الحماية منذ عام 1993 وذلك من ايرادات الفيلم الامريكى فى دول جنوب شرق آسيا.

والغريب ان نصيب الفيلم الامريكى من قيمة عائدات شباك التذاكر لا يتجاوز 35٪ بينما كان نصيب الفيلم المصرى 65٪. الآن وبعد ان تقرر مبدأ الحماية وسياسة مكافحة الاغراق اصبحت ايرادات الفيلم الامريكى 85٪ بينما هبطت نسبة الفيلم المصرى إلى 15٪ والسبب بسيط وهو ان الولايات المتحدة وضعت آلية واتخذت خطوات فعالة لتنفيذ اتفاقيات «الوايبو» وغيرها كما اضافت قواعد من عندها. اما الحكومة المصرية فلم تضع اى آلية على الاطلاق لحماية الفيلم المصرى وبهذا نستطيع ان نعتبر الفيلم المصرى سلعة مجانية وهو تعبير مهذب لكلمة «مسروقة» سواء فى السوق التقليدى العربى او فى اسواق الفيديو فى اوروبا او امريكا. فيكفى للسارق ان يحصل على نسخة فيديو من السوق المصرى او من غيره نظير مبلغ لا يزيد على 8 دولارات ليسافر بها إلى وطنه ويستنسخ منها ما يشاء من نسخ.

والدليل على ذلك ان السعودية كانت تشترى الفيلم المصرى سابقا بمبلغ 60 الف دولار وحاليا تدفع 17 الف دولار وكان المفترض ان يكون 150 الف دولار رغم انها تحمى الفيلم الامريكى تحت شعار انه فيلم اجنبى.

وكذلك الوضع بالنسبة للامارات والكويت وبقية دول الخليج التى كانت تدفع لشراء الفيلم المصرى 45 الف دولار وانخفض السعر إلى 30 الفا حاليا وكان المفترض ان يصل إلى 100 الف دولار.

ايضا سوريا كانت تشترى الفيلم بمبلغ 18 الف دولار وحاليا لا تدفع شيئا وكان المفترض ان يرتفع السعر إلى 100 الف دولار.

ويتبين لنا من هذا ان السينما المصرية تعانى من عشوائية غير منظمة فى السوق التقليدية العربية اما الدول الاوروبية والامريكية التى من المفترض انها اكثر تقدما ولها آليات تنفيذ فإنها رغم ذلك تتم فيها سرقة الفيلم المصرى وبيعه فى اسواقها دون وجود وثائق ملكية للبائع.

الحقوق فى الداخل

ولقد اقترحت وطالبت بان تكون هناك مبادىء حقوق عالمية للملكية الفكرية بالنسبة للدول النامية بالذات واعتمدت فى هذا الاقتراح على نقطتين الاولى حماس الدول المتقدمة لفكرة حقوق الانسان. اما النقطة الثانية فهى ان معظم الدول النامية لديها الكثير من المعوقات وبالتالى ليس لديها آليات للتنفيذ هذا إلى جانب ان اغلبية هذه الدول اما قبلية او عسكرية أو بداخلها قوة احتكارية تضغط على المبدع والمثال على ذلك التليفزيون فى مصر حيث انه يشترى الفيلم المصرى لجميع القنوات بسبعة آلاف جنيه فى حين ان المفترض ان يباع بـ 500 الف جنيه.

والامر يصل إلى اكثر من ذلك. فلابد ان تنال السينما المصرية حقوقها اولاً من الداخل حتى تستطيع ان تحصل عليها فى الخارج وخاصة ونحن قادمون على القرن الواحد والعشرين ولابد ان ندخل التكنولوجيا على صناعة السينما والا فإن السينما المصرية ستصبح نوعا اثريا يتوافد السياح لمشاهدته.

والسؤال الذى اطرحه الآن من خلال «العالم اليوم» ما هى



المصـدر : العـالـم الـيـوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦/٩/١٩٩٧

الصيغة او الوسيلة التى نصل بها كدول نامية وخاصة مصر لآلية عالمية للحصول على حقوق المبدع وتوفير التكنولوجيا المتطورة؟!

جهاز مصرى

● د. يسرى مصطفى عندما عقدت المفاوضات الخاصة بالملكية الفكرية فى اطار الجات جاءت

الدول النامية لتقول ان هناك منظمة دولية تعني بهذه الحقوق وهي الدايبو WIPO كما ان هناك عديداً من الاتفاقات الدولية لتنظيم هذه الحقوق ولذلك لا علاقة للجات بهذا المجال.

ولكن «الوايبو» ليس لديها القوة التنفيذية والعقابية اما الجات فإن بها جهازا لفض المنازعات لحماية حقوق المبدع وفى رأيي لابد من انشاء جهاز فى كل دولة اولاً قبل ان يكون جهازاً عالمياً.

● محمد مامون: الجات لديها آليات للتنفيذ وقوانين لفرض العقوبة فى هذا المجال وغيره.

وهناك جزء خاص بالعقوبة فى قضية الملكية الفكرية فلابد عند حدوث اى سرقة لانتاج المبدع ان يقوم المتضرر بابلاغ الشرطة اولاً ثم يتدخل القضاء ثانيا واذا لم يكن هناك اى استجابة تقوم الجات بمحاكمة الدولة محل الشكوى.

وهناك طرق كثيرة من الممكن ان تتخذ للحماية ونفترض اننا لن نستطيع ان نحصل على حقنا فى هذا المجال فنستطيع ان نعاقب الدولة السارقة بطرق اخرى فى مجال السلع والخدمات.

«العالم اليوم» عندما وقعت مصر على اتفاقيات الجات لماذا لم يتم بشكل من الاشكال تنوير القطاعات المختلفة فى المجتمع بحقوقها وواجباتها؟ واين دور الدولة؟

● د. يسرى مصطفى: لا يوجد لدينا جهاز وطنى لحماية حقوق اصحاب الملكية الادبية والفنية فى الخارج.

● رأفت الميهى: من يتولى تشكيل هذا الجهاز؟

● محمد مامون: لابد ان يسعى صاحب المصلحة إلى تشكيله ولابد ان تضغط غرفة السينما من اجل تشكيله.

● رأفت الميهى: لابد ان ننادى بحماية مبدعى الدول النامية فى العالم النامى ضد اى محاولات لاستغلالهم من الناشرين او من الجهات الحكومية. بحيث تصبح محاولات الاستغلال متعارضة مع قرارات الامم المتحدة التى تتبعها منظمة الوايبو فالمنتج والمؤلف والمخرج المصرى - مثلاً - لابد ان يعمل تحت مظلة عامة ودولية تلغى اى قرارات داخلية متعسفة، ولابد ان يتوجه جهد «الوايبو» لاقناع الدول الموقعة ان هـ[illegible] لمصلحة هذه الدول وتنمية للقدرات الابداعية والتنافسية لمواطنيها. غير هذا تصبح «الوايبو» منظمة هى بالاساس تعمل لصالح مبدعي وشركات الدول الاكثر نمواً لا اكثر ولا اقل.

وقد اقر الدستور المصرى الصادر عام 1971 هذا الاتجاه بان جعل المعاهدات والاتفاقيات الدولية جزءاً من التشريع المصرى.

● يحيى المصرى: بعد التوقيع على اتفاقية الجات هل جرت اتصالات لانشاء هذه الآليات وهل نستطيع ان نخرج من هذه الندوة بتوصية لانشاء آلية ومن ينشئها ومن يتحرك فيها؟

أصحاب المصلحة اولا

● د. محمد فخرى مكى: لابد ان يكون هذا التنظيم مؤسسة غير حكومية يبدأ باصحاب المصلحة وايضا بدعم حكومى ولو انتظرنا الحكومة لتتولى انشاء هذا التنظيم فإن الانتظار سيطول.

● محمود المراغى: قضية الملكية الفكرية ليست مستحدثة فماذا اضافت الجات من آلية لفض المنازعات؟

وبالنسبة للكتاب هناك سرقات كثيرة تتم فهل كانت هناك جهود فى الجامعة العربية لتنظيم الملكية الفكرية فى مجال الفيلم والكتاب والمصنفات الادبية بين الدول العربية بعضها لبعض؟

وقد تحدث رأفت الميهى عن قضايا مؤسسية مثل سرقة فيلم او كاسيت ولكن هناك وسائل فردية مثل اعادة تسجيل الفيلم على الفيديو مثلاً؟

● رأفت الميهى: بالنسبة للسؤال الاخير فإن القانون لا يجرم اعادة نسخ الفيلم على الفيديو داخل المنازل لانه لا يستغل تجارياً واعتقد اننا لن نصل إلى هذه الرفاهية.

التدفق الاعلامى

● محمود المراغى: ماذا تنص الاتفاقية بالنسبة لمجال الاعلام ونحن فى عصر تدفق الانباء ومعظم هذه الانباء منقولة من الاذاعات والوكالات الاجنبية بالاضافة إلى الانترنت.

ولو كانت هناك احكام منظمة فإننى اعتقد ان هذه الاحكام ستحول بين تدفق الانباء إلى الصحافة العربية؟

● محمد مامون: للاجابة على هذا السؤال فإننى ساوضح ماذا اضافت الجات لقضية حقوق الملكية الفكرية.

قبل الجات [illegible] اى دولة فى العالم حقوق الملكية الفكرية اما الوايبو فهى عبارة عن منظمة تحفظ لديها الاتفاقيات مثل برلين وباريس ولكن كل هذه الاتفاقيات لم تكن بها الاحكام العقوبية ولذلك نقلت إلى الجات واضافت لها عنصرين اولهما وضع العقوبة والثانية ان الدولة التى لا تستطيع الحصول على حقوقها فى مجال الملكية الفكرية تستطيع ان تحصل عليها خلال المجالات الاخرى مثل تجارة السلع والخدمات.

اما الجزء الخاص بالاعلام فإن هناك اتفاقية ولكن لم توقع عليها مصر وحاليا نبحث التوقيع عليها واتوقع ان صاحب الخبر فى الوكالات والاذاعات الاجنبية سيحصل على حقه من مصر والعكس ايضاً. فكل الاخبار والتحليلات والبرامج فى الاذاعات ستكون حقوقا محمية.

● رأفت الميهى: كيف ستساعد



الوايبو الدول النامية على الوصول إلى التكنولوجيا المتطورة؟

● محمد مامون: الجات تمنح معونة فنية ومالية وهناك التزام على الدول المتقدمة بمنح هذه المعونات وهذا ما تنصه المادة 67.

الموارد البشرية

● محمود المراغي: مصر من الدول ذات الموارد الطبيعية المحدودة ولكن الموارد البشرية اكثر وفرة والجزء الاساسى فى الموارد البشرية هو المورد الفكرى.

واعتقد ان الموارد الفكرية ستوازن فقر الموارد الطبيعية ولكن السؤال الا توجد اجراءات تعاقدية تنظم العلاقة بيننا وبين العالم العربى اولا والدول الاجنبية ثانيا ويتم هذا التنظيم بالترتيب حيث تصدير المورد الفكرى واتصور ان الجامعة العربية متقاعسة فى هذه القضية وكان لابد ان تنظم العلاقة بين مصر والدول العربية وتتابع السرقات التى تتم من الكتب بشكل هائل وخاصة من مصر.

ولكن الجامعة العربية تقابلها مشكلة وهى ان الدول العربية ليست ذات قدرة على الانتاج الفنى والفكرى مثلنا وبالتالى فهى ليست ذات مصلحة.

ولكن لابد من طرح هذه القضية على الجامعة العربية ولابد من التصدى حتى نستطيع الحصول على حقوقنا.

نشر الفكر

وهناك ايضا معضلة اخرى وهو ان الانتاج الفكرى لا يجب ان ننظر له من منظور اقتصادى فقط. لان الانتشار الحضارى والثقافى المصرى لابد ان يكون هدفا واضحا امامنا ولابد ان تكون هناك موازنة بين العائد الاقتصادى ونشر الفكر المصرى.

ومن الجائز ان الآلية التى تفرضها الجات فى هذه المنازعات تكون وسيلة لانتشار الفكر المصرى.

● رافت الميهى يقول محمود المراغى انه لابد ان تكون هناك موازنة بين العائد الاقتصادى والتدفق الفكرى فكيف يتم ذلك ونحن ننادى بالخصخصة؟!

فهل القطاع الخاص هو الذى يدفع الثمن من اجل مصر؟!

بالطبع من المستحيل ان نجد قطاعا خاصا يقوم بهذه التضحية.

مواجهة الشرق اوسطية

● د. يسرى مصطفى: اننى اؤيد محمود المراغى خاصة وان هناك دعوة للشرق اوسطية فلابد ان نركز على ثقافتنا وحضارتنا المصرية وهويتنا وقوميتنا ونعمل على نشرها.

● محمد مامون: اذا كانت مصر تقوم بانشاء مناطق عربية حرة مع بعض الدول العربية فى مجال التجارة فقط.

فلماذا لا نستكمل هذا المجال التجارى بجميع الجوانب الاقتصادية الاخرى ومنها مجال الملكية الفكرية؟.

وخاصة ان المشاركة الاوروبية نجد فيها جميع المجالات. مجال للتجارة والخدمات وآخر للملكية الفكرية..الخ.

لو قامت الدولة برفع قضية اغراق على الدول الاخرى فإن المنتج هو المستفيد ولكن لو نظرنا إلى المستهلك فنجد ان هناك ضررا لحق به من ارتفاع الاسعار.

● د. محمد فخرى مكى: الثقافة والفن سلعة عامة مثل اى سلعة والمجتمع ككل لابد ان يتكفل باقتصاديات هذه الصناعة حتى تستمر.

● محمود المراغى: اننى اختلف مع د. فخرى لان الانتاج السلعى عكس الانتاج الفكرى والانتاج السلعى يزداد انتشارا خلال السوق العربية والمناطق الحرة عندما نزيل القيود.

اما بالنسبة للمجال الفكرى فإن الانتشار سيتم من خلال القيود وهى عبارة عن شراء حق الاداء وغيره.

(غدا: الحلقة الاخيرة.. تحرير تجارة الخدمات)



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٧

بسبب القرصنة : ١٨ مليون دولار خسائر شركات الكمبيوتر فى مصر

١٨ مليون دولار هو حجم خسائر منتجى البرامج للكمبيوتر فى مصر عام ١٩٩٦.. بسبب عمليات الاستنساخ غير القانونية «القرصنة».. الرقم جاء على لسان «ميلينا جيلمان المديرة الاقليمية لإحدى أكبر الشركات العالمية المنتجة لبرامج الكمبيوتر فى الشرق الأوسط.. وقالت إن الجميع يرحبون بإعلان مصر فى اغسطس الماضى بأنها ستحارب الشركات التى تعمل على استنساخ البرامج خاصة وأن ٨٨ بالمائة من البرامج فى السوق المصرى غير قانونية.. وأكدت انه بالرغم من تخفيض الحكومة لرسوم الاستيراد على برامج الكمبيوتر من ٣٠ إلى ٥ بالمائة فقط إلا أن الأمر مازال فى حاجة لوقفة خاصة وأن مصر من بين ٣ دول تنوى الشركات العالمية إقامة مصنع بها لانتاج شرائح الكمبيوتر وسيتكلف نحو ٥٠٠ مليون دولار.. كما أن إحدى الشركات العالمية تنوى طرح منتج جديد من الكمبيوتر الشخصى للتغلب على مشكلة القرصنة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٩/١٩٩٧

الصين تستبعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية فى الوقت الراهن

بكين ـ أ. ف. ب:

استبعدت الصين امس الانضمام الى منظمة التجارة العالمية فى المستقبل القريب، قللت الحكومة الصينية من امكانية التوصل الى اتفاق حول دخولها المنظمة خلال زيارة الرئيس جيانج زيمين القادمة للولايات المتحدة، اعلن نائب وزير التجارة الخارجية سون زهينيو عدم تفاؤله بالتوصل الى اتفاق نهائى خلال هذه الزيارة، واعرب زهينيو عن امله فى ان تسهم هذه الزيارة فى الاسراع بمفاوضات مشاركة الصين فى منظمة التجارة العالمية، واوضح نائب وزير التجارة الصينى ان قرار بلاده بخفض رسوم الاستيراد الى ٢٦٪ على ٤٨٠٠ سلعة سيساهم فى التوصل الى اتفاق فى هذا الشأن، واكد زهينيو فى الوقت نفسه اصرار بلاده على تحقيق فائض تجارى على المدى الطويل. واعترف المسئول الصين ان هذه السياسة ستؤثر على علاقات بكين مع دول اخرى فى مجال التجارة، يذكر ان الميزان التجارى الصينى سجل فى الأشهر السبعة الاولى من العام الجارى فائضا تجاريا زاد على ٢٠ مليار دولار متجاوزا بشكل كبير الفائض الذى سجله العام الماضى وكان ١٢.٣ مليار دولار فقط.



سلبيات وتحديات

ننتقل الى سلبيات او تحديات الجات ففى القطاع الزراعى فان فاتورة الاسعار للسلع المستوردة سترتفع اما بالنسبة للادوية والملكية الصناعية خاصة بكل جوانبها فان الاتفاقية وسعت الحماية لصاحب براءة الاختراع الاجنبى وزادت مدة الحماية وبالتالى فان التكلفة سترتفع وسيزيد نقل التكنولوجيا صعوبة.

وفى جانب الخدمات فان التحرير سيشمل كل الخدمات تدريجيا وستصبح العولمة سمة من سمات القرن الجديد فلابد ان نستعد لمواجهة كل هذه التحديات.

محمد مامون : اود ان اقول اننا يجب الا نهون حتى لانتراخى ولانهول حتى لانخاف.

وحتى الان نحن مسيطرون ولكننا يجب ان نستعد للجات وغير الجات.

واننا قادرون على المواجهة.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٧/ ٩/ ١٩٩٧

الحلقة الأخيرة

« العالم اليوم » تفتح ملف الجات فى أضخم ندواتها

تحرير تجارة الخدمات .. رصاصة الرحمة للاقتصاد المصرى

منذ عامين ونصف العام انعطف العالم نحو منحنى جديد فى التجارة العالمية . هذا المنحنى أطلق عليه «عصر الجات» وهو العصر الذى يحمل بصمات جديدة ستقود العالم فى القرن القادم وتضع حلولا للمشاكل التى نشبت منذ قيام الحرب العالمية الأولى فى بدايات القرن العشرين ويراود البشرية الأمل فى أن تضع هذه المعادلة الجديدة حلولا للمشكلات التى أدت إلى نشوب الحروب والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية من جراء النزاع على التجارة العالمية أو السيطرة على مصادر المواد الخام.

ومع ذلك فإن أغلب دول العالم حتى التى انضمت إلى الجات لم تعط هذا الانعطاف الدولى الكبير حقه فى المنافسة والتحليل فالتحولات الجذرية التى يتضمنتها «الجات» خطيرة حقا ويمكن أن تساهم فى ايجاد نظام دولى مغاير لجميع الأنظمة التى عرفها العالم من قبل.

لذلك دعت «العالم اليوم» نخبة من المفكرين وكبار الاقتصاديين لمناقشة وتحليل الدهاليز التى تنطوى عليها اتفاقيات الجات بفروعها المختلفة البالغة 28 فرعا حتى الآن ولكى يعرضوا آراءهم وتصوراتهم ويلقوا الضوء على هذا العصر الجديد.

وكان من الطبيعى أن يرأس ندوة «العالم اليوم» الرجل الذى قام بمتابعة كل الخطوات التى تمت منذ بدء «جولة أوروجواى» حتى الموافقة على انضمام مصر لهذا النظام الدولى الجديد .. وهو الدكتور يسرى مصطفى الذى شغل منصب وزير الاقتصاد فى مصر لأطول فترة فى السنوات الأخيرة والذى يعتبر الأب الفعلى للجات فى مصر حيث شارك فى الجزء الأكبر من الندوات والاجتماعات والمؤتمرات التى بحثت وناقشت هذه القضية الحيوية وهو يرأس حاليا بنك مصر أمريكا الدولى.

كما استضافت مائدة حوار «العالم اليوم» كوكبة من الخبراء والمختصين المعنيين.

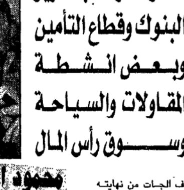
عصر الجات وتأثيره على مصر وانتاجها الصناعى والزراعى هو الموضوع الذى طرحته «العالم اليوم» فى هذه الندوة التى نشرت وقائعها فى سبع حلقات تنتهى اليوم.

المصدر : العالم اليوم

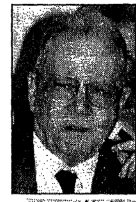
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧/٥/١٩٩٧

د. يسرى مصطفى:



مصر التزمت بتحرير البنوك وقطاع التأمين وبعض انشطة المقاولات والسياحة وسوق رأس المال



يحيى المصرى:

المعاملات الرأسمالية خطيرة .. ويجب تنظيم التحويلات عليها

محمود المراغى:

مصانع النسيج أغلقت .. وهناك 180 الف حالة إفلاس

اقترب ملف الجات من نهايته بعد ان عرضت «العالم اليوم» على مدى أكثر من أسبوع اراء عدد من ابرز الاكاديميين والمسئولين ورجال الاعمال فى القضايا الرئيسية.. وليس معنى ذلك ان القضية اغلقت لانه لا يزال هناك قدر كبير من الغموض وسوء الفهم مما يستدعى شن حملة واسعة النطاق من اجل تنوير المجتمع بمؤسساته المختلفة بإيجابيات وسلبيات النتائج التى انتهت اليها جولة اورجواى فى اطار الجات.

الهدف الا نتعامل مع الجات بنظام القطعة لاننا نحتاج إلى رؤية شاملة متكاملة تركز على الايجابيات وتتلافى السلبيات.

وحلقة اليوم الختامية عن تحرير تجارة الخدمات التى يعتبرها البعض بمثابة طلقة الرحمة للاقتصاد المصرى وقد تحدث فى الندوة الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الاسبق ورئيس بنك مصر امريكا الدولى ورؤوف كدوانى المدير المساعد. ببنك مصر امريكا الدولى والدكتور محمد فخرى مكى الاستاذ بكلية تجارة جامعة الزقازيق ورأفت الميهى المخرج السينمائى ومحمد مأمون الوزير المفوض التجارى ومحمود المراغى الكاتب الصحفى ويحيى المصرى المستشار بوزارة الاقتصاد.

دارت الندوة كالتالى:

د. يسرى مصطفى: منذ توقيع اتفاقية الجات عام 1947 وهى تهدف إلى تحرير تجارة السلع وقد دارت سبع جولات من المفاوضات فى اطار الجات حول هذه القضية ولم يتم التطرق إلى قضية تحرير تجارة الخدمات الا فى جولة اورجواى الاخيرة التى بدأت مفاوضاتها عام 1986.

فى البداية عارضت الدول النامية بشدة مبدأ التفاوض حول تجارة الخدمات واخضاعها لقواعد ومبادىء الجات على اساس ان المنافسة فى هذا المجال غير عادلة لأن الدول المتقدمة حققت تطورا هائلا أعتمد على التكنولوجيا المتطورة وعلى رأس المال الكبير.

وقد ركزت الدول النامية خلال جولة مفاوضات اورجواى على البعد التنموى فى تجارة الخدمات وطالبت بتحقيق مزيد من التنمية الخدمية لهذه الدول وان تتضمن المفاوضات نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية فى مجال الخدمات واعطاء الاولوية لتحرير تجارة الخدمات فى المجالات التى تستطيع الدول النامية المنافسة فيها مثل خدمات العمالة وان يكون التحرير تدريجيا...الخ.

وفى النهاية تم توقيع اتفاق دولى لتحرير تجارة الخدمات تضمن مبادىء وقواعد تحكم التجارة العالمية فى مجال الخدمات وسميت بالالتزامات العامة ومن اهمها شرط الدولة الاولى بالرعاية وايضا الالتزام بالشفافية بمعنى ان تكون القوانين والاجراءات الخاصة التى تنظم انشطة الخدمات واضحة ومتاحة امام جميع الدول الاعضاء وان تتولى كل دولة انشاء مركز لتقديم اى معلومات تحتاجها دولة اخرى فى مجال الخدمات وذلك فى مدى سنتين فى الدول المتقدمة وانه يمكن تجاوز هذه المدة فى الدول النامية.

ايضا من القواعدالعامة التى جاءت فى اتفاقية الخدمات ان تكون المبادىء والقواعد المتعلقة بانشطة الخدمات موضوعية ومعقولة ولا تمثل حواجز تجارية.

واعطت لكل دولة عضو فى الاتفاقية الحق فى الابقاء على وجود جهات تحتكر خدمات معينة اذا كانت هذه الجهات موجودة قبل تنفيذ الاتفاقية مثل هيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية فى مصر.

كما اعطت الاتفاقية الحق لاى دولة بعدم الالتزام بالافصاح عن اى معلومات تعتبرها متعارضة مع مصالحها الامنية فيما يتعلق بتجارة الخدمات المتصلة بالاغراض العسكرية.

وتضمن الاتفاق جوانب ايجابية منها ان على كل دولة ان تحدد الانشطة الرئيسية والفرعية التى تلتزم بتحريرها والاسلوب الذى توافق عليه لدخول المورد الاجنبى ووضع شروط هذه الخدمة الاجنبية وضوابطها.



وتضمنت الاتفاقية ايضا انه بالنسبة لتجارة الخدمات من حق الدولة ان تميز بين الموردين الاجانب والمواطنين بشرط ان توضح ذلك فى جدول الالتزامات المحددة.

تحرير البنوك

وقد تقدمت مصر بالتزامات تحرير المصارف وشركات التامين واعادة التامين وبعض انشطة قطاع المقاولات والسياحة وسوق راس المال. والحقيقة ان كل هذه الالتزامات اما كانت محررة بالفعل او اننا محتاجين فيها لخبرة اجنبية مثل الانشطة التى تم تحريرها فى قطاع المقاولات.

رؤوف كدوانى: اتفاقية الجات تمثل تحولا اقتصاديا ضخما وهذا التحول يستدعى تنشيط الاسواق المالية بغرض اساسى هو جذب المدخرات وتوصيلها إلى المستثمرين والمنتجين.

هذا التحول فرض على البنوك التجارية دوراً مهماً وهو التحرر التام والبعد عن النشاط التقليدى الذى كانت تقوم به قبل ذلك.

ويجب ان ندرك ان البنوك التجارية تمثل 80٪ من الجهاز المصرفى الذى يضم الى جانبها بنوك الاستثمار والاعمال والبنوك المتخصصة التى تعمل فى قطاع اقتصادى معين ولذلك فان البنوك التجارية تعتبر اخطر قطاع فى الجهاز المصرفى واطالب بتعميم فكرة الصيرفة الشاملة بها وتنويع خدماتها والخروج عن الانماط التقليدية.

4 طرق للتحرير

د.يسرى مصطفى: جاء باتفاقية تحرير الخدمات ان التحرير يتم باربعة اساليب ، الاسلوب الأول عبر الحدود ومن امثلة ذلك ان يخاطب بنك بالقاهرة بنك فى نيويورك لعقد صفقة ما وذلك يتطلب تحرير نظام الصرف الاجنبى. الطريقة الثانية التواجد التجارى الدائم وهو السماح لاى بنك اجنبى ان يقيم فرعا او مكتب تمثيل او بنك مشترك مع مصريين وهذا يتطلب تحرير الاستثمار الى جانب تحرير نظام الصرف الاجنبى.

الطريقة الثالثة هى انتقال المستهلك بحيث يعامل المستهلك الاجنبى للخدمة نفس معاملة المستهلك المحلى ، الوسيلة الرابعة هى انتقال العمالة.

وقدتقدمت مصر بالتزام تحرير البنوك بالشروط التى وضعتها منها على سبيل المثال انه لو كان هناك بنك اجنبى يريد فتح فرع له فى مصر فلابد من استئذان السلطات النقدية فاذا اوافقت فعليه ان يلتزم بماجاء بقانون البنوك والائتمان من شروط.. ومنها الا يقل رأس المال عن 15 مليون دولار والا تزيد العمالة الاجنبية على 10٪ ... الخ.

قدراتنا محدودة

● د.محمد فخرى مكي: هناك تخوف مرحلى من تحرير التجارة فى الخدمات فلابد من رفع قدراتنا حتى نستطيع ان ننافس فى الاسواق المحلية ولكن هذا غير كاف لاننا يجب ان تكون لدينا القدرة التنافسية ايضا فى السوق العالمية.

والحقيقة ان الوضع الحالى فى البنوك غير كاف للمنافسة حيث اننا مازلنا نسير على الطريقة التقليدية وقدرتنا على ادخال خدمات جديدة محدودة جدا ولا توجد لدينا التكنولوجيا المتطورة.

رافت الميهى : هل ستمثل الجات خطورة على الاقتصاد القومى إذا انتقلت رؤوس الاموال من مُصر إلى اى دولة أخرى؟

يحيى المصرى : يجب توضيح ماذا يعنى تحرير النقد من وجهة نظر صندوق النقد الدولي .. لان قطاع النقد ينقسم إلى قسمين الاول المعاملات الجارية والثانى المعاملات الراسمالية.

وعندما نقول انه تم تحرير النقد فإننا نعنى بذلك المعاملات الجارية اما المعاملات الراسمالية فلنا الحق فى فرض قيود عليها لخطورتها .. وكل دول العالم تقريباً تفرض قيوداً على المعاملات الراسمالية.

محمد مامون : الجات لاتتدخل فى تحرير النقد او سلطة الدولة فى تنظيم اسلوبها النقدى ولكنها تدخلت فى البنوك والتامين.

جذب الاستثمارات

د. محمد فخرى مكى : بالنسبة لهروب الاموال إلى الخارج فقد انتهى عهد وضع القيود على انتقال رؤوس الاموال ولابد من إيجاد عوامل جذب للاستثمار المصرى والاجنبى وأن تدعم الدولة هذا الجانب.

د. يسرى مصطفى : الدولة لها دور صعب فى ظل التحرير وتتدخل بسياسات وليس باوامر ادارية فبالنسبة لسعر الصرف مثلا لابد من متابعة سعر الصرف يومياً وفى حالة حدوث تغييرات غير مبررة فى سعر الصرف لابد من تدخل السلطات النقدية بسياسات وليست قرارات إدارية.

العالم اليوم .. بالنسبة لتحرير سعر الصرف احيانا يجد البنك المركزى وفرة فى الدولارات فيقوم على الفور بشرائها او يصدر قراراً للبنوك العامة بشراء هذه الدولارات اليس ذلك قراراً إدارياً؟

وكيف ننادى بالبنوك الشاملة فى حين ان القانون يحظر المضاربات والتعامل فى العقارات؟

د. يسرى مصطفى بالنسبة للسؤال الاول فان قيام البنك المركزى بشراء وبيع الدولار يعتبر احدى السياسات المناسبة لمواجهة التغيرات غير المبررة فى سعر الصرف. على سبيل المثال فقد انتشرت فى ديسمبر 1995 شائعات غير صحيحة حول تخفيض قيمة الجنيه المصرى وحدث طلب زائد غير مبرر على الدولار نتيجة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٧

قيام البعض بتحويل مديونياتهم الدولارية إلى جنيه مصرى او للمضاربة بشراء الدولار وايداعه بالبنوك للاستفادة فى مرحلة لاحقة من تخفيض قيمة الجنيه المصرى.. الخ والرد السليم على هذه الشائعات هى قيام البنوك بتلبية كل الطلبات على الدولار وان تلجا للبنك المركزى فى حالة الاحتياج الى الدولار وبذلك توقفت الشائعات واستقرت الامور أما الاجابة على السؤال الثانى فان مفهوم البنوك الشاملة هو خروج البنوك التجارية عن النشاط التقليدى واتساع نشاطها ليشمل جميع اغراض الاقراض والخدمات والمجالات الجديدة واهمها الاوراق المالية.

اتفاقية دولية

ننتقل إلى نقطة مهمة من المجالات الجديدة التى تم التفاوض حولها فى جولة ارجواى لأول مرة وهى قضية اجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة حيث تم الاتفاق على عقد اتفاقية دولية متعددة الأطراف بشان الجوانب التجارية فى الاستثمار.

ويقضى هذا الاتفاق بعدم اتخاذ اى عضو من أعضاء الجات اجراءات للاستثمار تتعارض مع بعض مواد اتفاقيات الجات ومنها مادة 3 الخاصة بالمعاملة الوطنية والمادة 11 وهى عدم فرض قيود كمية على الواردات.

● محمد مامون : هناك شروط تضعها بعض الدول على المستثمرين من بينها مثلا شرط المكون المحلى وشرط تصدير نسبة معينة من الانتاج...الخ.

وقد الغت اتفاقية الاستثمار مثل هذه الشروط ومنحت الدول النامية خمس سنوات فترة انتقالية لتوفيق أوضاعها ولكن من الجائز أن تمد الفترة فى جولة المفاوضات القادمة.

حالات إفلاس

● محمود المراغى : مصر سابقة للجات فى فكرة التحرير ولكن فى ظل هذه السياسة حدث كثير من حالات الافلاس بلغ عددها 180 الفا فى ستة شهور وهناك عدد كبير من مصانع النسيج أغلقت.

● د. فخرى مكى : المنتج المصرى منذ 30 عاما لم يفعل شيئا فى ظل الحماية المطلقة ولكن هذا ضد مصلحة المستهلك ومصلحة الدولة فلابد أن تكون الحماية مؤقتة ومشروطة حتى يستطيع أن ينافس فى السوق العالمية.

طرق المواجهة

● العالم اليوم : هذا ينقلنا إلى الجزء الخاص بالمواجهة لكل تداعيات الجات والتغيرات الإقليمية والدولية.

د. يسرى مصطفى : أولا الاستمرار فى الاصلاح الاقتصادى بجوانبه المختلفة وقد نجحنا فى الجانب الأول الخاص بإعادة التوازن للاقتصاد المصرى.

ولابد من الاستمرار فى السياسات الاقتصادية والنقدية المناسبة للحفاظ على هذا التوازن والسيطرة على التضخم.

الجانب الثانى وهو الخاص بالاستثمار والانتاج ولم نحقق فيه خلال الفترة السابقة النجاح المرجو ويتم التركيز عليه فى الفترة الحالية ويتعلق بهذا الجانب الجزء المالى وهو خاص بسوق رأس المال ونحن نتجه فى الاتجاه الصحيح الى حد كبير.

الجانب الثالث هو السياسات العامة من صحة وتعليم و.. الخ

ولاتؤتى هذه السياسات نتائجها المرجوة الا بعد مدة طويلة ،ولكنه جانب اساسى لان الموارد البشرية لاتقل اهمية عن الموارد المالية أوالموارد الطبيعية.

الجانب الأخير وهو النواحى الاجتماعية وكما نعرف ان مصر دولة تهتم الى حد كبير بالنواحى الاجتماعية ولابدمن اعادة النظر فى استراتيجيتنا الخاصة بالتصنيع والتجارة الخارجية على ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية.

ادخال التكنولوجيا

ولابد من العمل على ادخال التكنولوجيا المتطورة لانها اساس من اسس الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولابد أيضا أن نتحدث عن النتائج الايجابية ونعظمها وعلى سبيل المثال فهناك تخفيضات جمركية التزمت بها الدول المتقدمة وعلينا ان نخطط للاستفادة منها.

ايضا الربط الجمركى حيث سيكون هناك حد اقصى للجمارك المختلفة وهو عنصر استقرار لاسعار واردات مصر كما ستستفيد صادرات مصر الزراعية من تخفيض الدعم فى الدول الاوروبية وبالتالى ستزداد قدرتنا التنافسية فى هذا المجال.

بالنسبة لاتفاقية الخدمات فقد اتاحت نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول النامية على اساس تجارى وايضا نصت على انشاء مراكز الاتصال فى الدول المتقدمة تتيح لنا كافة المعلومات اللازمة لتطوير انشطة الخدمات.

اما بالنسبة لاتفاقية الملكية الفكرية فلابد من عمل جهاز متخصص لمتابعة الحقوق الفنية والادبية فى العالم الخارجى للحصول على الحقوق الضائعة.

ايضا ستزداد حصص صادرات مصر من المنسوجات خلال الـ 10 سنوات القادمة باعتبار مصر دولة صغيرة الحجم فى التصدير والعنصر المهم هو استعداداتنا لمواجهة جميع المواقف الحديثة فى جميع المجالات فلدينا ايجابيات كثيرة نستطيع ان نستفيد منها.

واود ان أشير الى نقطة مهمة هى ان المفاوضات أنتهت رسميا لكن عمليا لم تنته بعد، حيث هناك اجتماعات لمجالس منظمة التجارة العالمية مرة على الاقل كل سنتين وانه سيحدث اختلاف على تفسير بعض بنود الاتفاقات الـ 28 التى اسفرت عنها جولة اوروجواى.

ومعنى ذلك ان هناك مفاوضات كثيرة ستتم بعد ذلك ولذلك يجب ان نتجمع كدول نامية على قدر الامكان حتى يؤخذ فى الاعتبار مصالح هذه الدول خاصة ونحن مازلنا متمسكين باعلان بونتا ولسنه الذى ينص على عدم اتخاذ أى اجراء يضر بالتنمية فى الدول النامية.



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٥/١٧

مؤلفون بلا حقوق..

من ينقذ عقول المؤلفين من أيادى الناشرين؟

يهرول المؤلفون - خوفاً من أن يدركهم الموت دون ضربة قلم إلى الناشرين وللأسف يحدث ذلك فى ظل ظروف قاسية اتفقت فيها كل الأطراف على النيل من الخصم الأضعف، وأصبح نشر الكتاب عملية مستحيلة للغاية، ما الذى يحكم العلاقة بين المؤلف والناشر؟ وهل أصبح مؤلفو مصر عربة سبنسة؟ وهل الناشرون قبل المؤلفين ضحايا لجمهور لا يقرأ - ولكن من نوع أرقي؟.. هذا التحقيق يسعى للإجابة عن تلك الأسئلة.

اقتصر قانون حماية حق المؤلف الذى صدر فى مصر فى ٢٤ يونية عام ١٩٥٤ على التاكيد على حق المؤلف فقط دون تناول علاقة المؤلف والناشر.

وتوقيع اى عقوبة على الناشر فى حالة الإخلال بالعقد . وقد صدر اول تشريع لحقوق الملكية فى انجلترا عام ١٧١٠، ثم اعقبه قانون اخر فرنسى عام ١٧٩١ إثر قيام الثورة الفرنسية اى ما يزيد على قرنين من الزمان، وربما لتخلفنا هذا يتعرض المؤلفون لعمليات نصب من بعض الناشرين وقد دخل البعض فى متاهات المحاكم امثال د. سيد القمنى والمستشار سعيد العشماوى ، إما الغالبية منهم فيؤثرون السلامة حرصاً على بعض المال الذى قد يساندهم عند نشر كتاب آخر.

لوبى قوى

المثير للدهشة هو هذا الهجوم الشرس الذى قاده الناشرون المصريون على الناشرين اللبنانيين للدفاع عن الكتاب المصرى بعد ضبط كميات كبيرة من الكتب المزورة وهى فى طريقها إلى خارج لبنان فى عام ١٩٩٤ ، حيث سافر وفد برئاسة إبراهيم المعلم لوضع حلول مناسبة وتعويض ناشرينا بل وتكوين لجنة لمكافحة التزوير دون أدنى حديث عن حقوق المؤلفين التى اهدرت ايضاً بل اثارت هذه الهجمة اهتمام قيادات سياسية عليا ، ودخل فاروق حسنى وزير الثقافة فى مشاحنات جانبية مع سميرة عاصى نقيب الناشرين اللبنانيين التى قالت "إن التزوير فى لبنان يجرى لحساب ناشرين وموزعين مصريين بل وانها اكتشفت أن الوفد المصرى الذى زار لبنان فى ذلك الوقت كان يهدف إلى "قبض الفلوس" وليس إلى البحث عن حل لمشكلة التزوير".

ثم هدات العاصفة ، والسؤال المحير هو كيف يغضب ناشرونا من اغتصاب اللبنانيين للكتب المصرية بالخارج، فى حين أنهم يهدرون حق المؤلف بالداخل؟ وهو ما اكده احد الموزعين بقوله "لا الناشر المصرى يصون حق المؤلف ولا الناشر اللبنانى يصون حق الناشر والمؤلف المصريين".

يأس وتشتت

وفى مواجهة هذا اللوبى القوى والمنظم للناشرين نجد المؤلفين فى حالة من الياس والتشتت لدرجة ان الكاتب محمد البساطى يسخر من إجراء تحقيق حول هذا الموضوع قائلاً "يعنى التحقيق بتاعك حيعمل إيه؟" أما الكاتب جمال الغيطانى فيقول "انا عندى إحباط شديد جداً"، اعفنى من هذا الموضوع افضل، لا توجد حقوق للمؤلفين اصلاً، فالوضع متدهور وحتى هذه اللحظة اصرف على الأدب، هناك ازمة ثقافية عنيفة والكتب المنتشرة فى السوق عن الدين والجنس، لقد اصبح الأدب شيئا غير مقروء والمؤلفون غلابة ، نجيب محفوظ اكبر اديب فى مصر كتبه توزع ٥ الاف نسخة فى السنة، والظاهرة الموجودة ان الكاتب يدفع علشان ينشر بل وممكن ان يدفع بصفة غير مباشرة ، لذلك لابد من إيجاد لجنة مراقبة لحقوق المؤلف تحضر عند كتابة العقد وتحمينى".

ومن الأشياء التى تزيد من هذا الياس



المصدر : العربى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٧

تحقيق : عبده فضل

هو أن قانون حماية المؤلف وتعديلاته لم ياخذ فيه راى المثقفين لهذا لم يعبر عن حقوقهم فى حين استطاع الناشرون سحب مشروع تعديل قانون إنشاء اتحاد الناشرين الذى أحاله وزير الثقافة عام ١٩٩٥ إلى قسم التشريع بمجلس الدولة لإعداده فى صورته القانونية النهائية ليسلك طريقه فيما بعد إلى مجلس الشعب ، وكان يرمى المشروع إلى تفادى السلبيات الحالية ، وتشديد العقوبات لمنع ظاهرة التزوير وحظر مزاولة مهنة النشر لغير المقيدين بالسجل ، وأن يكون صاحب دار النشر ممن يشتغل بالتاليف أو الترجمة أو الصحافة.

المؤلفين

يقول الكاتب صلاح عيسى : توجد فوضى فى سوق النشر فى مصر تؤدى إلى إهدار حقوق المؤلفين من حيث القوانين أو الممارسة فبعض الناشرين يستغلون التقدم التكنولوجى فى تحويل الطبعة الأولى إلى عشرات الطبعات، بالإضافة إلى عدم إعطاء المؤلف حقه فى فروق العملة فى سعر الكتاب من بلد لآخر فهناك عدد من الناشرين المصريين يتواطؤن مع الناشرين اللبنانيين ويرحلون إليهم افلام الكتب وهذا ما حدث لي، هذه ظواهر مخيفة وهو ما تم كشفه منذ عامين فى عملية تهريب الكتب المصرية إلى المغرب والتى تم طبعها فى لبنان ، والاكثر اهمية من سرقة الكتاب من الناحية الفنية هو ضياع الحق المادى فبعض الناشرين يشربون الويسكى فى جماجم المؤلفين لقد أن الاوان لوضع ضوابط لذلك وعلى الحكومة أن تتحرك بشكل حاسم ، واقترح إنشاء مؤسسة للتحقق من الانتشار لها سلطة وتاخذ نسبة من التوزيع ، وتلزم كل صاحب مطبعة الا يطبع كتابا إلا بعد التاكد من المؤلف والمهم أن يتم ذلك فى إطار اتفاقية عربية ودولية، فالبلاد الاجنبية لها تقاليد فى هذا الموضوع . والناشر هنا لا يضع سعرا مطبوعا على الغلاف لان السعر متحرك من بلد لبلد ومن عام لآخر.

ويضيف الكاتب صلاح عيسى إن التقدم التكنولوجى يستخدم فى ترقية الحياة إلا نحن نستخدمه فى سرقة الحقوق فى الطباعة والنشر، وهناك وسائل تزوير صغيرة حيث توجد أجهزة بـ ٨ الاف جنيه فى منطقة الحسين يمكن أن تطبع ملزمة أو غلافا مثلما حدث مع كتاب (فاروق الذى غدر به الجميع).

وهذه العمليات يصعب كشفها ففى الماضى الجمع كان بالرصاص ومن الممكن كشفه اما الآن أصبح من الصعب مع الطباعة التصويرية والكمبيوتر ولو اهتمت مصر بصناعة الكتاب سيجلب لنا عملة صعبة لذلك يجب وضع ضوابط قانونية ومنع شراء الناشر للكتاب إلى الابد فالمؤلفون يلجاون إلى الناشرين العرب.

ويوضح د. سيد القمنى ان إعطاء الكاتب استقلالية الاقتصادية يمنع الكاتب من بيع نفسه فاللجوء القهرى لكتابة مدفوعة سلفاً لصالح السلطة او دولة مجاورة ياتى من عدم الاستقلالية قائلاً إلى الآن أنا محافظ على استقلاليتى ولكن يتم نهبى لكن لو منع ذلك ساعمل جيداً واعيش كويس حتى اقول ما اريد لذلك لابد من تبنى مشروع التحقق من الانتشار وهى موجودة بكل الدول المحترمة ولكن رغم ذلك ستظل مشكلة التزوير حيث لا يوجد بوزارة العدل خبير بالطباعة بل خبير مالي، وعليك أن تنتظر الطب الشرعى لسنوات طويلة ، هذا بالإضافة إلى ضرورة إيجاد قانون لتحديد نسبة الموزع لانه احد اسباب ارتفاع اسعار الكتاب وايضاً يضر المؤلف الذى ياخذ الفتات فالموزع ياخذ ٥٠٪ فى حين ياخذ المؤلف ١٠٪ هذا إلى جانب الناشر والمصحح والمراجع.

شطب المزور

يقول د. سمير سرحان رئيس الهيئة العامة للكتاب "حقوق المؤلفين" مبدا أساسى على مستوى الدولة وفى هيئة الكتاب نلتزم بذلك ويتقاضى المؤلفون حقوقهم حيث ندفع نصف قيمة العقد حسب عدد المطبوع من الكتاب والنصف الآخر على اقساط بعد البيع وبالتالى يحصل المؤلف على حقوقه كاملة وفى مكتبة الأسرة تدفع المكافاة دفعة واحدة ، إن المحافظة على حقوق المؤلفين مسالة خاضعة للضمير وهذا دور أصيل يرعاه اتحاد الناشرين فى تشكيله الجديد الذى اصبح ذا فاعلية ودور يحتم عليه أن يفعل شيئاً فى سوق النشر المصرى والعربى وان يصدر قرارات ملزمة للناشرين بدفع حقوق المؤلف وإلا يشطب من الاتحاد مثل اعضاء النقابات فلماذا لا نعاقب الناشر المتخاذل - إذا تكررت فعلته اكثر من مرة - ولو لفترة . لابد من قانون فى كل دولة من الدول ليعاقب على التزوير - انتهاك حقوق المؤلف وحتى هذه اللحظة لا توجد هذه القوانين.

ويضيف د. سرحان فى معرض الكتاب الذى يثبت أنه زور كتابا لا يملكه نغلق جناحه ونمنعه من التعامل فى السوق المصرية لفترة.

ضياع فى القطاعين!

ويتهم الكاتب محمد البساطى ـ المسئول عن سلسلة اصوات القطاع العام ـ بانه يشجع القطاع الخاص على إهدار حقوق المؤلفين عن طريق عدم زيادة السلاسل الثقافية فى الهيئات الحكومية التى تستوعب المبدعين ذات الطفرة الكبيرة وعدم تقليل التعامل مع القطاع الخاص، حيث إن النية مبيتة لغلق سلسلتى "اصوات" و"فصول" والاكتفاء بهيئة الكتاب التى لا تعطى ٢٠٪ من نسبة التوزيع للمؤلف إلا إذا كان على علاقة قوية مع الهيئة او إذا تعطف رئيس



المصدر : العربي

التاريخ : ١٩٩٧/٩/١٧

الهيئة، ويمضي الكاتب في هيئة الكتاب على عقود تنازل ويحصل على مبلغ مكافأة ثابتة في السلاسل اما في سلاسل الأعمال الكاملة فيحصل على ٢٠٪ من التوزيع ولكن لايطول غيرها.

ويضيف البساطي أما دور النشر الأجنبية فالعقد مفصل ١٥٪ من التوزيع كل عام تحصل عليها في الميعاد وانت في بيتك وذلك احتراماً للكاتب ودليلا على ان

الدولة وقصور الثقافة لا تحترم المثقفين فالقطاع العام يجب أن يكون قدوة وأن يعطي للكاتب حقوقه حتى يدفع القطاع الخاص إلى ذلك، وقد تضطر ان تدفع فلوسا للقطاع الخاص حتى ينشر لك او ان تذهب إلى القطاع العام لتدفن كتبك في المخازن وتكون المحصلة ان حقوق الكتاب ضائعة في القطاعين العام والخاص.

عودة للروح

عادت الروح إلى اتحاد الكتاب الجهة الوحيدة التي تحمل مسئولية الدفاع عن المؤلفين - بعد الانتخابات الأخيرة حيث انبعثت من الجمعية العمومية اللجنة القانونية برياسة د. نصار عبد الله. لإعادة صياغة حق المؤلف وعقود الإذعان الموجودة بدور النشر ووسائل الإعلام، كما تم تكليف د. حسام عيسى المستشار القانوني للاتحاد ببحث هذا الموضوع بحيث يكون ملزما لمختلف الأطراف . ولكن يعتقد الكاتب احمد سويلم سكرتير الاتحاد ان هذا الأمر سيحتاج إلى موافقة جهات كثيرة مثل اتحاد الناشرين وهيئة المسرح والتليفزيون .. إلخ .. مما يصعب معه توقع الفترة الزمنية التي سيرى بعدها القانون النور.

ويطالب الكاتب إبراهيم اصلان بإيجاد ضوابط دقيقة في هذه المسالة وان تترك كل جهة تتعاقد على اساس مجموعة من النقاط الاساسية إلى جانب بنود أخرى حسبما يرى الكاتب والناشر.

هروب ناشرة

شاع نبأ في اوساط المؤلفين بان صاحبة إحدى دور النشر تنوي الهروب إلى الخارج حيث إنها مديونة لكل البشر وتتهرب من المؤلفين بعد أن تورط كثير من المؤلفين في التعامل معها.

ويعتقد محمد فائق صاحب دار المستقبل العربي للنشر أن مشكلة الكتاب هي انحسار القراء بشكل كبير وبعض المشاكل في البلاد العربية بسبب غلاء المعيشة مثل السودان أكثر الشعوب القارئة والجزائر والعراق، وانه كلما ساد الكساد السوق كلما حدثت اضطرابات ولكن القانون يكفل حقوق المؤلف.

واكد محمد احمد إبراهيم وكيل الاتحاد صعوبة تدخل القانون لتحديد العلاقة بين المؤلف والناشر لان العملية عرض وطلب ولا يوجد قانون ينظمها، ولكننا نحاول وقف محاولات التزوير، والغريب ان الاتحاد لم يتلق إلى الآن اى شكوى من اى مؤلف . والمؤلف يريد ان ياخذ حقه، ولايدرى ماذا يفعل ولكن من المنتظر انه بعد ستة شهور سنستطيع الخروج بالتعديلات الجديدة إلى الجمعية العمومية لاتحاد الناشرين.

ويضيف محمد إبراهيم أن الناشر هو الذي يخرج الكتاب للنور في حين يذهب المؤلف إلى بيته لينام، أما الناشر فيتحمل اكثر وهي المخاطرة بالمال واعتقد ان المؤلف غني بالخارج لأن القراء كثيرون أما الناشرون المصريون فمن افقر الناشرين في العالم. ولكن عندما سالته عن اعلى سعر اعطيته كناشر لمؤلف؟ نظر إلى طويلاً ثم صمت رافضاً الإجابة!



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢/٩/١٩٩٧

السيناريو الحكومي يحاول اقناع العالم بأن كهلا في الثمانين من عمره مازال مولودا في «اللفة»!

حتى لا تنهال مطارق «الجات» على رؤوسنا!!

محسن حسنين

لا ادرى إن كان المثل الذى يقول «إن كنت مطرقة فاطرق .. أما إذا كنت سندانا فتحمل الطرقات .. مثلا صينيا أو فرنسيا، لكننى، على أى الاحوال، اعتقد أن قائله كان الصديق الصدوق للرجل الذى قال إن لم تقدر على العملاق «فصادقه»..!

فكلاهما عبقرى تنبأ مبكرا بالفلسفة «الانتهازية» التى ستحكم العالم فى نهاية القرن العشرين، وبداية القرن الحادى والعشرين حيث لا مكان للضعيف..! اقتصاديا وسياسيا وعسكريا..!

وحتى أن وجد له فمكانه دائما فى المؤخرة خلف القوى المهيمنة على العالم فى ظل ما يسمى بالنظام العالمى الجديد!

وليس سرا أن «الجات» هى الذراع الاقتصادية الطويلة التى تحكم بها أمريكا وشقيقاتها الغربيات، سيطرتها على أسواق العالم..

فالجات شئنا أم أبينا هى مجرد «عرض لرجل واحد» يفعل بنا وباسواق العالم ما يشاء ولا نملك فى مواجهته إلا السمع والطاعة فنحن فى موقف لا يمكن أن تكون فيه إلا سندانا يحمل الطرقات..!

فمعظم صناعاتنا غير مؤهلة لمواجهة التحديات التى تفرضها «الجات»، ولم تكلف هذه الصناعات خاطرها، منذ بدأ الحديث عن الجات، لكى تتقدم خطوة واحدة فى اتجاه الاستعداد للمنافسة داخليا وخارجيا.

ولذلك تتعالى صرخات ومناشدات رجال الصناعة مع اقتراب موعد بدء تطبيق اتفاقيات «الجات» لعدم تنفيذ الاتفاقيات فى موعدها المحدد حتى لا تنهار صناعاتنا..!

وبالتأكيد نحن لسنا أسوأ حظا من الرجل الذى كان يسير فى صحراء جرداء فوقعت على رأسه «شرفة منزل»!!

فمثل هذا الرجل كانت المفاجأة تامة بالنسبة له حيث وجد فى الصحراء آخر ما كان يتوقعه..!

أما نحن فقد كنا نعلم أن هناك إتفاقية لتحرير التجارة .. وأن العالم كله سيتحول إلى قرية واحدة مفتوحة الحدود، بلا أى حواجز أمام السلع والخدمات وكل شىء .. لكننا لم نتحرك .. واعتقدنا كما اعتقد جحا من قبل أن الحريق بعيد عن بيوتنا فلم نستعد له..!!

واكتفينا، منذ توقيع اتفاقيات «الجات» التى يتجاوز وزنها ورقا 85 كيلو جراما، بالصراخ والعويل ولطم الخدود..!

وبدلا من أن نعمل على تطوير الانتاج وتحسين الجودة، واعادة تأهيل مصانعنا وهيكلة صناعاتنا انفقنا الوقت كله فى «تدبيج» أشد عبارات المناشدة، وأوقع الكلمات التى تفتت الحجر تستعطف قلوب متخذى القرار فى اعلانات مدفوعة كلها تطالب بتأجيل تطبيق اتفاقيات «الجات»!

والمؤسف حقا أن الصراخ والمناشدة لم يصدر عن أرباب صناعة بعينها، بل من معظم إن لم يكن كل أرباب الصناعات القديمة منها والحديثة!

ويبدو أن هذه المناشدات والصرخات لقيت اذانا صاغية من الحكومة التى أعدت «سيناريو» متكاملا للحصول على «صك» دولى بتأجيل تحرير تجارة المنسوجات والمقرر له الأول من يناير من العام القادم لمدة 4 سنوات أخرى..!

و«السيناريو» الذى وضعه د. أحمد جويلى وزير التجارة والتموين ورفعه للدكتور الجنزورى يقضى بالتحرك على أكثر من محور بحيث تتمكن مصر فى النهاية من الوفاء الجزئى بالتزاماتها بتحرير تجارة المنسوجات فى الموعد المحدد مع «المناورة» الحصول على مهلة 4 سنوات لبدء التحرير الكامل..!

وأهم ميزة لمثل هذا «السيناريو» هو أنه يسمح لصناعة المنسوجات بفرصة لالتقاط الانفاس وتصحيح أوضاعها والتهيؤ لمواجهة تحديات التحرير الكامل للتجارة».

لكن مع ذلك فإن «السيناريو» الحكومى يتضمن بعض الجوانب صعبة الفهم والهضم .. كأن تحاول الحكومة مثلا اقناع العالم بأن صناعة المنسوجات عندنا من «الصناعات الوليدة» .. وهى محاولة غريبة اشبه بمحاولة اثبات أن «كهلا» فى الثمانين من عمره، مازال مولودا فى «اللفة»..!

ولذلك علينا أن نبحث عن مبررات أخرى وجيهة ومنطقية للحصول على «صك» باستثنائنا من بدء تحرير التجارة فى الموعد المقرر..

ويجب أن يواكب ذلك جهود أخرى مكثفة لإقالة صناعة المنسوجات وغيرها من الصناعات من عثرتها، وحل مشاكل المزمنة لاننا مقبلون على مرحلة البقاء فيها «للمطارق» فقط .. وعلينا الانكون نحن وجدنا «السندان» الذى تنهال على رأسه مطارق «الجات»..!!



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٣/٩/١٩٩٧

على مشارف القرن المقبل: رأسمالية واستعمار وعولمة (١)

الدول الكبرى تحكمت في صياغة اتفاقات «الغات»

يعبّر العديدون على النطاق العالمي، عن قلقهم من التطورات والتحولات الجارية في مختلف بقاع العالم. وأكثر هذه المستجدات أهمية وخطورة هي العولمة أو الكوكبية، التي تقوم بها شركات من متعديات الحدود، ذات طابع وصفة عالمية. انه النشاط الاقتصادي الذي بدأت معالمه الأولى بالظهور، منذ أكثر من عقدين، والذي عبر عن نفسه بعد عام ١٩٩١، بتحوّل متعددات الجنسيات إلى متعديات الحدود على النطاق العالمي. وبذلك ينتقل النظام الاقتصادي السياسي من الرأسمالية إلى «رأسمالية كوكبية». كما تحقق هذه الرأسمالية الحديثة عبر شركاتها، من متعديات الحدود، أرباحاً طائلة، وتتكبد أحياناً أخرى خسائر فادحة. وأياً كانت مجالات الربح والخسارة على النطاق العالمي، فالعولمة هي مرحلة جديدة، اقتصادية سياسية، تعبر عن المرحلة الجديدة من تطور النظام الرأسمالي العالمي. كما يجسد هذا التطور (النظام الدولي الجديد) ذو القطب الواحد، الذي بدأ خطواته الكوكبية الأولى عام ١٩٤٦ في (كوبا)، حيث تمت مناقشة مشروع منظمة للتجارة، أي بعد سنة واحدة من نهاية الحرب العالمية الثانية، عندما بدأ النظام الرأسمالي للعالمي، يعمل على إنشاء منظمة عالمية دولية للتجارة، وجعلها إحدى وكالات الأمم المتحدة.

وبعد أن تم التخلي عن فكرة المنظمة برزت بعد فترة فكرة اتفاقية «الغات»، بالاعتماد على مسودة ميثاق هذه المنظمة. وفي ٣٠/١٠/١٩٤٧ وقع رسمياً على اتفاقية «الغات» ٢٣ دولة، وجعلوا مقرّها الرئيسي مدينة جنيف في سويسرا. وفي مطلع عام ١٩٤٨ وضعت الاتفاقية المذكورة موضع التطبيق.

وكلمة «غات» (Gatt) تعني الجملة التالية: «الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة» (General Agreement on Tariffs And Trade). و«الغات» من الناحية القانونية اتفاقية متعددة الأطراف، يشترك فيها حتى الآن نحو ١٢٠ دولة، وما يقرب من ٣٠ دولة منضمة إليها على أساس واقعي. وتساهم هذه الدول مجتمعة بأكثر من ٩٠٪ من اجمالي التجارة العالمية حالياً. وبذلك يكون الهدف الأساسي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان، الإفادة من كل السوق العالمية، بعد إزالة جميع القيود الكابحة والحواجز المعوقة لحركتها.

أصبح واضحاً، ان كل البلدان الرأسمالية، أصبحت تمرّ بمرحلة انتقالية، من أبرز معالمها استقرار معدلات بطالة عالية، في كل الدول الصناعية، بالمقارنة مع المرحلة السابقة لعام ١٩٩١. وضمن هذا الإطار، تبدو نسبة البطالة في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، متواضعة بالمقارنة مع ما هو سائد في دول الاتحاد الأوروبي. كما تبدو الحكومات عاجزة تماماً، أمام ايجاد أي حل لمشكلة البطالة، لا بل إنه من الملاحة أن الشركات المتعدية الحدود والجنسيات لا تعير موضوع البطالة أي اهتمام. فبموجب اتفاقية «الغات» أصبح باستطاعة الشركات المتعدية الحدود أن تنقل مصانعها، ذات الكثافة العالمية، أو تلك الملوثة للبيئة، إلى بعض بلدان العالم الثالث مع بقاء الشركة قانونياً في دولة المقر. فإذا قام العمال بما يلحق الضرر بأرباح إحدى هذه الشركات فإن الشركة المعنية، أو المستهدفة بأرباحها، باستطاعتها أن تقوم برد فوري، وهو إغلاق المصنع ونقل نشاطه إلى دولة أخرى من دول الاتحاد الأوروبي، أو العالم الثالث.

وعلى هذا الأساس لا بد أن تتفاقم في المستقبل المنظور أعداد العمال المرشحين أو المعرّضين للانتقال إلى صفوف العاطلين عن العمل، بصورة كاملة أو جزئية، في كل بلدان الاتحاد الأوروبي، وكذلك في أميركا الشمالية واليابان.

التوزيع السياسي لمتعديات ومتعددات الجنسيات

لقد بدأت متعددات الجنسيات، ومتعديات الحدود نشاطها منذ الستينيات على وجه التقريب. ومن أصل ٥٠٠ شركة تتخذ ٤١٨ منها مقراً رسمياً في إحدى الدول الأعضاء في «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD)، أي في أكثر البلدان الرأسمالية تطوراً، إنها البلدان الأعضاء في حلف شمالي الأطلسي، ومنها الدول السبع الكبار التي أصبح لرؤسائها اجتماعات دورية، تجري فيها محاولات لتنسيق اقتصادياتها، وللحد من سلبيات التغيرات الحادة في أسعار صرف عملاتها. وتمثل هذه (الهيئة الادارية للعالم) البلدان التي يبلغ إجمالي انتاجها المحلي ٦٨ بالمئة من اجمالي اقتصاديات العالم. وحتى لا يذهب الخيال بعيداً، يجب القول بأن حكومات الدول السبع لم تعد تملك سلطات كبيرة على



المصدر : الكفاح العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣/٩/١٩٩٧

الشركات المتعديات الجنسيات. والجدير بالذكر أن الدول المضيفة هي كلها دول صناعية متقدمة، ورأسمالية متطورة، والحكم فيها حكم برلماني.

الشركات المتعديات الجنسيات

١ - الشركة المتعدية الجنسيات، هي التي يتمتع نشاطها في كل أسواق الدول المساهمة فيها بالعاملة الوطنية.

٢ - الشركات المشتركة (المتعددة القوميات) التي تنشأ بين بعض دول العالم الثالث ليس في عداد الشركات المتعديات الجنسيات.

٣ - يمكن اعتبار الشركات التي يتمتع نشاطها في أسواق كل الدول المساهمة فيها بالعاملة الوطنية، على أنها في عداد الشركات المتعددة الجنسيات.

٤ - ان الشركات المتعديات الجنسيات هي جميعها في الشمال.

وتضم اتفاقية «الغات» عدة لجان، أهمها بالنسبة للعالم الثالث هي اللجان المتخصصة، مثل لجنة التجارة والتنمية (التي تهتم بقضايا الدول النامية التجارية).

اتفاق مراكش

بدأت جولة الأورغواي، بقرار من وزراء يمثلون نحو ١٠٥ من دول العالم، اجتمعوا في الأورغواي في ١٩٨٦/٦/٢٠، وانتهى اجتماعهم رسمياً بالتوقيع على وثائق الأورغواي في اجتماع مراكش في ١٥/ ٤/ ١٩٩٤. ان هذه الجولة التي امتدت ما يقرب من سبع سنوات ونصف، نتجت عنها مجموعة من الوثائق قدرت بنحو ٢٢ ألف صفحة تزن أكثر من ٢٠٠ كغ.

وبذلك يصبح لاتفاق مراكش، أهمية تكمن بطابعه العالمي، الذي تجلى بعدد الدول الموقعة عليه (٧٠٪ من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة)، منها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي واليابان.

وبين العديد من الدورات التي عقدت في إطار اتفاقية (الغات)، كانت تلك التي عقدت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٠ في بروكسل، والتي انتهت إلى الفشل بسبب خلاف بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية حول دعم المنتجات الزراعية. وفي كانون الثاني ١٩٩٢ أعلنت المجموعة الأوروبية عن استعدادها لإجراء خفض كبير، في حجم الدعم المخصص للمنتجات الزراعية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢ توصلت كل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية إلى ما سمّي باتفاق (بلير هاوس)، بشأن حجم الدعم للبذور الزيتية والمنتجات الزراعية. وبعد أن طال التأجيل حددت لجنة المفاوضات التجارية في «الغات» تاريخ كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٩٣ موعداً نهائياً لتوقيع الاتفاق، وذلك بعد الإعلان أن الأمر لم يعد يحتمل المزيد من التأجيل.

في الأسبوع الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣ توصلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق بشأن دعم المنتجات الزراعية، وكذلك ايجاد الحلول لبعض القضايا الخاصة بفتح الأسواق. وفي الأسبوع نفسه أعلنت اليابان وكوريا الجنوبية عن استعدادهما لرفع الحظر عن واردات الأرز. وكان لهذين الحدثين أثرهما الهام والحاسم في نجاح مفاوضات الأورغواي وانتهائها في الموعد المحدد.

وفي ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩١ أعلن المدير العالم لـ«الغات» عن انتهاء مفاوضات جولة الأورغواي بنجاح. وفي ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣ أعلن أنه قبل دعوة من المغرب لعقد مؤتمر وزاري للتوقيع رسمياً على الاتفاق النهائي في مراكش بين ١٢ و١٥ نيسان (ابريل) ١٩٩٤ وفي ٢٥ آذار (مارس) ١٩٩٤ استكملت الدول المشاركة في الجولة تقديم الجداول النهائية لتعريفاتها على السلع الصناعية والزراعية، على أن تشكل هذه الجداول جزءاً من الاتفاق النهائي.

يتضح من المراحل الطويلة ومن العقبات التي توقفت عندها اتفاقية «الغات» انها مرت قبل ابرامها، بالعديد من المراحل وواجهتها عقبات متعددة كانت القوى الثلاث الاقتصادية العليا والأقوى في العالم (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان) المحرك الأساسي والفاعل فيما يتعلق بقضايا الخلاف أو مواضيع الاتفاق، بينما لم يكن للأطراف الأخرى في المفاوضات إلا دور هامشي منفعل بما تختلف أو تتفق عليه القوى الكبرى والنافذة الآنفة الذكر.

سليم قندلفت



٦ ندوات لشرح قوانين نقل التقنية

مكتب عربي لبراءات الاختراع وأول قاموس لمصطلحات الملكية الفكرية

عبد المعطى أحمد

قرر المجمع العربى لحقوق الامتياز ونقل التقنية «ALTTS» عقد خمس ندوات مهنية تثقيفية فى الاردن، والسعودية، ومصر، والامارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، اضافة إلى عقد ندوة اخرى فى إمارة الشارقة خلال شهر فبراير المقبل برعاية حاكم الشارقة، وبالتنسيق مع الغرفة التجارية والصناعية، ومن أبرز المتحدثين فى تلك الندوة السيد حلمى غندور ممثل لبنان فى المجمع.

جاء ذلك خلال اجتماع للادارة التنفيذية العليا للمجمع الذى عقد فى العاصمة الاردنية عمان برئاسة السيد طلال ابوغزالة رئيس المجمع.

وتهدف تلك الندوات الى تسليط الضوء على القوانين والتشريعات العربية المتعلقة بحقوق الامتياز ونقل التقنية وتفعيلها بما يتناسب والتحولات الاقتصادية التى يشهدها العالم، ويتماشى مع متطلبات الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والتاكيد على اهمية صياغة قانون عربى موحد لحقوق الامتياز ونقل التقنية.

وستعمل تلك الندوات - التي يشارك فيها رجال اعمال وارباب الصناعات المختلفة - على تاكيد حق البلاد العربية فى الحصول على التقنية وتوطينها وتصديرها، اذ سيدعى للمشاركة ايضا ممثلون للصناعات الدوائية والكيمائية فى اوروبا وكذلك مؤسسات نقل التقنية فى الولايات المتحدة الامريكية، كما جرى بحث خطة العمل للفترة المقبلة فى ضوء الافكار والاقتراحات التى بعث بها الاعضاء وتقرر ان يعقد مجلس ادارة المجمع واللجان المتخصصة اجتماعا فى شهر ديسمبر المقبل لبحث استراتيجية العمل وفق الخطة المعتمدة من الاجتماع التاسيسى الاول للمجمع العربى لحقوق الامتياز ونقل التقنية الذى عقد فى العاصمة الاردنية فى ١٨ مايو الماضى بحضور نخبة من الخبراء العرب والاجانب حيث تم اشهاره.

من جانب اخر رأس السيد ابوغزالة الجلسة الثالثة لنشاط محور الانتاجية فى الاسبوع العلمى الاردنى الخامس ١٩٩٧ الذى تنظمه الجمعية العلمية الملكية. وتحدث فى هذه الجلسة - وهى بعنوان: «الانتاجية لتحسين التنافسية الفكرية» - البروفيسور اريك هويزر رئيس مكتب البراءات الالمانى السابق حول أهمية حماية الملكية الفكرية فى النمو الاقتصادى لدول المنطقة، والتعاون الدولى. وعرض امام المشاركين تجربة المانيا فى مجال الملكية الفكرية كما عرض تجارب البلدان الاخرى، وشرح باسهاب اهمية براءات الاختراع والانظمة فى المانيا التي تحكم هذا القطاع. وشدد على ضرورة الحفاظ على حقوق براءات الاختراع وحمايتها وكافة الجوانب الاخرى المتعلقة بالملكية الفكرية وقال: ان كل الدول ستجبر على تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (تريبس) والالتزام بجميع متطلباتها.

وقدم الدكتور همام غصيب الاستاذ بالجامعة الاردنية ورقة عمل بعنوان: «الابداع والاختراع» تضمنت بعض التوصيات العملية فى هذا المجال.

ودار حوار بين المشاركين والمحاضرين، واجاب ابوغزالة على الاستفسارات العديدة خاصة مايتعلق منها بمنظمة التجارة العالمية W.T.O واعلن انه سيتم بالتعاون مع W.T.O اصدار دليل الاعمال الى جولة اوروجواى باللغة العربية، وذلك للتسهيل على رجال الاعمال ورجال القانون والمفاوضين الحكوميين وارباب الصناعة والتجارة، فى البلاد العربية. كما ان المجمع العربى لحماية الملكية الفكرية وانسجاما مع اهدافه يعمل على اعداد برنامج علمى مهنى طموح لتاهيل العاملين العرب فى مجال الملكية الفكرية ومنحهم شهادة «خبير ملكية فكرية»، وذلك بالتعاون مع معهد الادارة المتقدمة بالاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا التابعة لجامعة الدول العربية، فضلا عن اصدار اول قاموس لمصطلحات الملكية الفكرية اضافة الى اقامة مكتب عربى موحد لبراءات الاختراع على غرار المكتب الاوروبى بالتعاون مع جامعة الدول العربية.



المصدر : الكفاح العربي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٤

على مشارف القرن المقبل: رأسمالية واستعمار وعولمة (٢)

العولمة الراهنة تقود الى شكل ومحتوى جديدين من الأهمية

تحويل الغات من اتفاقية الى منظمة

نصت الاتفاقية على انشاء منظمة التجارة العالمية مع مطلع عام ١٩٩٥ على ان ترث المنظمة الجديدة حقوق «الغات» الحالية والتزاماتها، وتتساوى من حيث وضعها القانوني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد باشرت المنظمة عملها في مطلع العام المذكور. ومن ابرز المعاني التي يحملها تحول «الغات» الى منظمة عالمية هو الاتجاه نحو تدويل التجارة العالمية.

فحتى الآن كانت السياسات المتعلقة بالتجارة العالمية، تعالج بين الدول بصورة ثنائية او من خلال اتفاقيات متعددة الاطراف. ورغم ان اتفاقية «الغات» قد بدأت بـ ٢٣ دولة عام ١٩٤٧ وانتهت مع اتفاقية مراكش بـ ١٢٠ دولة موقعة على نصوصها، فلم يكن لها من وجهة النظر الدولية، وضع خاص يخولها التعبير عن ارادة المجتمع الدولي بشأن التجارة العالمية. ومع انشاء منظمة للتجارة العالمية، اوكل اليها مهمة رسم السياسات العامة والتوجهات البعيدة المدى، المتعلقة بهذا القطاع، والاشراف على تطبيقها وامتلاك الاجهزة والوسائل الكفيلة بذلك (التزامات متبادلة محكمة لفض النزاعات، لجان متخصصة، امكانات مادية، كادر بشري مؤهل ومتفرغ...) واصبح لها وضع قانوني دولي بوصفها منظمة متخصصة تتمتع بالاستقلال الذاتي عن منظمات الامم المتحدة، فقد تبدل الوضع تبدلا جذريا وجوهريا. ان انشاء المنظمة على النحو المبين يوحي بأن هنالك ارادة دولية لتنظيم وتوجيه التجارة بين الامم ودول العالم وشعوبه، وفق قواعد نمطية جديدة ذات طابع عالمي، مما يضعف من قدرة السلطات المحلية او الدول القطرية (خصوصا الصغيرة) على صياغة سياستها التجارية على نحو مستقل وبما ينسجم ومصالحها القطرية.

كما تقرر ايضا، انشاء محكمة عدل خاصة بمنظمة التجارة العالمية، للنظر في القضايا المتعلقة بمخالفة احكام الاتفاقية، او النزاعات التي قد تنشأ بين الاطراف الموقعة على الاتفاقية.

مما تقدم يتضح بعض السمات العامة لاتفاق مراكش. ومنها: الشمولية والتحديد والجدية في وضعه موضع التطبيق. وفيما يتعلق بأثر الاتفاق على الاقتصاد العالمي، فالدراسات الاهم في هذا الشأن قامت بها حتى الآن ثلاث جهات هي: البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة «الغات».

اتفاق مراكش والدول النامية

تراوحت مواقف الدول النامية من اتفاق مراكش بين التأييد والتحفظ والتردد، غير انه نظرا لأهمية هذا الاتفاق، ولما هو متوقع له من ثقل مسيطر في قضايا الاقتصاد العالمي عموما والتجارة الدولية خصوصا، فان جميع هذه الدول ستتأثر به على درجات متفاوتة وبأشكال مختلفة. وهو ما يمكن تلخيصه على النحو التالي:

الحماية: الوسائل التقليدية للحماية هي (التعرفات الجمركية، الضرائب، الحصص، والحصر والمنع)، وهو ما تقلص بموجب اتفاق مراكش، من حيث الاستخدام والفاعلية. غير ان الجانب الاكثر اهمية هو الهدف البعيد المدى والمعلن لاتفاقية «الغات»، والذي يمكن تلخيصه بـ«التحرير» التدريجي للتجارة الدولية من القيود والحواجز التي تعيق حركتها، اي بلوغ عالم بلا حدود تجارية. وفيما يتعلق باتفاق مراكش فان تطبيقه انما يعني:

- الغاء الحماية نهائيا، على مدى السنوات العشر المقبلة بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس، وهو من القطاعات المهمة لمعظم الدول النامية.
- تخفيض مستوى الحماية تخفيضا ملحوظا على مدى السنوات القليلة المقبلة، بالنسبة للزراعة.
- الغاء الحماية نهائيا بالنسبة لأربعين بالمئة من السلع المصنعة، مع تخفيضها بنسبة ٣٠ بالمئة فيما يتعلق بالقسم الآخر المتبقي، وهو ٦٠ بالمئة.

وهكذا تصبح القضية المهمة والملحة فيما يتعلق بالدول النامية، هي كيفية تعامل الدول مع هذه المستجدات، وخصوصا فيما يتعلق بتطوير الاقتصاد الوطني، بعد ان يصبح العالم الثالث كله مجردا من سلاح الحماية او بمستوى متدن من الحماية.



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٤/٢/١٩٩٧

دعم الصادرات

ان بيع سلعة في الاسواق الخارجية بأقل من سعرها في بلد المنشأ، كانت ولا تزال، احدى الوسائل التي تستخدمها بعض الدول لزيادة مواردها من العملات الاجنبية، وتحسين ميزان تبادلها التجاري وميزان المدفوعات مع العالم الخارجي. وهنا يبرز سؤال مهم وهو: هل تستطيع بعض دول العالم الثالث ان تحافظ على حصتها في سوق التصدير العالمية وتطويرها، وهي مجردة من سلاح الدعم؟ وبالتالي: ما هي مصادر التمويل الجديدة التي تمكن هذه الدول من دفع كلف تلك الزيادات المتمثلة في اسعار وارداتها؟

خيارات على الطريق

وبذلك تكون الدول النامية (العالم الثالث)، على مفترق طرق فيما يتعلق باتفاقية «الغات» وخصوصا اتفاق مراكش والخيارات محدودة:

فإما الرفض الذي يعزل دول العالم الثالث عن الدول السبع الصناعية في العالم (G7)، وهي الدول المنتجة للتكنولوجيا المتقدمة. واما القبول بالاتفاقيتين «الغات» ومراكش. وهو يعني قبول التكيف مع نظام اقتصادي دولي. اي القبول بالعولمة والكوكبة او الكونية. وعلى كل حال فان معظم المهتمين بما يجري على النطاق العالمي، يعبرون عن موقف ايجابي لما يجري في عالم اليوم، وذلك انطلاقا من الموضوعة التي سادت بعد عام ١٩٩١ والقائلة بأن الولايات المتحدة هي سيدة العالم، وان انتصار الرأسمالية قد ابعد الاختيار الاشتراكي البديل إبعادا نهائيا، وبالتالي كان من الطبيعي ان تجذبهم (ايديولوجية السوق)، والدور الحضاري الذي يمكن ان تؤديه الليبرالية في العالم الثالث. وعلى هذه الخلفية فان بطء النمو في اقتصاد الغرب الرأسمالي، وتزايد البطالة فيه - اذ تجاوز عدد العاطلين عن العمل بصورة كاملة السبعة عشر مليونا - بالاضافة الى التراجع في مستوى التعليم، وانتشار المخدرات وظهور اليمين المتطرف في الساحة السياسية.. هذه النتائج ألقت بثقلها على الاحزاب اليسارية التي فازت في الانتخابات الاوروبية الاخيرة، وقد اصبح عليها البحث عن الحلول لما تعانيه المجتمعات الاوروبية الغربية ضمن ما يمكن ان تعنيه الكوكبة والعولمة، والتي لا تعني سوى الابتعاد عن كل ما قد تعنيه القضايا القطرية والقومية واختفاء المفاهيم الوطنية بوصفها قيما اخلاقية ومادية عن جدول اعمال اتفاقيات «الغات»، الخطوة التمهيدية للعولمة.

وضمن هذا الاطار تتاح الامكانات لادراك ماذا كان يعنيه شعار حزب العمل في اسرائيل القائل بـ(الشرق الاوسط الجديد)، وضمن ذلك التعارض الاميركي الاوروبي الغربي في المؤتمرات الاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، بدءا من الدار البيضاء عام ١٩٩٤ وعمان عام ١٩٩٥، وصولا الى القاهرة عام ١٩٩٦، وكذلك برشلونة ومالطا... الخ. في منطقة هي الشرق الاوسط بما تعنيه من موقع استراتيجي وثروة نفطية. ويمكن تقدير الدور الذي تؤديه اسرائيل والمبادرة الاميركية للسلام والمحاولات الاوروبية التي تعمل على اختراق القبضة، التي تعمل واشنطن على احكامها على منطقة ذات مواصفات جغرافية سياسية واقتصادية. وأيا كان الخلاف بين الحزبين الاسرائيليين، العمل والليكود، فهو خلاف حول مدى الهيمنة الاسرائيلية على المنطقة وليس على الهيمنة تحديدا او عدمها.

وتجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان الولايات المتحدة، الدولة التي وجدت نفسها بعد عام ١٩٩١ على قمة نظام عالمي، اصبحت تطمح الى احكام قبضتها ليس على الشرق الاوسط وحده، بل وعلى كل الكرة الارضية، اذا اتيحت لها مثل هذه الفرصة. والفارق الشاسع بينها وبين دول الاتحاد الاوروبي، هو ان الدولة الاميركية لم تعرف تعاقب المراحل التي اوصلتها الى الدولة التي اعلنت في ٤ تموز (يوليو) ١٧٧٦. لقد كانت هذه اول دولة على رأس حكومتها رئيس ينتخب لمدة محددة يشاركه في الحكم سلطة تشريعية وقضائية. وبموجب الدستور الاميركي فان كل سلطة مستقلة عن الاخرى. وان دولة كهذه قد لا تجد، او هي لا تلحظ، ذلك الفارق الشاسع بين القرار الذي يتم اتخاذه في واشنطن، ثم يجري تعميمه على كل العالم. وبالمقابل فان توجها كهذا لا بد من ان يكون له اثر بالغ في بلدان مثل انكلترا وفرنسا والمانيا، وباختصار في دول الاتحاد الاوروبي كلها، والتي قطعت مئات السنين كي تصل الى ما هي عليه اليوم. وبالتالي فاذا كانت العولمة في الولايات المتحدة هي نتيجة لقرار يتخذ، ففي دول الاتحاد الاوروبي، وخصوصا الثلاث الرئيسات فيه، تتخذ العولمة والكوكبة شكلا وجوهرا هما اكثر عمقا على النطاقين التاريخي والسياسي، منها على سبيل المثال انهم في اوروبا يدركون جيدا المراحل التي تعاقبت خلالها الرأسمالية، من الاستعمار التقليدي الى الاستعمار الجديد، بعد الحرب العالمية الثانية، ثم الى هذا الطراز من العولمة، حيث اصبح على الدول الصناعية في اوروبا الغربية، ان تبحث عن مجالات عمل لملايين العاطلين عن العمل، في بلدان الاتحاد الاوروبي، ليس في بلدانهم بل فيما وراء البحار والحدود في آسيا وفي اميركا اللاتينية، وحتى في افريقيا، التي ظلت لقرون عديدة المصدر الخصب للحصول على المواد الاولية الرخيصة الثمن، ودون حتى التفكير بالجائعين والعريانين من الافارقة، الذين كانوا ولا يزالون يعانون من تعاقب مراحل الاستعمار الاوروبي الغربي الرأسمالي والاحتكاري. يضاف الى ذلك ان في اوروبا، كل قارة اوروبا، اتجاهين: يمين ويسار. وبالمقابل ففي الولايات المتحدة حزبان يمينيان يتعاقبان على السلطة، رغم ان احد هذين الحزبين، وهو الحزب الديمقراطي الحاكم حاليا في ولاية ثانية، يمكن تصنيفه على يسار الحزب الجمهوري، ولكن حتى لو تحول الحزب الديمقراطي الى طراز من الاشتراكي الديمقراطي، يبقى لتاريخ القارة الاميركية بأسرها، اثره البالغ على التطور الاجتماعي في كل القارة، وخصوصا في القسم الاكثر ثراء وهيمنة عالمية اي في الولايات المتحدة.

العولمة واليسار الاوروبي

حدد لينين الامبريالية بأنها اعلى مراحل الرأسمالية. وقد عرفت الرأسمالية الاستعمار المباشر التقليدي والاستعمار غير المباشر الامبريالي (الافادة من اسواق المستعمرات وتصدير رؤوس الاموال...)، وبذلك تكون العولمة هي المرحلة المتقدمة في سياق الامبريالية، بعد ان امتلكت البلدان الرأسمالية، ممثلة بمتعديات ومتعددات الجنسيات، التكنولوجيا المتقدمة، واذا



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢٤/٩/١٩٩٧

اضيفت «المنافسة» التي حققت التمركز الرأسمالي عبر «السوق» التي استبعدت المنتجين المفلسين، تكون عبارة ماركس الشهيرة القائلة بأن المنافسة تقتل المنافسة، قد تحققت. ومن المعروف ان ماركس لم يأت على ذكر الاستعمار، كما لم يأت ايضا على ذكر (نمط الانتاج الآسيوي) بعد ان عد هذا النمط من الانتاج خارج التاريخ وخارج الحضارة التي درسها هو، وهي الاغريقية الرومانية الجرمانية.

وبذلك تصبح الشركات من متعددات ومتعديات الجنسيات هي رأس الحربة التي تطلقها «البلدان السبع» على القارات الاخرى غير الاوروبية والاميركية الشمالية، لإحكام قبضتها على العالم. وضمن هذا الاطار تذوب المفاهيم التي كانت سائدة في السابق، والقائلة بالوضوح الطبقي في كل بلد رأسمالي على حدة. حيث كانت كل طبقة عاملة تتعامل مع برجوازيتها الوطنية وعلى نطاقها الاقليمي. واما اليوم فالمواجهة الطبقية الآخذة بالاتجاه نحو العولمة قد نقلت الصراع الطبقي من الوطني الاقليمي الى العولمة بالنسبة للرأسماليين، والى شكل ومحتوى جديدين من الامية بالنسبة للطبقات العاملة في كل بقاع العالم.

وعلى هذه الخلفية، اذا عدت «الغات» استمرارا وتجسيدا تنظيميا للعولمة، وذات مركزية دولية حكومية تتجسد بـ«السبعة الكبار» فان اعتبار «الامية» ذات الشكل والمحتوى الجديدين هو اعتبار لا يخرج عما تعنيه الاستراتيجية العليا من شمول واحاطة فكرية ونظرية، لما يمكن ان يتجسد على ارض المعركة.

وبذلك يمكن اعتبار عام ١٩٩١ العام الفاصل بين وضعين عالميين يختلفان باختلاف اللون الابيض عن الاسود. ولكن على البشرية ان تجتاز هذه الحدود الفاصلة مثلما تجاوزت عبر التاريخ حدودا لا تقل خطورة ولا انسانية عما تعانيه اليوم.

سليم قندلفت



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥/٩/١٩٩٧

لجنة دولية ترفض شكاوى ضد قيود المواصفات المصرية

بسبب الجات.. صناعة طفايات الحريق تنجو من الإغراق

□ كتبت ـ عزة نصر:

رفضت اللجنة المصرية الخاصة بمواصفات سلع الامان مبدأ تقسيم المواصفات واعتبارها كلا لايتجزأ بحيث تصبح ملزمة بجميع بنودها بالنسبة لاجهزة الاطفاء المستوردة بنفس درجة الالزام السارى تطبيقها على الصناعة المحلية فى المتداول منها فى الاسواق.

وبذلك تكون صناعة اجهزة الاطفاء أول صناعة مصرية تستفيد من اتفاقية «الجات» فى حماية الصناعة وفقاً لما اكدته لجنة دولية من خبراء المواصفات فى اطار برنامج «دبرا» التابع لمنظمة التجارة العالمية فإن المواصفات المصرية الخاصة بصناعة اجهزة الاطفاء على مستوى عالمى ويمكن تطبيقها بالكامل داخل هذه الصناعة وان وجود مثل هذه الصناعة المتقدمة يقف فى حد ذاته دليلاً امام اية شكاوى قد تتقدم بها صناعات خارجية تم رفض رسائل لها لعدم مطابقتها للمواصفات المصرية ولانستطيع القول بالمغالاة فى المواصفات المصرية على غير اساس محلى.

وكانت منظمة التجارة العالمية قد تلقت عدداً من الشكاوى تقدمت بها شركات من اوروبا والشرق الاقصى بسبب رفض دخول رسائل من طفايات الحريق لمصر باعتبارها غير مطابقة للمواصفات القياسية والتى يتم تطبيقها بالفعل على الانتاج المحلى.

وقالت اللجنة بعد استعراضها للمواصفات المصرية وتنفيذها بالمصانع المحلية ان هذه الشكاوى اصبحت غير ذات موضوع فى ضوء الاساليب الفنية والقانونية التى تستند إليها صناعة طفايات الحريق فى مصر.

وكانت اللجنة الدولية قد سعت لارساء مبدأ جديد يعتمد على تقسيم المواصفة القياسية المصرية 734 لعام 92 والخاصة باجهزة اطفاء الحرائق لقسمين الاول ملزماً للبضائع المستوردة ويخص الاشتراطات التى تتعلق بالامان والثانى يخص التصنيع بجميع مكوناته واسقاط صفه الالزام عنه عند التطبيق وهو ما رفضته اللجنة المصرية للمواصفات لعدم وجود سابقة له فى التطبيقات الاوروبية أو الامريكية أو دول الشرق الاوسط مما يجعل من قضية الاغراق قضية يصعب التصدى لها ويضر بالصناعة الوطنية.

ولكن بعد ان قامت اللجنة الدولية بزيارة لاحد المصانع المصرية وتفقدها لخطوط الانتاج ووسائل التصنيع وادوات تحقيق الجودة وجدت المواصفات المصرية على اعلى مستوى عالمى ويمكن تطبيقها بالكامل دون الحاجة للتقسيم.

وكانت مصر قد شهدت خلال النصف الثانى من عام 96 والجزء المنقضى من العام الحالى حركة متزايدة فى اجهزة إطفاء الحريق المستوردة بسبب تنافس المنتجات العالمية على السوق المصرية الامر الذى جمع الكثير من المتناقضات واوجه الخلاف فى نفس الوقت فى ضوء احكام اتفاقية «الجات» دخولها حيز التطبيق مما أدى لرفض بعض الشحنات الواردة من الخارج لعدم مطابقتها للمواصفات وقبول البعض الآخر.

يذكر انه طبقاً لتحرير التجارة العالمية تعاونت الدول على ازالة الحواجز الجمركية والاجرائية تدريجياً طبقاً لاتفاقية «الجات» إلا انها سمحت باحقية كل دولة فى ان تضع مواصفاتها القياسية الخاصة بالسلع والمنتجات التى ترغب فى التعامل فيها طبقاً لظروفها وسياساتها واشترطت منظمة التجارة العالمية ان تلتزم كل دولة بتطبيق المواصفات القياسية المحلية بكل دولة متمشية مع أحكام «الجات» من عدمه طبقاً لمدى التزام صناعتها الوطنية



ما دامت هذه المواصفات تطبق على المنتج المحلى والمستورد لضمان نظام الشفافية فى التعامل ولا تكون هذه المواصفات مانعاً لاحدى الدول المشاركة فى «الجات».

ويأتى الخطر الاكبر لاجهزة الامان من استعمال اجهزة مغشوشة ومقلدة أو تلك التى مصدرها بائعو الخردة والكهنة، وتتضح هذه الخطورة إذا علمنا ان 25٪ من اجهزة الامان المطروحة بالسوق المصرية مقلدة و10٪ منها مستوردة والباقى وقدره 65٪ يصنعه القطاع الخاص رغم ان المصانع المحلية تستطيع تغطية الطلب المحلى حيث انها لاتعمل الآن سوى بـ 60٪ فقط من طاقتها الانتاجية.



المصدر : الحيـــاة

التاريخ : ٣ / ٩ / ١٩٩٧



المجمع العربي لحماية الملكية الفكرية يشارك في ندوة ستراسبورغ

● الرياض - «الحياة» - يشارك المجمع العربي لحماية الملكية الفكرية في ندوة دولية تعقد في ستراسبورغ في فرنسا في ٤ و٥ تشرين الأول (اكتوبر) المقبل حول الملكية الفكرية، على هامش احتفالات معهد الممثلين الرسميين للمهنة المعتمدين لدى مكتب البراءات الأوروبي.

وستتركز أعمال الندوة على ورش عمل لتدريب محامي براءات الاختراع على كيفية التعامل مع القوانين المحلية المنظمة لهذا الجانب من الملكية الفكرية. كما سيتم تدريبهم على كيفية التعامل مع الاختراعات التي لا تشملها الحماية، والحلول الممكنة لذلك.

ويشار الى ان المجمع العربي لحماية الحياة الفكرية يسعى مع أطراف عدة خصوصاً جامعة الدول العربية الى اقامة مكتب عربي موحد للبراءات على غرار المكتب الأوروبي. وتأتي مشاركته في اللقاءات الدولية كمحاولة لتحقيق هذا الهدف الذي يتوقع أن يساعد المخترعين العرب على تسجيل اختراعاتهم في مكتب واحد ولمرة واحدة، ويحفزهم على المزيد من البحث والاختراع.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ / ٥ / ١٩٩٧

«الجات» تبحث العلاقة بين التجارة والاستثمار فى يونيو القادم

□ كتب – خالد حسن :

صرح الدكتور عادل محمد خليل الوزير المفوض التجارى بمكتب التمثيل التجارى فى جنيف أنه من المقرر عقد الاجتماع الاول لمجموعة العمل المشكلة لبحث موضوع العلاقة بين التجارة والاستثمار وفقا لنص إعلان سنغافورة «لمنظمة الجات» فى الفترة من 2 – 3 يونيو القادم وذلك فى أعقاب اجتماع لجنة الخبراء المعنيين باتفاقات الاستثمار القائمة وأبعادها الانمائية بالانكتاد خلال الفترة من 28 – 30 مايو الحالى.

وأضاف الدكتور عادل خليل انه تم خلال انعقاد المؤتمر الوزارى الاول لمنظمة الجات الذى عقد مؤخرا بسنغافورة الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل من المنظمة بالتنسيق مع مجموعة العمل فى منظمة الانكتاد لبدء الإعداد للمفاوضات الجديدة التى ستجرى لمدة عامين والمتعلقة بالنواحى التجارية والاستثمار وتم تحديد عدد من الموضوعات التى ستناقشها اللجنة فى اجتماعها القادم وأولاها مراجعة النصوص المتعلقة بالاستثمار فى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والموضوع الآخر هو تحليل العلاقة بين التجارة والاستثمار.

وأشار خليل إلى أنه تم اختيار مندوب تايلاند لدى منظمة التجارة رئيسا لمجموعة العمل كما تم الاتفاق على عقد اجتماعين خلال عام 97 الأول قبل عطلة الصيف والثانى فى الخريف مع امكانية عقد اجتماع ثالث كما وافقت اللجنة على حضور عدد من المنظمات الدولية اجتماعاتها بصفة مراقبين وذلك لبحث العلاقة بين منظمة التجارة العالمية وأى منظمات حكومية تقوم بدراسة موضوع الاستثمار مثل الانكتاد وصندوق النقد ومنظمتى EFTA وابياك.

وأوضح الدكتور عادل خليل على أهمية حضور ممثلين من هيئة الاستثمار ووزارة التعاون الدولى لاجتماعات هذه اللجنة لعرض وجهة النظر المصرية.



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ١٠ / ١٩٩٧

الدور المطلوب لمواجهة أخطار « الجات »

تطبيق الاتفاقية على المنسوجات بعد ٣ أشهر..

وشكاوى مصانع النسيج من المعوقات مستمرة

وزير التموين: إذا لم يتحرك المنتجون لتطوير الإنتاج وخفض التكلفة .. لن تقوى مصر على المنافسة

نتعرض للعقوبة فى حالة عدم تنفيذ الالتزامات!



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : / / ١٩٩٧

صادراتنا لا تزيد على ١٥٪ من التجارة العالمية.. ولا يمكننا الانعزال عن التنظيمات التجارية

وزير الصناعة: صناعتنا بخير.. ولكن لا أنكر شعوري ببعض القلق والحذر

نقيب الصيادلة: خطورة الجات.. في اتفاقية «التريبس» التي تهدد صناعة الدواء بمصر

ما هو الدور المصرى المطلوب لمواجهة أخطار تطبيق اتفاقية «الجات» حتى لا تتحول إلى سيف مسلط على جهود التنمية فى مصر وهى تخطو نحو القرن ٢١ فعلى الرغم من الجوانب الايجابية «للجات» التى ستعود على الدول النامية ومنها مصر! إلا أن هناك بعض السلبيات تجعل الحذر مطلوبا فى مواجهة بنودها .

الواقع يؤكد أن مصر بدأت بالفعل فى تنفيذ بنود الجات من يناير ٩٥ على قطاع الزراعة.. وفى يناير ٩٨ أى بعد ٣ أشهر سوف تطبق على قطاع المنسوجات.. والسؤال هل رجال الأعمال والصناعة قد استعدوا لمواجهة التحديات التى تفرضها الجات.. الاجابة جاءت فى هذا التحقيق أن أصحاب مصانع النسيج مازالوا يشتكون من المشاكل والعقبات التى تعوق هذه الصناعة.. ويتطلعون لمزيد من الجهد من الحكومة للتخفيف من أعباء الضرائب والرسوم الإدارية التى تفقد صناعة النسيج قدرتها التنافسية!! أيضا يؤكد القائمون على صناعة الدواء بمصر على تخوفهم من «التربس» إحدى اتفاقيات «الجات» والتى ستؤدى إلى احتكار الدول المتقدمة للتكنولوجيا!! ويطالبون بضرورة دعم البحث العلمى لمواجهة هذا التحدى .

أيضا يؤكد الواقع أنه لابد من التحرك السريع فلم يعد أمام الدول النامية ومصر سوى الإسراع فى العمل ومواءمة ظروفها الاقتصادية ومنتجاتنا الصناعية مع بنود الاتفاقية الـ٢٨ لنتمكن من الالتزام بها حتى لا نتعرض للعقوبات الدولية المفروضة!! كذلك لابد من اتخاذ التدابير المطلوبة على المستوى العلمى للانتقال إلى عصر التكنولوجيا المصرية.. والسؤال الآن ماهى الآثار المترتبة على تطبيق الجات على الاقتصاد المصرى؟ وهل التزام مصر بهذه الاتفاقية من الممكن أن يهدد الصناعة المصرية؟ واين دور الحكومة فى مواجه التحديات التى تفرضها الجات؟ أسئلة عديدة طرحتها «آخر ساعة» خلال هذا التحقيق على الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين والمشرف على تطبيق الجات.. والمهندس سليمان رضا وزير الصناعة والمهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة السابق إلى جانب عدد من الخبراء والمتخصصين من رجال الصناعة فى مختلف القطاعات .

● تحقيق : سهير الحسينى



لا يوجد تنازلات

وكان من الضرورى أن نبدأ هذا التحقيق عن اتفاقية الجات وتأثيرها السلبي والايجابى على الاقتصاد المصرى في مكتب الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتموين ورئيس اللجنة القومية التى تقوم بمتابعة الوفاء بالتزامات مصر بالنسبة لـ٢٨اتفاقية المنبثقة عن الجات.. لتوضيح الصورة والرد على كافة الأسئلة المتعلقة بهذه الاتفاقية.. ولقد بدأ الدكتور جويلى حديثه عن الجات قائلا :

ـــ لقد قامت مصر بالتوقيع على اتفاقية الجات فى جولة أرجواى بمدينة مراكش ١٥ ابريل ١٩٩٤.

● بداية لابد من توضيح أمر هام وهو أن مصر وقعت الاتفاقية فى ١٥ ابريل لتدخل دور التنفذ فى أول يناير ١٩٩٥ ولقد وقع مجلس الشعب على هذه الاتفاقية ١٦ ابريل ١٩٩٥.. على أن تسرى كأحد التشريعات المصرية من تاريخ دخولها دور التنفيذ يناير ٩٥.. لذلك اصبح على مصر ضرورة تنفيذ التزامها فى المواعيد المحددة وعلى مدار فترة مدتها ١٠ سنوات.. لأنه بعد هذه السنوات لابد أن نكون قد انهينا جميع الالتزامات المطلوبة والتى أصبحت قانونا بعد التوقيع عليها فلابد من التنفيذ حتى لا توقع على مصر العقوبات المفروضة.. فعلى سبيل المثال كانت مصر تطبق نظام حظر استيراد الدواجن قبل توقيع الاتفاقية.. ولقد التزمنا وفقا لاتفاقية الجات بإلغاء هذا الحظر في يناير ٩٥ وعندما تأخرنا فى تنفيذ الإلغاءحيث لم ينفذ الا من شهر واحد.. قدمت بعض الشكاوى ضد مصر، كذلك الحظر على استيراد المنسوجات لابد أن يتم فى يناير أيضا وإلغاء الحظر على استيراد الملابس الجاهزة في يناير ٩٨ فهناك جداول سوف تطبق تدريجيا مع تخفيض جزء من الجمارك كل عام.. مثلنا مثل أى دولة من الـ١٣٢ المشاركة فى الجات..

ويضيف وزير التموين: وهكذا عكس المفهوم الخاطىء ان الجات لن تطبق إلا بعد انتهاء المهلة عام ٢٠٠٥ أيضا هذه الاتفاقية ليست ضد اقتصاد مصر كما يعتقد البعض بدليل أن الدول التى رفضت الاشتراك في البداية فى الجات تعمل الآن بكل قوتها لتصبح إحدى أعضائها.

● **هل التزام مصر ببنود الجات سوف يضيف عبئا جديدا على برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى حقا؟**

قال وزير التجارة الخارجية والتموين مؤكدا: ان مشاركة مصر في اتفاقية الجات لم يشمل أى تنازلات تزيد عما التزمت به مصر فى برنامج الاصلاح الاقتصادى.. بل ولاشك ان مشاركة مصر في الجات له جوانب ايجابية على اقتصادها فإن زيادة حجم التجارة العالمية يؤدى بالتأكيد الى زيادة الطلب على صادرات الدول النامية.. أيضا فإن مصر مثلها كباقى الاعضاء لايمكن أن تخرج عن إطار هذه الاتفاقية خاصة وأن هذه الاتفاقية أصبحت واحدة من آليات النظام العالمى الجديد الذى لا يمكن التعامل بعيدا عنه.. خاصة بالنسبة لدولة مثل مصر التى لا يتجاوز حجم تجارتها الخارجية عن ١٥٪ من حجم التجارة العالمية وبالتالى لا يمكنها الانعزال عن حركة التجارة العالمية.

رفع الحظر

● **فى تقديركم ما هى الآثار المترتبة على تنفيذ هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصرى بقطاعاته الزراعية والصناعية؟**

ـــ بالنسبة لتأثير اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى من الممكن الرد باختصار بالنسبة لقطاع الزراعة.. تعهدت مصر بتخفيض الجمارك على المنتجات الزراعية بنسبة ٢٤٪ على مدى ١٠ سنوات.. وهذا لن يطبق على السلع التى تقل رسومها الجمركية عن ١٠٪.. وبالنسبة للثلاث سلع التى كانت مصر تحظر استيرادها وهى الدواجن وزيت الطعام والقشدة فقد التزمت مصر فى الجات بإلغاء الحظر على هذه السلع واستبداله بتعريفة جمركية عالية.. ولقد رفعت مصر الرسوم الجمركية على هذه السلع بعد إلغاء الحظر عليها الى أربعة أمثالها للدواجن والقشدة وسبعة أمثالها بالنسبة لزيت الطعام، أيضا تضمنت الاتفاقية خفض الدعم للانتاج والصادرات الزراعية فى الدول المتقدمة.. مما يؤدى الى ارتفاع أسعارها بالنسبة للدول المستوردة.. وسمحت بذلك فى صور مختلفة فى الدول النامية ومنها مصر..

● **وكيف واجهت مصر هذا الجزء من الاتفاقية الذى سيؤدى الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة ومصر مازالت تعتمد على الاستيراد فى الغذاء خاصة بالنسبة للقمح والذرة؟**

ـــ قال الدكتور أحمد جويلي: لقد اتخذت الحكومة المصرية عددا من السياسات لمواجهة ارتفاع سعر الغذاء عالميا أهمها:

ـــ الاعتماد على الذات فى توفير الغذاء الذي ارتفع سعره فى السوق العالمى من خلال برنامج لتنمية الانتاج الزراعى وإعطاء المزارعين أسعارا مرتفعة تعادل الأسعار العالمية مثلما حدث في القمح والذرة فى الموسم الماضي.. كما أن تحرير الأسعار للسلع الزراعية الاخرى أدى لزيادة الانتاج الزراعى لحصول الفلاح على أسعار مجزية مثل ما حدث فى محصول الأرز.

ـ أيضا نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية للسلع الزراعية المصرية وإزالة القيود غير



المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩٧/١/١

الجمركية في الدول المتقدمة، فإن من المنتظر زيادة صادرات مصر الزراعية.

زيادة الربح في الانتاج الزراعي نتيجة لتحرير الأسعار من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة أسعار الاستيراد للمواد الغذائية سيشجع رجال الأعمال على الاستثمار في مجال الزراعة.

● أليس من المتوقع أن يتجه المستوردون في مصر الي زيادة استيراد المواد الغذائية نتيجة لتخفيض الدول المتقدمة الجمارك على المنتجات الزراعية؟

ـــ لا أعتقد أن هناك احتمالات لزيادة الاقبال على استيراد المواد الغذائية نتيجة لتخفيض الجمارك على المنتجات الزراعية وذلك نظرا لارتفاع مستوى التعريفة الجمركية على هذه المنتجات والتي وضعتها مصر عند التفاوض.. إلى جانب أن الحكومة تقوم الآن ومن خلال لجانها الوزارية بوضع برنامج لتنشيط تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية بهدف زيادة حجمها.. أيضا نجح المفاوض المصري أثناء توقيع الاتفاقية في استصدار قرار وزاري من وزراء تجارة دول منظمة التجارة العالمية يقضي بتعهد الدول المتقدمة بتقديم مساعدات للدول المستوردة للمواد الغذائية ومنها مصر.. وذلك في إطار اتفاق المساعدات الغذائية بهدف تحديد مستويات للمساعدات الغذائية على نحو يكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الاصلاح وقد تعهدت الدول المتقدمة الاعضاء بتوفير المواد الغذائية بشروط ميسرة وبتقديم المساعدات المالية لتحسين الانتاج الزراعي في الدول النامية.

إزالة المعوقات

● وما هي الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية الجات بالنسبة للقطاع الصناعي؟

اجاب وزير التجارة والتموين:

ـــ لقد تعهدت الدول الصناعية المتقدمة والمشاركة في الاتفاقية بتخفيض الرسوم الجمركية (في المتوسط) بنسبة ٣٨٪ على مدى ٥ سنوات وذلك وفقا لجداول التنازلات التي قدمتها هذه الدول لمنظمة التجارة العالمية.

● وما هي التنازلات التي قدمتها مصر في ظل اتفاقية الجات بالنسبة لقطاع الصناعة؟

ـــ بالنسبة لمصر فقد قدمت قائمة تنازلاتها.. حيث التزمت بالنسبة للسلع الصناعية بربط رسومنا الجمركية عند مستوى أعلى من الذي يطبق حاليا بنسبة ٣٠٪.. ولما كان التزامنا في الجات هو تخفيض الرسوم الجمركية بمعدل سنوي ٢٪ على مدى ٥ سنوات أي ١٠٪ فقط.. وبذلك سوف يستقر مستوى الرسوم الجمركية في الجات في ٢٠٠٠/١/١ عند مستوى أعلى عن المطبق فعلا بنسبة ١٠٪ وذلك لاننا تحوطنا بزيادة قدرها ١٠٪.

● لقد أبدى رجال الأعمال في مجال صناعة النسيج والملابس الجاهزة تخوفا شديدا من تخفيض الرسوم الجمركية على هذه الصناعة ورفع الحظر عنها بعد تطبيق الاتفاقية خاصة في ظل المعوقات الحالية في مجال الاستثمار في هذا القطاع؟

ـــ الواقع أن المفاوض المصري قد تحاشى في هذه الاتفاقية الآثار السلبية للاستيراد على الصناعات المصرية.. وفي نفس الوقت فإن هذه الاتفاقية تدعم الصادرات الصناعية من خلال تخفيض الدول الأخرى لرسومها الجمركية.. أيضا تعهدت الدول الأعضاء بإلغاء القيود الكمية وكافة القيود غير الجمركية. كما أن هذه الاتفاقية قد أعطت الحق لمصر في دعم صادراتها من السلع الصناعية.. كذلك وافقوا على دعم مصر للانتاج الصناعي.

● سيادة الوزير هناك شكوى تكاد تكون عامة من العاملين في الصناعة خاصة قطاع الغزل والنسيج من المشاكل والمعوقات التي تواجههم في عملهم وتجعلهم غير قادرين على المنافسة العالمية؟

ـــ لقد حرصت الحكومة من خلال لجانها الوزارية الخاصة بتطوير الانتاج الصناعي والارتقاء بمستوى الجودة.. وتنمية الصادرات ولجنة إزالة معوقات الاستثمار على وضع برامج للتوسع الصناعي من خلال القطاع الخاص ورفع كفاءة الانتاج بما يتيح تخفيض التكلفة والارتقاء بالجودة وبذلك تتمكن مصر من المنافسة في السوق العالمي.

● أيضا هناك شكوى من رجال الصناعة خاصة صناعة الملابس الجاهزة من نظام الحصص الذي تفرضه بعض الدول المتقدمة مما يقلل من فرصة مصر في التصدير؟

ـــ الواقع أنا أتعجب من هذه الشكوى لأن مصانعنا المصرية حتى الآن لم تستطع تصدير الكمية المحددة في نظام الحصص.. فلماذا الشكوى إذا كنا لم نصل الى تصدير الكم المطلوب.

● كذلك هناك تخوف كبير من اتفاقية الملكية الفكرية «التربس Trips» خاصة في مجال صناعة الدواء والاختراعات الكيماوية وذلك لأننا لن نستطيع بعد ذلك الحصول على التكنولوجيا الحديثة التي ستصبح ملكا لمن اخترعها إلا إذا قمنا بشرائها بما يزيد من تكلفة الانتاج المصري؟

ـــ هذه حقيقة لذلك من المفروض أن يعمل القائمون على صناعة الادوية والكيماويات على عمل الأبحاث والاختراعات الخاصة بمصر.. وفي هذه الجزئية ترى الحكومة ضرورة الاستفادة من الفترة الانتقالية التي منحتها الاتفاقية للدول النامية ومنها مصر ولكن للأسف هذه الفترة تمر



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٠/١

دون أن نعمل على الاستفادة منها من جانب رجال الصناعة.. ويضيف الدكتور جويلي: كذلك تقوم الحكومة الآن باقتراح تعديلات على التشريعات الخاصة ببراءات الاختراع والعلامات التجارية.. فالواقع يؤكد اننا مقبلون على منافسة عالية من خلال الاتفاقيات التى توقعها مصر فى مجال التجارة العالمية وإذا لم يستغل رجال الأعمال والصناعة المرحلة الانتقالية الحالية فى تطوير أساليب الانتاج وتحسين مستوى الجودة وخفض التكاليف وأيضا تطوير أساليب التسويق وبذل جهد أكبر فى هذا المجال لن تقوى مصر على هذه المنافسة..

● **وعندما نطرح السؤال على المهندس سليمان رضا وزير الصناعة عن الخطورة التى من الممكن أن تهدد الصناعة المصرية من تطبيق اتفاقية الجات؟**

أجاب وزير الصناعة على الفور:

.. الواقع أن هذا السؤال عندما يوجه لى بصفتي وزيرا للصناعة أشعر بالقلق.. لأن الشعور بالضعف فى رأيى أقوى من الضعف نفسه.. وهناك أفراد — ونحمد الله — أنهم قلة دائما صوتهم عال بالشكوى وهذا لعدم ثقتهم فى بلدهم وفى أنفسهم وهذا خطأ.. فالصناعة المصرية بخير وتسير للأحسن بل وأصبحت قادرة على المنافسة فى السوق العالمى بعد أن أثبتت وجودها وأصبح للعديد من منتجاتنا اسم يحظى بالثقة والاحترام فى العالم..

ويضيف المهندس سليمان رضا.. ومع ذلك فإن بعض القلق مطلوب فمصانعنا أشبه بالطالب المقبل على امتحان الثانوية العامة لابد من بعض القلق الذى يدفعنا لمزيد من الجهد.. ولكن لابد أن يكون لديه الرغبة والطموح حتى ينجح ولكن إذا ما سيطر عليه الخوف والتشاؤم لن يحقق النجاح.. والصناعة المصرية أصبحت قادرة على سد احتياجات السوق الداخلى فى مصر.. وهذا ليس هو المحك فى النجاح.. فأى صناعة لكى تؤكد نجاحها لابد أن تنافس فى الأسواق الخارجية وتواجه قوى شرائية أقوى وأكبر.

● **وماذا قدمت وزارة الصناعة للصناعات المصرية لكي تؤهلها للانفتاح على الصناعة العالمية بعد تطبيق اتفاقية الجات؟**

— دور وزارة الصناعة هو تأهيل الصناعة والمصانع المصرية لكى تصبح قادرة على المنافسة العالمية من خلال وضع مواصفات عالية للجودة.. فالصناعة الرديئة غير قادرة على المنافسة.. هذا بالإضافة الى تقديم المعونة الفنية من خلال ما تقدمه الوزارة من إرشاد صناعى للصناعات النامية الصغيرة والمتوسطة.. أيضا لدينا الآن حزمة من الميزات التفضيلية الممتازة فى مجال الاستثمار الصناعى.. وفى مجال التمويل والدعم المادى عملنا على تقوية بنك التنمية الصناعية الى جانب التفاهم مع البنوك بصفة عامة لإعطاء نوع من التسهيلات فى التمويل لرجال الأعمال والصناعة بمنحهم سعر فائدة مقبولا.

● **ولكن من خلال لقائنا مع رجال الصناعة هناك شكوى عامة من ارتفاع نسبة الفائدة على القروض هذا الى جانب الصعوبات التى قد تصل الى العرقلة من خلال الطلبات والضمانات المطلوبة للحصول على القروض؟**

● قال وزير الصناعة مدافعا : حتى الآن لم تصلنى أى شكوى من جانب رجال الصناعة خاصة بالبنوك والضمانات التى تطلبها.. وأعتقد أن هناك تعاونا واضحا بين البنوك ورجال الصناعة.. ولكن أحيانا رجل الأعمال يطلب قرضا قيمته ١٠٠ مليون لإقامة مشروع لا يستحق أكثر من ٢٠ مليونا.. لذلك لابد من أن يعلم رجال الأعمال أن هناك أسسا وقواعد لابد أن تطبق عند الحصول على قروض بنكية.. وفى تقديرى أن هناك خطا وهميا بين الحذر والعرقلة ومن الجائز أن الذى يعتبره رجال الأعمال عرقلة ما هو إلا حذر.

ويستطرد وزير الصناعة:

— وعلى كل حال مازال هناك عدة سنوات قبل تطبيق اتفاقية الجات وهذه المهلة الباقية لابد من استغلالها فى بذل جهد متواصل والعمل الجاد حتى نستطيع الصمود أمام هذه المنافسة العالمية.. وبصفة عامة أنا كوزير صناعة على ثقة من قدرة الصناعة المصرية على المنافسة العالمية بعد تطبيق اتفاقية الجات ومع ذلك لا انكر أن بداخلى شعورا ببعض القلق والحذر.

تقوية القاعدة التكنولوجية

ويبدأ المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة السابق حديثه عن تأثير اتفاقية الجات على الصناعة المصرية قائلا:

— اتفاقية الجات باختصار شديد شر لابد منه أو دواء مر ولكنه ضرورى لاستمرار الحياة.. واتفاقية الجات أصبحت أمرا واقعا بعد أن وقعت عليها مصر عام ٩٤.. لذلك المفروض علينا الآن أن نبذل كل الجهد للاستعداد لمواجهتها.. لذلك فالقضية الأساسية التى يجب أن تشغلنا الآن لمواجهة المتغيرات المترتبة على هذه الاتفاقية أن ندرس الصناعات المصرية ونقوم بتصنيفها.. وسنجد أن هناك صناعة مصرية لها قدرة تنافسية.. أى قادرة على المنافسة فى السوق العالمى ولابد أن نركز على هذه الصناعات ونبدأ فى معالجة القصور الذى تعانى منه حتى تصبح قادرة على المنافسة.. مثال ذلك صناعة الغزل والنسيج فمصر لديها قدرة تنافسية عالية فى هذه الصناعة فإذا قمنا بعمل دراسات متكاملة عنها وإزالة أى عقبات تعترضها فسوف تصبح قادرة على مواجهة المنافسة.

ويضيف وزير الصناعة السابق : أيضا فى رايى أن القضية الهامة والرئيسية التى يجب أن



يواجهها رجال الصناعة والمجتمع المصرى والحكومة هو التفكير الجدى والعملى فى قضية تخفيض تكلفة الانتاج خاصة وأن هناك مبالغ تدفع لا داعى لها وهى تعد جزءا من الروتين فهى تكلفة اضافية غير ضرورية وغير مبررة مثل خطابات الضمان على شىء لا داعى له.. والأمانات وغيرها أيضا بالنسبة للصناعات التى لنا قدرة تنافسية فيها والتى تحتاج الى دعم لفترة محددة تعد كمرحلة انتقال خلال المهلة المتبقية على تنفيذ اتفاقية الجات.. فهذه الصناعات فى حاجة الى جهد كبير حتى تتمكن من عبور هذا الخندق..

ويضيف وزير الصناعة السابق: وباختصار شديد إذا لم نعمل على تقوية القاعدة التكنولوجية المصرية وقدرة الإبداع والاختراع والتطوير سوف يصبح حجم المشكلة وخطورتها أكبر بكثير مما يظهر لنا الآن.. خاصة بعد تطبيق اتفاقية «التربس» أى الملكية الفكرية التى ستطبق مع اتفاقية الجات تلك الاتفاقية التى تجعل التكنولوجيا العالمية غير متاحة أمام مصر والدول النامية إلا إذا وافقت الدول صاحبة التكنولوجية الجديدة الخاصة بأى صناعة على بيعها لمصر.. وحتى إذا ما بدانا الشراء للتكنولوجيا من الخارج ستظل مصر دائما متخلفة عن التكنولوجيا الحديثة.. لذلك ليس أمامنا بديل فى مواجهة اتفاقية «التربس» سوى تدعيم القدرة الذاتية لتطوير التكنولوجيا من خلال تشجيع الإبداع والاختراع.

جودة الصناعة المصرية

وينتقل اللقاء الى المهندس محمود منصور رئيس الجهاز التنفيذى لمدينة العاشر من رمضان تلك المنطقة الصناعية التى تمثل قلعة الصناعة المصرية الحديثة والتى أنشئت عام ١٩٧٨ وتضم الآن ٧٦٩ مصنعا برأسمال ٧٩١٩٣٧٠ وتعمل فى كافة المجالات الصناعية من دواء وسجاد وغزل ونسيج وملابس جاهزة ومواد غذائية وزجاج وغيرها.. يبدأ المهندس محمود منصور حديثه قائلا:

ــ من المؤكد أن الصناعة المصرية وصلت الآن لمرحلة من التقدم يجعل تطبيق اتفاقية الجات بعد عدة سنوات لا يمثل أى خطورة على صناعتنا. يؤكد ذلك حصول العديد من شركاتنا الصناعية كل يوم على شهادة الأيزو ٩٠٠١.. وحصول أى صناعة على هذه الشهادة يعنى تطابقها مع المواصفات العالمية الخاصة بهذه الصناعة.. وأعتقد أن هذا يعد اعترافا عالميا بجودة الصناعة المصرية..

ويضيف المهندس محمود منصور.. أيضا إذا ما نظرنا الى المدن الصناعية سنجد أنها أصبحت مزدحمة بالمستثمرين.. فالاستثمار فى مجال الصناعة يتزايد بصفة مستمرة مما يؤكد أن الانتاج الصناعى بمصر فى خير.. ومن الملاحظ أيضا أن المستثمر المصرى خاصة بالمدن الجديدة أصبح حريصا على الصمود أمام المنافسة العالمية وذلك بتقليل سعر التكلفة والوصول الى أعلى مستوى من الجودة.. وذلك من خلال حرص العديد من أصحاب المصانع على إقامة دورات تدريبية للعمال والفنيين بمصانعهم لرفع مستواهم الفنى الوصول الى مستوى أعلى من الجودة يمكنه من إثبات وجوده فى السوق العالمى وكسب ثقة المستهلك فى الخارج.. وأعتقد أن العديد من صناعاتنا استطاعت الوصول الى هذا الهدف ودليل ذلك أن المعارض الكثيرة التى تقيمها مصر الآن سواء فى دول أوروبا وأمريكا او فى المنطقة العربية وأفريقيا أصبحت تلاقى نجاحا وإقبالا كبيرا جدا من المستهلك فى الخارج.

الخطورة فى «التربس»

أما الدكتور زكريا جاد نقيب الصيادلة وأحد رجال صناعة الدواء البارزين فى مصر فيبدأ حديثه عن تأثير اتفاقية الجات على صناعة الأدوية فى مصر قائلا:

ــ ان صناعة الدواء تعد من أقوى الصناعات فى مصر ولقد استطاعت فى السنوات الأخيرة صناعة ٩٣٪ من حجم الدواء الذى نستهلكه بمصر الى جانب تصدير الدواء المصرى الى الدول العربية والأفريقية بل وأيضا بعض الدول الأوروبية. ولذلك أعتقد أننا لن نتأثر كثيرا من تطبيق الجات وذلك بالنسبة للأدوية التى يتم انتاجها الآن بل وأيضا التى سوف تنتج قبل تطبيق الاتفاقية.

ويضيف نقيب الصيادلة محذرا: ولكن فى تقديرى ان أخطر ما فى الجات هو اتفاقية التربس «Trips» وهى الخاصة بحماية الملكية الفكرية.. فهذه الاتفاقية تنص على أن كل انتاج فكرى سواء فى مجال الفن أو الدواء والمواد الكيماوية يصبح ملكا لمكتشفه لمدة ٢٠ عاما على الأقل.. أى عملية احتكار بمعنى أن الدواء الذى سيكتشف بعد هذه الاتفاقية سيقتصر الانتفاع به على الدولة المكتشفة لمدة ٢٠ عاما ثم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ١٩٩٧/١٠/١

ينتقل للملكية العامة.. وإذا أرادت أى دولة انتاجه قبل مضى المدة فسيكون ذلك مقابل مبلغ مالى كبير يحدده المكتشف.. وبالتالى تصبح تكلفة انتاج الدواء عالية مما يؤدى الى ارتفاع كبير فى سعر الدواء على نحو لا يسمح بالمنافسة مع الدول صاحبة الاكتشاف ولذلك فإن خطورة اتفاقية الجات «التربس» سوف تظهر بوضوح فى صناعة الدواء.

ويضيف الدكتور زكريا جاد : واعتقد أن الحل الوحيد لمواجهة هذه الخطورة يكمن في الاجتهاد فى مجال البحث العلمى والاختراعات والاكتشافات الجديدة ولذلك فإن دور الحكومة فى هذه المرحلة الانتقالية لابد أن يتركز فى دعم البحث العلمى وتشجيعه.. ومع وضع ضوابط على التصنيع والاهتمام بمواصفات الجودة.. مع خفض التكلفة لأن الجات ببساطة تعنى حرية التجارة بمعنى أن أى سلعة ستدخل مصر دون حواجز أو جمارك وبذلك ستوضع السلعة المحلية جنبا الى جنب مع السلع الأوروبية والأمريكية وللمستهلك أن يختار.. ومن البديهى أنه إذا ما وجد أن سعر الدواء المحلى مثل سعر الدواء الأجنبى أو أعلى فسوف يتجه المستهلك الى الأجنبى على الفور.

المشكلة فى التوقيت

وينتقل اللقاء الى المهندس حسام أبو الفتوح صاحب عدة مصانع لانتاج السيارات ومستلزمات الانتاج والأدوات الصحية.. والذى يبدأ حديثه عن اتفاقية الجات قائلا :

— أهم مشكلة تواجه رجال الصناعة الآن هو توقيت تطبيق اتفاقية الجات.. خاصة وأن الصناعة الحقيقية لم تبدأ فى مصر إلا فى السنوات الأخيرة.. ومن المعروف أن أى صناعة جديدة تحتاج من٥ إلى ٧سنوات حتى تكتمل وتصبح قادرة على المنافسة وذلك من خلال تحقيق أمرين :

الأول : مستوى عال من الجودة .

الثانى : الإنتاج بكم كبير مما يؤدى إلى خفض تكلفة الإنتاج وبالتالى خفض السعر .

والسؤال كم صناعة فى مصر وصلت إلى هذا المستوى!!؟ وعلى سبيل المثال لقد بدىء فى اقامة مصنع لإنتاج سيارة مصرية منذ عدة أشهر.. لذلك فهذا المصنع فى حاجة إلى ٥سنوات على الأقل حتى يستطيع أن يدخل المنافسة بالمستوى المطلوب عالميا.. لذلك فحتى الآن الكثير من رجال الصناعة مازالوا ينظرون بخوف وحذر شديدين لأنهم غير مستعدين لدخول هذه المنافسة العالمية بعد تطبيق الجات وهذا لا يمنع أننا كرجال صناعة مصريين استطعنا الحصول على التكنيك الفنى من أكثر الدول تقدما فى العالم حتى أصبحنا نستخدم نفس التكنولوجيا والميكنة.. ولكن الواقع أن مصر اقتحمت مجال صناعة السيارات مؤخرا حيث كان من المفروض أن تنتج السيارة المصرية منذ أكثر من ٢٠عاما فقد بدأنا دخول هذه الصناعة مع الهند وتركيا وأسبانيا وكل هذه الدول أصبح لديهم سيارة خاصة بهم.. بينما توقفت مصر للأسف عند مرحلة التجميع خاصة فى مجال تصنيع سيارات الركوب.. ولكن اليوم تغير الوضع تماما فأى مصنع لكى يحصل على موافقة لتصنيع السيارات لابد أن يبدأ بتصنيع٤٠٪ من السيارة.. ولكن المشكلة كما ذكرت هى ضيق الوقت فنحن فى حاجة إلى عدة سنوات حتى نتمكن من الوصول إلى النسبة المستهدفة وهى تصنيع٦٠٪ من السيارة.. لأننا إذا ما وصلنا لهذا الرقم سنكون قد حققنا نجاحا كبيرا جدا.. فيكفى أن نعلم أن ألمانيا لا تصنع سوى٦٠٪ من السيارة الألمانية ثم تقوم باستيراد الـ٤٠٪ المتبقية من الخارج.. فإذا ما وصل المنتج المصرى لنسبة ٦٠٪ من تصنيع السيارة سيصبح قادرا على اقتحام السوق العالمى دون خوف أو قلق.. واعتقد أن هذه النسبة ليست مستحيلة أو صعبة على الإنسان المصرى..

ويستطرد المهندس محمد حسام الدين أبوالفتوح: ولكى نضمن اثبات وجودنا فى مواجهة هذه المنافسة الطاحنة فعلى رجال الصناعة المصريين أن يعملوا على تكوين مجموعات عمل لتحديد الصناعات التى ستتأثر على نحو كبير من تطبيق الجات والعمل على مساندتها.. أيضا على كل مصنع وكل منتج أن يحاول استغلال كافة الامكانيات المتاحة فى مصر لتقليل حجم استيراد مستلزمات الانتاج من الخارج وبالتالى تقليل التكلفة وعلى سبيل المثال لقد قمت باستئجار خط دهان للسيارة التى أقوم



بإنتاجها من احدى شركات السيارات.. وبذلك استطعت تخفيض سعر السيارة التى انتجها بنسبة ٤٠٪ وبذلك اثبت وجودنا فى سوق إنتاج السيارات العالمى مما شجع دولة مثل المانيا على أن تعطينا تكنولوجيا صناعة السيارة الألمانية التى نصنعها فى مصر الآن..بل وعندما قام عدد من الخبراء الألمان بزيارة مصنعنا فى مصر اتفقوا معنا على أنه إذا ما استطعنا إنتاج الأجزاء التى بدأنا تصنيعها فى مصر بالجودة والسعر المناسب.. فسوف تستورد المانيا من إنتاجنا ٣٠٠ الف قطعة وهذا بلا شك أمر مشجع ويمثل دفعة لصناعة السيارات فى مصر.

ويضيف المهندس محمد حسام الدين قائلا: أيضا مطلوب من الحكومة فى هذه المرحلة الانتقالية أن تظل تعمل من خلال العقلية المتفتحة التى تعمل بها الآن حتى لا نتراجع إلى الوراء.. تلك العقلية التى تشجع الاستثمار من خلال السياسات الاقتصادية المفتوحة والبورصة المصرية التى بدأت تؤكد وجودها إلى جانب البورصات العالمية.. أيضا لابد من تحرير البنوك المصرية من الخوف حتى تتحمل مسئوليتها خاصة فى مجال تقديم القروض لرجال الصناعة دون التمسك بضرورة الحصول على ضمان مالى كبير للمشروع بدلا من تمسكها بالتدفق النقدى للمشروع. مما يقلل من حجم مساهمتها من دعم الصناعة المصرية.

مشاكل صناعة المنسوجات

وينتقل اللقاء إلى المهندس محمد نجيب صاحب مصانع النسيج والملابس الجاهزة ليتحدث عن تأثير تطبيق اتفاقية الجات على هذه الصناعة وقدرة الإنتاج المصرى على المنافسة فيقول:

ـ الواقع أن المنافسة فى اى صناعة يتطلب توافر ٣ عناصر الجودة.. والسعر.. والتسهيلات.. وإذا نظرنا إلى صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة سنجد أنه بالنسبة للعنصر الأول الجودة فلا يوجد خوف على هذه الصناعة من الجات بعد أن وصلت إلى مستوى عال جدا من الجودة يجعلها قادرة على المنافسة بثقة ودليل على ذلك أنه حاليا هناك طلب كبير ومستمر على الاقمشة المصرية فى الخارج خاصة دول أوروبا وأمريكا ولذلك فمصر تصدر اقمشة وملابس جاهزة بمبلغ ٣ مليارات جنيه سنويا.

أما بالنسبة لعنصر السعر فهناك تخوف وقلق حقيقى من التأثير السلبى لاتفاقية الجات على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة فى مصر بل وربما تقتصر خطورة هذه الاتفاقية على فارق السعر وارتفاع تكلفة الإنتاج المصرى عن مثيله بالخارج وذلك نظرا لأن صناعاتنا مازالت مكبلة بالأعباء التى يتحملها المنتج

المصرى فعلى سبيل المثال صناعة المنسوجات تتحمل حتى الآن ١٦نوعا من الضرائب من بينها ضريبة المبيعات التى تصل إلى ١٨٪ بمفردها هذا بالإضافة الى ارتفاع أسعار الخامات بمصر بنسب كبيرة عنها فى الخارج.. وأيضا ارتفاع أسعار شراء غزول القطن المصرى حيث تباع هذه الغزول للمصانع المصرية بسعر أعلى مما تباع به للمستورد الأجنبى فى الخارج بنسبة تصل إلى ٤٠٪.. هذا إلى جانب ارتفاع أسعار الكهرباء والتأمينات. حيث يدفع كل مصنع ٤٠٪ من أجر كل عامل تأمينات.. لذلك إذا لم تحرص الدولة على تخفيف هذه الأعباء الضخمة عن مصانع النسيج والملابس الجاهزة قبل تطبيق اتفاقية الجات على هذه الصناعة فأعتقد أن المنافسة لن تكون فى صالح مصر..

ـ وعندما ما نتحدث عن العنصر الثالث وهو «التسهيلات» سنجد أنها تمثل عنصرا سلبيا فى المنافسة وتجعلها فى غير صالح الإنتاج المصرى.. فمثلا فوائد قروض البنوك فى مصر تصل إلى ١٥و١٦٪ بينما أسعار هذه الفائدة لا يتعدى ٣٪ فى دول جنوب شرق آسيا.

● وما هو المطلوب من جانب رجال صناعة النسيج والملابس الجاهزة حتى تصبحوا قادرين على دخول المنافسة العالمية بعد تطبيق الجات؟

ـ بداية لابد أن تعمل الدولة على الابقاء على عملية حظر استيراد الأقمشة والملابس الجاهزة من الخارج حتى تكتمل خطوات الاصلاح الاقتصادى فى مصر.. أيضا فى ظل دور الدولة لحماية هذه الصناعة المطلوب أن تعمل على رفع المعوقات والعقبات التى تعترض انطلاقه هذه الصناعة ـ والتى تحدثنا عنها ـ كذلك تشجيع التصدير وتسهيل اى عقبات قائمة الآن.. وأيضا تسهيل عملية استيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج فنحن نجد الآن صعوبة بالغة للحصول على الموافقة. هذا على الرغم من أنه فى كثير من الحالات نجد أن أسعار هذه المستلزمات اللازمة للإنتاج المستوردة أقل بكثير عن مثيلها المصنعة فى مصر.

زيادة الصادرات

ثم يتحدث طارق محمد فوزى رئيس مجلس إدارة إحدى شركات الصناعات الغذائية وشركة للنقل الثقيل عن المخاوف المطروحة الآن من تطبيق اتفاقية الجات فيقول:



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ١٢ / ١٩٩٧



رجال الصناعة: [illegible] ٨٦٪ [illegible] ٨٣٪ [illegible] آسيا

صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة [illegible]

[illegible]!

ـ في تقديرى أن اتفاقية الجات سوف تمثل خطورة بالفعل ولكن أصحاب الصناعات الرديئة والتى لن تستطيع أن تتطور لتساير التقدم العالمي.. فالمفروض عندما ينفتح العالم تجاريا بدون قيود أو جمارك يكون ذلك لمصلحة المواطن أولا وأخيرا لانه سيحصل على افضل وأجود السلع بالسعر المعقول بعد أن يصبح العالم كله سوقا مفتوحا.. وإذا لم يقدم كل منتج أجود صناعة بأقل الاسعار لن يستطيع أن يصمد أمام المنافسة العالمية.. وهذا بلا شك في حاجة إلى جهد كبير من رجال الصناعة في مصر. فاليوم تعمل الدولة على حمايتها من خلال الجمارك بعد ذلك لن تكون هناك حماية.. واعتقد أن الكثير من المنتجين في مصر بدأوا يدركون هذه الحقيقة لذلك نجد أن هناك صناعات مثل صناعات السجاد والملابس الجاهزة أصبحت قادرة على أن تنافس عالميا.. كذلك صناعة السيارات خاصة سيارات النقل الثقيل أكدت كفاءة المنتج المصرى حيث انها لا تقل جودة عن سيارات النقل المستوردة.. وأنا أقول ذلك من خلال تجربتى فلدينا في الشركة السيارة المصرية والاخرى المستوردة ولا أشعر بأى فرق بينهما وأعتقد أنه بعد اتفاقية الجات من الممكن لهذه الصناعة أن تنافس مثيلاتها في الدول المتقدمة.

ويضيف طارق فوزى صاحب شركة النقل الثقيل: لذلك على رجال الصناعة في مصر أن يستغلوا فترة المهلة المتبقية على تطبيق اتفاقية الجات في تطوير وتحديث الإنتاج وتدريب العمالة حتى يصل الإنتاج المصرى إلى مستوى الجودة المطلوب للمنافسة العالمية، كذلك على الدولة أن تعمل على تشجيع التصدير وزيادة حجم الصادرات المصرية للخارج.



تقرير حكومى يؤكد ارتفاع أسعار اللحوم وزيت الطعام والسكر بعد تنفيذ «الجات»

كتب ـ السيد سعيد:

أكد تقرير أعده خبراء وزارة الزراعة ارتفاع اسعار اللحوم المستوردة بعد تنفيذ اتفاقية الجات بنسبة ١٣٪ وزيت الطعام بنسبة ٤.١٪ والسكر بنسبة ١٠٪. توقع التقرير ارتفاع حجم استيراد مصر من اللحوم الحمراء والقمح والسكر خلال السنوات الثلاث القادمة. وأوضح التقرير زيادة حجم استيراد اللحوم الحمراء بكمية ١٧٩ ألف طن بقيمة ٢١٤ مليون دولار، والقمح بكمية ٤٧٠٧ الاف طن بقيمة ٧١٦ مليون دولار والسكر بكمية ٥٠٨ الاف طن بقيمة ١٨٩ مليون دولار وزيت الطعام بكمية ١٦٦ ألف طن بقيمة ٦٧ مليون دولار.



مجلس الوزراء يحدد قريباً خطوات تحرير المنسوجات وفقاً «للجات»

مليارا جنيه.. مخزون الغزل والنسيج!!



يحدد مجلس الوزراء خلال الايام القليلة القادمة موقف مصر من تنفيذ اتفاقية «الجات» على قطاع المنسوجات المصرية والمحدد له اول يناير المقبل.

يناقش المجلس المذكرة التى رفعها الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة للدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء وتتضمن مطالبة وزارة المالية بوضع نظام جمركى خاص للمنسوجات يحقق العدالة بين الانتاجين «المحلي والمستورد» فى اطار خطة متكاملة لمواجهة تنفيذ الآثار السلبية لتنفيذ قرار تحرير المنسوجات ابتداء من يناير المقبل خاصة بعد ما كشفته وزارة الصناعة عن ارتفاع قيمة المخزون من قطاع الغزل والنسيج إلى 2,137 مليار جنيه منها 1,127 مليار جنيه مخزوناً لدى شركات القطاع الخاص.

وقد أشارت مذكرة وزير التجارة إلى التزام مصر بتنفيذ اتفاقية «الجات» برفع الحظر عن المنسوجات اعتباراً من اول يناير القادم والملابس ومصنوعاتها فى اول يناير عام 2002 مع الالتزام بخفض تدريجى للرسوم الجمركية والذى بدأ من يناير 96 بنسبة خفض 3٪ لمدة 10 سنوات.

كما حددت مذكرة الدكتور الجنزورى 6 بدائل مقترحة للخروج من الازمة التى تواجه المنسوجات المصرية وتؤدى للوفاء بالتزامات مصر فى مجال تحرير تجارتها وذلك لاختيار افضل هذه البدائل للتنفيذ بما يتفق وظروف الصناعة النسجية المصرية.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٦/١٠/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الموسوعة الاقتصادية



إعداد المستشار الدكتور:
عبد الفتاح مراد

اتفاقية بشأن قواعد المنشأ
AGREEMENT ON RULE OF ORIGIN
ACCORD RELATIF AUX REGLES D . ORIGINE

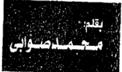
هى إحدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية: وتتضمن هذه الاتفاقية مايأتى: الجزء الاول:
ويشتمل على التعريف والمشمول. المادة (١) وهى تتضمن تعريف قواعد المنشا وذلك فى الفقرات التالية:
الفقرة ١ـ تتناول تعريف قواعد المنشأ. والفقرة ٢ـ تحدد مضمون قواعد المنشا. الجزء الثانى: وهو يتضمن شرح الضوابط التى تحكم تطبيق قواعد المنشا ويتكون من مادتين: المادة رقم (٢) وهى تتناول الضوابط خلال الفترة الانتقالية. اما المادة رقم (٣) فهى تشتمل على الضوابط بعد الفترة الانتقالية ويتعرض الجزء الثالث: للترتيبات الاجرائية بشان الاخطار والمراجعة والمشاورات وتسوية المنازعات ويتكون من المواد التالية: المادة رقم (٤) وهى تتضمن المؤسسات فى فقرتين الفقرة الاولى إنشاء لجنة المنشأ. الفقرة الثانية الإشراف على لجنة قواعد المنشأ. اما المادة رقم (٥) فهى تتناول معلومات واجراءات لتعديل واستخدام قواعد المنشأ او ادخال قواعد جديدة وذلك فى فقرتين: الفقرة الاولى تتناول المراجعة اما المادة رقم (٧) فهى تحدد اجراءات تطبيق المشاورات. اما المادة رقم (٨) فهى تتناول تسوية المنازعات ويشمل الجزء الرابع: من الاتفاقية تنسيق قواعد المنشأ. وذلك فى المادة رقم (٩) وهى تشتمل على الاهداف والمبادىء فى فقرتين الفقرة الاولى برامج العمل. الفقرة الثانية دورة اللجنة وتضمنت الاتفاقية ملحقين الملحق الأول: وهى ينظم اللجنة الفنية لقواعد المنشأ حيث يحدد المسئوليات والتمثيل والاجتماعات والاجراءات
أما الملحق الثانى فيتناول الاعلان المشترك المتعلق بقواعد المنشا التفصيلية



اتفاقية بشأن تطبيق تدابير صحة الأنسان والصحة النباتية
AGREEMENT ON THE APPLICATION OF SANITARY AND PHYTOSANITARY MEASURES
ACCORD RELATIF AUX MESURES SANITAIRES ET PHYTOSANITAIRES

هى احدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية: يستهدف هذا الاتفاق تحسين أوضاع صحة الإنسان والحيوان والنبات فى كافة الدول الأعضاء. وتتضمن هذه الاتفاقية المواد التالية:. المادة رقم (١) وهى تتناول القواعد العامة. والمادة رقم (٢) وهى تتشمن الحقوق والالتزامات الأساسية للدول الاعضاء أما المادة رقم (٣) فهى تشتمل على التنسيق بين الدول الأعضاء لتنفيذ أحكام المعاهدة والمادة رقم (٤) تتضمن التعادل بين الدول الأعضاء فى الحقوق والواجبات أما المادة رقم (٥) فتتناول الحديث عن تقييم المخاطر واقرار المستوى المناسب من حماية صحة الانسان أو النبات. والمادة رقم (٦) فهى تتناول الحديث بشأن التكيف مع الظروف الاقليمية بما فى ذلك المناطق الخالية من الآفات وكذا الأمراض كما حددت المناطق التى ينخفض فيها انتشار الآفات أو الأمراض المختلفة. والمادة رقم (٧) وهى تتضمن الوضوح والعلانية والشفافية بين الدول الأعضاء فيما تتخذه كل منها من إجراءات. والمادة رقم (٨) وهى تتناول الحديث عن اجراءات الرقابة والمعاينة والموافقة. أما المادة رقم (٩) فهى تتضمن المساعدة الفنية. والمادة رقم (١٠) تتحدث عن المعاملة الخاصة والمتميزة بشأن الإتفاقية. أما المادة رقم (١١) فهى تتناول التشاور وتسوية المنازعات. والمادة رقم (١٢) تتناول الحديث عن الاشراف. أما المادة رقم (١٣) فهى تتحدث عن التنفيذ. والمادة رقم (١٤) وهى تتناول الأحكام الختامية المتعلقة بالإتفاقية وقد الحق بالإتفاقية ملحقين. الملحق (أ) ويشتمل على التعاريف التفصيلية الآتية: ١. تعريف تدابير صحة الانسان أو النبات. ٢. تعريف التنسيق. ٣. تعريف المقاييس أو الارشادات والتوصيات الدولية. ٤. تعريف تقيم المخاطر. ٥. تعريف المستوى المناسب من حماية صحة الانسان أو النبات. ٦. تعريف المنطقة الخالية من الآفات او الامراض. ٧. تعريف المنطقة التى ينخفض فيها انتشار الآفات أو الأمراض. أما الملحق باء فيتضمن وضوح وعلانية اللوائح التنظيمية الخاصة بحماية صحة الانسان والنبات. ونشر اللوائح التنظيمية. وتنظيم الاجهزة وكيفية الرد على الاستفسارات. واجراءات الاخطار.

اتفاقية الجات وآثارها على الدواء المصرى



تعتبر الصناعات الدوائية من الصناعات ذات الطابع الخاص إذ يحتاج الدواء الى درجة عالية من تحقيق الجودة والكفاءة والسلامة وهذه المعايير الثلاثة نجدها فى تطبيق نظام الممارسة الصناعية الجيدة فى صناعة الدواء وهى محصلة تطور نظم الجودة العالمية التى قامت بفضل جهود منظمة الصحة العالمية وايضا هيئة الغذاء والدواء الامريكية ومنظمة التجارة الحرة الاوروبية ولم يتخذ الاجراءات الرسمية لتطبيق نظام الممارسة الصناعية الجيدة فى مصر إلا فى عام ١٩٨١ حين صدور قرار الدكتور وزير الصحة رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٨١ بالاشتراطات الصحية والفنية الواجب توافرها فى مصانع الادوية الجديدة واعطاء المصانع القائمة حاليا فترة ثلاث سنوات قبل التطبيق. وبدأت صناعة الدواء فى مصر منذ الاربعينات ولها رصيد عريق من الخبرة وعلى سبيل المثال بدات شركة النصر للكيماويات الدوائية بابى زعبل انتاج صناعة الخامات الدوائية والمضادات الحيوية سنة ١٩٦٠ حيث صدر قرار جمهورى رقم ٢٣٨٢ فى ١٩٦٠/١٢/٢٦ بانشاء الشركة براسمال قدره ٣٥ مليون جنيه وقد اسند اليها تنفيذ مشروع تصنيع الكيماويات الدوائية والمضادات الحيوية ولقد ورد بالدراسة الاقتصادية لها بان الهدف منها هو سد احتياجات البلاد من الكيماويات الدوائية والمضادات الحيوية والتى تزداد الحاجة اليها باستمرار والتى يتطلب الامر ايضا توافرها فى جميع الاوقات لانها تعتبر من المواد الاستراتيجية الهامة التى تعنى الدولة بانتاجها مهما كلفها ذلك بالاضافة الى تمكين الدولة من توفير العلاج للمواطنين باسعار تناسب دخول الغالبية العظمى منهم.اننا نقدم الحلول الاتية للدكتور كمال الجنزورى والدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال العام لحل مشاكل الشركة التى تقف عثرة فى الاصلاح الاقتصادى للشركة ليتدخل سيادته لدى الوزارات المعنية لوضعها موضع التفيذ.

● حل مشكلة مديونيات الشركة لدى البنوك التجارية وذلك بتحويلها لسندات على الشركة القابضة للادوية.

● تعديل الفئة الجمركية على مرشحات الكلى الصناعى المستورد الى ٣٠٪ بلا من ٥٪.

● قيام وزارة الصحة بالتعاقد مع الشركة على شراء مرشحات الكلى الصناعى ومستلزمات الغسيل الكلوى بالامر المباشر.

● اعفاء مرشح الكلى الصناعى انتاج الشركة من الضريبة العامة على المبيعات اسوة بما هو متبع مع المرشح المستورد.

● الحماية الجمركية للخامات الدوائية من مضادات حيوية وكيماويات دوائية اساسية أولية لعلاج الامراض الشائعة فى مصر.

● سرعة تنفيذ المشروع القومى لانتاج وسائل منع الحمل «اللولب» بالشركة مشروع وزارة شئون الإسكان والاسرة حيث ان المبنى المعد بالشركة لتنفيذ المشروع قد بلغت تكلفته ١,٢ مليون جنيه.

● تنازل الدولة عن القر ض الكويتى والسعودى للشركة حيث تنازلت الدول الشقيقة عن القرض لمصر وذلك حتى يتم اصلاح الهيكل التمويلى للشركة للحفاظ على عدم انهيار الشركة باعتبارها شركة استراتيجية قومية.

ان التطبيق الفورى لاتفاقية الجات دون الاستفادة من فترة العشر السنوات سوف يؤدى الى تراجع الانتاج وحصر توريد موارد الخامات الدوائية وتضييق فرص البحث والتطوير وتراجع الصادرات بالاضافة الى زيادة الواردات وعلى هذا فان صناعة الدواء المصرية بحكم سبقها وريادتها وايضا بحكم حجمها تحتاج الى اقرار الاستفادة من الفترة الانتقالية التى قررتها اتفاقية الجات الاخيرة بكامل مدتها والتى تصل الى عشر سنوات حيث يمكن ان تعيد ترتيب اوضاعها لمواجهة شروط المنافسة المفتوحة وتزداد الاستثمارات فى مجال الدواء مع عدم تطبيق شروط الاتفاقية على الادوية التى تم تسجيلها قبل التوقيع.

عطاء الشركات المصرية الحق فى تسجيل الادوية التى مازالت براءات اختراعها سارية واجراء التجارب عليها على ان يتم تداولها بعد انتهاء فترة براءة الاختراع طبقاً للقوانين التى كانت سارية قبل اتفاقية الجات.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١/١١/١٩٩٧

نافذة على الغد

التنافس الاقتصادى بين التحرر والاستمرار

فى بداية السبعينيات بدأت صناعة السيارات فى الولايات المتحدة الامريكية فى إنتاج السيارات صغيرة الحجم غير أن الموزعين لم يعجبهم هذا التوجه وحثوا المنتجين على العودة الى انتاج السيارات الفارهة الكبيرة فاستجاب لهم المنتجون وحتى عندما حلت أزمة اسعار البترول فى الأوبيك بعد ذلك وارتفعت اسعاره ارتفاعا كبيرا ظل المنتجون سجناء لهذا التوجه ورفضوا العودة إلى السيارة الصغيرة مما ترك المساحة خالية للمصدرين اليابانيين وهذا هو أحد أشكال الاستمرارية المعاكسة للابتكار والاستمرار فى النجاح الذى تعودنا عليه بصرف النظر عن مدى فائدته حاليا.

عندما تنجح معنا فكرة ما مرة بعد أخرى غالبا ما نعتقد أن هذه الفكرة ستظل ناجحة للأبد فإذا ارتبكت الأمور لانعمد الى امتحان وتحدى هذه الفكرة أو المفهوم الذى خرجت منه بل نقتصر على مناقشة كل الأسباب الهامشية لمعرفة السبب فى عدم النجاح.

السكك الحديدية والطائرات

الخبرات تصلنا من خلال تتابع زمنى، ولذلك فهى تنظم نفسها على شكل هياكل ومفاهيم ثابتة داخل عقولنا تتحكم فى تفكيرنا وتحتاج إلى جهد ابتكارى فى تفكيكها وإعادة تركيبها لكى تتفق مع الواقع الجديد يطلق د.دى بونو على هذا اسم استمرارية التتابع الزمنى ويقول أن السكك الحديدية شاعت قبل ظهور خطوط الطيران وأنه إذا تأملنا طبيعة تنظيم الخطوط الجوية وجدنا أن العديد من مفاهيمها غير منتسب ونابع من مفاهيم السكك الحديدية وأن مرجع ذلك أننا نظرنا إلى الطائرات باعتبارها سككا حديدية تسبح فى الفضاء!.

وآلية التعدى الابتكارية تساعد على تحليل الاستمرارية من أجل التحرر من المفاهيم التى مضى زمنها.. التى كانت ناجحة فيما مضى، ويصعب استمرارها الآن نتيجة العديد من التغيرات الجارية:

التغير التكنولوجى (ظهور الكمبيوتر والفاكس).

أو تغير القيم (كما فى الاهتمام المتزايد بالبيئة)

أو تغيير الظروف (كما فى سقوط نظم الحكم الاشتراكية فى روسيا وأوروبا)

أو تغيير التكلفة (مثل تغير الأسعار أو ارتفاعها على وجه التحديد).

كل هذه الأنواع من التغير تفيد أن المفاهيم والأفكار التى كانت ذات قيمة فى وقت من الأوقات لم تعد نافعة لنا الآن ومن ثم يصبح من الضرورى اعتبار تحليل عناصر الاستمرار وممارسة التحدى الابتكارى نشاطاً مهماً وليس كمالياً.

بين تحدى المفاهيم وتحدى الافكار

بامكاننا ان نتحدى المفاهيم الاساسية التى تقوم عليها عملية ما وايضاً بامكاننا ان نتحدى الافكار (أى الطريقة الخاصة التى نطبق بها هذه المفاهيم).

فى هذا يقول دى بولو يمكننا ان نتحدى مفهوم المحال التجارية المقامة فى وسط المدينة أو نقف عند حد تحدى موقع هذه المحال بوسط المدينة اننا نسأل أنفسنا: ما هو المفهوم الذى وراء ذلك؟ هل ما زال ذلك المفهوم صالحا وقائما؟ هل هو حتمى ان نواصل تطبيق هذا المفهوم بهذه الطريقة؟

مثال آخر، فى مواجهة ازمة المرور بسنغافورة تحدت الحكومة حق المواطنين المشترط فى حرية شراء سيارة اصبح عليه ان يحصل على تصريح بشراء السيارة حتى لو توافر لديه المال اللازم ومن بين الافكار المطروحة فى هذا المجال ان يدفع صاحب السيارة رسماً اضافياً وفقاً لاستخدامه طرقاً معينة فى اوقات معينة وبديهى ان تطبيق هذا يعتمد على تكنولوجيات متطورة تتضمن اجهزة الكترونية مركبة فى الطرق تحسب مرور السيارات فى الاوقات والاماكن المزدحمة بوسط المدينة وتطبع الفواتير اللازمة لمحاسبة اصحاب السيارات.

تحدى مكونات تفكيرنا

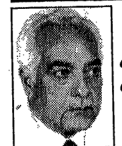
وكما نتحدى الافكار والمفاهيم يمكننا ايضاً ان نتحدى العناصر التى تشكل تفكيرنا اننا نتوقف لكى نلقى نظرة متأنية على عملية التفكير ذاتها فنلتقط من خلال تلك العناصر المشكلة لهذا التفكير ثم نعمد إلى تحديها. فما هى تلك العناصر التى سنتحداها؟

(1) المفاهيم المسيطرة: المفاهيم المسيطرة على عقولنا تكون عادة قوية إلى حد بعيد فى بعض الاحيان تكون شديدة الوضوح وفى احيان اخرى تتخفى فى مؤخرة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١٠/١٩٩٧



راجى عنايت

العقل هنا، نسال انفسنا: ما هى المفاهيم التى تسيطر على تفكيرنا فى هذا المجال أو هذه النقطة؟ أو ما هى المفاهيم الخفية التحتية التى تحكم تفكيرنا هنا؟.

مثال ذلك، عند بحثنا لمشكلة اختناقات المرور بوسط المدينة قد يكون المفهوم المسيطر علينا هو تشجيع قادة السيارات على عدم الدخول بسياراتهم إلى وسط المدينة ولكى نتخلص من سيطرة هذا المفهوم، نسال انفسنا الا يجوز ان نصل إلى مفاهيم اخرى تحتاج إلى تغيير فى هذا المجال أو الا يمكن ان نبحث عن مفاهيم بديلة؟.

(2) الافتراضات: بدون الاعتماد على بعض الافتراضات يصبح التفكير مستحيلاً وهى تقوم على الخبرة خبراتنا أو خبرات من سبقونا وتسهل عمليات التفكير بتضييق احتمالات ما يجب علينا ان نفكر فيه ورغم فائدة الافتراضات يكون من المفيد ان نعى الافتراضات التى نعتمد عليها وان نقوم بتحديها إذا لزم الامر، كأن نقول:

– ما هى الافتراضات التى تصنع خلفية تفكيرنا؟

– ما الذى نفترضه هنا؟

فى مثال ازدحام المرور بالمدن الكبرى قد يمضى تفكيرنا بافتراض ان السيارات تنطلق بقيادة اصحابها فقط أو ان اتوبيسات المدارس والموظفين لايستفاد بها فى غير ذلك باقى ساعات اليوم ومع ما نقوم به من تحد نزيح هذه الافتراضات جانبا للفكاك من سيطرتها على تفكيرنا.

(3) الحدود: حدود تفكيرنا لها نفس اهمية الافتراضات اننا نعمل فى حدود ما هو مجد أو مسموح او مقبول إذا أردنا لافكارنا ان تكون معقولة حصرنا تفكيرنا فى حدود المنطق الذى قام على اساس الوضع الحالى أو السابق لمعارفنا لهذا نحتاج اثناء التفكير ان نجعل الحدود ظاهرة لكى نتمكن من تحديها فنسال انفسنا:

– ما هى الحدود التى نلتزم بها فى تفكيرنا؟

– ما هى الحدود التى يمكن ان نتصدى لها؟

فى مثال ازدحام المرور نواجه حدود التكلفة لاى فكرة أو حدود التكنولوجيا أو الحدود المادية الحالية للمدينة وتصميم الطرق بها.

(4) العوامل الاساسية: أيا كانت مهارتنا عند التفكير فى الخطوط الجوية فلا ريب ان عنصر «الامان» يجب ان تكون له الصدارة دائماً باعتباره من العوامل الاساسية والعوامل الاساسية تفرض نفسها على اى حل نفكر فيه لكن لما كان من الممكن ان نتحدى اى شئ فبالامكان تحدى هذه العوامل ايضاً نسال انفسنا «ما هو العامل الاساسى هنا؟» أو «لماذا يجب ان تدخل فى اعتبارنا هذه العوامل».

«امداد المحال التجارية بالسلع» قد يكون من العوامل الاساسية عند التفكير فى مشكلة ازدحام المرور ثم هناك عامل «النظام العام للسير» الذى لايمكن خرقه الذى يجب ان ننتبه اليه هو امكان ممارسة التحدى الابتكارى رغم ما فى ذلك من مصاعب.

(5) عوامل التجنب والتحاشى: وهذه تختلف عن الحدود لانه بامكاننا ان نعتمد عليها لو شئنا ونحن نتجنبها عند التفكير باعتبارها غير مقبولة. علينا ان نسال انفسنا:

– ما هى العناصر أو العوامل التى نحاول تجنبها خلال تفكيرنا فى هذا؟

– ما هى الاشياء التى نريد ان نتحاشاها؟

فى مثال المرور يمكن تجنب تسهيل تدفق السيارات إلى وسط المدينة أو تجنب التشريعات التى تضع عبئاً اضافياً على شرطة المرور.! مناقشة هذا يقودنا إلى عملية «استثارة» تفتح باب الافكار الابتكارية:

(6) الاستقطاب بين هذا أو ذاك: فى مشكلة المرور قد نقول اما ان نصلح المرور ان نمنع السيارات من دخول وسط المدينة قد يبدو هذا التفكير راجحاً لكن الاستقطاب بين هذا أو ذاك عادة ما يكون خطيراً لانه يقصر حل المشكلة على هذين الحدين علينا ان نسال انفسنا دائماً أين يكمن الاستقطاب فى حديثنا هذا؟ فهذا هو الذى يفتح امامنا سبلاً جديدة لم نكن ننتبه لوجودها.



قبل فوات الأوان

تم توقيع اتفاقية الجات في عام ١٩٩٤ ونصت على المادة الثانية من بروتوكول مراكش الذى وافقت عليه مصر لتخفيض التعريفات الجمركية بحيث يبدأ سريانه بأعلى شريحة في موعد غايته أربع سنوات من تاريخ التصديق على المعاهدة بمعنى أن يتم إلغاء التعريفة الجمركية فى عام ٢٠٠٠ وعليه تصبح مصر سوقا مفتوحا لجميع السلع الواردة من جميع دول العالم دون حماية محلية للمنتج المحلى. وبذلك تحدث المنافسة العالمية بين المنتجات المحلية والمنتجات العالمية ومن المعلوم أن تحرير التجارة الدولية ليس فى صالح الدول النامية فى الوقت الراهن لأن الدول الغنية تقوم عادة ببيع السلع بأقل من تكلفتها لغرض التنافس والسيطرة على السوق حتى تكون لها الغلبة فى النهاية وعليه يلزم أن تقوم الدول النامية كي تواجه مخاطر الاتفاقية بالتنسيق فيما بينها وتشجيع التصدير مع وضع استراتيجية صناعية طويلة الأجل لتحسين المنتج مع تخفيض تكلفة الإنتاج بالاضافة الى التوسع فى الإنتاج الزراعى كى تتمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتى مع الاهتمام بتدريب العمالة اللازمة فى جميع المجالات، وإذا كان من الواضح أن انضمام مصر لهذه الاتفاقية كان أمرا لابد منه حتى لا تخرج عن الخط العالمى والاتجاه الدولى يرفض الانضمام لها فإنه من الواجب بالاضافة الى قيامها بالتنسيق فى هذا المضمار مع بعض الدول النامية بالمنطقة كما سبق الإشارة أن نعد أنفسنا لهذا الحدث إعدادا يؤهلنا لتحمل مسئولية الاشتراك فيه، إن المعرف أن الدول الفقيرة النامية ومنها مصر قد استطاعت الحصول على بعض المزايا أهمها اتاحة فرصة عشر سنوات لإعداد نفسها للدخول فى هذه الاتفاقية وهذا بالطبع انجاز طيب للمفاوض المصرى، ولكن أخشى ما نخشاه هو أن تمر هذه السنوات العشر وهى فترة قصيرة جدا فى عمر الزمن ثم نفاجأ بأننا مازلنا فى دوامة الدراسة والبحث والمناقشة لايجاد حلول لبعض المشاكل.

إن أطفال اليوم هم شباب الجات وشباب اليوم هم رجال عصر الجات ومن واجبنا أن نبدأ بإعدادهم لهذا العصر من اليوم بل ومن الساعة ولنجعل من ذلك مشروعا وهدفا قوميا تحشد له كافة الامكانيات والجهود وليتولى المسئولون شرح هذه الاتفاقية لشبابنا وأطفالنا ولنضع لهم برامج تعليمية وتربوية وتثقيفية تزرع فى نفوسهم المقومات البشرية والمهارية التى يتطلبها هذا العصر الذى سوف نشهد فيه الصراع والمنافسة على اكتساح السوق فى كل مكان.

نريد جيلا قادرا على الابتكار والتطوير والانطلاق. إن مفاهيم اليوم تختلف اختلافا كبيرا عن مفاهيم عصر الجات وإذا لم تضع ذلك فى الاعتبار فسوف يقع علينا وزر ضياع الأجيال القادمة.

عبدالفتاح نصير



خلافات بين مصر والمغرب حول اتفاقية التجارة الحرة

أكد خالد برادة الملحق الاقتصادى لسفارة المغرب بالقاهرة استمرار الخلافات بين مصر والمغرب حول بنود اتفاقية التجارة الحرة أدت الخلافات في وجهات النظر الى تأخر إعداد الصيغة النهائية للاتفاقية والمقرر توقيعها بالأحرف الأولى بالمغرب خلال شهر نوفمبر القادم، وأشار برادة الى عدم حسم مشكلة قوائم السلع المعفاة. اكتفى الجانبان بتقديم بعض الاقتراحات الخاصة بالمجموعات السلعية المعدة للتصدير فى البلدين تمهيدا للاتفاق عليها ومن المقرر بدء الاعفاء للسلع بنسبة ٢٠٪ خلال السنة الأولي من إنشاء منطقة التجارة الحرة وارتفاع نسبة الاعفاء الى ٤٠٪ خلال السنة الثانية وتصل قائمة الصادرات السلعية الى الاعفاء الكامل بعد ٧ سنوات. تشمل قائمة السلع المعفاة قطع الغيار والأدوية والمواد الغذائية والسلع الزراعية وتضم قائمة السلع المستثناة حاليا المنتجات الجلدية والملابس الجاهزة، يأتى فى مقدمة المشاكل التى تعوق حركة انسياب التجارة بين البلدين عدم وجود خط ملاحى بحرى منتظم الى جانب ارتفاع تكاليف شحن ونقل السلع والبضائع.



المصدر : الأحـــــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١/١٠/١٩٩٧

مفيد شهاب يطالب بإعادة النظر في تطبيق «الجات»

كتب هانى المكاوى:

طالب الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى بإعادة النظر فى اتفاقية الجات على انها واحدة فى التحديات الكبرى التى تترتب على المشاركة في السوق العالمية وتحرير التجارة وانفتاح الاقتصاد.

وقال فى كلمته فى ندوة اتحاد المحامين العرب والتى القاها نيابة عنه الدكتور مختار الحلوجى رئيس قطاع البحث العلمى ان النجاح فى مواجهة تحديات اتفاقية الجات واغتنام فرصها يتوقف على الكفاءة التى ندير بها انشطة البحث العلمى وتوليد التكنولوجيا فى بلادنا على النحو الذى يجعلنا نتعامل مع الغير بمنطق الملاحقة وفى ندية معقولة.

واضاف ان التحديات والفرص التي تخلقها الجات ضمن غيرها من اتفاقات الشرعية الدولية الجديدة تعنى انه لم يعد امامنا إلا التطوير فى مجالات البحث العلمى للمشاركة فى السباق العالمى من اجل البقاء مع الآخرين.

واوضح ان قانون براءات الاختراع المصرى قد تمت صياغته واحيل إلى مجلس الوزراء لاقراره، بعد ان اصبح فى صياغته الجديدة متطابقاً تماماً مع اتفاقية الجات . مشيراً إلى ان القرار فى هذا الشان له ترتيبات قانونية وسياسية واقتصادية خاصة بالاستثمار الاجنبى.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/ ٢ /١٩٩٧

«فوزي» ينتقد اتفاقية الأغنياء لتحرير التجارة

كتب ـ أحمد بكير:

انتقد الدكتور ابراهيم فوزى رئيس هيئة الاستثمار محاولات ضم الدول النامية إلى اتفاقية الاستثمار متعددة الاطراف «الدول الغنية».

وتشمل دول اوروبا وامريكا. تهدف الاتفاقية الجديدة للدول الغنية إلى فرض سيطرتها على تجارة الدول النامية وإعفاء الشركات المتعددة الجنسية بالدول النامية من الضرائب.

أكد الدكتور «فوزى» ان المستفيد من الاتفاقية الدول الغنية للشركات متعددة الجنسية. واشار إلى قيام دول المجموعة الاوروبية بمنح الشركات التى تعمل على اراضيها ٥٠ مليار دولار كمساعدات ومعونات منذ عام ١٩٩٢ لتطبيق الاتفاقية وتوسيع نطاق نشاط هذه الشركات بالدول النامية.

واوضح ان المهلة المحددة لاتفاقية التجارة العالمية «الجات» لم تنته بعد، كما ان انعكاسات الجات على اقتصاديات الدول الفقيرة فى حاجة إلى مراجعة قبل الدخول فى اتفاقيات جديدة.



المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٧

لماذا تعجز المنتجات العربية عن المنافسة فى أسواقها ؟

G.S.P كلمة السر لغزو الأسواق الأمريكية

■ تحقيق ـ محمد جلال . خالد حسن :

د . أحمد جويلى :

مصر فى المرتبة الـ42 بسبب عدم دراية المصدرين بهذا النظام





محمد ابو العينين :

انه نظام مؤقت وسينتهى مع تطبيق الجات



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١٠/١٩٩٧

المصدرون المصريون والعرب لم يحصلوا على جواز المرور للسوق الأمريكي الذى يمنح اعفاء جمركيا لـ 4400 سلعة تدخل اليه ضمن النظام المعمم للمزايا «G.S.P» وتستفيد منه 195 دولة نامية. وبالارقام فإن دولة مثل مصر تحتل المرتبة رقم 42 بين الدول المستفيدة من هذا النظام ولا تتجاوز نسبة استفادتها 5٪.

اما الاسباب فتكمن في عدم دراية المصدرين بمزايا وقواعد هذا النظام وعدم استيفائهم لبعض الاجراءات التي تتم قبل التصدير وعدم اطلاعهم على النظم الاستيرادية فى السوق الامريكي. ومن وجهة النظر الامريكية فهي غياب الدراسات التسويقية بمصر والدول العربية للاحتياجات الحقيقية للاسواق الامريكية وندرة البعثات الترويجية للمنتجات المصرية والعربية فى الاسواق الامريكية.

وبين كل هذه الاسباب يبرز رأى ثالث يرى ان نظام الـ G.S.P مؤقت وسينتهى مع تطبيق الجات.. ورغم أنه ضرورى الا انه ليس الموضوع الاساسي لتنمية الصادرات المصرية والعربية.. والمطلوب هو التوسع في اقامة شركات للتامين على الصادرات بالاسواق المنسية وتوفير البنية الاساسية التصديرية وحل مشكلات النقل.

والنظام المعمم للمزايا الذى تمنحه الولايات المتحدة الامريكية يعد احد الآليات الفعالة لنفاذ سلع الدول النامية إلى الاسواق الامريكية الكبيرة التى تزيد وارداتها على 868 مليار دولار سنويا ويهدف إلى تشجيع صادرات الدول النامية فى 4400 سلعة مختلفة إلى الاسواق الامريكية مع الحفاظ على المستهلك الامريكى فى الوقت نفسه.

ورغم اهمية السوق الامريكي بالنسبة للصادرات المصرية والعربية حيث يأتى فى المرتبة الثانية بعد دول الاتحاد الاوروبى ورغم محاولة مصر الاستفادة من هذا النظام لتعظيم صادراتها فإن اجمالى الصادرات المصرية التى تستفيد بالنظام الاعفائى الجمركى الامريكى اقل من 5٪ من اجمالى صادرات مصر إلى الولايات المتحدة العام الماضى.

اختلفت وجهة نظر المسئولين ورجال الاعمال فى تحديد المسئول عن عدم استفادة مصر بالصورة الكافية وتبادل المسئولين بوزارة التجارة والتموين الاتهامات مع رجال الاعمال حيث يرون ان هناك تقصيراً من رجال الاعمال والمصدرين فى دراسة النظام وتطبيق قواعده فيما اتهم رجال الاعمال المسئولين بعدم جدوى النظام المعمم مع الاتجاه نحو حرية التجارة العالمية وضرورة بناء قاعدة تصديرية وحل المشكلات الاساسية للتصدير خاصة النقل والتامين على الصادرات وتمويل الصادرات فيما اتهم مسئول بوزارة التجارة الامريكية رجال الاعمال والحكومة معاً بدعوى عدم اعداد الدراسات التسويقية واتاحة المعلومات عن احتياجات المستهلك الامريكي.

وامام وجهات النظروالرؤى المختلفة يدور هذا التحقيق لبحث كيفية تحقيق الاستفادة المثلى من النظام المعمم للمزايا والوقوف على الاشتراطات الواجب توافرها لدفع الصادرات المصرية من خلاله.

ويوضح تقرير للمكتب العام للمحاسبة بالولايات المتحدة الامريكية GAO/GGD صادر فى عام 1992 ان اجمالى الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة بلغ 431,96 مليون دولار منها 10,33 مليون دولار صادرات تحت نظام GSP وبنسبة 2٪ من اجمالى الصادرات المصرية فى حين ان نسبة الصادرات الاسرائيلية التى تمتعت بهذا النظام فى نفس العام بلغت 13٪ من اجمالى الصادرات الاسرائيلية للولايات المتحدة وحققت الاردن نفس النسبة فيما شكلت الصادرات اللبنانية إلى الولايات المتحدة عام 1992 وفقا للنظام المعمم 62٪ وحققت المغرب نسبة 21٪ وتونس 28٪ من اجمالى صادراتها وفقا للاعفاءات فى الـ GSP.

ويسمح النظام المعمم للمزايا بدخول واردات قيمتها 17 مليار دولار



سنوياً إلى الولايات المتحدة وان حوالى 145 دولة نامية على مستوى العالم تستفيد منه بنسب مختلفة حيث ارتفعت نسبة استفادة مصر من هذا النظام عام 1995 إلى 4,45٪ مقابل 2٪ فقط عام 1992 فيما بلغت نسبة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة وفقا لنظام الاعفاء الجمركى 4٪ عام 1994 و 2,3٪ عام 1993 وذلك وفقا لبيانات التجارة للولايات المتحدة الامريكية.

خلل الميزان التجارى

وتوضح بيانات التجارة المصرية الامريكية ان الميزان التجارى بين البلدين يعانى من خلل شديد لصالح الولايات المتحدة حيث تشكل الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة نسبة 20٪ من اجمالى حجم التبادل التجارى بينهما.

الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين قال ان السوق الامريكية تعد من اهم الاسواق للصادرات المصرية وان هناك جهوداً مكثفة لزيادة صادراتنا إلى الاسواق الامريكية لتنمية الصادرات المصرية بشكل عام موضحاً ان اجمالى الصادرات المصرية إلى السوق الامريكى بلغت نحو 768 مليون جنيه خلال النصف الاول من العام الحالى مقابل 722 مليون جنيه فى نفس الفترة من عام 1996 وبنسبة زيادة 6,3٪ بينما بلغت الواردات المصرية من الولايات المتحدة خلال الستة اشهر الماضية نحو 2,7 مليار جنيه مقابل 4,9 مليار جنيه فى العام الماضى.

واشار إلى ان العجز الكبير فى الميزان التجارى بين الجانبين والذى يميل لصالح الولايات المتحدة لا يتناسب مع حجم العلاقات الاقتصادية والسياسية المتميزة بين البلدين واننا نسعى لازالة جميع المعوقات التى تواجه تنمية الصادرات المصرية بصفة عامة والسوق الامريكى بصفة خاصة وفى هذا الاطار تسعى وزارة التجارة والتموين إلى تعريف المصدرين المصريين بالنظام المعمم للمزايا الامريكية G.S.P ونشر البيانات والمعلومات عن هذا النظام والذى يتيح لنحو 4400 سلعة مختلفة دخول الاسواق الامريكية دون دفع رسوم جمركية ويستفيد منه عدد كبير من الدول النامية.

ويضيف وزير التجارة والتموين ان مصر تحتل المرتبة الـ 42 بين الدول المستفيدة من هذا النظام وان نسبة تقل عن 5٪ فقط من اجمالى صادراتنا إلى الولايات المتحدة تستفيد من النظام المعمم للمزايا خلال العام الماضى وفقا لبيانات التجارة بين الجانبين موضحاً ان هذه النسبة ضئيلة جداً وتعكس عدم الدراية الكافية لدى المصدر المصرى بمزايا وقواعد هذا النظام ومن ثم فإن اقامة الندوات والبرامج من شأنها التعريف بنظام الاعفاءات الجمركى ويشجع المصدرين على زيادة صادراتهم إلى الاسواق الامريكية.

ويشير عبدالوهاب هيكل الوزير المفوض بمكتب التمثيل التجارى المصرى فى واشنطن إلى ان العمل بالنظام المعمم للمزايا يرجع إلى يناير من عام 1976 بهدف مساعدة اقتصاديات الدول النامية وخفض التكلفة الاقتصادية للانتاج الامريكى وخفض الاسعار بالنسبة للمستهلك داخل الولايات المتحدة موضحاً ان عدم استفادة مصر من الـ G.S.P يرجع بصفة اساسية إلى عدم استيفاء المصدرين لبعض الاجراءات التى تتم قبل عملية التصدير من خلال الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات وعدم الالتزام بالقواعد والشروط التى يفرضها



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١٠/١٩٩٧

النظام ومن بين هذه الشروط ان تكون السلعة المصدرة واردة ضمن القوائم السلعية المستفيدة بهذا النظام وان يتم استيرادها مباشرة من احدى الدول النامية التى تتمتع بالاعفاءات وان تكون القيمة المضافة للسلعة فى حدود 35٪ على الاقل من قيمة السلعة المصدرة إلى الولايات المتحدة مع وجود شهادة المنشأ للسلعة مستوفاة جميع البيانات.

شروط النظام

واشار فى استعراض للشروط التى يفرضها النظام إلى ضرورة ان يتقدم المصدر بطلب يتضمن معاملة سلعته بالمعاملة الجمركية المفروضة وفقا لنظام الاعفاءات الجمركية باعتبارها احدى السلع الواردة به كما يشترط الا تزيد صادرات دولة من سلعة ما على 50٪ من اجمالى صادرات الولايات المتحدة منها والا تزيد قيمتها على 80 مليون دولار سنويا موضحا ضرورة التزام ومعرفة المصدرين بالسلع التى لا تتمتع بمزايا نظام الـ G.S.P وهى تضم معظم المنتجات النسيجية والساعات والاحذية والحقائب والقفازات والملابس الجلدية والمنتجات الزجاجية والحديدية بالاضافة إلى الادوات الكهربائية.

وبالنسبة للسلع المصرية التى يمكن ان تستفيد من نظام الاعفاءات الجمركية الامريكية يقول عبدالوهاب هيكل ان هناك العديد من السلع والمنتجات المصرية التى يمكن أن تستفيد من هذا النظام وفى مقدمتها البذور والنباتات الطبية والزهور الطبيعية والمجففة والبقول واوراق النعناع وعدد كبير من العصائر الطبيعية والمياه المعدنية والحلويات والتوابل والعطور ومستحضرات التجميل والادوية العشبية والادوات النحاسية غير المطلية والمشغولات النحاسية والادوات المنزلية والمنتجات الفضية والمطلية بالذهب والادوات الصحية والمعدنية المطلية والرخام والجرانيت مؤكدا اهمية تعريف المنتجين والمصدرين بالاجراءات والمستندات المطلوبة للاستفادة من هذا النظام وبصفة خاصة استيفاء شهادة المنشأ المعروفة بـ FORM-A اذا تجاوزت قيمة السلع المشحونة 1250 دولارا وكذلك فى حالة تصدير المنتجات النسيجية اليدوية للسوق الامريكي يشترط وجود شهادة منشأ FORM-A مع ختم الفاتورة التجارية بخاتم مثلث للتصديق عليها وان يصحب ذلك الحصول على شهادة من الجهات المعنية فى مصر تفيد بأن هذه المنتجات يدوية الصنع وفقا للاتفاق الخاص مع الولايات المتحدة فى هذا الشأن.

مسئولية المصدرين

ويلقى الدكتور حمدى سالم رئيس مركز تنمية الصادرات بمسئولية ضعف حجم الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة الامريكية وفقا للنظام المعمم للمزايا على كاهل المصدرين المصريين قائلا انه يجب على المصدر أن يوفق أوضاعه ويعد مستنداته ويحاول الاطلاع على القواعد والنظم الاستيرادية فى السوق التى يرغب فى التصدير اليها ومن بين هذه الاسواق السوق الامريكية موضحا ان وزارة التجارة والتموين بجميع اجهزتها توفر المعلومات عن الاسواق الخارجية كما تقيم الندوات ومن بينها ندوة كيفية الاستفادة من النظام المعمم للمزايا الامريكية والتى اقيم فى نهاية شهر سبتمبر الماضى وندوة مماثلة عقدت بوزارة التجارة والتموين منذ حوالى عام تقريبا بهدف تقديم المعلومة اللازمة عن هذا النظام وسبل استفادة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١٠/١٩٩٧

المصدرين منه.

وقال ان الاجهزة الحكومية توفر المعلومات فى كل وقت وعلى استعداد لخدمة المصدرين دون مقابل الا ان المصدر يتجاهل ذلك والمفروض كخطوة اولى للتصدير ان يعرف النظام المعمول به موضحاً ان كثيرا من المصدرين لا يهتم بالندوات التى تقيمها الاجهزة والتى تهدف إلى توعيتهم لزيادة صادراتهم مما يتطلب مزيدا من تعاون القطاع الخاص مع اجهزة الدولة.

واشار إلى وجود العديد من الفرص التصديرية من القطاعات الانتاجية والتصديرية الموجودة فى مصر وانه من الضرورى ان يعلم المصدر السلع التى يمكن ان يستفيد منها وفقا للنظام المعمم للمزايا خاصة وان صناعة مثل المنسوجات لا تدخل فى هذا النظام ومن ثم لا يمكن تصديرها وفقا لنظام الاعفاءات منتقداً عدم اهتمام القطاع الخاص بالاسواق المستوردة وقلة معلوماته عنها وعدم وجود الخبرات التصديرية المؤهلة.

واشار الدكتور حمدى سالم إلى ان النظام المعمم للمزايا يدخلنا فى منافسة مع غيرنا من الدول النامية ولا يمكن ان يعطى لمصر ميزة خاصة لانه نظام كما يتضح من اسمه «معمم» اى يشمل جميع الدول دون استثناء بنفس المزايا ولا يمكن ان يمنح لاى دولة اعفاء خاصاً الا وفقاً للقواعد الدولية عن طريق اتفاقيات للتعاون الثنائى او باقامة منطقة جمركية حرة موضحاً ان هذا النظام محدد وواضح وينبغى على المصدرين والمهتمين بالسوق الامريكى فهمه ودراسته بصورة كافية والاستفادة من خبرات اجهزة وزارة التجارة والتموين فى زيادة صادراتهم إلى الاسواق الامريكية لاسيما جهاز التمثيل التجارى ومركز تنمية الصادرات.

وارجع رئيس مركز تنمية الصادرات احجام المصدرين عن التعاون وطلب المعلومات والخبرات من الاجهزة الحكومية إلى التخوف وعدم الثقة فى هذه الاجهزة فى عدد من الحالات وفى احيان كثيرة إلى «كسل» المصدر مؤكداً على اهمية ان يثق المصدر فى جميع الاجهزة الحكومية التى تسعى إلى خدمته لخدمة الاقتصاد الوطنى وزيادة معدلات الصادرات كهدف استراتيجى وضرورة اقامة قطاع تصديرى حقيقى يكون قاعدة لنهضة تصديرية فى المستقبل وهو اتجاه بدأت تظهر نتائجه الا انه يحتاج مزيداً من الدعم والوقت حتى يكتمل فى صورته النهائية.

.. ورأى أمريكى

ويتفق جون روزن بام ممثل وزارة التجارة الامريكية فى السفارة الامريكية بالقاهرة مع وجهة النظر التى طرحها الدكتور حمدى سالم فى ان عدم استفادة مصر من النظام المعمم يرجع إلى احجام رجال الاعمال المصريين عن دراسة السوق الامريكى ونظم الاستيراد به ومحاولة الحصول على المعلومات الكافية عن هذا النظام والتعرف على السلع المصرية المطلوبة من الاسواق الامريكية الا انه لم يعف الاجهزة الحكومية من المسئولية ايضاً عن التقصير فى اتاحة المعلومات عن هذا النظام.

وقال ان الاجهزة الحكومية فى مصر اهملت فى اعداد الدراسات التسويقية للاحتياجات الحقيقية للاسواق الامريكية خاصة السلع التى تقوم مصر بانتاج مثيلتها واتاحة هذه المعلومات امام القطاع الخاص للاستفادة منها موضحاً ان هذا النظام يهدف إلى مساعدة الدول النامية فى تنمية صادراتها إلى الولايات المتحدة الامريكية لتقوية اقتصادياتها وفى نفس الوقت توفير السلع للمستهلك الامريكى باسعار مناسبة وانه ينبغى على الحكومة ورجال الاعمال المصريين زيادة البعثات الترويجية لمنتجاتهم فى الاسواق الامريكية وحل مشكلات التسويق ودراسة قواعد هذا النظام جيداً واتاحته امام



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١٠/١٩٩٧

المصدرين حتى يتسنى زيادة الصادرات المصرية التى تستفيد بالاعفاءات الجمركية إلى الولايات المتحدة وفقاً لهذا النظام لاسيما وان عدداً كبيراً من الدول النامية يستفيد منه ويشكل جزءاً كبيراً من اجمالى صادراتها إلى امريكا.

نظام مؤقت

ويتفق رجل الاعمال محمد ابوالعينين رئيس مجلس ادارة شركة سيراميكا كليوباترا وعضو مجلس الشعب مع وجهة النظر التى طرحها المسئولون فى اهمية نظام G.S.P وضرورة الاستفادة منه الا انه لا يعتبره الموضوع الاساسى لتنمية الصادرات المصرية بشكل عام وقال انه لابد من توفير البنية الاساسية التصديرية لدفع صادرات مصر إلى امريكا وغيرها من دول العالم موضحاً ان حل مشكلات قطاع التصدير مثل التامين على الصادرات المصرية فى الخارج يعد احد العوامل المؤثرة فى نمو الصادرات خاصة وان نظام الـ G.S.P نظام مؤقت وليس مستمرا كما انه سينتهى مع تطبيق اتفاقية الجات وانشاء منظمة التجارة العالمية والتى لا تسمح باعطاء مثل هذه المزايا لدول معينة بذاتها دون ان تكون متاحة لجميع دول العالم.

واوضح ان التمويل الميسر يعد احدى الركائز الاساسية لاقامة قاعدة تصديرية وهو ما نحتاجه حاليا بالاضافة إلى حل مشكلات النقل والتى تعوق انطلاق صادراتنا إلى الخارج مؤكداً ان التوسع فى اقامة شركات التامين على صادراتنا خاصة فى الاسواق المنسية فى آسيا وافريقيا وروسيا مع انشاء خطوط ملاحية منتظمة معها وزيادة تامين الصادرات ضد المخاطر من شانه زيادة صادراتنا بصفة عامة بعيداً عن تنميتها لسوق بذاته. او وفقاً لنظام فى طريقه إلى الزوال ويحقق الاهداف المامولة لاستناده على قاعدة قوية.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩/١٠/١٩٩٧

العلم والحياة

الملكية الفكرية اصبحت حقاً مكفولاً .. فى اتفاقيات الجات .. إلا ان الشرائع السماوية .. وعلى راسها شريعة محمد صلوات الله عليه وسلامه .. كفلت ذلك الحق .. بكلمات بسيطة قليلة جامعة .. إذ يقول الحديث الشريف : من ادعى ماليس له .. فليس منا .. وليتبوا مكانه فى النار .. صدقت يارسول الله ...

رغم ذلك .. فقد اصبحت ظاهرة الادعاء .. بين المثقفين من الأمور البغيضة .. وتمادى الكثيرون من الادعياء .. مستغلين صمت أصحاب الحق .. الذين يترفعون فى الكثير من الاحوال .. عن الدخول فى جدال خشية الاساءة إلى هؤلاء الادعياء .. وبدلا من ان يعود هؤلاء إلى كلمة الحق .. فالعكس هو السائد .. ؟!

إن المجتمع الفاضل .. يكفل لكل ذى حق حقه .. ونحن اليوم فى حاجة ماسة .. لنقدم للشباب القدوة الحسنة .. لنشجع هذا الشباب على السعى .. وبذل الجهد .. والكفاح من اجل الابتكار والابداع . والبعد عن اسلوب الهبش والانتهازية والادعاء ..

من التقاليد الصحفية فى الصين .. انه فى اى مؤتمر صحفى لا يذكر المندوب .. إلا الاسئلة التى قام هو بتوجيهها .. ويسجل ذلك في مقاله او تحقيقه .. ويرى أن ما يقدمه زميله من اسئلة .. هى ملك لصاحبها ... ولا يجوز له أن يسردها فى مادته الصحفية .. إلا إذا ذكر اسم صاحب السؤال .. قبل ذكر إجابة المسئول .. اخبرنى بذلك سفير الصين فى السويد .. وهو يتحدث عن تقاليد الدول العريقة مثل الصين ومصر . ونحن نتناول العشاء .. فى حديقة بلدية مدينة استكهلم .. بدعوة من الملك جوستاف ملك السويد ..

تذكرت ذلك كله .. وانا اقرا فى مجله «عالم الكيمياء» التى تصدرها نقابة العلميين .. ماجاء بخصوص برنامج «العلم والحياة» .. فى الشبكة الرئيسية بإذاعة القاهرة .. وهوالبرنامج الذى بدأ منذ حوالي سبعة وثلاثين عاما .. وكان الفضل الاول فيه ..لأستاذنا الكبير بابا شارو ... شيخ الإذاعيين الأستاذ محمد محمود شعبان .. أطال الله فى عمره..

اما اول من قدم البرنامج .. فكان الزميل .. الإذاعى الفنان العبقرى .. المرحوم المامون ابو شوشة .. وكان لذلك قصة .

كنت فى ذلك الوقت اتعامل مع الإذاعة .. مع الصديقة العزيزة الأستاذة صفية المهندس .. فى برنامجها الشهير« ربات البيوت» .. وكان يعرف «ببرنامج المراة» .. اقدم لها مواد علمية مبسطة .. عن الجديد فى دنيا العلم ويخص المراة والأسرة .. وكانت فقرة ثابتة بعنوان «اخبار تهمك» وكنت اقدم فى البرنامج الثانى .. الذى كان يراسه الاذاعى الكبير .. الاستاذ سعد لبيب .. «مجلة اخبار العلم» .. التى بدات مع إطلاق الإتحاد السوفيتى . لاول قمر صناعى .. فى اكتوبر ١٩٥٧ .. تقدمت يومها لرئيس البرنامج .. وقلت له : غير معقول ان يغزو الاخرون الفضاء وليس لدينا .. ولو برنامج علمى واحد . قال على الفور : إيدى على كتفك يا اختاه .. وقد كان . اول برنامج ندوة عن غزو الفضاء.. شارك فيها المرحومون الدكاترة سيدة عمارة .. محمد رضا مدور .. عبد الحميد سماحة .. واستاذنا الدكتور جمال الفندى.. اطال الله فى عمره وإلى الغد.

د. عواطف عبد الجليل



مؤتمر جمعيات الصيدلة يطالب بالاستفادة من البنود الايجابية فى اتفاقية الجات

طنطا ـ عاطف دعبس:

أكد الدكتور جلال غراب رئيس الشركة القابضة للأدوية أن اتفاقية الجات تكفل للدول وضع التشريعات والإجراءات التى تحمى سياساتها الاقتصادية ورفض تسجيل الأدوية التى تتعارض مع الأخلاق أو الظروف الاجتماعية لكل دولة وأضاف الدكتور غراب ان المادة ٨ فقرة ثانية والمادة ٢٧ والمادة ٦٦ فقرة ثانية فرضت على الدول المتقدمة تقديم المعونة للدول النامية، وطالب رئيس الشركة القابضة بضرورة استغلال هذه المواد لمواجهة ارتفاع أسعار الدواء والتى ستتضاعف عشرات المرات بعد انقضاء المهلة المحددة بعام ٢٠٠٥.

جاء ذلك خلال المؤتمر الثانى للاتحاد المصرى للجمعيات العلمية الصيدلية الذى عقد بصيدلة طنطا وافتتحه الدكتور محمد مختار البديوى رئيس الجامعة وشارك فيه الدكتور فؤاد هراس نائب رئيس الجامعة لشئون التعليم والطلاب والدكتور أحمد حبيب عميد كلية الصيدلة والدكتور السيد البدوى شحاتة عضو الهيئة العليا للوفد.



منظمة التجارة تدعو الاتحاد الاوروبي لتغيير سياسة استيراد الموز

جنيف ـ وافقت الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية على حكم يرى ان سياسات الاتحاد الاوروبي الخاصة باستيراد الموز تنتهك قواعد التجارة الحرة ويتعين تغييرها.

وحظي القرار الذي توصلت اليه في البداية لجنة من ثلاثة اعضاء ثم ايدته لجنة استئناف بموافقة جماعية وتم اقراره خلال اجتماع لهيئة تسوية النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية بعد ان قال الاتحاد الاوروبي انه سيقبل الحكم. وجاء في بيان رسمي ان رودريك ابوت مبعوث الاتحاد الاوروبي ابلغ لجنة تسوية النزاعات ان بروكسل ستقدم بادرة اولى على نواياها تنفيذ الحكم خلال الاجتماع المقبل للهيئة المقرر له يوم ١٦ تشرين الاول المقبل. غير ان مصادر تجارية نقلت عن ابوت قوله ان بروكسل «تشعر بقلق بالغ ازاء العواقب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السلبية» لبعض اوجه الحكم على مستعمرات اوروبية سابقة يعتمد اقتصادها بشكل اساسي على صادراتها من الموز. وقال مبعوث جزيرة سانتا لوشيا احدى جزر الكاريبي التي تمثل مبيعاتها من الموز المصدر الوحيد تقريباً للحصول على العملة الصعبة انه بمجرد ان يتم تنفيذ الحكم فإن المنتجين في المنطقة لن يستطيعوا بيع الموز بسعر يغطي تكاليفه. وطرحت الولايات المتحدة ازمة الموز امام منظمة التجارة العالمية التي تضم في عضويتها ١٣٢ دولة بعد ان شكت شركات لتسويق الموز تتخذ من اميركا مقراً لها من انها تمنى بخسائر من مزايا يتمتع بها مستوردو الفاكهة في الاتحاد الاوروبي. وتشدد واشنطن على انها لا تهاجم المزارعين الصغار في الكاريبي الذين يحظون بمعاملة متميزة بمقتضى اتفاقات للاتحاد الاوروبي مع جزر كانت اغلبها ذات يوم مستعمرات تابعة لبريطانيا او فرنسا.

وأيدت الولايات المتحدة في شكواها الاكوادور اكبر منتج للموز في العالم وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك.

وبدأت دول الاتحاد الاوروبي الخمس عشرة التي تنقسم بشدة حول سياسة استيراد الموز مناقشات غير رسمية حول كيفية تطبيق الحكم. وقال دبلوماسيون تجاريون انه ليس امام بروكسل التي تدافع عن منظمة التجارة العالمية كمنتدى لتسوية النزاعات التجارية من خيار سوى قبول الحكم وتنفيذه اذا ما كانت ترغب في تفادي تقويض سلطة المنظمة.

وقال السير ليون بريتان المفوض التجاري للاتحاد ان على بروكسل قبول الحكم سواء وافقت عليه ام لا كثمن لعضويتها في منظمة تحدد قواعد التجارة الدولية. (رويتر)

مباحثات بين ممثلين للمجموعة ومدير منظمة التجارة الدولية

ذكرت مصادر المؤتمر ان مناقشات حول حرية التجارة ستجرى مع ممثلى الامم المتحدة ومدير منظمة التجارة الدولية الذين وصلوا الى كوالالمبور لهذا الغرض، وقالت انه من المنتظر ان تبلغ دول المجموعة هؤلاء المسئولين ضرورة تعديل الشروط والانظمة التى تحاول دول الشمال والدول الغنية المتقدمة فرضها باسم حرية التجارة دون مراعاة لمطالب ومصالح دول الجنوب الساعية للتقدم والنمو.

واضافت المصادر ان دول المجموعة التى تتحدث فى هذا الصدد باسم الدول النامية عموما ستؤكد رغبتها فى اجراء حوار جدى وفعال ومتواصل مع دول الشمال من اجل اقامة تعاون حقيقى تراعى فيه مصالح الدول الاقل تقدما ويأخذ فى الاعتبار ظروفها والمصاعب التى تواجهها.

وقد أعرب ممثل احدى الدول الافريقية الذى شارك فى المشاورات الوزارية التى سبقت افتتاح القمة عن اقتناعه بأن من مصلحة الدول المتقدمة ايضا ان تلتقى مع الدول الصاعدة والنامية فى منتصف الطريق، وان تعمل على تبديد مخاوفها وشكوكها مشيرا الى ان ازمة النقد والعملات الاخيرة التى اجتاحت دول جنوب شرق اسيا خصوصا قد اثارت شكوكا عميقة فى ان اسبابها كانت مفتعلة وانها تهدف الى عرقلة التقدم والنمو السريع الذى حققته دول جنوب شرق آسيا المعروفة بالنمور الآسيوية.

ومن ناحية اخرى رحب كبار المسئولين فى حكومة ماليزيا اليوم بخطة صندوق النقد الدولى لوضع قواعد عالمية واضحة لتجارة العملة والنقد، وأعلن نائب رئيس وزراء ماليزيا السيد انور ابراهيم أن مدير صندوق النقد الدولى ميشيل كمديسو سيقدم مقترحات محددة فى هذا الصدد الى الاجتماع الوزارى لمجموعة دول اسيان، وهى التجمع الاقتصادى الذى يضم دولا من شرق اسيا والمحيط الهادى، وذلك عند اجتماعهم المقرر فى مطلع شهر ديسمبر القادم.



المصدر : الأحرار
التاريخ : ٦/١١/١٩٩٧
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دراسة تدعو شركات التأمين المصرية لمواجهة الجات

كتب ناصر محمد حسين :

دعت دراسة علمية شركات التامين المصرية للاستعداد للمنافسة العالمية التى تنتظر الشركات المصرية العاملة فى مجال التامين خاصة بعد دخول شركات التامين العالمية للسوق المصرى طبقا لاحكام اتفاقية الجات.

ووجهت الدراسة التى قام بها د. عبدالسلام عبدالحميد الشناوى استاذ التامين والمحاسبة باكاديمية السادات للعلوم الادارية عدة نصائح لشركات التامين المصرية استعدادا للمنافسة من الشركات العالمية عن طريق اعداد مركز متخصص لجمع البيانات اللازمة لصناعة التامين ولوازم تسعير الخدمة التامينية سواء التامينات العامة او تامين الحياة وضرورة متابعة احدث الطرق الرياضية المستخدمة فى اكبر شركات التامين العالمية فى تسعير الخدمة التامينية حتى يمكن تطبيقها فى مصر واعداد كوادر قادرة على اجراء التعديلات فى ظل المنافسة القادمة من الشركات العالمية.. كذلك متابعة احدث الطرق المستخدمة عالميا فى ادارة السياسات الاستثمارية مع تنويعها بحيث يحفظ حقوق حاملى الوثائق.. واسندت الدراسة دورا كبيرا لهيئة الاشراف والرقابة على التامين واتحاد التامين المصرى فى مواجهة المنافسة العالمية وشركات التامين الاجنبية فى ظل الجات اذ من المنتظر ان تدخل السوق المصرى اكثر من ١٠٠ شركة عالمية بعد سريان احكام الاتفاقية على مصر فى مجال التامين ومن المعروف ان هيئة الاشراف والرقابة على التامين تقوم بتطبيق القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية التى تنظم اوضاع سوق التامين المصرى وتهدف هذه الهيئة إلى حماية حقوق اصحاب وثائق التامين وحماية الاقتصاد القومى فى نفس الوقت وفى ظل الجات يجب ان تتطور هذه الهيئة بحيث لا يتوقف دورها على التاكد من تطبيق التعريفة الحالية بل يجب ان يتعدى ذلك إلى وضع مجموعة من الضوابط التى تحمى حاملى وثائق التامين ومراقبة الحسابات الختامية للشركات العاملة فى مجال التامين ومراقبة اداء الشركات فى تقدير المخصصات الفنية. كما دعت الدراسة إلى تطوير هيكل سوق التامين المصرى الذى بدا فى منتصف القرن التاسع عشر عن طريق عدد من التوكيلات للشركات الاجنبية وعددها ١٣٠ توكيلا ثم اندمجت هذه التوكيلات عام ١٩٥٧ لتتحول لشركات تامين خاصة وعددها ١٤ شركة وبعد تاميم هذه الشركات عام ١٩٦١ اصبحت هذه الشركات ٤ شركات فقط ولم تعرف مصر شركات التامين الخاصة إلا مع الانفتاح الاقتصادى فى الثمانينيات ولم يتطور بعدها هيكل سوق التامين المصرى الذى يضم حاليا ٤ شركات قطاع عام و٥ شركات قطاع خاص وشركتين فى المناطق الحرة، وبذلك يصل عدد شركات التامين فى مصر إلى ١١ شركة فقط قد لا تصمد فى ظل الجات.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١١/١٩٩٧

الجات تشعل أسعار الــدواء!

الاعتماد على ٨٥٪ من الخامات المستوردة يمثل عائقا أمام تطور صناعة الدواء

مطلوب دعم استثمارات الدواء وفتح أسواق جديدة بهدف التصدير

إذا كان الإنتاج المحلى من الدواء قد استطاع تغطية حوالى ٩٢٪ من الاستهلاك بما قيمته ٣١٩٢ مليون جنيه، فإن اعتماد صناعة الدواء على ٨٥٪ من الخامات المستوردة يعد أهم معوقات هذه الصناعة التى لابد أن تتطور لمواجهة الآثار المترتبة على تطبيق اتفاقية الجات، بالإضافة إلى المطالبة بدعم الاستثمار فى مجال تصنيع الأدوية من النباتات الطبية المتاحة وفتح أسواق جديدة لتصدير الدواء وإقامة تحالفات استراتيجية بين الشركات المصرية بعضها مع بعض وبين الشركات المناظرة لا فى الخارج حتى تتمكن هذه الصناعة من الصمود أمام الشركات العملاقة، وذلك فى ضوء المتغيرات العالمية الجديدة المفروضة على الساحة وعلى ضوء أحكام اتفاقات «أورجواى» ومنها اتفاقية الملكية الفكرية ـ فهل نحن جاهزون لاستقبال ـ الجات ـ أورجواى ـ

الإسراع بإصدار قوانين محاربة الاحتكار ومنع الإغراق ضرورة

الإنتاج المحلى يغطى ٩٢٪ من الاستهلاك!

تحقيق :
ألفت إبراهيم



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١/١١/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المطالبة بالاستفادة القصوى بفترة السماح المقررة للدول النامية

استطاعت صناعة الدواء تغطية حوالى ٩٢٪ من الاستهلاك المحلى، كما أنها حافظت على أسعار الأدوية بشكل جعلها فى متناول الجزء الاعظم من الفئات الاجتماعية المختلفة، وكما يوضح الدكتور السيد عبد المولى أستاذ المالية العامة والتشريعات المالية والاقتصادية بحقوق القاهرة انه توجد حوالى ٣٠ شركة منها ١١ شركة قطاع عام و ١١ شركة وطنية قطاع خاص و ٥ شركات مشتركة وشركتين أجنبيتين وتنتج هذه الشركات كل مجموعات الادوية المعروفة ما عدا مجموعتين تحتاجان لاستثمارات عالية مثل البان الاطفال والانسولين وأدوية الأورام.

ويقدر حجم السوق المصرية للدواء فى عام ١٩٩٦/٩٥ بمبلغ ٣٤٧٩ مليون جنيه غطى الإنتاج المحلى منه حوالى ٩١,٧٪ أى ما قيمته ٣١٩٢ مليون جنيه وكان نصيب الواردات ٨,٣٪ أى ما يعادل ٢٨٧ مليون جنيه ويقدر أن حجم السوق المصرية يبلغ ما يقل قليلا عن ٢٠٪ من حجم سوق الدواء فى بلدان افريقيا والشرق الأوسط.

وقد زادت نسبة الاستهلاك خلال السنوات الاربع الماضية ما بين ١١٪ إلى ١٧٪ بينما زادت نسبة الواردات فى السوق المصرى للأدوية بين ٧,٢٪ إلى ٨,٣٪ ومن ثم انخفضت نسبة الإنتاج المحلى من اجمالى الاستهلاك المصرى للأدوية من ٩٢,٨٪ إلى ٩١,٧٪ فى حين ارتفع نصيب الفرد من الأدوية من ٣٦,١٨ جنيه فى عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٥٧,٧٩ جنيه فى عام ٩٥/ ١٩٩٦ وبمعدل زيادة سنوية تتراوح بين ٨,٦٪ و ١٢,٢٪.

تطور الأسعار

ويوضح الدكتور السيد عبد المولى انه بفضل الإنتاج المحلى استطاعت الغالبية العظمى من السكان الحصول على الدواء بسعر رخيص فى متناول معظم المرضى، واستطاع الإنتاج الوطنى أن يبيع بمتوسط سعر للوحدة يبلغ ٣١,٦٪ فقط من متوسط ثمن الوحدة المستوردة وقرابة ٥٢٪ من متوسط ثمن الوحدة المنتجة محليا بترخيص.

وعن أهم المعوقات التى تقابل صناعة الدواء أوضح أنه بالرغم من أهمية الانجازات التى حققتها صناعة الدواء المصرى من الوفاء بمعظم احتياجات السوق المصرية ٩٢٪ وإتاحة الدواء بأسعار تبلغ خمس أو سدس الأسعار العالمية إلا أنها مازالت صناعة تشكيلية فى المقام الاول.

وقد نجحت فى تحويل الخامات إلى أقراص وكبسولات بودرات ومراهم وحقن.

وتطوير هذه الصناعة يرتبط بتطوير العديد من الصناعات الأخرى مثل صناعة الخامات الكيماوية وصناعة الكيماويات غير العضوية وتنقيتها واستخلاص النباتات الطبية وتحضير المواد الفعالة منها واستخلاص الهرمونات من الغدد الحيوانية.

كما انها ترتبط بالصناعات الإلكترونية لإنتاج الأجهزة القياسية للمعامل، كما ترتبط بصناعة الزجاج اللازم لتعبئة السوائل والمعلقات وامبولات الحقن وزجاجات الحقن من المضادات الحيوية، كما انها ترتبط بصناعة الكرتون المضلع والالومنيو

ويضيف أن أهم المعوقات أمام هذه الصناعة تتركز فى أنها تعتمد على ٨٥٪ من الخامات المستوردة، وذلك بسبب عجز الصناعات الثقيلة الاخرى مثل صناعة التخمير التى تستخدم فيها الميكروبات لإنتاج المضادات الحيوية والصناعات البترولية المتطورة لإنتاج المواد العضوية الاساسية والمذيبات وصناعة التقطير الفحم بعيداً عن الهواء لإنتاج المكونات العضوية وهى جميعا لازمة لقيام صناعة الخامات الدوائية.

اتفاقية الملكية الفكرية

وعن اثر الالتزام باتفاقية الملكية الفكرية بالتطبيق على صناعة الدواء فى مصر يوصى الدكتور رابح رتيب استاذ المالية بكلية الحقوق جامعة القاهرة بضرورة الاستفادة من فترة السماح الممنوحة فى هذا الصدد لاقصى درجة والاستعداد العلمى والفنى والتكنولوجى لتطبيق الاتفاقية لمواجهة ما قد يحدث من آثار سلبية والعمل على التغلب عليها بجميع الوسائل مع التوسع فى صناعة الأدوية المتداولة حاليا باسمائها العلمية الاصلية، وليس بالاسماء التجارية لتفادى سداد حقوق الملكية الفكرية عنها مما يؤدى إلى الانخفاض الملحوظ فى اثمانها الحالية مع تنويع مصادر المواد الخام الفعالة المستخدمة فى تركيب وتصنيع الأدوية التى انقضت فترة حمايتها قانونا، بالإضافة إلى وضع إجراءات فورية بإقامة الية تمنع التسويق الاحتكارى للادوية التى قدمت لها طلبات لبراءات الاختراع

فى مكتب البراءات المصرى أثناء فترة السماح الحالية والجدير بالذكر ان المادة (٧٠) من الاتفاقية تقضى بأن طلب الحصول على براءة اختراع لدواء جديد فى أثناء فترة السماح لا يفحص ولا يتم البت فيه إلا بعد انتهاء فترة السماح غير انها اعطت الحق لصاحب هذه الطلب فى تسويق دوائه بالسوق المحلية بالسعر الذى يحدده لمدة خمس سنوات متواصلة، لذلك فإن الأمر يستدعى أيضا ضرورة إصدار التشريعات المنظمة

لحماية المستهلك ومنع الاحتكار، بالإضافة إلى اهمية تكثيف البحوث لتطوير صناعة الخامات الدوائية مع تطوير للتكنولوجيا المستخدمة فى إنتاج الدواء لمسايرة النظم العالمية خاصة وأن الدواء من السلع الدائمة التطور من حيث الشكل والاستخدام كما ينبغى دعم الاستثمار فى مصر مع فتح المجال امام الاستثمارات الأجنبية والعربية والوطنية فى مجال صناعة الدواء، مشيرا إلى أهمية فتح أسواق جديدة لتصدير الدواء والعمل على إقامة تحالفات استراتيجية بين الشركات المصرية وبعضها وايضا بينها وبين الشركات المناظرة فى الخارج حتى تتمكن من الصمود أمام الشركات العملاقة، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق بين المسئولين عن صناعة الدواء ورجال الاعمال لوضع خطة عمل واضحة المعالم ورؤية مستقبلية قائمة على دراسة علمية محكمة لصناعة الدواء فى ضوء المتغيرات العالمية الجديدة المفروضة على الساحة وعلى ضوء أحكام اتفاقات أورجواى ومنها اتفاقية الملكية الفكرية.

ويشير الدكتور رابح رتيب إلى ضرورة تضافر الجهود بين الحكومة ورجال الاعمال فى جميع المجالات بين قطاعى الاعمال والخاص لتعظيم الاستفادة من الاتفاقات وتلافى السلبيات من أجل انطلاقة

للصادرات المصرية والتى من شانها استيعاب المزيد من العمالة وتوفير الرفاهية لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى اهمية إنشاء جهاز يختص بمتابعة الحقوق المصرية فى مجال الملكية الفكرية والتى لا تتمتع حاليا بحماية كافية لحقوقها فى الخارج.

آثار الجات

يشير الدكتور السيد عبد المولى إلى الآثار المحتملة لتنفيذ اتفاقية الملكية الفكرية على صناعة الدواء قائلا: إن الآراء تنقسم بشدة حول طبيعة الانعكاسات المحتملة لاضفاء الحماية لحقوق الملكية الفكرية على الصناعة الدوائية.. فمن ناحية يرى المسئولون ان حماية الحقوق المرتبطة بالتجارة سيكون لها تاثير ضار على الصناعة المحلية من النواحى التالية:

● تدعيم احتكار الشركات متعددة الجنسيات للمنتجات الدوائية وبالتالى زيادة تحكمها فى تحديد أسعار الدواء مما يستتبع منع المواطنين الفقراء من الوصول إلى الدواء وهذا الاحتكار يستمر وينص الاتفاقية لمدة ٢٠ عاما (الخاصة ببراءة الاختراع) وهى مدة طويلة سوف تتحكم خلالها الشركات الدولية الكبيرة فى تحديد اسعار الدواء ويرد المعارضون على هذه الحجة بالقول إن الاتفاقية تمنح حماية للمستحضر تمتد لفترة محددة وهو ليس المستحضر الوحيد من نوعه فى السوق، ففى كل فئة علاجية هناك بالفعل عشرات من المستحضرات بعضها محمى والبعض الآخر غير محمى متوافرة للطبيب والمريض على السواء.

بينما يرى المسئولون عن الصناعة المصرية للدواء انه فى حالة تطبيق قانون حماية الملكية الفكرية فى مصر سوف ترتفع أسعار الدواء ويضيفون إلى ذلك ان أسعار الأدوية المصرية يبلغ فى المتوسط سدس الأسعار

العالمية ونتيجة لتطبيق الحماية، فسوف تضطر إلى دفع عوائد إضافية مما يؤدى إلى رفع أسعار الدواء عن مستواها الحالى، إلا ان الفريق الآخر الذى يمثله ممثلو شركات الدواء الأجنبية التى لها شركات ادوية مشتركة عاملة فى مصر يرد على ذلك بالقول إن الحماية لن تؤدى إلى رفع اسعار الدواء ذلك أنها لن تؤدى إلى استبدال عقود التصنيع الموجودة أو اتفاقيات التوريد القائمة وبعبارة أخرى لن تتأثر أسعار أى من المنتجات الموجودة بالسوق وأن الحماية سوف تعطى فقط للمنتجات الجديدة التى لها حماية فكرية عالية.

وبالتالى فإن تطبيق الاتفاقية لن يؤثر إلا على جزء ضئيل جدا من السوق لا يتعدى ٣٪ من حجم السوق والأهم من ذلك فإن قائمة المستحضرات الاساسية لمنظمة الصحة العالمية التى تستخدم اليوم فى مصر لن تتاثر مطلقا بتطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية.

والحماية ليس لها تأثير على قدرة مصر على السيطرة على الاسعار فالأسعار لن ترتفع الا بموافقة الحكومة المصرية.

وفى النهاية سوف تضر الحماية الصناعات المحلية للدواء بسبب الوضع الاحتكارى الذى سوف تتمتع به الشركات الأجنبية أصحاب براءات الاختراع للمنتج الدوائى أو للمادة الخام.

وهذا الوضع لن يؤدى فقط إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج فى حالة قبولها بالأسعار المفروضة بمعرفة هذه الشركات الدولية المحتكرة، ولكن بسبب ضرورة الحصول على موافقتها قبل أى استخدام سواء

لطرق الإنتاج أم للمواد الخام والوسيلة الوحيدة لمواجهة هذ الأثر السلبى فتحصل فى ضرورة توجيه جزء مهم من الموارد التى تحصل عليها الشركات المحلية لعملية الأبحاث والتنمية.

وهذه التنمية لا تتوقف عليها فقط، بل تتوقف أيضا على تطوير عدد كبير من الصناعات الأخرى التى ترتبط مع الصناعة الدوائية السابق الإشارة إليها.

وعلى ذلك يرد الفريق الآخر انه فى وجود الحماية، فإن من شان ذلك جعل الشركات المحلية اكثر قوة وتنافسية على المستوى الإقليمى والعالمى ففى ظل وجود قانون الحماية، سوف تنقل الشركات العالمية للتكنولوجيا الحديثة إلى الشركات المحلية.. وسوف تسعى إلى تكوين المزيد من الشركات المشتركة مدفوعة بالاحتياج إلى تسويق المنتجات الجديدة وفى النهاية فإن نظام الحماية سوف يكون حافزا للشركات المحلية لتوجيه الاستثمار إلى البحث والتطوير لإنتاج مستحضرات لعلاج الأمراض المستوطنة مثل البلهارسيا.

وقد تضمنت اتفاقية حقوق الملكية الفكرية حماية براءات الإختراع لمدة عشرين سنة لجميع المنتجات والعمليات الدوائية.

وهذا يمثل أهمية بالغة للشركات الدولية، حيث تقوم بامداد ٦٠٪ من المنتجات الدوائية فى مصر وتحتاج لاسترداد نفقات استثماراتها الباهظة.. فالدراسات تظهر أن هذه الشركات تنفق ما يقارب من ٥٠٠ مليون دولار لتطوير منتج معين، والإحصائيات تبين أنه من بين ٣٠٠٠



مركب تستخدم لتطوير المنتجات الدوائية، والتي يتم اكتشافها في مرحلة الاكتشاف الأصلي، فإن ثلاث مركبات فقط هي التي تصل إلى السوق، ويوجد مركب واحد يقدم عائدا للاستثمار، بالإضافة إلى أن القانون المصري الحالي لا يكفل حماية للمستحضرات الدوائية.

فالقانون الموجود يكفل حماية فقط لعملية التصنيع وليس المستحضر، ومدة هذه الحماية هي ١٠ سنوات وبنظرة عملية، فهذا لا يعطي الحماية على الاطلاق لعدة أسباب منها: انه يستغرق تطوير اي مستحضر وطرحه في أسواق بعد تقديم ملف الحماية مدة من ٨ - ١٢ عاما، وبالتالي عندما يصل المستحضر إلى السوق في مصر تكون مدة حمايته قد انتهت لذلك أن حماية التصنيع غاير مجدية، فالصيادلة والكيمائيون يمكنهم بسهولة التلاعب بعملية التصنيع المحمية عن طريق إضافة بعض التغييرات الطفيفة لكي يتجنبوا انتهاك حماية التصنيع.

وأسراع مصر في حماية حقوق براءات الاختراع سوف يسمح لها بأن تصبح مركزا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويجعل ذلك منها من أوائل البلاد العربية في تنفيذ التشريعات التي تمنع مخالفات براءات الاختراع، وبالتالي سوف تحوز على درجة كبيرة من ثقة ومصداقية هذه الشركات.

ويعلق الدكتور السيد عبد المولى استاذ المالية العامة بكلية الحقوق جامعة القاهرة قائلا: إنه أيا كانت الحجج التي تساعد للمطالبة بالتطبيق الفوري للاتفاقية، أم للاستفادة من الفترة الانتقالية التي تتيحها الاتفاقية في المادة ٩٥ منها للبلدان النامية ومنها مصر، فإن هناك بعض الحقائق التي يتعين الا تغيب عن الأذهان.

إن القانون المصري لم يعرف الحماية القانونية للمستحضرات الدوائية، وانما يكفل فقط حماية طرق التصنيع وان الانتقال مباشرة إلى تنفيذ الاتفاقية لإسباغ الحماية القانونية على براءات الاختراع التي تتضمنها المستحضرات الدوائية والمواد الخام. فضلا عن طرق الإنتاج المختلفة بدون إعداد الصناعات الدوائية لهذا الأمر، سوف يترتب عليه الاضرار بها من ناحية وارتفاع أسعار الأدوية المعروفة حاليا حتى لو كانت قد خرجت من نطاق الحماية القانونية بسبب تمتع المواد الخام اللازمة لإنتاجها بالحماية، وعلى ذلك، فإن الامر يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى اعداد البلاد لتطبيق اتفاقية الملكية الفكرية في مجال الدواء خلال الفترة الباقية المتبقية التي تقل الآن عن ٨ سنوات مع اهمية قيام لجنة المراجعة المصرية لبراءات اختراع الدواء بدورها في حالة تعسف صاحب البراءة في سعر إنتاجه من الدواء عن الحالات المقبلة، وذلك وفقا للشروط والإجراءات التي ذكرتها المادة ٣١ من اتفاقية الملكية الفكرية، مع ضرورة اتجاه أصحاب الصناعات الدوائية لتوجيه جهودهم لتصنيع احتياجاتهم من الخامات الدوائية، ويمكن بحث إقامة مشروعات مشتركة مع بعض الدول التي بدات هذه التجربة منذ فترة قريبة وحققت فيها تقدما كبيرا جدا مثل الهند والصين.

بالإضافة إلى تعميق التصنيع المحلي لتوسيع قاعدة إنتاج قطع الغيار والمعدات الخاصة بإنتاج الدواء محليا، وتصنيع أجهزة الرقابة الدقيقة والتعرف على طرق التصنيع الجديدة بما يعرف بالتقنية العالية واستخدام الهندسة الوراثية في عمليات البناء والتشييد، كما حدث في إنتاج الأنسولين الآدمي واستنباط سلالات جديدة من الميكروبات والفطريات التي تنتج بدائل للمضادات الحيوية.

ودعا إلى التفكير جديا في إنشاء مجلس أعلى للدواء تكون من اختصاصاته تقرير الأهداف العامة للقطاع الدوائي في مصر ووضع قواعد تسجيل الأدوية المصرح بها وفق معايير ثابتة وواضحة ومعلنة وتحديد الأدوية المصرح بتسجيلها وعدد البدائل المسموح بتداولها، وذلك من خلال لجان محايدة تمثل الجهات المعنية بشئون الطب والعلاج والدواء صناعة وتداولا واستهلاكا، مع وضع اسس ثابتة لتسعير الأدوية تكون واضحة وثابتة بما يضمن للمنتج حقوقه وللمجتمع أمنه وسلامته، وذلك من خلال لجنة او لجان تمثل فيها الوزارات المعنية والممثلون عن صناعة الدواء والنقابات المعنية، ووضع ومتابعة تنفيذ السياسات والخطط التي تكفل تحقيق التناسق والتكامل بين الشركات العاملة في مجال تصنيع واستيراد وتوزيع وتصدير الدواء والكيماويات والمستلزمات الطبية.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ١١ / ١٩٩٧

أنياب «الجات»

يحتفل العالم هذه الأيام بمرور خمسين عاما على انطلاق أشهر اتفاقية فى تاريخ التجارة الدولية وهى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المعروفة اختصارا باسم «الجات».

ويكتسب هذا الاحتفال اهمية خاصة اذ ان تاريخ التجارة العالمية يستعد الان لدخول منعطف جديد بدخول «الجات» خلال شهر يناير القادم حيز التنفيذ فى كل القطاعات التجارية سواء تلك التى تتعامل مع السلع أو الخدمات.

واذا كان من حق الدول الصناعية الكبرى او الشمال الغنى بشكل عام ان يشرب نخب الامتيازات والفوائد والثمار الضخمة التى جنتها والتى ستجنيها من تطبيق «الجات» فإن من حق الدول النامية او الجنوب الفقير ان يرفع صوته للمطالبة «بوقفة عالية» او «بوقت مستقطع». كما يقول الأمريكيون لتدارك الاخطار التى بدأت بالفعل تطحن الانجازات التى حققتها الدول النامية ذات الاقتصاديات الصاعدة فى جنوب شرقى آسيا من جراء الفلسفة التى تستند اليها تلك الاتفاقية.

فالفلسفة الاساسية التى قامت عليها «الجات» منذ انطلقت شرارتها الأولى فى مثل هذه الأيام من عام ١٩٤٧ هى إيجاد عالم بلا قيود تجارية تتحرك فيه بحرية السلع والخدمات ورؤوس الاموال والعمالة وصولا الى ما يعرف «بالعولمة الاقتصادية».

وفى إطار الجات جرى عقد جولات من المفاوضات التجارية الدولية لتحقيق هذا الهدف انتهت بجولة اورجواى التى اختتمت اعمالها فى ١٥ أبريل من عام ١٩٩٤ والتى اسفرت عن المولد الرسمى لمنظمة التجارة العالمية فى اول يناير من عام ١٩٩٥.

ولكن على مر تلك السنوات بدأت تتضح امور كثيرة وبدأت دول العالم الثالث تشعر انها تدفع من دمها ثمنا باهظا لمفاهيم ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

فباسم «العولمة» وتحرير حركة رؤوس الأموال العالمية انقضت صناديق المضاربة الغربية كالذئاب المسعورة على عملات واسهم الدول النامية ذات الاقتصاديات الصاعدة مثل تايلاند وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايوان وهوت بها الى الارض مهددة بشكل خطير الانجازات الاقتصادية الواعدة التى حققتها تلك الدول والتى بذلت فى سبيلها الكثير من العرق والدم والدموع.

وباسم الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية اصبحت الدول النامية عاجزة عن اللحاق بركب التقدم التكنولوجى وصار عليها انتظار ما تلقيه اليها الدول المتقدمة من «فتات» من على مائدتها التكنولوجية.

وباسم «حماية اسواقها من الاغراق» لاتتورع الدول المتقدمة من اغلاق اسواقها امام منتجات الدول النامية التى تتمتع ببعض الميزات النسبية.

وتحولت الشركات المتعددة الجنسية الى اخطبوط يتحرك بحرية ليكرس بقوة ظاهرة تدفق السلع والخدمات فى اتجاه واحد من الشمال الى الجنوب.

لقد دارت عجلة العولمة وهى عجلة جبارة ولن ترحم احدا وان الاوان لصدها او على الاقل لوضع ضمانات لتحجيم آثارها السيئة على التجارة العالمية.

والدول النامية ليست فى موقف ضعيف كما هو متصور لانها تمثل الطرف الثانى من معادلة التجارة الدولية التى لاتستقيم بالشمال الغنى فقط.

ولعل فى تجمعات الدول النامية القوية مثل مجموعة الـ ١٥ ومجموعة الـ ٧٧ والتجمعات الاقليمية الاخرى ما يمكن ان يمثل تكتلا دوليا فعالا ضد هذا الاعوجاج الاقتصادى العالمى وضد اصرار الدول المتقدمة على «تفصيل» قوانين دولية على مقاس مصالحها.

« المحرر »



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/١١/١٩٩٧

اتهمتها بمحاولة السيطرة على اقتصاديات الدول النامية

جويلى: الجات تحـ
العالم

اعادة توزيع مكاتب التمثيل التجارى ودراسة أسباب العجز التجارى مع الدول الأجنبية

□ **كتب-خالد حسن وماجد كريم!**

اكد د.أحمد جويلى وزير التجارة والتموين ان منظمة التجارة العالمية «الجات» تسعى لحكم العالم والتحكم فيه بدلا من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وذلك من خلال استحداث موضوعات جديدة لم يكن لها وجود من قبل فى الاتفاقية مثل معايير العمل والاتفاقية العالمية للاستثمار والاتفاقية الدولية للمشتريات الحكومية وان الهدف من ذلك ان يكون الاقتصاد العالمى كله تحت السيطرة الكاملة لمنظمة «الجات».

وأعلن د..جولى فى ندوة سياسات التصدير فى مصر خلال المرحلة المقبلة والتى نظمتها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ان مصر ترفض جميع المحاولات التى تقوم بها منظمة التجارة العالمية للسيطرة على اقتصاديات الدول النامية والحد من صادرات هذه الدول الى الاسواق العالمية مطالبا رجال الاعمال والصناعة باليقظة والاستعداد للمنافسة القادمة فى جميع المجالات الاقتصادية حتى يكون لنا مكان فى التجارة العالمية.

اتهم المنظمة بانها تسعى الى الحد من صادرات الدول النامية تحت دعاوى مختلفة مثل استخدام الاطفال فى العمل أو اعطاء اجور منخفضة للعمال وتعى بذلك تسلب الدول النامية الميزة التى تتمتع بها وهى الايدى العاملة الرخيصة مشيرا الى انه سبق لمصر ان تصدرت لهذه المحاولات فى اجتماع سوهينغافورة فى العام الماضى على اساس ان معايير العمل والاتفاقية العالمية للاستثمار والاتفاقية الدولية للمنافسة والاتفاقية الدولية للمشتريات الحكومية وان الهدف من ذلك هو ان يكون الاقتصاد العالمى كله تحت السيطرة الكاملة لمنظمة الجات.

واكد على ضرورة عدم وجوب استخدام معايير العمل فى التمييز ضد تجارة الدول النامية.

واضاف ان مصر قامت بتحرير تجارة كل السلع عدا الغزل والنسيج وانها ستقوم من اول يناير القادم بالغاء الحظر على استيراد المنسوجات واستبدال هذا الحظر بوضع تعريفة جمركية بينما سيتم الغاء الحظر على استيراد الملابس الجاهزة عام 2002 والاكتفاء بالتعريفة الجمركية مشيرا الى انه كان قد تم الغاء الحظر على استيراد الدواجن واستبداله برسوم جمركية تصل الى 80٪ اضافة الى وضع سعر تحكمى كما ان الحكومة تقوم بتخفيض التعريفة الجمركية بشكل تدريجى لتؤكد التزامها بالاتفاقيات التى وقعت عليها والمعروفة باتفاقية الجات.

واكد جويلى اننا حاليا نصدر السلع المصنعة ونصف المصنعة والتى اصبحت تمثل 50٪ من صادراتنا حيث ارتفعت الصادرات من 3 مليارات و42 مليون جنيه الى 4 مليارات و207 ملايين جنيه خلال الشهور الثمانية الماضية فى حين انخفضت الصادرات من المواد الخام والقطن من 850 مليونا الى 806 ملايين جنيه.

وقد انخفض العجز فى الميزان التجارى خلال الفترة من يناير حتى اغسطس الماضى بنحو نصف مليار جنيه نتيجة تزايد قيمة الصادرات فى هذه الفترة الى 8 مليارات و894 مليون جنيه مقابل 8 مليارات و379 مليون جنيه فى نفس الفترة من العام الماضى وحققت الواردات المصرية من الخارج انخفاضا نسبيا حيث بلغت خلال هذه الفترة 29 مليارا و248 مليون جنيه مقابل 29 مليارا و276 مليون جنيه عن نفس الفترة من العام الماضى.



المصـدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٢

واشار الى ان وزارة التجارة تجرى حاليا دراسة لتحديد اتجاهات الميزان التجارى لمصر مع جميع الدول الاجنبية ومعرفة اسباب وجود عجز تجارى وكيفية معالجته وزيادة صادراتنا لتلك الاسواق وذلك عن طريق مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج كما يتم حاليا اعادة توزيع مكاتب التمثيل التجارى فى الخارج الى مكاتب اقليمية بدلا من مكتب فى كل دولة للاستفادة من تحديد امكانيات التعامل التجارى والاقتصادى مع مجموعة دول.

واكد د/ جويلى ان البرنامج التنفيذى الذى وضعته وزارة التجارة لتنمية الصادرات خلال الفترة القادمة يشتمل على خمسة محاور تعتمد فى السنوات الخمس القادمة على الطاقات الانتاجية المتاحة حاليا للتصدير على ان يتم خلال السنوات الخمس التالية اقامة مشروعات مخصصة للتصدير فى مناطق خليج السويس وشرق العوينات.

يتضمن المحور الاول العمل على تخفيض تكلفة النقل الخارجى للمنتجات المصرية وفتح خطوط نقل جديدة للاسواق الخارجية سواء فى مجال النقل البحرى او البرى أو الجوى والسماح للقطاع الخاص بالدخول فى هذا المجال كما ستعطى الحكومة المصرية جهدا اكبر لتطوير خدمات الموانئ من تفريغ وشحن وخفض التعريفة لتصبح تنافسية مع الدول القريبة فى المنطقة وحل مشكلة عدم وجود فراغات على الطائرات لنقل المنتجات المصرية.

مشيراً الى ان المحور الثانى يعمل على توفير التمويل الميسر وتوسيع العطاء التامينى للصادرات المصرية حيث تدرس حاليا الحكومة كيفية توفير التمويل المناسب منخفض التكلفة لتشجيع المصدرين المصريين مع العمل على دفع شركات التامين للدخول فى أسواق جديدة لتغطية مخاطر التصدير اليها سواء مخاطر تجارية أو سياسية .

ويتضمن المحور الثالث تقديم العديد من الحوافز للصادرات المصرية حيث هناك العديد من الدول التى تقدم بعض المزايا والحوافز لتنمية صادراتها وفقا لاتفاقية الجات مثل دعم الاشتراك فى المعارض الخارجية ودعم الحملات الاعلانية الخارجية للمنتجات المصرية وتخفيض تكلفة النقل.

واضاف وزير التجارة ان المحور الرابع يشتمل على كيفية النفاذ للاسواق حيث ترتبط مصر بعلاقات سياسية قوية مع معظم دول العالم خاصة الدول الافريقية وتلقى منتجاتها قبولا كبيرا هناك ولكن للاسف ليس هناك زيارات لرجال الاعمال المصريين للسوق الافريقى أو خطوط نقل للمنتجات وبالتالى فصادراتنا غير موجودة فى السوق الافريقى لذلك تم عمل نقاط ارتكاز فى شمال وشرق وجنوب وغرب افريقيا لدعم صادراتنا لهذا السوق واقامة مراكز تجارية دائمة.

وكذلك اقامة مناطق تخزين وفتح خطوط نقل بحرية جديدة مع مختلف بلدان افريقيا وبالنسبة لاسواق شرق أوروبا وروسيا بدأنا بالفعل فى اقامة منطقة حرة للتجارة وانشاء بعض الشركات المشتركة فى مجال التامين على مخاطر الصادرات والنقل البحرى وتصدير السلع الصناعية والزراعية وذلك لتهيئة البنية الاساسية للتعاون التجارى مع روسيا والتى انخفض حجم صادراتنا اليها الى 40 مليون دولار فقط مقابل 400 مليون دولار واردتنا منها خلال عام 96.

واشار د. جويلى إلى ان المحور الخامس لتنمية صادراتنا يرتكز على دراسة الاسواق الخارجية وتحديد متطلباتها وتوصيل هذه المعلومات بطريقة فورية لمن يهمه الامر من المصدرين والمنتجين عن طريق نقطة التجارة الدولية والتى ترتبط بنحو 150 نقطة فى 126دولة والتوسع فى اقامة فروع لنقاط التجارة الدولية فى المحافظات والمدن الصناعية لتوفير جميع المعلومات عن خدمات التجارة والمواصفات المطلوبة فى السوق الخارجى كذلك تم مؤخرا ربط النقطة التجارة بشبكة المعلومات الماليزية للتجارة.

وتساءل الدكتور مصطفى السعيد عضو مجلس الشعب ووزير الاقتصاد الاسبق عن امكانية تنفيذ الطموحات المتعلقة بالتصدير فى ظل عدم وجود ربط بين القدرات الانتاجية للشركات المصرية وقدراتها على التسويق واجاب الدكتور احمد جويلى ان قضية التسويق لم تحظ باهتمام المنتج المصرى خلال الفترات الماضية اعتماداً على ان ما سينتجه سيتم تسويقة ولم تضع أى خطة التسويق ضمن اهدافها لذلك فالتسويق يحتاج بالفعل لتغيرات جذرية فى فكر القطاع الانتاجى عن طريق تنمية الكفاءات البشرية والعمل على دراسة احتياجات الاسواق وتلبية متطلبات المستهلك الداخلى والخارجى.

ورداً على سؤال الدكتوره كريمة كريم استاذ الاقتصاد بجامعة الازهر حول عدم وجود تصميمات مصرية للمنتجات. واشار وزير التجارة الى ان الجودة والالتزام بالمواصفات اصبحت اهم ضرورات غزو الاسواق الخارجية لذلك تمت اقامة مركز تصميمات تابع للشركة القابضة للنسيج لملاحقة التغيرات فى موضة الملابس موضحا ان سبب بيع الملابس المصرية فى الخارج هو القطن المصرى وارتفاع جودته وليس تصميم الملابس.

وعن موقف مصر من حقوق الملكية فى اطار منظمة الجات وحماية برامج السوفت وير وحقوق المؤلف. أكد د. جويلى أن موضوع حقوق الملكية من أهم واخطر موضوعات الجات ونحن لدينا بالفعل مهلة 10 سنوات لتنفيذ اتفاقية حقوق



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٢

الملكية وموقف الحكومة المصرية الاستفادة من هذه المهلة وتأجيل تنفيذ الاتفاقية رغم ان الاتفاقية فى أحد شقيها تعود بالفوائد على الاقتصاد المصرى خاصة فيما يتعلق بحقوق المؤلف المصرى والعلامات التجارية إلا أن هناك مجالات اخرى ستتأثر سلبا خاصة قطاع الادوية وأضاف انه يتم حاليا اعداد كوادر فنية مؤهلة للتعامل مع بنود اتفاقية الجات ومتابعة التزاماتنا حيث هناك مكتب فنى دائم تابع لوزارة التجارة انشىء خصيصا لدراسة اتفاقية الجات وكيفية التعامل معها وتنظيم الندوات لشرح اثار الجات على مختلف قطاعات الاقتصاد المصرى.



جويلى : اتفاقية الجات للمنسوجات في صالح الدول النامية

□ كتب - خالد حسن:

اكد د.احمد جويلى وزير التجارة والتموين ان اتفاقية المنسوجات والملابس (ATC) والتى تم توقيعها فى نهاية مفاوضات جولة اوروجواى عام 1994 جاءت لتلبية احتياجات الدول النامية لادخال تجارة المنسوجات والملابس تحت مظلة قواعد واحكام منظمة التجارة العالمية وانهاء العمل بالترتيبات الدولية للمنسوجات (MFA) والتى بدء العمل بها فى عام 1997 وتم تجديدها عدة مرات.

وقال فى افتتاح اعمال ندوة ابعاد وتنفيذ اتفاقية المنسوجات والملابس على صناعة المنسوجات والتى ينظمها جهاز التمثيل التجارى بالتنسيق مع مركز التجارة الدولى بالتعاون مع كل من صندوق دعم صناعة المنسوجات وجمعية مصدرى الملابس الجاهزة والجمعية المصرية لتنمية الصادرات ان الصادرات من المنسوجات تمثل 3,1٪ من اجمالى صادرات العالم من السلع والمنتجات مشيرا الى ان الصادرات العالمية من المنسوجات زادت لتصل الى 153 مليار دولار عام 1995 مقابل 130 مليار دولار عام 1994.

واضاف د.جويلى ان اتفاقية المنسوجات والملابس التى اسفرت عنها جولة اوروجواى تهدف اساسا الى الغاء نظام الحصص خاصة الذى تفرضه الدول المتقدمة على وارداتها من الدول النامية من خلال ادخال ودمج بنود المنسوجات والملابس وخضوعها لاحكام وقواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية خاصة بالنسبة لعدم التمييز وازالة القيود الكمية وذلك خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات وعلى أربع مراحل بدأت فى أول يناير 1995.

ومن جانبه اشار المستشار التجارى سعيد قاسم رئيس ادارة المنظمات بجهاز التمثيل التجارى إلى أن الندوة ستناقش على مدى يومين موقف صناعة المنسوجات والملابس في مصر والتغيرات فى التجارة الدولية للمنسوجات والملابس وكيفية ازالة الحصص الكمية والسياسة التجارية الدولية من وجهة النظر الاوروبية وقواعد المنشأ الامريكية الجديدة وتطور التجارة الدولية والمعونة البيئية والمنتجات غير الضارة بالبيئة وتاثيرها على تجارة المنسوجات والملابس وذلك فى اطار دور جهاز التمثيل التجارى لشرح بنود اتفاقية الجات المتعلقة بتحرير تجارة المنسوجات وتوفير المعلومات عن كيفية الالتزام بتلك البنود والاستفادة منها للدخول فى الجات النظام العالمى الجديد لتحرير التجارة وتوضيح المشاكل التى تعترض تنفيذ الاتفاقية خاصة بعد مرور سنتين على بداية تنفيذها.

واكد عبدالستار العشرة الامين العام لاتحاد الغرف التجارية ان تحرير تجارة المنسوجات سيتم مع بداية العام القادم وانه على الشركات المصرية العاملة فى مجال المنسوجات والغزل الاستعداد للمنافسة الخارجية القادمة فى الاسواق الداخلية مشيرا الى ان الاتحاد مع تحرير التجارة الداخلية والخارجية بشكل عام وليس تجارة المنسوجات والملابس فقط واضاف العشرة ان تحرير التجارة الخارجية قادم لا محالة واننا اذا كنا نشكو من التحرير فى صناعة المنسوجات والتى تتمتع فيها بمزايا نسبية عديدة فماذا سنفعل فى بقية الصناعات؟!

وقال ان الشركات المصرية تستطيع بالفعل المنافسة مع الشركات الاجنبية حيث لدينا العمالة الرخيصة واسعار الطاقة المنخفضة ولكن نظرا لسوء الادارة فإن هذه المزايا لايتم الاستفادة منها وتوظيفها بطريقة مثلى الامر الذى أدى بنا للخوف من المنافسة مع المنتجات الاجنبية المحملة باعباء المصاريف والنقل والشحن فى الاسواق الداخلية فكيف يمكن المنافسة معها فى الاسواق الخارجية.

واوضح العشرة ان تحرير تجارة المنسوجات لايعنى عدم وجود رسوم جمركية بل تسمح منظمة الجات بفرض رسوم جمركية على الواردات الخارجية بحد أقصى 80٪ وهذا ما تم فرضه على الدواجن ويمكن فرضه كذلك على واردات المنسوجات حتى نهاية عام 2005 مساعدة لشركات صناعة المنسوجات المصرية.



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٧

الأمم المتحدة تعترف

حوت «الجات» يلتهم التنمية فى الدول النامية

انتقدت لجنة التجارة فى السلع والخدمات التابعة للأمم المتحدة تقرير الأمين العام للأونكتاد الذى دعا فيه الدول النامية الى مزيد من التحرير فى مجال التجارة بما يتلاءم مع اتفاقية الجات.

وأوضحت اللجنة فى تقرير لها أن الأمين العام تغاضى عن السلبيات الواضحة للجات والتى تسبب آثارا ضارة على التنمية فى الدول النامية وأهمها عدم وجود تخفيضات فى التعريفة الجمركية على ٢٢٪ من الواردات الخاضعة للتعريفة الجمركية التى تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، ووجود نسبة عالية من الجمارك على المنتجات التصديرية للبلدان النامية، واستمر فرض جمارك مرتفعة على المنتجات «الحساسة» مثل المنسوجات والجلود والاحذية والأسماك ومنتجاتها، ووجود أحكام أكثر صراحة بشأن حماية براءات الاختراع تؤدى الى ارتفاع أسعار المنتجات الدوائية وأسعار التكنولوجيا فى الدول النامية بما يحد من تقدمها .وأشارت اللجنة الى أن تنفيذ اتفاقية «الجات» يكشف أيضا عن عوامل ذات تاثير سلبى على التنمية فى البلدان النامية ومن بينها مصر اهمها استمرار مقاومة الدول المتقدمة لتفكيك الحواجز التى تحمى القطاعات والصناعات التى لم تعد تتسم بالقدرة على المنافسة والتقدم غير المرضى فى دمج المنسوجات فى النظام التجارى المتعدد الاطراف، وعدم كفاية المساعدات التى تقدمها تلك الدول للدول النامية فى اطار الاتفاقية.

وكشفت اللجنة عن أن تقرير الأمين العام للأونكتاد لم يضع فى الحسبان المؤشرات الإنمائية المطبقة دوليا كما لم يتعرض التقرير للمعوقات التى تواجه الدول النامية فى سبيل تقدمها . ودعت اللجنة الى ضرورة تحقيق توازن فى المفاوضات الجارية حاليا بين الحقوق والالتزامات فى منظمة التجارة العالمية وبين مصالح الشركاء التجاريين الرئيسيين والاحتياجات الانمائية للبلدان النامية.

وحذرت اللجنة من مخاطر تفسير أحكام الاتفاقات بطرق مختلفة لصالح الدول المتقدمة وتاكل الهوامش التفضيلية، وأوضحت اللجنة أن الامتثال للمعايير البيئية التى يتطلبها التقرير قد يكبد الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى الدول النامية تكاليف باهظة.

وأشارت اللجنة الى أن الخسائر القصيرة الأجل المترتبة على الجات ستفوق الفوائد الطويلة الأجل التى يمكن للدول النامية أن تجنيها مستقبلا.

عبد الله عبد الجيد■



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٧

مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بحقوق عين شمس يبحث

الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقات التجارة العالمية «الجات»

يقيم مركز الدراسات القانونبة والاقتصادية بحقوق عين شمس مؤتمرا هاما في منتصف ديسمبر القادم وذلك لمناقشة الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية المشهورة باتفاقات الجات.

وصرح الدكتور أحمد ماهر زغلول وكيل كلية حقوق عين شمس بأن المؤتمر يأتي في اطار الاهتمام المتزايد لمراكز البث العلمي وجهات صنع القرار بدراسة مختلف جوانب الاتجاه السائد حاليا لتحرير التجارة العالمية وكذلك اثار هذا الاتجاه علي الاقتصادات القومية والاقليمية وخاصة للبلاد النامية.. وعلي الاقتصاد المصري بصفة خاصة من المنتظر أن يناقش المؤمر وضع مصر في اتفاقات التجارة العالمية وموضوع النفاذ إلي الأسواق واتفاق التجارة في المنسوجات والملابس واتفاق التجارة في السلع الزراعية.

كما سيناقش المؤتمر حماية الانتاج المحلي ومكافحة الاغراق ودعم الصادرات والوقاية ضد اضرار الواردات واتفاق التجارة في الخدمات والالتزامات والضوابط العامة والتعهدات المحددة في الخدمات المالية كذلك سيناقش المؤتمر حماية حقوق الملكية الفردية ويأتي في اطارها براءات الاختراع (صناعة الدواء) والحماية الدولية لحقوق التاليف، كما سيناقش المؤتمر تسوية المنازعات والملامح الرئيسية للاتفاق والجانب التطبيقي ويبحث المؤتمر بعض الموضوعات الجديدة مثل التجارة والبيئة والتجارة ومعايير العمل والتجارة والاستثمار.



المصدر : الأهرام العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/١١/١٩٩٧

تشريع لحماية قطاع التأمين التونسى

بدأت سوق التأمين التونسية التى تتكون من ١٧ مؤسسة فى الاستعداد لمواجهة المنافسة القادمة من الشركات متعددة الجنسيات مع تطبيق اتفاقية «الجات» بإصدار تشريع يضمن لقطاع التأمين جانباً من الحماية.. سميرة سامى رئيسة الغرفة الفنية الاقتصادية بتونس تحدثت لـ«الأهرام العربى» عن الإجراءات الإضافية التى تم اتخاذها.

تونس - جنات بن عبد الله

كيف استعد قطاع التامين فى تونس لمواجهة تطبيق اتفاقية «الجات»؟

إن التشريع الحالى يضمن لقطاع التأمين جانبا مهما من الحماية، إذ لا يسمح بتوريد خدمات التأمين لتغطية الأخطار الواقعة بالبلاد التونسية والأخطار المتعلقة بنقل البضائع الموردة من الخارج. ولا يخول مباشرة المؤسسات الأجنبية لنشاط التأمين على النطاق المحلى.

ولا شك أن هذه النسبة من الحماية لا تحفز بطبيعتها مؤسسات التأمين على بذل المجهود اللازم لتحسين خدماتها وجعلها تضاهى مستوى الخدمات المتوفرة فى الأسواق المتقدمة جودة وكلفة.

ونظرا لانضمام الجمهورية التونسية إلى المنظمة العالمية للتجارة وإبرامها لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربى، فإن قطاع التأمين مدعو كسائر قطاعات الإنتاج والخدمات إلى الاستعداد لمواجهة المنافسة الخارجية فى غضون السنوات القادمة.

وقد شرعت بعض الأطراف المعنية فى وضع البرامج الملائمة لتأهيل القطاع وإعداده لتحمل المنافسة الخارجية، وترتكز هذه البرامج على ثلاثة محاور أساسية وهى: تعزيز قدرات سوق التأمين الفنية والمالية، ودعم مؤهلات مؤسسة التأمين للاستجابة، والبحث فى إمكانيات استغلال تحرير الأسواق الخارجية، لتصدير خدمات التأمين وهو ما يدعم الساحة المالية التونسية بصفة عامة.

كيف يمكن تقييم نشاط القطاع فى السنوات الأخيرة؟

لقد تطور رقم الأعمال الإجمالى للقطاع (حجم الأقساط الصادرة) على مدى الفترة ٩١ - ٩٦ بمعدل سنوى بحوالى ٥ر٩ ٪ حيث بلغ رقم الأعمال سنة ١٩٩٦ ما قدره ٣٢٤ م.د. وتسدد مؤسسات التأمين فى نطاق تعهداتها مبالغ مهمة من التعويضات لصالح مختلف الأنشطة الاقتصادية، تساعد المؤسسات

والأفراد على تجاوز الحوادث الطارئة ومواصلة العمل والإنتاج. وقد بلغ حجم التعويضات سنة ١٩٩٦ ما قدره ٢٠٠ م.د.

ويبرز نشاط سوق التأمين أيضا من خلال التوظيفات المالية، وقد بلغت هذه التوظيفات المتراكمة فى ديسمبر ١٩٩٦ ما قدره ٥٦٠ م.د مستغلة فى العديد من السندات سواء السندات الصادرة عن الدولة أو المتمتعة بضمانها او السندات ذات المردود المتغير كالأسهم المدرجة بالبورصة. وتساهم الأموال الموظفة عن طريق مؤسسات التأمين فى تنشيط السوق المالية.

ما ملامح الإطار القانونى والتنظيمى لهذا القطاع؟

لقد حظى قطاع التأمين خاصة على مدى الفترة ٩٢ - ٩٧ بإدخال إصلاحات جوهرية على الإطار التشريعى تمكن القطاع من الانطلاق على أساس قواعد قانونية عصرية. وفى مقدمة هذه النصوص إصدار مجلة التأمين سنة ١٩٩٢ التى وضعت أسس عقد التأمين وأقرت الحد الأدنى لمقاييس الحذر ووضعت شروطا لنشاط المهن المتعلقة بالتأمين. وكذلك إصدار القانون المتعلق بتأمين المسئولية العشرية فى ميدان البناء سنة ١٩٩٤ وهو لبنة أخرى لتعزيز نشاط قطاع التأمين وفى الوقت نفسه ضمان سلامة الرصيد العقارى الوطنى. وإصدار قانون تأمين الصادرات فى بداية هذه السنة.

وشهدت سنة ١٩٩٧ أيضا مراجعة نسب قطاع التأمين خاصة من ناحية التخفيض فى النسب وتبسيطها حيث أصبحت هناك نسبتان فقط ٥ ٪ و١٠ ٪ بعدما كانت تصل إلى ٢٤ ٪ لبعض الضمانات. وأعفيت عقود التأمين على الحياة.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤسسات التأمين تنتفع إجمالا بالمحيط الاقتصادى المستقر والسليم الذى تحرص الحكومة على توفيره للمؤسسة الاقتصادية بصفة عامة وذلك بتحقيق التوازنات المالية السليمة والسيطرة على التضخم المالى وتنشيط السوق المالية وتنويع أدوات الاستثمار وتحرير العمليات الجارية للدينار.

فبماذا تتمثل نقاط ضعف القطاع؟

مازالت نسبة أقساط التأمين من الناتج الداخلى متواضعة (٩ر١ ٪) بالمقارنة بالأسواق المتقدمة حيث تبلغ هذه النسبة ٦ر٧ ٪ ببلدان الاتحاد الأوربى على سبيل المثال.

ولا يزال التأمين الإجبارى - وخاصة التأمين على المسئولية المدنية الناتجة عن استعمال السيارات - يمثل نسبة مهمة من نشاط قطاع التأمين وحوالى ثلث رقم المعاملات.

اما التأمين على الحياة فهو لا يمثل سوى ٣ر٦ ٪ من رقم المعاملات متأتية فى أغلبها من الضمانات المرتبطة بقروض السكن والتجهيز، بينما تبلغ هذه النسبة ٥٠ ٪ فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى وتصل إلى ٨٠ ٪ فى بعض بلدان جنوب شرق آسيا.

وتدل هذه المؤشرات على أن القطاع ينطوى على قدرات كبيرة للنمو ومزيد من النشاط وتحرص جميع الأطراف المعنية على إيجاد الوسائل الملائمة لاستغلال الطاقات الكامنة لقطاع التأمين. ■



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ٢٤/١١/١٩٩٧

تسوية المنازعات التجارية فى اطار منظمة التجارة العالمية

دكتور محسن هلال
المستشار الاقليمى لشئون التجارة العالميه

انتهت جولة اورجواى للمفاوضات التجارية الدولية متعددة الأطراف بالتوصل الى مجموعة من الاتفاقات التجارية الدولية فى مجالات التجارة فى السلع، والتجارة فى الخدمات، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وقد كان من بين أهم النتائج فى تلك المفاوضات هو تحسين وتعميق عديد من مجالات قواعد السلوك التجارى ، ومن بين أهم ماتحقق فى هذا المجال تحسين نظام تسوية المنازعات الذى كان قائما منذ انشاء اتفاقية الجات ١٩٤٧ .

تضمنت الوثيقة الختامية لجولة أورجواى مذكرة تفاهم بشأن القواعد والاجراءات التى تحكم تسوية المنازعات ، بالاضافة الى مجموعة من القواعد والاجراءات الخاصة أو الاضافية الواردة فى الاتفاقيات المشمولة لتصبح فى مجموعها نظام تسوية المنازعات التجارية فى اطار منظمة التجارة العالمية .

ورغم أهمية ماتم التوصل اليه فى هذا الموضوع ، حيث أن وضع نظام تسوية المنازعات يعتبر « صمام الأمان » لضمان تنفيذ الالتزامات وممارسة الحقوق بما يدعم ويقوى النظام التجارى الدولى متعدد الأطراف ، ومع هذا فلم يحظى هذا الموضوع مايستحقه من أهمية خاصة فى الدول العربية وربما يرجع ذلك لسببين : الأول ، أن معظم الدول العربية حديثه الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، والثانى ، يرجع الى أنه حتى الدول العربية التى انضمت الى الجات فى العقود السابقة لم تستخدم نظام تسوية المنازعات ولم تكن موضوع شكوى من اطراف اخرى ويرجع ذلك الى ضعف مساهمة التجارة العربية فى التجارة الدولية .

ومع تزايد عدد الدول العربية التى تطلب الانضمام الى منظمة التجارة العالمية من ناحية، وزيادة مساهمة الدول العربية فى التجارة الدولية بشقيها السلعى والخدمى ، فأن موضوع تسوية المنازعات يجب أن يحتل مايستحقه من اهتمام لمجتمع الأعمال العربى .

اعد «تسوية المنازعات فى اطار منظمة التجارة العالمية » وهى ورقة مختصرة لاقت ترحيبا خاصا بين اوراق ندوة عقدت فى الدوحة بقطر شهر سبتمبر ٩٧ .. اعدها د. محسن احمد هلال المستشار الاقليمى لشئون التجارة العالمية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا) الوزير المفوض التجارى مدير ادارة المنظمات الدولية بالتمثيل التجارى بوزارة التجارة الذى عمل مستشارا تجارياً فى سفارات مصر بروما وبوخارست وفينا وجنيف .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١١/١٩٩٧

تعتبر الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ، منذ عقدها فى ١٩٤٧ الاتفاقية العامة التى تحكم قواعد السلوك التجارى بين اعضاؤها البالغ عددهم ٢٣ دولة، ومع الزيادة المستمرة فى عضوية الاتفاقية ، وتطوير اساليب تطبيقها وتحسين الاداء من خلال جولات مفاوضات تعقد كل حوالى ٥ سنوات، وانتهت بجولة أورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتى استمرت خلال الفترة من ٨٦ - ١٩٩٣ وتمخضت عن التوصل إلى مجموعة من الاتفاقات بلغت ٢٨ اتفاقية فى مجالات التجارة فى السلع، والخدمات، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، وقد حققت مجموعة تلك الاتفاقات مزيد من تحرير التجارة الدولية، مع ارساء قواعد المنافسة العادلة ، ويمكن ايجاز نتائج مفاوضات جولة أورجواى فى انها اتخذت اتجاهين اساسين:

الاتجاه الأول:

افقى - بتوسيع مشمول التنظيم التجارى الدولى ليتضمن قطاعى التجارة فى المنسوجات، والسلع الزراعية بالإضافة إلى أول اتفاق تجارى دولى متعدد الأطراف فى مجال التجارة فى الخدمات، وكذلك اتفاقية تعالج الجوانب التجارية فى حقوق الملكية الفكرية.

الاتجاه الثانى:

رأسى - حيث تم تعديل بعض قواعد اتفاقية الجات فى اتجاه توضيحها وتفصيلها فى ضوء الخبرة العملية للتطبيق فى العقود السابقة، كما تم تعميق وترسيخ مبدأ المنافسة العادلة فى ضوء اهميتها مع تحرير التجارة الدولية مع الأخذ فى الاعتبار مرونة للدولة النامية والأقل نموا، وفى هذا الاتجاه أيضاً تم تحسين اداء جهاز تسوية المنازعات الذى كان يعمل فى ظل اتفاقية الجات ١٩٤٧

وقد كان نجاح جولة أورجواى فى التوصل إلى تلك المجموعة من الاتفاقات التجارية الدولية متعددة الأطراف دافعاً للدول المشاركة فى المفاوضات بأن تقرر انشاء «منظمة التجارة العالمية» اعتباراً من مطلع عام ١٩٩٥ لتتولى إدارة مجموعة تلك الاتفاقات وتنهى المرحلة المؤقتة التي كان يطبق فيها الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (الجات) منذ انشاؤها.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١١/١٩٩٧

تضمنت الوثيقة الختامية لنتائج جولة اورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، والتي تم التوقيع عليها فى مراكش بتاريخ ١٥ إبريل/ نيسان ١٩٩٥ مجموعة الاتفاقات التجارية التى تم التوصل إليها والموضحة بملحق هذا التقرير ومن بين ما تم التوصل إليه مذكرة تفاهم على القواعد والاجراءات التى تحكم تسوية المنازعات.

مذكرة قواعد تسوية المنازعات

تتكون قواعد تسوية المنازعات فى إطار منظمة التجارة العالمية مذكرة تفاهم تتضمن ٢٧ مادة واربعة ملاحق.

وتشمل مواد الاتفاق الموضوعات التالية:

١- الاحكام العامة والتى تتضمن النطاق، والتطبيق، والإدارة،

٢ - المشاورات، والمساعى الحميدة، والتوفيق،

٣- انشاء فريق التحكيم ، واختصاصاته ، وتكوينه، ووظيفته، واجراءاته،

٤- إجراءات تعدد الشكاوى، وحق الأطراف الثالثة فى الانضمام إلى المنازعة،

٥- الاستئناف،

٦- مراقبة تنفيذ التوصيات والقرارات ومايتضمن من التعويض وتعليق التنازلات، وتعزيز النظام متعدد الأطراف،

٧- بعض الإجراءات الخاصة بالدول النامية والأقل نموا.

أما ملاحق الاتفاق تتضمن مايلى:

١- الاتفاقات التي يشملها التفاهم،

٢- القواعد والإجراءات الخاصة، أو الإضافية الواردة فى الاتفاقات المشمولة،

٣- إجراءات العمل،

٤- مجموعة الخبراء الاستشاريين.

اهداف جهاز تسوية المنازعات:

تهدف آلية تسوية المنازعات فى إطار منظمة التجارة العالمية ضمان التوصل إلى حل إيجابى للنزاع، والأفضل هو التوصل إلى حل مقبول لطرفى النزاع ويتوافق مع الاتفاقات المشمولة، وفى حالة



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١١/١٩٩٧

عدم التوصل إلى حل بالاتفاق، يكون أول هدف لآلية تسوية المنازعات هو عادة ضمان سحب التدابير المعنية إذا ما اتضح تعارضها مع احكام أى من الاتفاقات المشمولة، ولا يجوز اللجوء إلى تقديم التعويض، إلا إذا تعذر سحب التدابير فوراً على أن يكون التعويض تدبيراً مؤقتاً فى انتظار سحب التدبير أو الاجراء الذى يتعارض مع اتفاق مشمول، ويوفر تفاهم تسوية المنازعات للعضو المطالب بتطبيق إجراءات تسوية المنازعات - كخطوة أخيرة - إمكانية تعليق تطبيق التنازلات أو غيرها من الالتزامات بموجب الاتفاقات المشمولة على اساس تمييزى تجاه العضو الآخر، رهنا بترخيص من جهاز تسوية المنازعات باتخاذ الاجراءات.

اختصاص جهاز تسوية المنازعات:

ينص التفاهم على إنشاء جهاز تسوية المنازعات ليدير القواعد، والإجراءات، والمشاورات واحكام تسوية المنازعات الواردة فى الاتفاقات المشمولة، مالم يكن هناك نص آخر فى اتفاق من الاتفاقات المشمولة يغطى حالة المنازعة.

ويتمتع جهاز تسوية المنازعات بسلطة انشاء الهيئات، واعتماد تقارير جهاز الاستئناف، ومراقبة تنفيذ القرارات والتوصيات، والترخيص بتعليق التنازلات وغيرها من الالتزامات التى تبرم بموجب الاتفاقات المشمولة.

أما فيما يتعلق بالمنازعات الناشئة استناد إلى اتفاق تجارى عديد الأطراف (خارج حزمة الاتفاقات الأساسية، فإنه لا يحق إلا للأعضاء الأطراف فى الاتفاق المشاركة فى الاجراءات والقرارات.

ويقع على عاتق جهاز تسوية المنازعات ابلاغ المجالس واللجان المختصة فى منظمة التجارة العالمية بتطور أى منازعات ذات صله بأحكام الاتفاقات المشمولة المعنية، ويجتمع جهاز تسوية كلما دعت الضرورة إلى ذلك فى إطار الحدود الزمنية المنظمة لذلك بالاتفاق، ويتخذ الجهاز قراراته بتوافق الآراء.

الإطار القانونى (النطاق والتطبيق)

تطبق قواعد وإجراءات مذكرة التفاهم على تسوية المنازعات، وعلى المشاورات والاجراءات بين اعضاء منظمة التجارة العالمية المتعلقة بحقوقها والتزاماتها بموجب الأحكام التالية:



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١١/١٩٩٧

أ- اتفاق منظمة التجارة العالمية.

ب- احكام تفاهم تسوية المنازعات

ج- أى اتفاق مشمول آخر من اتفاقات منظمة التجارة العالمية (ملحق مرفق)

ويكون ترتيب التدرج القانونى لهذه الأحكام بأن تطبق القواعد والإجراءات الخاصة أو الإضافية بشأن تسوية المنازعات الواردة فى الاتفاقات المشمولة المحددة ، وفى حالة وجود اختلاف بين قواعد إجراءات تفاهم تسوية المنازعات والقواعد الإضافية الواردة فى نصوص الاتفاقات الملحقة، تكون الأولوية للقواعد والإجراءات الخاصة والإضافية فى حالة المنازعات التى تتطلب قواعد وإجراءات، بموجب أكثر عن اتفاق مشمول، وفى حالة تضارب تلك القواعد والإجراءات للاتفاقات المشمولة فإن للأطراف المتنازعة طلب تحديد تلك الإجراءات.

وعند عدم الاتفاق خلال عشرين يوماً من تشكيل الهيئة يجب على رئيس جهاز تسوية المنازعات أن يحدد بالتشاور مع طرفى النزاع، القواعد والإجراءات التى ينبغى اتباعها وذلك فى خلال عشرة أيام من تلقية طلب من أحد الطرفين، وينبغى الاسترشاد بالمبدأ الذى يقضى باستخدام القواعد والإجراءات المنصوص عليها فى الاتفاقات المشمولة حيثما أمكن، وأن القواعد والإجراءات المنصوص عليها فى تفاهم تسوية المنازعات تستخدم فى الحد الضرورى لتجنب النزاع.

ومن الناحية العملية، فإن عدداً من حزمة اتفاقات منظمة التجارة العالمية تتضمن احكاماً خاصة بتسوية المنازعات، وقد حدد الملحق ٢ من مذكرة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات على سبيل الحصر تلك الاتفاقات، المواد ذات العلاقة والتى يجب مراعاتها عند التطبيق فى حالة المنازعة بالدرجة الأولى - وعلى سبيل المثال، فإن اتفاقية التجارة فى الخدمات (المرفق الخاصة بشأن الخدمات المالية) ينص على أنه فى حالة وجود منازعة فى هذا المجال (الخدمات المالية)، فإن اتفاق الخدمات يقضى بضرورة الاستعانة بخبير فى الشئون المالية له خبرة فى مسائل الإجراءات المصرفية، وخاصة المتعلقة ما بين البنوك المركزية والتجارية. وهذا النص واجب التطبيق بالدرجة الأولى فى تشكيل الفريق المختص بالمنازعات الخاصة بالخدمات المالية، وتستكمل إجراءات تشكيل الفريق بعد مراعاة ما سبق، وفقاً للأحكام الخاصة بتشكيل الأفرقة كما وردت بالمادة السادسة من مذكرة التفاهم العامة التى تحكم تسوية المنازعات.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١١/١٩٩٧

١

بعض حالات تسوية المنازعات المعروضة حاليا أمام جهاز تسوية المنازعات فى منظمة التجارة العالمية

من المناسب بعد أن تم استعراض أهداف واختصاص جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية وكذلك الإطار القانونى الذى يتضمن النطاق والتطبيق، إن نستعرض بإيجاز بعض حالات تسوية المنازعات المطروحة فعلاً وحالياً أمام جهاز تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية، ثم نستكمل بعد ذلك عرض مزيد من الموضوعات التنظيمية والاجراءاية الخاصة بموضوع تسوية المنازعات.

ومن الأهمية الإشارة إنه بحكم أن منظمة التجارة العالمية تضم فى عضويتها الدول الأعضاء فإن تحريك دعاوى المنازعات من حكومة دولة عضو ضد حكومة دولة عضو آخر، ولا يمنع ذلك أن أساس الضرر أو انتهاك الاتفاقات قد وقع على شركة أو مجموعة شركات خاصة، ولذلك فإن من بين أهم التحديات التي تفرضها اتفاقات منظمة التجارة العالمية هو التنسيق بين الأجهزة الحكومية وتجمعات رجال الأعمال، وذلك حتى يتمكن من الاستفادة من الفرص المتاحة لتلك الاتفاقات من ناحية، والدفاع عن الحقوق التي تتيحها تلك الاتفاقات من ناحية أخرى، ويتعدى ذلك إلى أن تطبيق الالتزامات يحتاج أيضا إلى ذلك التنسيق الدائم والمستمر بين الإجهزة الحكومية وهيئات ومؤسسات القطاع الخاص، وفيما يلى عرض بعض حالات فض المنازعات المطروحة حالياً:

١) الدعم الزراعى للمجر:

تقدمت كل من أستراليا، والأرجنتين، والولايات المتحدة، ونيوزلندا كل على انفراد بطلب تشكيل فريق لفحص شكواهم ضد المجر لتقديمها دعم لتصدير الزراعة وذلك مخالفة لما قدمته من التزامات محددة خلال جولة أورجواى من التخلص التدريجى من الدعم الزراعى، واستدلت على ذلك بالمبالغ المدرجة فى ميزانية الدولة لتقديم هذا الدعم، وقد دافعت المجر أن هناك ارتباط بين خطة الإصلاح الاقتصادى وجداول الالتزامات الزراعية إن هناك سوء فهم للموضوع.

وقد تم تشكيل فريق واحد لبحث النزاع، وقد احتفظت كل من كندا، اليابان، وتايلاند، وارجواى بالحق فى التدخل فى النزاع كاطراف ثالثة فى هذه القضية.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١١/١٩٩٧

٢) تركيا تفرض ضرائب محلية على الأفلام الأجنبية:

تقدمت الولايات المتحدة بشكوى ضد تركيا حيث تفرض رسم قدرة ٢٥٪ على الأفلام الأجنبية لصالح المحافظات، ولا يفرض هذا الرسم على الأفلام الوطنية وذلك بالمخالفة للمادة الثالثة من اتفاقية الجات (المعاملة الوطنية) التي تقضى بأنه بعد تحصيل الرسوم الجمركية المربوطة، فإنه تسرى قواعد المعاملة الوطنية، وتجدر الإشارة أن تجارة (استيراد وتصدير) الأفلام السينمائية ضمن مشمول اتفاقية الجات ١٩٤٧.

وقد تم انشاء فريق لبحث الشكوى واحتفظت كندا بحق الدخول في النزاع كطرف ثالث.

٣) الأرجنتين تفرض رسوم إضافية على التعرفة الجمركية:

طالبت الولايات المتحدة بتشكيل فريق للنظر فيما تفرضه الأرجنتين من ضرائب إضافية فوق نسبة الـ ٣٥٪ المثبتة في الجات على الواردات من الأحذية والمنسوجات. حيث يتم تحصيل رسم احصائى قدره ٣٪ بالإضافة إلى التعريفة الجمركية.

ورأت الولايات المتحدة إن ذلك مخالف للقواعد العامة الجات للتجارة في السلع، وكل من اتفاقيتى المنسوجات، والتقييم الجمركى وبالرغم من استمرار مساعى حل النزاع عن طريق المفاوضات الثنائية إلا أنه تم تشكيل الفريق بناء على الطلب الأمريكى، حيث طلبت كل من الهند والاتحاد الأوربى الانضمام إلى المنازعة كأطراف ثالثة.

٤) الحظر الأمريكى على استيراد القرديس (الجمبرى)

طلبت كل من تايلاند وماليزيا وقف حظر استيراد الولايات المتحدة من القرديس (الجمبرى) wild - harvested shrimps الذى بنيت اسبابه على صدور قانون أمريكى محلى بشأن حماية الحيوانات البحرية وليست له صفة دولية بما يخالف القواعد العامة

بناء على شكوى كل من تايلاندا وماليزيا وانضمت إليهما باكستان تم تشكيل فريق بحث الموضوع بما ترتب عليه من آثار سلبية على صادرات تلك الدول من هذا الصنف، وإن المشاورات الثنائية مع الولايات المتحدة لم تنتهى إلى نتيجة. وبالرغم من أن وجهة نظر الولايات المتحدة أن الأثر الاقتصادى لهذا الحظر ضئيل، إلا أنها وافقت على تشكيل فريق لبحث المنازعة، وقد طلبت العديد من الدول الاحتفاظ بحقها في الدخول كطرف ثالث في المنازعة: استراليا، كولمبيا، الاتحاد الأوربى،

جواتيمالا، هونج كونج، الهند اليابان، نيجريا، الفلبين، سنغافورة، سيرلانكا، وفى اعتقادنا أن هذا العدد الكبير من الدول التي طلبت الانضمام فى هذه المنازعة لا يرجع إلى اهتمامتها بصادرات القرديس، وإنما لمبدأ حظر الاستيراد لاسباب ترجع إلى البيئة وحمايتها عن ناحية، واتخاذ أساس الحظر صور قانون أو تشريع وطنى غير مرتبط بأى اتفاق دولى.

٥) تصنيف الإتحاد الأوربى لمعدات الحاسب الآلى (الكمبيوتر)

اعترضت الولايات المتحدة على القرار الأوربى الذى من شانه إعادة التبويب الجمركى لبعض معدات الحاسب الآلى Local Area Network adaptor cards حيث كان يتم تصنيفها كآلة البيانات الأتوماتيكية، إلى أن تم تعديلها إلى بند آخر هو: معدات اتصالات، وقد أدى إعادة التصنيف لنفس السلعة أن أصبحت التعريفة الجمركية ٧,٥٪ بدلاً من ٣,٥٪ فى الحالة السابقة، مما اعتبرته الولايات المتحدة مخالفة لما قدمه الاتحاد الأوربى من التزامات فى إطار اتفاقات التجارة فى السلع، وعند تشكيل فريق بحث المنازعة ابدت كل من الهند واليابان، وكوريا وسنغافورة الرغبة فى الدخول كأطراف ثالثة.

٦) إجراءات تحريات جواتيمالا بشان مكافحة الإغراق:

رأت المكسيك أن التحريات التي تقوم بها جواتيمالا بشأن إجراءات الإغراق التي تقوم بها عن اسعار الأسمنت البروتولاندى المكسيكى الذى يتم تصديره إلى جواتيمالا، يتعارض مع المادة السادسة بشأن مكافحة الاغراق بمنظمة التجارة العالمية، وإن إجراءات جواتيمالا فيما يتعلق بإثبات الضرر على الصناعة المحلية لا تتمشى مع ما ورد بالاتفاقية.

وتجرى المشاورات حالياً بين الطرفين جواتيمالا، والمكسيك وابلاغ جهاز تسوية المنازعات.

٧) ضرائب الواردات الأوربية على الحبوب

ابدت الولايات المتحدة رأيها بشأن معارضتها لما يقوم به الاتحاد الأوربى من تحديد (أسعار مرجعية) لاستيراد الحبوب عند التقييم الجمركى للحبوب المستوردة وبصفة خاصة - القمح، الارز، الذرة، والشعير وذلك لما تراه من عدم تمشى هذا الإجراء مع اتفاقية التثمين الجمركى.

وبالرغم من الموافقة على تشكيل فريق لدراسة الأمر، إلا أن الاتحاد الأوربى قد طلب إفساح



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/ ١١/ ١٩٩٧

مزيد من الوقت للمشاورات بين الطرفين الامريكى والأوربى وإبلاغ جهاز تسوية المنازعات بنتيجة المشاورات الثنائية.

المشاورات :

تهدف نصوص مذكرة التفاهم بشأن تسوية المنازعات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى تعزيز وتحسين فعالية إجراءات التشاور التى يتبعها الأعضاء وتعتبر المشاورات هى المرحلة الأولى فى مراحل فض المنازعات، ومن أجل تحقيق ذلك تضمنت مذكرة التفاهم أهم النقاط التالية:

- يتعهد كل عضو بالنظر بعين العطف إلى أية طلبات يقدمها طرف آخر فيما يتعلق بالتدابير والإجراءات الخاصة بتطبيق الاتفاقات، مع توافر الفرصة الكافية للتشاور فيما يتعلق بتلك الطلبات.
- يجب إجابة طلب التشاور فى خلال ١٠ أيام من تاريخ تسلمه، وتبدأ المشاورات فى فترة لا تتجاوز ٣٠ يوماً من بعد تسليم الطلب، وفى حالة التأخر عن تلك المواعيد يحق للعضو الذى طلب عقد المشاورات أن ينتقل مباشرة إلى إنشاء فريق.

وإذا أخفقت المشاورات فى تسوية نزاع ما فى غضون ٦٠يوماً كان للطرف الشاكى إنشاء فريق.

- يتضمن طلب المشاورات الأسباب الداعية للطلب بما فيها تحديد الإجراءات المعترض عليها مع ذكر الأساس القانونى للشكوى.
- تضمنت احكام المشاورات مراعاة لظروف السلع سريعة التلف، بحيث تبدأ المشاورات فيما لا يزيد عن ١٠ أيام، وفى حالة فشلها للوصول إلى نتيجة فيشكل الفريق فى خلال عشرون يوماً بناء على طلب الطرف الشاكى.

كما تضمنت أيضاً مراعاة لظروف الدول النامية بولايتها بعناية خاصة.

المساعى الحميدة، والتوفيق، الوساطة:

يمكن اللجوء إلى المساعى الحميدة، والتوفيق، والوساطة طوعيا إذا وافق على ذلك طرفى النزاع. وتكون تلك الإجراءات سرية وأهم شروط تلك الوسائل هى عدم اخلالها بحق الأطراف فى سبل التقاضى الأخرى وفقاً للإجراءات.



ويمكن أن تبدأ إجراءات المساعي الحميدة والتوفيق، والوساطة فى أى وقت من أوقات النزاع، ويمكن انهاؤها فى أى وقت ويجوز للطرف الشاكي أن ينتقل إلى طلب إنشاء فريق غضون ٦٠ يوماً من تاريخ طلب عقد المشاورات مع إتاحة ٦٠يوماً بعد تاريخ تسليم طلب عقد المشاورات قبل أن يطلب إنشاء الفريق

ولا يمنع من الناحية العملية مواصلة إجراءات المساعى الحميدة أو التوفيق أو الوساطة فى نفس الوقت الذى تجرى فيه إجراءات الفريق، ويشترط لذلك موافقة طرفى النزاع على ذلك.

كما يجوز للمدير العام بحكم وظيفة أن يعرض المساعى الحميدة أو التوفيق أو الوساطة بهدف مساعدة الأعضاء على تسوية المنازعات

تشكيل واختصاص فريق النظر فى المنازعة :

- يشكل الفريق فى موعد لا يتجاوز اجتماع جهاز تسوية المنازعات. وبعد تقديم طلب من الطرف الشاكي ويكون تشكيل الفريق خلال اجتماع الجهاز، إلا إذا قرر الاجتماع بتوافق الآراء عدم تشكيل الفريق.
- يكون تشكيل الفريق بناء على طلب الشاكي ويحدد فيه ملخص للاساس القانوني للشكوى، ويمكن فى الحالات التى تستدعي ذلك طلب نص مقترح للاختصاصات المخول بها الفريق
- يكون اختصاص الفريق – مالم يتفق طرفي النزاع على خلاف ذلك – خلال عشرون يوماً من تشكيلة الأتي: دراسة الأحكام ذات الصلة في الاتفاق أو الاتفاقات المشمولة، والموضوع الذى قدم إلى جهاز تسوية المنازعات، وأن يتوصل إلى قرار من شأنه مساعدة جهاز تسوية المنازعات على تقديم التوصيات أو اقتراح الأحكام المنصوص عليها فى ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات
- وظيفة الأفرقة: هى مساعدة جهاز تسوية المنازعات على الاضطلاع بمسئولياته ، حيث ينبغى للفريق أن يضع تقريراً موضوعياً للأمر المطروح عليه، بما فى ذلك تقييم موضوعى لوقائع القضية، ومدى انطباق الاتفاقات المشمولة ذات الصلة عليها وتوافقها معها، والتوصل إلى أية نتائج أخرى من شأنها مساعدة الجهاز على تقدم التوصيات، أو أقتراح الأحكام المنصوص عليها فى الاتفاقات المشمولة. وينبغى للأفرقة أن تتشاور بانتظام مع طرفى النزاع، وأن توفر لها الفرصة الكافية لتوصيل إلى حل مرضى للطرفين

* أما فيما يتعلق بتـكوين الفريق، فإنه يمكن أن يضم أفراد حكوميين أو غير حكوميين مؤهلين، وينبغى اختيارهم بشكل يضمن استقلالهم، ولا يجوز أن يكونوا مواطنى دول أعضاء تكون حكوماتهم أطراف فى النزاع أو أطراف ثالثة فيه، إلا إذا أتفق الطرفان على غير ذلك.

والزم الاتفاق أمانة منظمة التجارة بالأحتفاظ بقائمة إرشادية تتضمن الأشخاص الذين تتوافر لديهم المؤهلات اللازمة لمثل هذه المهام.

ويتكون الفريق من ثلاثة أشخاص - ما لم يتفق طرفى النزاع - خلال ١٠ أيام من إنشاء الفريـق - على أن يكون الفريق من ٥ أعضاء، وتعرض الأمانة ترشحياتها للفريق على طرفى النزاع، ويجب عليها عدم الاعتراض إلا لاسباب ملحة.

يمارس أعضاء الفريق أعمالهم فى الفريق بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لحكوماتهم، وفى حالة المنازعات التى يكون فيها طرف من البادان النامية فإنه بناء على طلب هذا الطرف يمكن أن يكون عضو واحد على الأقل من الدول النامية.

وفى حالة تعدد الشكاوى وطلب أكثر من عضو تشكيل فريق بخصوص موضوع واحد، يجوز تشكيل فريق واحد لدراسة هذه الشكاوى مع مراعاة حقوق جميع الأعضاء المعنية وينبغى حيثما أمكن، تشكيل فريق واحد لدراسة مثل هذه الشكاوى.

* يمكن لطرف ثالث الانضمام إلي النزاع، وذلك بناء على طلبه عندما يعتبر أن له مصلحة جوهرية فى أمر معروض على فريق ما، وإخطار جهاز تسوية المنازعات يمكن أن ينضم ويصبح طرفا ثالثاً، حتى تتاح له الفرصة للتداول وتقديم المذكرات المكتوبة، ويحصل أيضاً على ما يكتبه طرفى النزاع.

* وللفريق الحق فى التماس المعلومات، والمشورة الفنية من أى فرد أو هيئة تعتبرها مناسبة، إلا أنه ينبغى مع ذلك على كل فريق يرغب فى الحصول علي معلومات أومشورة من أى فرد أو هيئة ضمن ولاية عضو ما أعلام سلطات ذلك العضو مسبقاً، ومن ناحية أخرى فإن مداولات الأفرقة سرية، وتوضع التقارير دون حضور أطراف النزاع، ولا تذكر أسماء الهيئات أو الأشخاص التى تبدى آراء فى النزاع.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤/١١/١٩٩٧

* عند إعداد المسودة الأولى من التقرير، يمكن للطرفان تقديم تعليقاتهما كتابة فى غضون فترة من الزمن يحددها الفريق، وعندئذ يقدم تقرير أولى بعد تسليم التعليقات، ويمكن للطرفان طلب إعادة النظر فى جوانب محددة من التقرير قبل تعميم التقرير النهائى على الأعضاء، وفى حالة عدم تقديم طلب مكتوب يصبح التقرير نهائى.

* يكون اعتماد تقارير الأفرقة: من جهاز تسوية المنازعات قبل مرور ٢٠ يوماً على تعميمها على الأعضاء، ويمكن للأعضاء ابداء الاعتراضات على تقرير الفريق وذلك قبل ما لا يقل عن عشرة أيام من اجتماع الجهاز الذى سينظر خلاله فى التقرير، ويمكن لطرفى النزاع المشاركة الكاملة فى دراسة التقرير وإبداء الملاحظات عليه .

ويكون اعتماد الجهازلتقرير الفريق فى اجتماعه خلال ستون يوما * بعد تاريخ تعميم التقرير مالم يخطر أحد الأطراف الجهاز بقرارة بالاستئناف ، وفى هذه الحالة فإن الجهاز لاينظر في اعتماد التقرير إلا بعد استكمال الاستئناف.

* ويمكن إعادة النظر فى المنازعة بالاستئناف ولا يجوز إلا لأطراف النزاع، وليس للأطراف الثالثة استئناف تقارير الأفرقة، ويقتصر الاستئناف علي المسائل القانونية الواردة في تقرير الفريق وعلى التفسيرات القانونية التى التوصل إليها.

التوصيات ومراقبة تنفيذها :

ينص تفاهم تسوية المنازعات في اطار منظمة التجارة العالمية على أن الفريق الذى يفصل فى المنازعة أو جهاز الاستئناف، أن يحدد التدابير والاجراءات التى تتعارض مع اتفاق مشمول ، وعليه يوصى بأن يعدل العضو المعنى الاجراء بمايتوافق مع الاتفاق، ولكلا من الفريق أو جهاز الاستئناف ان يقترح اضافة الى توصياته السبل التى يستطيع العضو المعنى بموجبها تنفيذ التوصيات ، ولايملك اى منهما في استنتاجاتها ، وتوصياتها أن يضيفا الى الحقوق والالتزامات المنصوص عليها فى الاتفاقات المشمولة ، ولا أن ينقصا منها .

فور صدور التوصيات والقرارات من جهاز تسوية المنازعات يتعين الامتثال اليها دون ابطاء مع مراعاة ايلاء اهتمام خاص للأمور المتعلقة بمصالح الدول الأعضاء من الدول النامية فيما يخص التدابير التى كانت موضع تسوية المنازعة .

وبناء علي ذلك ينبغى على العضو المعنى ابلاغ جهاز تسوية المنازعات خلال الاجتماع الذى يعقد خلال ٣٠ يوماً بعد تاريخ اعتماد تقرير الفريق أو جهاز الاستئناف بنواياه الخاصة بكيفية تنفيذ توصيات وقرارات جهاز تسوية المنازعات وفي حالة تعذر الامتثال الفورى تتاح الفرصة لفترة معقولة ليقوم بذلك خلال :-

- فترة زمنية يقترحها العضو المعنى ويقرها جهاز تسوية المنازعات .

أو - فترة زمنية يتفق عليها طرفى النزاع خلال ٤٥ يوماً بعد اعتماد التوصيات والقرارات .

أو - في حالة عدم الاتفاق تحدد المدة المعقولة بواسطة تحكيم ملزم خلال ٩٠ يوما من تاريخ اعتماد التوصيات والقرارات .

وبصفة عامة لايجوز أن تزيد المدة من تاريخ انشاء الفريق بواسطة جهاز تسوية المنازعات ، وحتي تاريخ تحديد الفترة الزمنية المعقولة عن ١٥ شهراً، مالم تتفق اطراف النزاع على خلاف ذلك .

ويراقب جهاز تسوية المنازعات تنفيذ التوصيات والقرارات ، ولأى عضو أن يثير في جهاز تسوية المنازعات مسألة تنفيذ تلك القرارات والتوصيات متى شاء بعد اعتمادها ، ويمكن ادراج ذلك فى جدول اعمال اجتماع جهاز تسوية المنازعات بعد سته شهور من تاريخ تحديد الفترة الزمنية المعقولة السابق الاشارة اليها ، وتظل علي جدول أعمال الجهاز لحين تسوية المسألة .

ولجهاز تسوية المنازعات أن ينظر في اتخاذ اجراءات اضافية تتناسب مع ظروف الدول النامية والنظر الي موضوع الشكوى بماله من أثار على إقتصاد الاعضاء من البلدان النامية المعنية .

التعويض وتعليق الالتزامات :

يثار موضوع التعويض أو تعليق الالتزامات فى حالة عدم تنفيذ التوصيات والقرارات خلال فترة زمنية معقولة ، وفي هذه الحالة ينشأ حق مؤقت متاح بالتعويض أو تعليق الالتزامات مع مراعاة أن يكون متفقا مع الاتفاقات المشمولة .

وبعبارة أخرى اذا اخفق العضو المعنى فى تعديل الاجراء أو التدابير الذى اعتبر انها غير متوافقة مع اتفاق مشمول بما يضمن توافقة مع اتفاقات التجارة الدولية ، أو امتثاله للتوصيات والقرارات ضمن المدة الزمنية المعقولة السابق الاشارة اليها، يجب على هذا العضو - بناء على طلب الطرف الآخر - الدخول فى مفاوضات لتطبيق اجراءات تسوية المنازعات بهدف التوصل الي تعويض مقبول للطرفين في خلال عشرين يوماً من انقضاء المدة الزمنية - جاز أن يطلب الي جهاز تسوية



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١١/١٩٩٧

المنازعات الترخيص بتعليق تطبيق الالتزامات بموجب الاتفاقات المشمولة على العضو المعنى ، ويمكن للطرف الشاكى الاختيارات التالية :-

- المبدأ العام ، تعليق الالتزامات المتعلقة بنفس القطاع أو القطاعات التى وجد الفريق أو جهاز الاستئناف انتهاكاً أو الغاء أو تعطيل بصددها .
- وفي حالة رؤية الطرف أن هذا المبدأ العام غير عملى أو مغال جاز له أن يعلق الالتزامات في قطاعات أخرى فى نفس الاتفاق .
- وفى حالة الظروف الخطيرة ، جازتعليق الالتزامات في اتفاق مشمول أخر .

وفى حالة تطبيق ذلك يراعى التجارة في القطاع الذى حدث في الانتهاك، وأهمية هذه التجارة للطرف ، وكذلك العناصر الاقتصادية الاوسع لتعليق الالتزامات .

وفى كل الأحوال علي الطرف الذى يطلب الترخيص بتعليق الالتزامات تحديد الأسباب التى دعته الى ذلك الطلب ويرسل كتابه الى جهاز تسوية المنازعات والمجالس ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية .

ويجب مراعاة أن يكون مستوى تعليق الالتزامات الذى يرخص به جهاز تسوية المنازعات معادلاً لمستوى الالغاء أو التعطيل، ولايجوز للجهاز الترخيص بتعليق الالتزامات اذا كان الاتفاق المشمول يحظر هذا التعليق .

ومن الأهمية ملاحظة أن تعليق الالتزامات أمر مؤقت ولايطبق الا لحين ازالة الاجراء او التدبير المتعارض مع الاتفاق ، أو لحين التوصل الى حل مرضى للطرفين .

التحكيــم :

يقضى التفاهم الخاص بتسوية المنازعات فى اطار منظمة التجارة العالمية، بأنه يمكن التحكيم السريع كوسيلة بديلة من وسائل تسوية المنازعات أن ييسر التوصل الى حل بعض النزاعات علي المسائل التى يحددها كلا الطرفين بوضوح ويشترط فى هذه الوسيلة مايلى :

١- موافقة طرفى النزاع على التحكيم والاتفاق على الاجراءات التى يرغب فى اتباعها .
٢- اخطار جميع اعضاء المنظمه بأى اتفاقات على اللجوء على التحكيم قبل فرقة كافية من البدء الفعلى في اجراءات التحكيم .
٣- لايجوز للأعضاء الاخرى أن تصبح طرف فى عملية التحكيم الا بموافقة الطرفين .
٤- الاتفاق على الالتزام بقرار التحكيم .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤/١١/١٩٩٧

ملحق (أ)
بيان الاتفاقات والقرارات الوزارية
الواردة بالوثيقة الختامية (مراكش ١٩٩٤)****

اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية

مجموعة الاتفاقات متعددة الاطراف بشأن التجارة في السلع

الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤ وتتضمن وثائق التفاهم الخاصة بتفسير بعض مواد الاتفاقية، والاتفاقات الاخرى في مجال السلع وهى :

* مذكرة تفسير المادة (٢) بشأن الرسوم والضرائب الاخرى.
* مذكرة تفسير المادة (١٧) بشأن انشطة المنشآت الحكومية وغير الحكومية.
* مذكرة تفسير المادة (١٨) بشأن احكام ميزان المدفوعات.
* مذكرة تفسير المادة (٢٤) بشأن الاتحادات الجمركية.
* مذكرة التفاهم بشأن الاعفاء من الالتزامات.
* وثيقة تفسير المادة (٢٨) بشأن تعديل الالتزامات المحدده.
* بروتوكول مراكش الملحق بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.
* اتفاق الزراعة.
* اتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية.
* اتفاق المنسوجات والملابس.
* اتفاق الحواجز الفنية امام التجارة.
* اتفاق اجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة.
* اتفاق تطبيق المادة السادسة الخاصة بالاغراق من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.
* اتفاق تطبيق المادة السابعة الخاصة بقواعد التقييم الجمركي من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ١٩٩٤.

**** توجد ٤ اتفاقيات تنظم التجارة الدولية في بعض المجالات تركت للدول الاعضاء امر الانضمام اليها اختياريا، الاتفاقيات الجماعية، وهي:

١- اتفاق التجارة في الطائرات المدنية
٢- الاتفاقية الدولية لمنتجات الألبان
٣- اتفاق المشتريات الحكومية
٤- الاتفاقية الدولية للحوم الأبقار



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١١/١٩٩٧

* اتفاق التفتيش قبل الشحن.
* اتفاق قواعد المنشأ.
* اتفاق اجراءات تراخيص الاستيراد.
* اتفاق الدعم والاجراءات التعويضية.
* اتفاق الوقاية .

الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات.
اتفاقية الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.
تفاهم القواعد والاجراءات التي تحكم تسوية المنازعات.
آلية مراجعة السياسة التجارية.

مجموعة القرارات والاعلانات الوزارية.

* قرار بشأن الاجراءات الخاصة بالدول الأقل نموا
* قرار بشأن مشاركة منظمة التجارة العالمية في تحقيق ترابط في الاقتصاد الكلي
* قرار اجراءات الأخطار
* قرار بشأن العلاقة بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.
* قرار بشأن الآثار السلبية المحتملة لبرنامج الاصلاح على الدول الأقل نموا والدول النامية المستوردة الصافية للغذاء.
* قرار خاص باجراءات الأخطار الخاص باتفاقية المنسوجات والملابس
* قرار بشأن اتفاقية الحواجز الفنية للتجارة.

- قرار بالتفاهم المقترح بين منظمة التجارة العالمية والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي بشأن نظام معلومات المعايير.
- قرار بشأن استعراض منشور مركز الاعلام التابع لمنظمة المعايير الدولية والمنظمة الدولية للتقنية الكهربائية.

قرارات واعلانات متعلقة بتطبيق المادة (٦) الخاصة بالاغراق

- قرار مكافحة الاجراءات الاحتيالية
- قرار المراجعة الدولية في مجال الاغراق
- اعلان تسوية المنازعات الخاصة بالاغراق أو الدعم
- قرار بشأن حالات شك ادارة الجمارك في صحة القيمة المعلنة أو مدى دقتها.
- قرار بشأن القيم الدنيا والواردات الدنيا من جانب وكيل أو موزع وحيد.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/١/١٩٩٧

قرارات خاصة باتفاقية التجارة في الخدمات

- قرار الترتيبات المؤسسية المتعلقة باتفاق التجارة في الخدمات
- قرار ببعض أحكام تسوية المنازعات في الخدمات
- قرار بشأن التجارة في الخدمات وحماية البيئة
- قرار بشأن انتقال الأشخاص الطبيعيين
- قرار بشأن "الخدمات المالية
- قرار بشأن المفاوضات في خدمات النقل البحري
- قرار بشأن قطاع الاتصالات
- قرار بشأن الخدمات المهنية

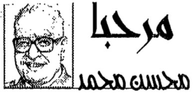
* قرار بشأن الانضمام لاتفاقية المشتريات الحكومية
* قرار بشأن طلب ومراجعة مذكرة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات

مذكرة تفاهم خاصة بالالتزامات في الخدمات المالية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٦



مرحبا

محسن محمد

ظلت الولايات المتحدة واستراليا ودول الاتحاد الأوروبى أربعين عاما تحاول إقناع الهند، أو الضغط عليها، لفتح أسواقها للسلع الاستهلاكية التى تنتجها دون جدوى فقد أبت الهند إلا أن تحمى إنتاجها المحلى.. وجاءت اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية لتفرض حرية التجارة فقدمت الولايات المتحدة شكوى إلى المنظمة ضد الهند.

وأخيرا رأت الهند أن تقوم بخطوة من جانبها اتقاء لقرار ضدها من المنظمة فعقدت معاهدة مع استراليا والاتحاد الأوروبى وافقت بمقتضاها على السماح بدخول 2700 سلعة استهلاكية وإلغاء قرار منع استيرادها:

وبمقتضى هذه المعاهدة ستسمح الهند بدخول 177 سلعة ممنوعة خلال السنوات الثلاث القادمة.. وبينها الأغذية والعصائر وبعض الأحجار الثمينة.

وفى مرحلة تالية مدتها عامان يفرج عن 208 من السلع بينها الخضراوات والأنسجة والأسماك أما باقى السلع فيسمح بدخولها حتى عام 2003.

وتفيد من هذا القرار دول الاتحاد الأوروبى قبل غيرها لأن ربع صادرات وواردات الهند تجىء من الاتحاد وتصل قيمتها إلى أكثر من 21 مليار دولار.

وقد رحبت دول الاتحاد بالمعاهدة التى وقعت فى استراليا.. ولكن الولايات المتحدة ليست راضية بل تريد إطلاق حرية التجارة تماما بين الهند والعالم.. ولذلك قررت واشنطن الاستمرار فى شكواها لمنظمة التجارة العالمية والإصرار على بحثها وإصدار قرار فيها.

أما السبب فى ذلك فيرجع إلى أن واشنطن ترى أن الاستمرار فى منع دخول أية سلعة للهند لا مبرر له على الإطلاق لأن الميزان التجارى بين الهند والعالم لصالح الهند التى أصبحت تملك رصيدا من العملات الصعبة بلغ 28 مليار دولار وهو يكفى لسداد ثمن الواردات التى تحتاج إليها الهند سبعة شهور كاملة.

وهذا القرار الذى أصدرته، أو وافقت عليه الهند يبدو طواعية، ولكنه فى حقيقة الأمر يعتبر تطبيقا لتحرير تجارة العالم وتراجعا عن سياسة سارت عليها الهند سنين طويلة.

ومعنى ذلك أن فرض الحماية الجمركية، وكل حماية، أصبح مستحيلا استمراره..

وما فعلت الهند، سنضطر نحن أيضا إلى تطبيقه.

وستضطر مصر والعالم العربى إلى إلغاء كل القيود على الواردات.. ومن هنا فإن الإنتاج المحلى المصرى، والعربى، فى حاجة إلى اتفاق وتطوير لأن المنافسة بينه وبين الإنتاج العالمى الذى سيغمر أسواقنا سيكون قويا للغاية.. وسيكون المستهلك حرا فى الاختيار.

وعندما يجىء الوقت الذى يتعين فيه على المستهلك أن يختار فإنه لن يفضل الإنتاج المحلى بدافع القومية بل سيختار الأفضل لمصلحة جيبه حتما!



المصدر : .... النبأ الوطني

للبحوث و التدريب و المعلومات — التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٠

أطباء مصر يحذرون :

الجات تهدد صحة المواطنين

إذا كنا نشكو هذه الايام من ارتفاع نفقات العلاج . . وإذا كان نصف الشعب غير قادر على الحصول على العلاج المناسب لحالته المرضية . . وإذا كان مريض الانفلونزا وحده يستهلك ربع ميزانية اى أسرة شهرياً .. وإذا كانت اسعار الكشف لدى الاطباء جعلت المواطن يضج بالشكوى فكيف الحال أثناء تطبيق اتفاقية الجات والتى سوف تزيد أسعار الدواء والعلاج إشتعالاً وهو ماقد يدفع المريض إلى تفضيل الموت على الحياة

فى احد ندوات المؤتمر العربى الإفريقى للجراحة الذى عقد بالشيراتون الأسبوع الماضى ناقش من خلال جلسة خاصة الآثار الخطيرة للجات على صحة المواطن

حول هذا الموضوع تحدث للنبأ الدكتور/ عمر شاهين وكيل نقابة الأطباء وقال اننا نواجه فى هذه المهنة الطبية ايام صعبة وإننا سوف نواجه مع قدوم الجات أيام أصعب والذى سوف يعانى منها الطبيب المصرى وأيضاً المواطن المصرى ولذا لابد أن نتصدى لهذه القضية فى كثير من التعاون وكثير من العمل الجاد ونحن نناقشها فى المؤتمر ونناقش تاثيرها على المجتمع العربى والافريقى وفى واقع الأمر نحن نتصور أن رغم كل الإحتياطات التى اجريت ومضمونها اننا يوجد لدينا فترة سماح ومنها التدرج فى نقل المجتمع إلى مجتمع حر إقتصادياً ورغم كل هذا فى اعتقادى أن تطبيق اتفاقية الجات سوف توجده لنا مشكلات حقيقية وخاصة بالنسبة للصناعات الدوائية فى مصر والمشكلة هنا إن مصانعنا راس مالها صغير وأن هناك شركات اجنبية تبتكر الدواء وسوف تحتكر هذه الشركات السوق ولمدة طويلة وسوف تنقل سياستها العربية على المستهلك وللأسف الشديد سوف يعانى مجتمعنا العربي والافريقى من زيادة سعر الدواء ونحن نتناقش فى هذا الموضوع كثيراً والمفروض أن تتعاون كافة الشركات المصرية المنتجة للدواء بشكل فعال وإيجابى والتنسيق فيما بينهم على التنافس القوى فى ابتكارات دوائية وطبية أخرى ويتم تصنيعها محلياً ويتم وضع هذه الشركات على درجة الامتياز وأن يغطى ثمن تكلفة الدواء وبذلك نستطيع أن نتحكم فى الأسعار حتى تتناسب مع امكانيات المواطن المصرى . . وقال ايضاً إننا نلاحظ فى الفترة الاخيرة إرتفاع رهيب جداً وبشكل كبير فى اسعار الدواء ولا أحد يستطيع أن يواجه هذا الارتفاع والمشكلة هنا تكمن عندما يتم تنفيذ اتفاقية الجات .

أين نحن من ذلك التغيير؟

وهنا يوجد حل وهو التصنيع بشكل جيد حتى يمكن الدخول فى منافسة مع هذه الشركات الاخرى

كما التقت النبأ بالدكتور/توفيق سويدان سكرتير عام المؤتمر وأستاذ الجراحة بكلية طب عين شمس وقال : نحن نناقش فى هذا المؤتمر اتفاقية الجات وماسيترتب عليه من ارتفاع سعر الدواء مما هو عليه بسبعة اضعاف على الأقل وايضاً بالنسبة للتكلفة فى مابعد العمليات الجراحية ومن اخذ مضادات حيوية ومحاليل وايضاً هناك خيوط جراحية تستخدم ومناظير وكل هذا سوف يرتفع سعره وبالتالى هل سيتحمل المواطن المصرى العادى كل هذه التكلفة الباهظة

وتحدث ايضاً الدكتور . عبد القادر قطب وقال : إن الدول الغربية تقوم بتجريب المعدات التكنولوجية الحديثة على المصريين قبل الترخيص باستعمالها على الأوروبين وقال ايضاً: إن أسعار هذه المعدات باهظة الثمن وهو ما ادى إلى ارتفاع اسعار الخدمات العلاجية على المواطنين واصبحت نوعاً من الترف الذى يتحمل كاهله المواطن البسيط

وأخيراً ختم الدكتور /علاء إسماعيل مدير معهد طب المناطق الحارة فقال : بخصوص الجات ومايعنى ذلك من مشكلات المجتمع المصرى يجب أن لانقف موقف المتفرج وعلينا أن نأخذ زمام المبادرة ونقف على معاناة المجتمع ومشاكله الصحية وذلك بوضع خطط مستقبلية بهذا الشأن ووضع خطة أخرى للحد من انتشار الأمراض ■ ■

حنان خير

رغم قرار الحكومة لفتح باب الاستيراد

وزير الاقتصاد : خسائر متوقعة بسبب تحرير التجارة

كتب محمد جلال :

دافع الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد عن قرار الحكومة برفع الخطر عن استيراد الملابس الجاهزة مع بداية العام القادم مشيراً الي احتمال وجود خسائر بسبب تحرير التجارة.

وقال ان تحرير التجارة يؤدي الي المنافسة واستخدام التكنولوجيا وتخفيض تكلفة المنتج وزيادة الانتاج بما يخدم مصالح القطاع الخاص المنتج والمستهلك معاً. مشيرا الي ان عملية التحرير تجري بحساب دقيق وعلي مراحل حتي يمكن للصناعة الوطنية التفاعل مع هذه المتغيرات ومواجهتها.

واشار خلال الندوة التي عقدتها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع الي حالة الذعر التي انتابت منتجي السيراميك عندما قررت الحكومة رفع الحظر عن استيراده عام ٩١ الا انه بعد فترة قصيرة وتحت ضغط المنافسة الدولية تطورت هذه الصناعة وبلغ عدد الدول التي تصدر اليها السيراميك حاليا ٧٢ دولة من بينها اسبانيا مبتكرة هذه الصناعة. واوضح غالي ان الضغط علي المنتجين بفتح باب الاستيراد ويؤدي الي المنافسة وتطوير نظم الانتاج وزيادة الانتاجية وبالتالي رفع مستوي معيشة المواطن.

وقال ان المديونية الخارجية معظمها بشروط ميسرة وانه يجب النظر الي القيمة السوقية لها وليست القيمة الاسمية وانه عند طرح ما يعادل الاحتياطات النقدية الاجنبية منها او الودائع في البنك المركزي فان مصر ستكون دائنة بحوالي مليار دولار تقل الي عدة ملايين بعد خصم المديونية الداخلية مشيرا الي ان القلق الحقيقي ليس من الديون نفسها لكن من عبء خدمة هذه الديون والتي تصل الي ٣٠٪ ليشكل سعر الفائدة ما بين ٣ الي ٤٪ من الناتج المحلي كما ان هذا العنصر يقيد الموازنة العامة كما حدث في باكستان عندما وصلت الديون وفوائدها نسبة ٨٠٪ من حجم الانفاق العام.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ / ١٢ / ١٩٩٧



إتفاقية بشأن المشتريات الحكومية
AGREEMENT ON GOVERNMENT
PROCUREMENT
ACCORD RELATIF AUX MARCHES PUBLICS

هى إحدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية: ويقصد بالمشتريات الحكومية القطاعات السلعية التى تحتكر الدولة التداول فيها عن طريق الاستيراد والتي يسمح فقط للقطاع الخاص الوطنى بالتعامل فى صفقاتها، وتهدف الاتفاقية إلى تطبيق قواعد المنافسة الدولية للفوز بتعاقدات المشتروات الحكومية، وتتضمن مجموعة من القواعد التى تكفل مشاركة المنتجين والمصدرين من الأجانب فى عطاءات المشتروات الحكومية وعدم قصرها على المنتجين أو المنتجات المحلية فقط. وانما فتح الباب لجميع الدول علي حد سواء.

إتفاقية بشأن اجراءات ترخيص الاستيراد
AGREEMENT ON IMPORT LICENSING PROCEDURES
ACCORD RELATIF AUX PROCEDURES EN MA TIERE DE LICENCES
D . IMPORTATION

هى إحدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية: المتعلقة باجراءات تراخيص الاستيراد وتتضمن هذه الاتفاقية بيان الجوانب الايجابية والسلبية على حد سواء لمثل هذه الاجراءات، وتضع الاتفاقية الضوابط الكفيلة بضمان عدم استخدام تراخيص الاستيراد كوسيلة للحد من الواردات وتنشىء الاتفاقية التزاما على الدول المنضمة اليها بالعمل على تبسيط اجراءات اصدار تراخيص الاستيراد وان يتم ذلك بصورة طبيعية وعادلة بين جميع الدول الاعضاء ويتضمن هذا الاتفاق المواد الاتية:

المادة رقم ١ وهى تتضمن الاحكام العامة. والمادة رقم ٢ وهى تشمل اجراءات الترخيص التلقائى للاستيراد والمادة رقم ٣ وهى تشمل اجراءات الترخيص غير التلقائى للاستيراد. والمادة رقم ٤ وهى تتضمن المؤسسات والمادة رقم ٥ وهى تتناول الاخطار والمادة رقم ٦ وهى تخضع لاسلوب المشاورات وتسوية النزاعات والمادة رقم ٧ وهى تشمل المراجعة. والمادة رقم ٨ وهى تشمل الاحكام الختامية. والتحفظات. والتشريعات المحلية.

اتفاقية بشأن الفحص قبل الشحن
AGREEMENT ON PRESHIIPMENT INSPECTION
ACCORD RELATIF A L INSPECTION AVANT EXPEDITION



المصـدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ /١٢/ ١٩٩٧

هى احدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية: ويتضمن هذا الاتفاق تنظيم الامور الاتية:

المادة رقم ١ وهى تتضمن المشمول والتعاريف على النحو التالى: الفقرة ١- وهى تشمل نطاق تطبيق الاتفاق والفقرة ٢ - وهى تتناول تعريف المقصود بالعضو. والفقرة ٣- وهى تحدد الأنشطة الخاضعة للفحص . والفقرة ٤ - وهى تتناول المقصود بهيئة الفحص قبل الشحن. والمادة رقم (٢) فهى تتضمن التزامات الأعضاء المستخدمين وتشمل الفقرات الاتية: الفقرة ١- وهى تتناول عدم التمييز. والفقرة ٢ - وهى تتحدث عن المتطلبات الحكومية الفقرة ٣- وهى تتناول موقع الفحص والفقرة ٤ - وهى تتناول المقاييس والفقرة ٥ - وهى تحدد معنى مصطلح الشفافية . والفقرة ٦ - وهى تتناول التاخيرات والفقرة ٩ - تتعرض للتحقق من الاسعار . والفقرة ١٠ - تنظم إجراءات التظلم أما المادة رقم (٣) فهى تتضمن تحديد للشفافية والفقرة ٣ - تتحدث عن المساعدة الفنية. أما المادة رقم (٤) فهى تشتمل على اجراءات المراجعة المستقلة. والمادة رقم (٥) فهى تتعرض للأخطار. اما المادة رقم (٦) فهى تفسر المقصود بالمراجعة . اما المادة رقم (٧) فهى تتحدث عن المشاورات. والمادة رقم (٨) فهى تتعلق بتسوية النزاعاتاما المادة رقم (٩) فهى تتناول الاحكام النهائية



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ /١٢/ ١٩٩٧

دراسة اقتصادية مصرية تؤكد :

البقاء خارج الجات مستحيل

الدكتور إيهاب نديم :

مهمتنا تعظيم الاستفادة من إيجابياتها وتقليل آثارها السلبية

مميزات على المدى البعيد تضعنا على قدم المساواة مع الدول المتقدمة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤/١٢/١٩٩٧

مع اقتراب تطبيق مصر لاتفاقية «الجات» يدور جدل واسع بين المنتجين والاقتصاديين المصريين حول تاثير هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصرى وبالذات تاثيراتها السلبية.

ويعللون ذلك بان الاتفاقية تفرض قيودا على بعض الصادرات كما أن الانخفاض التدريجى فى الرسوم الجمركية قد يؤدى إلى ازدياد عجز الموازنة مما يستوجب زيادة الضرائب او فرض رسوم جديدة على الافراد والمشروعات مما يؤثر بدوره على مستوى المعيشة.

كما يتوقع هذا البعض إرتفاع اسعار إستيراد المواد الغذائية من الدول الصناعية نتيجة الغاء الدعم التدريجى للمنتجين الزراعيين بها ومصر من الدول التى تستورد جزءا كبيرا من غذائها.

والاعتراض الاهم هو توقع صعوبة صمود المنتجات المصرية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج التى يتميز بعضها بتكلفة اقل وجودة افضل مما سيكون له اثاره السلبية على الصناعات الوطنية الأمر الذى يؤدى لزيادة معدلات البطالة..

وجهة نظر اخرى

لكن دراسة علمية إقتصادية حديثة تؤكد أنه رغم كل هذه المخاطر فإن خروج مصر من «الجات» يمثل خسارة كبيرة ومؤكدة وانه ايا كانت الآثار السلبية لهذه الاتفاقية فإن البقاء خارجها أخطر.. وان الجدل الحقيقى يجب ان يكون حول كيفية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من مزايا الاتفاقية وتقليل الآثار السلبية لأقل درجة ممكنة..

الدراسة للدكتور ايهاب عز الدين نديم أستاذ الإقتصاد بتجارة عين شمس والجامعة الامريكية.. وفازت بجائزة أحسن بحث جامعى لعام ١٩٩٧.

يشرح الدكتور نديم وجهة نظره قائلا :

فى البداية لابد من طرح عدد من المسلمات هى:

● ان الجات تضم دولا تتعامل فى ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية.

● ان هناك سعيا مستمرا من الدول على مختلف مذاهبها واوضاعها الاقتصادية للانضمام للاتفاقية . وعلى رأس هذه الدول روسيا والصين ومنها بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية والأردن والجزائر.

● ان مصر عضو دائم فى الجات حيث إنضمت للاتفاق إنضماما مؤقتا عام ١٩٦٥ واصبحت عضوا دائما فيه عام ١٩٧٠.

● ان هذه الاتفاقات تضمنت معاملة مميزة للدول النامية ومنها مصر فيما يتعلق بما يقع على كاهلها من التزامات.. وفى نفس الوقت - كما يقول د. ايهاب نديم - فإن هذه الدول تقف على قدم المساواة مع كل الدول المتقدمة دون أى استثناء فى الحقوق المتعلقة بمصالحها التجارية.. وهكذا فإن الاتفاقية تحقق الحماية للدول الصغيرة - فى مواجهة الدول القوية - من الضغوط والاجراءات الانفرادية.. بل إن نظام تسوية النزاعات الذى اقرته المنظمة مؤخرا يكفل للدول الصغيرة إقتضاء حقوقها من الدول الكبرى.

● ثم إن العديد من الالتزامات الواقعة على كاهل مصر بموجب إتفاقيات اورجواى الأخيرة تتوازى تماما مع تلك التى تستوجبها إجراءات الاصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى نحو التحرير الاقتصادي ولذلك فإن الأغلبية العظمى من هذه الالتزامات التي يعتبرها البعض أعباء على مصر تم فعلا الأخذ به وتطبيقه ضمن برنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى.

● ان المفاوض المصرى إستطاع فى مباحثات اورجواى لدول إتفاقية الجات الحصول لمصر على معاملة افضل وأكبر من باقى الدول النامية خاصة فى مجال المنسوجات فيما يتعلق بدعمها وحمايتها. والمعروف ان هناك ارتباطا وثيقا بين ارتفاع معدلات التنمية وزيادة القدرة التصديرية وإرتفاع النصيب النسبى فى التجارة العالمية..

التنازلات متبادلة

وهكذا - كما تقول الدراسة - فإن الخروج من هذا النظام يمثل خسارة فادحة لمصر خاصة فى ظل الاعتبار الخاص بان دول منظمة التجارة العالمية «الجات» تتعامل فى ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية.

ويضيف د. ايهاب نديم : وقد يقول البعض أن استفادة الدولة المتقدمة من هذه الاتفاقات التى كانت هى اصلا وراءها تفوق بكثير إستفادة الدول النامية.. بل إن الدول النامية قد تقع عليها بعض الآثار السلبية فى المدى القصيرعلى الأقل. وبالقطع لايمكن أن نزعم بان هذه الاتفاقات



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤ / ١٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سمير صادق

سنحقق لمصر فائدة كاملة فى كل المجالات.. إذ ان فلسفة النظام التجارى الجديد تقوم اصلا على تقديم كل دولة لبعض التنازلات من اجل تحقيق صالح الجميع . ولاشك فى ان هذه التنازلات ان لم تمثل خسارة فهى على الاقل تمثل كسبا وفائدة ضائعة .. ولكن العائد العام على المجتمع الدولى سيكون اكبر من مجموع هذا الفاقد والأمر متروك فى النهاية للمنافسة الحرة.

وهكذا فإن الصياغة الحقيقية للمشكلة ليست فى البقاء داخل النظام الجديد وتحمل التزاماته أو الخروج منه وإنما هى تحقيق اقصى استفادة ممكنة منه وتقليل اثاره السلبية لأقل درجة.

الوقاية.. مسموح بها

وتقول الدراسة ان إتفاقيات الجات تتضمن إتفاقا للوقاية يسمح للدول النامية ومنها مصر باتخاذ إجراءات لحماية صناعة محلية معينةمن اية زيارة مفاجئة فى الواردات المنافسة لها والتى قد تهدد او تشكل خطرا وضررا جسيما بهذه الصناعات.. وأجازت الاتفاقية لمصر كدولة نامية استمرار هذه الحماية لفترة تصل من أربع إلى ثمانى سنوات.

كما تستفيد مصر فى إطار هذا الاتفاق من إعفاء صادراتها من الاجراءات الوقائية ضدها حتى كانت لاتتجاوز ٣٪ من واردات الدولة التى تتخذ إجراءات الوقاية الحمائية.

وتتحدث الدراسة أيضا عن إتفاق الدعم والتعويض الوارد ضمن إتفاقات الجات ويقضى بانه طالما ان متوسط نصيب الفرد فى المجتمع من الناتج المحلى الاجمالى لايتجاوز الف دولار سنويا فلا يجوز إتخاذ اية إجراءات تعويضية مثل الرسوم الاضافية من جانب الدولة المستوردة فى مواجهة الصادرات المصرية.

وفيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية التى تتضمنها الاتفاقيات فإن التزامات مصر فى هذا المجال تتمتع بالتأجيل لفترة خمس سنوات بالنسبة لحق المؤلف ومايرتبط به من حقوق وعشر سنوات بالنسبة لبراءات الاختراع .

وبالنسبة لبراءات الاختراع الكيميائية فى الأدوية ان الادوية الأساسية وعددها ٢٧٥ دواء طبقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية ستصبح جميعها مع نهاية مدة العشر سنوات - من الملك العام ومن ثم فلا يوجد أى التزام بمنحها براءة إختراع .

تعظيم الاستفادة .. كيف؟

وبعد شرح للمزايا والالتزامات التى تترتب على الاتفاقية بالنسبة لمصر يتحدث الباحث عن كيفية الاستفادة القصوى لمصر من إتفاقات الجات وتفادى سلبياتها عليها باقصى حد ممكن.. وفى ذلك يورد ثمانى توصيات:

● الأولى : انه طالما ان النظام التجارى الجديد قد اعتد بترتيبات التجارة الاقليمية وسمح لها ببعض الاستثناءات خاصة فيما يتعلق بشروط الدولة الأولى بالرعاية ومناطق للتجارة الحرة بقصره على اطراف هذا التكتل فعلى مصر المسارعة بالانضمام لأحد الترتيبات الاقليمية القائمة أو انشاء اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة مع مجموعة من الدول المجاورة ذات الأوضاع المشابهة والتى يمكن لتجمعها معا تلافى الآثار السلبية لاتفاقات الجات.

● لابد من التنبه لاهمية رقابة الدولة على سير التجارة الدولية وفقا للقواعد المتفق عليها لمنع الاغراق والدعم وأشكال الحماية الظاهرة والمستترة.

● ضرورة الاسراع فى الاستفادة من فترات تأجيل الإلترامات بتطوير الهياكل الاقتصادية وتأهيلها للمنافسة.

● من الواضح ان دور القطاع الخاص فى ظل هذه الاتفاقيات قد اكتسب اهمية فائقة ويقع على كاهله حاليا واجب وطنى لتحقيق صالح الاقتصاد القومى لذا تظهر اهمية دور الدولة فى تذليل المعوقات الداخلية والتشريعية والادارية والمالية امامه وتعبئة المدخرات المحلية لتمويله ودعمه وحماية الطريق للحد من الواردات فى البداية ثم للتصدير بعد ذلك.

● إصلاح هيكل الصادرات من خلال اصلاح هيكل الانتاج بما يتلاءم واحتياجات السوقين المحلية والدولية لزيادة معدلات التصدير وخفض معدلات الاستيراد مع التركيز على صادرات الخدمات نظرا لتعاظم أهميتها بشكل متزايد والتى وصل حجمها لـ٢٠٪ من حجم التجارة العالمى.

● توفير شبكة معلومات متكاملة وقوية لد المصدرين بكافة مايحتاجونه من بيانات عن الاسواق الخارجية وحركة التجارة الدولية وتوجهاتها .

● التركيز على انتاج السلع الوسيطة والاستثمارية المكنة لاحلال الواردات منها والتى تمثل وحدها ٦٧٪ من جملة الواردات عام ١٩٩٤/٩٣

● ضرورة تطوير الانتاج المصرى على اساس الجودة الشاملة سواء منه الموجه للداخل او للخارج والالتزام بالمواصفات والمقاييس والشروط المعيارية المتفق عليها ١١١١.



المصدر : الأخبار
التاريخ : ٩ / ١٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مدير هيئة المعونة الامريكية:

مصر وضعت الاساس القوى للقرن القادم انخفاض فى معدلات الفقر والبطالة

كتب عصام حشيش:

اشاد جون ويسلى مدير هيئة المعونة الامريكية بالقاهرة بالتطورات الايجابية التى حققها الاقتصاد المصرى خلال فترة الاصلاح. وقال ان مصر وضعت الاساس القوى لمرحلة جديدة من الاداء سوف تظهر فيها نتائج تجديد البنية الاساسية لاقتصاد قوى.

وقال جون ويسلى أن العديد من التحديات مازالت تواجه القطاع الخاص رغم المؤشرات الايجابية لادائه.. مشيرا الى ان الدخول فى المنافسة الدولية وتطبيق اتفاق الجات يحتم اجراء المزيد من التطوير لدور وفعالية القطاع الخاص فى التنمية.

وذكر المسئول الامريكى ان معدلات الفقر قد تناقصت وفقا لتقارير البنك الدولى لاقل من ٢٥٪ من تعداد السكان.. كما انخفضت نسبة الزيادة السكانية من ٣٪ الى ٤٪ وانخفضت معها نسبة البطالة وتوقع ان تنخفض بدرجة أكبر خلال السنوات العشر القادمة. واشاد ويسلى بالمناخ الجاذب للاستثمار وبالخطوات التى اتخذتها الحكومة فى هذا المجال وقال ان معدلات التنمية سترتفع خلال المرحلة القادمة الى ٥٪ مشيرا الى التزام الحكومة بتنفيذ برامج مدروسة حتى عام ٢٠١٧.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١٢/١٩٩٧

الاتفاقية الدولية فجرت التضارب بين أصحاب المصالح

«الجات» تشعل الصراع بين الملابس والنسيج

دراسة تقترح جدولا زمنيا لعودة الاستيراد

ومذكرة للجنزوري تطالب بمهلة جديدة لرفع الحظر عن الأقمشة

□ كتبت ـ جيهان الصاوي:

رغم اقتراب تنفيذ المرحلة الجديدة لاتفاقية «الجات» في أول عام 1998 القادم، والتي تشمل رفع الحظر بنسبة 17٪ عن دخول المنسوجات إلى السوق المصرية في إطار خطة تحرير تجارة المنسوجات بالكامل عام 2005 .. إلا أن منتجي الملابس الجاهزة وأصحاب مصانع الغزل والنسيج لم يحسموا خلافاتهم، وتحول الجدل بينهم إلى صراع بينما أصبحت «الجات» على الأبواب!!

وفي مذكرة عاجلة رفعتها غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات إلى الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء ودراسة أهدتها الجمعية المصرية لمنتجي المنسوجات والملابس الجاهزة، حدد الجانبان المتغيرات والصعاب التي تتعرض لها الصناعات النسيجية والتوصيات اللازمة لانقاذ هذه الصناعات الحيوية وتدعيم وتقوية أوضاعها في الاسواق الداخلية والخارجية.

واتفق الجانبان على أن المنتجات النسيجية المصرية تعاني من ضعف موقفها التنافسي أمام الانتاج الاجنبي، إلا انهما اختلفا في أولويات ووسائل علاج هذا الضعف .. وخصوصا في قضية الابقاء على حظر الواردات أو السماح بالاستيراد واظهرت نتائج الدراسات التضارب العميق بين مصالح منتجي الملابس الجاهزة من جانب، ومصالح اصحاب مصانع الغزل والنسيج من الجانب الآخر.

وكانت الجمعية المصرية لمنتجي المنسوجات والملابس الجاهزة «ايتاج» قد كلفت المركز الاستشاري للتسويق والادارة باعداد دراسة حول هذا الموضوع وأوصت الدراسة التي اشرف على اعدادها الدكتور حسن الحيوان رئيس المركز الاستشاري، برفع الحظر عن استيراد الاقمشة والملابس الجاهزة واخضاعها للتعريفة الجمركية المقترحة وفق جدول زمني.

ويتضمن الجدول الزمني المقترح،رفع الحظر فورا عن المنسوجات المصنعة من الالياف الطبيعية والصناعية والمخلطة عدا المنسوجات القطنية الخالصة التي يرفع الحظر عنها بعد عام على أن يبدأ رفع الحظر عن الملابس الجاهزة المصنعة من الالياف الصناعية والطبيعية والمخلطة بعد عام من بدء رفع الحظر على المنسوجات ومع بداية العام الثالث من تاريخ رفع الحظر، يتم رفع الحظر عن الملابس القطنية الخالصة.

كما حددت الدراسة هيكلا متدرجا للتعريفة الجمركية على الخامات والغزول والنسيج والملابس الجاهزة، منذ بدء رفع الحظر حتى بداية عام 2005 وتقترح الدراسة أن ترفع الدولة عبء ضريبة المبيعات عن كامل الآلات المستخدمة في قطاع الغزل والنسيج، والتي تقدر بحوالي 0,8٪ من اجمالي حصيلة الجمارك وضريبة المبيعات.

وتوصي الدراسة ايضا بضرورة احكام الرقابة على مصادر التهريب عن طريق فرض الرسوم الجمركية على واردات بورسعيد من الاقمشة والملابس الجاهزة.

من جهة أخرى اقترحت مذكرة غرفة الصناعات النسيجية، خطة لاستخدام أكثر من بديل بما يكفل في النهاية تأجيل الوفاء بالالتزام نحو تحرير المنسوجات بالكامل في أول عام 1998 وتتضمن الخطة الوفاء الجزئي بتحرير بعض الاصناف التي يسمح فعلا باستيرادها أو التي لا يوجد منها انتاج محلي .. على أن يتم وضع خطة للتحرك الدبلوماسي بين أهم الدول الاعضاء في اتفاقية «الجات» بمايكفل عدم التقدم بشكوى ضد مصر.

وتقترح المذكرة أن يواكب المهلة الجديدة، وضع برنامج متكامل لتهيئة الصناعات النسيجية لمواجهة المنافسة المترتبة على تحرير تجارة المنسوجات ويرتكز البرنامج المقترح على العناصر التالية:



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٠ / ١٢ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- تاهيل صناعة النسيج بصفة عامة، والتركيز على الوحدات المتوسطة والصغيرة ..على الا تتجاوز مدة التاهيل اربع سنوات.

- قيام وزارة المالية بدراسة المقترحات الخاصة باعفاء السلع الاستثمارية من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات.

- ضرورة وجود جمارك خاصة بالمنسوجات، على أن يتم وضع برامج تدريبية للعاملين على فحص المنسوجات.

- وضع القواعد الاستيرادية، لمنع استيراد «الاستوكات» وفضلات المواسم من المنسوجات، مع اخضاع المنسوجات للرقابة النوعية على الواردات وتوفير المعامل اللازمة لذلك.

- تحقيق المنافسة العادلة بين الصناعة المحلية والمستوردة، بإلغاء أية اعفاءات جمركية تتمتع بها أى جهة بما فى ذلك بورسعيد.

وكانت نتائج دراسة الجمعية المصرية لمنتجى المنسوجات والملابس الجاهزة، قد توصلت إلى أن رفع الحظر عن استيراد الاقمشة يتيح ظروفا أفضل للإنتاج والتسويق داخليا وخارجيا كما توصلت الدراسة إلى أن رفع الحظر عن استيراد الاقمشة مع وجود حماية جمركية مناسبة للإنتاج المحلى لن يؤثر على صادرات مصر من المنسوجات القطنية إلى دول اوروبا التى تمثل السوق الاساسى لها، ولا يؤثر ايضا على النصيب السوقى للإنتاج المصرى فى السوق المحلى.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١/١٠/١٩٩٧

العالم سوق مفتوح تنظمه آلياته الثلاث

عودة آدم سميث تحت عباءة «الجات»

مدحت البسيونى

يبدو ان الشعار الذى اطلقه آدم سميث أبو الاقتصاد منذ قرنين فى كتابة القيم ثروة الشعوب «الأمم» «دع السوق وشأنها» عاد من جديد ليصبح المبدأ الاقتصادى والمرتكز الاساسى الذى تقوم عليه اتفاقية «الجات» والتى ستحكم العالم خلال المرحلة القادمة.

وكان رأى سميث ان جهاز السوق ينظم نفسه ذاتياً عن طريق اضلاعه الثلاثة العرض والطلب والمنافسة وان اى تدخل فى تلك الاضلاع الثلاثة يؤدى إلى انعكاسات سلبية على المستهلك.. خاصة ان السوق حساس وموجه كله لخدمة المستهلك والمنتج معاً.

وسميث يعلن اعتراضه الصريح ضد اى تدخل حكومى فى ميكانيزم السوق فهو ضد فرض اى قيود على الواردات أو منح اعاناته على الصادرات وضد قوانين الحماية.

إلا ان نظرية آدم سميث لم تستمر طويلاً بل حدثت تدخلات عديدة من جانب الدول الرأسمالية من باب التدابير الحمائية بالرغم من معارضة العديد من خبراء الاقتصاد.

ولعل ما حدث فى الولايات المتحدة الامريكية فى عام 1930 وقبل ان يوقع الرئيس الامريكى على نظام التعريفة الجمركية التى ضاعفت الرسوم على الواردات وبعد ان ارسل اكثر من ألف اقتصادى امريكى برسالة يحثونه فيها على استخدام سلطته فى عدم التوقيع على هذا النظام الجمركى إلا أنه رفض هذه النصيحة أو التحذير ووقع القرار الذى ترتب عليه انهيار التجارة الدولية.. حيث قامت الدول الاخرى بالرد على الاجراء الامريكى بفرض تعريفات جمركية مضادة.

إلا ان دعاة الحماية يبررونها بانها ضرورية للرد على الممارسات التجارية غير العادلة والتى يرتكبها الكثير من الدول وانها ايضاً مفيدة فى مواجهة الازمات الاقتصادية ولها دور ايضاً فى معالجة مشكلة البطالة وتفاوت اسعار الصرف والعجز التجارى.

ومع ذلك فلقد اثبت تاريخ التجارة الدولية عدم نجاح تدابير الحماية فى الوصول إلى انتعاش اقتصادى أو مواجهة المشكلات الاقتصادية.

ولقد حاولت منظمة التجارة العالمية منذ عام 1947 ان تعمل على تحرير التجارة الدولية وتحقيق عولتها وصولاً إلى عالم تتدفق فيه التجارة بين دول العالم بكل الحرية خاصة بعد التطورات التى شهدها العالم فى الفترة الاخيرة وبالتحديد فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية واتجاه العالم إلى مايعرف بنظام الاقتصاد الكلى والذى يصبح فيه العالم سوقاً واحداً مفتوحاً يحكمه الميكانيزم الخاص بآلياته الثلاث العرض والطلب والمنافسة اى ما نادى به آدم سميث من قبل.

إلا ان محاولات المنظمة واجهت فى البداية صعوبات عديدة أدت إلى تعثرها فى الوصول إلى اهدافها وكانت اهم المشكلات التى واجهتها عدم دخول دول العالم كلها تحت مظلتها واختراق دول عديدة لقواعدها ونظمها ولكن جاء توقيع الوثيقة النهائية لجولة المفاوضات التجارية التى عرفت باسم «جولة اوروجواى 7 سنوات مفاوضات» فى 15 ابريل عام 1994 بمثابة الاعلان الرسمى والفعلى لتواجد منظمة التجارة العالمية والتى وضعت نصوصها موضع التنفيذ اعتباراً من يناير 1995.

والذى يؤكد نجاح منظمة التجارة العالمية فى تحقيق الاتفاقية بلوغ عدد اعضائها 131 دولة بالإضافة إلى 30 دولة تجرى حالياً مفاوضات لاستكمال انضمامها ويمثل ذلك اكثر من 95٪ من حجم التجارة العالمية.

وهذا ايضاً ما يؤكده الخبراء بأن كل دول العالم ستدخل تحت مظلة منظمة التجارة العالمية ولن تستطيع اى دولة مهما كبر حجمها أو صغر ان تظل



خارج هذه المنظمة ويدللون على ذلك أن دولة مثل الصين الشعبية بكل ما تملكه من ثقل سكانى واقتصادى وعسكرى وسياسى تسعى جاهدة لاستكمال انضمامها إلى المنظمة كما ان معظم الدول الاشتراكية سابقاً فى شرق أوروبا والتى كان يتشكل منها «المنظومة الاشتراكية ـ دول شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى» اصبحت اعضاء أو فى طريقها لاستكمال عضويتها.

ومنظمة التجارة العالمية التى قيل عنها انها ستحكم العالم فى المرحلة المقبلة ترتكز على 3 مصادر اساسية الاولى احكام الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة «الجات» والثانية الاتفاقات التى اسفرت عنها جولة مفاوضات أورجواى والثالثة الاتفاقيات التى خرجت من جولة مفاوضات طوكيو «1973 ـ 1979».

ولقد صاغت المنظمة عدداً من المبادئ الاساسية لتنظيم العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء وصولاً إلى تحقيق الهدف الاساسى وهو تحرير التجارة العالمية ومن اهم هذه المبادئ تطبيق شرط الدولة الاولى بالرعاية بما يعنى ان اى ميزة تفضيلية تقدمها احدى الدول الاعضاء لدولة اخرى عضو أو غير عضو فى منظمة التجارة العالمية تسرى تلقائياً على كل الدول الاعضاء وينطبق ذلك على الرسوم الجمركية والرسوم الاضافية واى مزايا تجارية اخرى وعليه فإن تطبيق هذا الشرط يحقق عدم التمييز بين دولة وأخرى فى جميع المجالات المتعلقة بالتجارة فى السلع والخدمات.. والمبدأ الثانى هو ان يكون الاسلوب الوحيد الذى تطبقه الدولة لحماية منتجاتها الوطنية صناعية أو زراعية هى الرسوم الجمركية مع الاتجاه إلى ربط الرسوم وتخفيضها إلى حدودها الدنيا وعليه يحظر فرض القيود الكمية وجميع القيود غير الجمركية بما يحقق المنافسة العادلة وغير الضارة بين الدول الاعضاء.

وهناك مبادئ أخرى مثل استخدام ادوات مكافحة الاغراق والدعم بتوفير اساليب للرسوم التعويضية والاجراءات الوقائية يما يكفل للدولة المتضررة ايجاد اجراءات مضادة للسلع التى تغرق اسواقها أو السلع المدعومة بالإضافة إلى تحقيق الشفافية بين الدول الاعضاء عن طريق تجميع سكرتارية المنظمة لجميع المعلومات بما فى ذلك التشريعات والقوانين المنظمة للانشطة الاقتصادية.

كما ان منظمة التجارة العالمية لم يقتصر نشاطها على التجارة فقط بل امتد نطاقها إلى مجالات عديدة منها التجارة فى الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والبيئية والاستثمار وكل الانشطة الاقتصادية التى ترتبط بالتجارة بطريقة أو بأخرى.

كل هذا يؤكد صدق المقولة القائلة ان «الجات» ستحكم العالم وستنتهى سطوة صندوق النقد والبنك الدوليين.



المصدر : المســـــــــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٧/١٢/١٣

محكمة منظمة التجارة العالمية تؤيد اليابان ضد أمريكا!!

نيويورك ـ وكالات الانباء

اصدرت محكمة منظمة التجارة العالمية حكماً تاريخياً فى النزاع القائم بين امريكا واليابان بشأن ادعاء واشنطن بأن اليابان تحمى بصورة غير منصفة سوق الافلام الفوتوغرافية لديها على حساب شركة استيمان كوداك الأمريكية حيث جاء الحكم مؤيداً لموقف اليابان المدافع عن شركة «فوجى» المنافسة لشركة كوداك

اعتبر المحللون الأمريكيون هذا الحكم بمثابة فشل محرج لإدارة الرئيس كلينتون التى صورت النزاع على انه تحد لقوانين المنظمة التجارية كوداك العالمية

• والسؤال الآن الذى تطرحه الأحداث هو ماذا عساها ان تفعل الإدارة الامريكية ؟!

هل تبلع الإهانة التى تسببت فيها لنفسها أم تقوم بفرض عقوبات على اليابان بمعرفتها حتى لاتبدو ضعيفة فى حماية شركاتها؟!!

اغلب الظن أنها ستبتلع الإهانة لأنها بفرضها عقوبات ضد اليابان تكون قد خالفت القوانين التى تزعم أنها حريصة على تطبيقها فى مجال التجارة الحرة على مستوى العالم !!

فى توقعات للاونكتاد

الصادرات المصرية «تجنى ثمار» التحرر الاقتصادى فى شرق أوروبا

كتب ـ أسامة سليمان :

كشف تقرير اقتصادى عن أن الصادرات المصرية وصادرات الدول النامية عموما لن تواجه مشكلة فى اسواق وسط وشرق اوروبا من جراء عمليات التحول الاقتصادى التى تعيشها تلك الدول صوب الاخذ بآليات السوق وتبنى مفاهيم ومبادىء الاقتصاد الحر.

وأوضح التقرير الصادر عن مجلس التجارة والتنمية فى الاونكتاد انه على المدى المتوسط وطويل الاجل فإن اسواق تلك الدول سوف تمثل فرصا تجارية مهمة أمام الصادرات المصرية وصادرات الدول النامية وذلك بعد انتهاء هذه الدول من بناء القاعدة الهيكلية اللازمة للأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية لها.

وطالب التقرير الدول المتقدمة بتبنى سياسات اكثر تحررا فيما يتعلق بفتح اسواقها امام كل الصادرات المهمة للدول النامية مع ضرورة ان يكون هناك ثبات واستقرار فى القواعد الخاصة بالتجارة الدولية حتى يمكن للدول النامية رسم سياساتها المختلفة خاصة طويلة الاجل منها دون الحاجة إلى تعديلها من آن لآخر.

وشدد التقرير على أهمية قيام التجمعات الاقتصادية والتجارية الاقليمية المختلفة التى تضم الدول النامية مشيرا إلى أن ذلك يمثل تحديا وفرصة أمام الدول النامية فى آن واحد.

وأوضح ان عمليات التحول إلى الاقتصاد الحر فى شرق اوروبا والاتحاد السوفييتى السابق لم تؤد إلى درجة النمو المتوقع خاصة فى قطاعى التجارة الخارجية والاستثمار وحتى فى دول جمهوريتى التشيك وسلوفاكيا والمجر وبولندا والتى حققت نجاحا ملحوظا فى إعادة توجيه انشطة التجارة الخارجية والاستثمار بها.

فإن القيمة الحقيقية لصادراتها تتناقص منذ عام 1988 ولعل الميزة الوحيدة فى هذا الشأن أن هذه الدول استطاعت تغيير الهيكل الجغرافى لصادراتها حيث زادت هذه الصادرات إلى دول العالم المتقدم.

وأشار التقرير إلى أن هذه الدول خاصة دول الاتحاد السوفييتى السابق تعانى حاليا من الآثار السلبية لقطاع التجارة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالانتاج والعمالة وهناك العديد من العوائق التجارية التى تواجهها صادرات هذه الدول خاصة فى اسواق الدول المتقدمة التى بدأت فى تطبيق مجموعة من هذه العوائق امام الصادرات التى اخذت تنمو بشكل واسع.

ونبه التقرير إلى أن عمليات التحديث والتحول فى العمليات الانتاجية فى هذه الدول مازالت فى بدايتها وسوف يحتاج الامر لمزيد من الجهد حتى تصبح لصادرات هذه الدول قدرة تنافسية فى الاسواق العالمية.

وأشار إلى أن درجة نجاح الدول النامية فى تطبيق برامج الاصلاح الهيكلية وما يتبعها من تحرير لأسواقها خلال الفترة الماضية جاءت متفاوتة فعلى سبيل المثال فإن النمو فى حجم الصادرات ومحاولات التمويل لإعادة هيكلة اقتصاديات هذه الدول مازالت تسير بسرعة ابطأ من كل التقديرات والتوقعات الاولية.

وأضاف التقرير أن درجة التقدم فى بناء صناعات موجهة خصيصا للتصدير قد ثبت انها فى غاية الصعوبة وتحتاج إلى وقت طويل ودعم دولى كبير حتى يمكن ان تحقق نتائج ملموسة فى قطاعات الانتاج والتجارة والاستثمار خاصة فى الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض.

وأوضح انه بالنسبة للنفاذ إلى اسواق الدول المتقدمة فإنه على الرغم من الجهود والمحاولات المستمرة لإعادة تشكيل اسواق الصادرات الجغرافية للدول النامية إلا أن اسواق الدول المتقدمة مازالت فى منتهى الاهمية امام منتجات الدول النامية حيث تمثل اسواق الدول المتقدمة حوالى 60٪ من اسواق الدول النامية مجتمعة وتزيد هذه النسبة إلى حوالى 70٪ بالنسبة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ / ١٢ / ١٩٩٧

لصادرات دول امريكا اللاتينية وتقترب هذه النسبة إلى ما يقرب من 80٪ فى حالة صادرات الدول الافريقية.

وطالب التقرير المجتمع الدولى بالاستمرار فى دعم برامج الاصلاح الاقتصادى عن طريق تقديم المعونات المالية والمساعدات الفنية للتغلب على المصاعب الخاصة بناحية الطلب من جانب والاثار الاجتماعية لبرامج الاصلاح الاقتصادى من جانب أخر.

وركز على ضرورة الالتزام بقرارات الامم المتحدة بشأن تعهد الدول المتقدمة والمنظمات الاقتصادية الدولية بأن الموارد التى سوف يتم تخصيصها للدول التى تمر اقتصادياتها بمرحلة التحول إلى السوق الحر لن تؤثر أو تخفض من قيمة مساعدات التنمية التى تقدمها هذه الدول أو المنظمات إلى الدول النامية بصفة عامة والدول الاقل نموا بصفة خاصة.

وركز التقرير على ضرورة توفير التمويل اللازم للتجارة البينية بين الدول النامية والدول التى تمر اقتصادياتها بمرحلة التحول وذلك بمشاركة أكثر فاعلية وايجابية من بنوك التنمية المختلفة مثل البنك الدولى للانشاء والتعمير والبنك الأوروبى للانشاء والتعمير والبنك الافريقى للتنمية.

وطالب بدراسة امكانية تقديم التمويل الدولى لانشاء مشروعات مشتركة بين الدول التى تمر اقتصادياتها بمرحلة التحول والدول النامية.

واشار إلى أهمية تقديم تسهيلات ائتمانية مخففة لتعبئة واستخدام الخبرات الفنية المتوافرة فى الدول التى تمر اقتصادياتها بمرحلة التحول فى انعاش واعادة تدعيم التعاون بين هذه الدول والدول النامية.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/١٢/١٩٩٧

.. و«جويلي» يؤكد استعداد مصر لتنفيذ الاتفاقية

كتب ـ فتوح الشاذلي:

اكد الدكتور احمد جويلي وزير التجارة، ان مصر وقعت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في اطار «الجات» ومنها الخدمات المالية في البنوك واسواق المال والتأمين. واشار الوزير الى استعداد مصر لتنفيذ الاتفاقية، بالسماح للشركات والبنوك الاجنبية بممارسة الخدمات في مصر ورفع مساهمة الشريك الاجنبي في البنوك المشتركة الى اكثر من ٤٩٪. واضاف الوزير ان قانون البنوك صدر عام ٩٥، كما صدر قانون التأجير التمويلي استعدادا لهذه الاتفاقية، ويجرى تعديل قانون التأمين. واشار الوزير الى السماح للشركات الاجنبية بالاكتتاب في الاسهم والسندات والشركات المطروحة.اكد «جويلي» اشتراك مصر في مفاوضات تحرير تجارة الخدمات منذ عامين. واشار الي السماح بفتح فروع للبنوك الاجنبية طبقا للاجراءات الادارية المنصوص عليها.



المصدر : المســــــــــاء

التاريخ : ١٢/١٠/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

The Times تايمز

صـــــدمة

حكم محكمة منظمة التجارة العالمية الذى أيد موقف اليابان فى نزاعها الطويل مع الولايات المتحدة الامريكية بشأن ادعاء واشنطن بأن اليابان تحمى بصورة غير منصفة سوقها للافلام الفوتوغرافية على حساب شركة ايستمان كوداك الامريكية اصاب الولايات المتحدة الامريكية بما يشبه الصدمة. فلقد ايد حكم محكمة منظمة التجارة العالمية موقف اليابان تاييدا تاما وموقف شركة فوجى لصناعة الافلام المنافسة لشركة كوداك. واعتبر المحللون الامريكيون هذا الحكم بمثابة فشل محرج لادارة الرئيس كلينتون التى صورت النزاع على انه تحد لما اعتبرته مشكلة مع النظام الاقتصادى اليابانى. كما واجه حكم المحكمة ادارة كلينتون بمشكلة حساسة سياسيا وهى ما اذا كانت الادارة سوف تعاقب اليابان بفرض عقوبات اقتصادية لمساعدة كوداك فى ممارسة اعمالها فى اليابان. فالمسئولون الذين يؤيدون شركة كوداك يرون ان عدم اتخاذ اجراء يمكن ان يعطى اشارة بضعف الولايات المتحدة فى الوقت الذى تشكو فيه شركات امريكية اخرى من عدم القدرة على النفاذ فى السوق المحلى لثانى اضخم اقتصاد فى العالم. ومع ذلك فمن شأن اتخاذ اى اجراء من جانب واحد ان يؤدى الى زيادة تدهور العلاقات التجارية الامريكية - اليابانية الى جانب انه سوف يكشف عن نفاق الولايات المتحدة الامريكية لان واشنطن وافقت على أن تلتزم باحكام محكمة منظمة التجارة العالمية التى قامت الولايات المتحدة بدور اساسى من اجل انشائها عندما شاركت ١١٨ دولة فى انشاء المنظمة قبل ٤ سنوات.



الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقات التجارة العالمية

« الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقات التجارة العالمية» .. موضوع المؤتمر الذى ينظمه مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق - جامعة عين شمس ، وبدأت اعماله أمس وتستمر حتى مساء اليوم .

صرح بذلك الدكتور أحمد جامع أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد ورئيس المؤتمر، وأضاف

أن جلسات اليوم الأول للمؤتمر شملت لمحة عن اتفاقات التجارة العالمية وموقف مصر منها وكيفية النفاذ إلى الأسواق واتفاقات التجارة فى المنسوجات والملابس ، وفى السلع الزراعية ، ومكافحة الإغراق ، ودعم الصادرات ، والوقاية من أضرار الواردات ، ودور جهاز مكافحة الدعم والإغراق فى مصر .

وتشمل موضوعات جلسات اليوم مناقشة اتفاق التجارة فى الخدمات ، والالتزامات والضوابط والتعهدات المحددة فى الخدمات المالية ، وحماية حقوق الملكية الفكرية وتشمل حماية حقوق النسخ ، وحماية حق المؤلف ، وحماية صناعة السينما ، وحماية براءات الاختراع (صناعة الدواء)، بجانب مناقشة تسوية المنازعات خصوصا فى اتفاق مكافحة الإغراق ، والجوانب الإجرائية والتطبيقية لتسوية المنازعات ، وموضوعات التفاوض الجديدة الخاصة بالتجارة والبيئة ، والتجارة ومعايير العمل والإستثمار .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/١٢/١٩٩٧





عمال الغزل والنسيج:

استمرار فترة السماح الممنوحة فى اتفاقية «الجات»

ممثلو اكثر من نصف مليون عامل بقطاع الغزل والنسيج طالبوا فى ختام جمعيتهم العمومية بدعم اتحادات المساهمين بالشركات المطروحة للبيع ووضع التيسيرات التى تمكن العاملين من الحصول على نسبة الـ ١٠٪ من الأسهم كحد ادنى حتى يظل العمال ممثلون بمجلس ادارة الشركة وضرورة الالتزام بما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون ٢٠٣ لسنة ٩١، وسرعة تطبيق المعاش المبكر الاختيارى للعاملين بالشركات المتعثرة على ان يواكب ذلك سرعة اعادة الهيكلة المالية واصلاح الهياكل التمويلية وحسم قضية الديون التاريخية حتى يمكن تشغيل الشركات تشغيلا اقتصاديا.

كما طالبت الجمعية العمومية للنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج برئاسة السيد راشد بضرورة استمرار فترة السماح الممنوحة لصناعة الغزل والنسيج فى اتفاقية «الجات» حتى تتمكن الشركات من توفيق اوضاعها المالية والتقنية وحتى يتم تصحيح مسار الشركات اقتصاديا لتستطيع المنافسة المتكافئة فى ظل هذه الاتفاقية.



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥/١٢/١٩٩٧

وعمال الاتصالات:
زيادة منحة الولاء والانتماء الى ١٠٠ شهر

طالب عمال الاتصالات فى ختام جمعيتهم العمومية برئاسة فرغلى بكرى أحمد بالعمل على زيادة منحة الولاء والانتماء إلى ١٠٠ شهر وصرفها على مرتب آخر شهر واعادة النظر فى لائحة نظام العاملين بالهيئة وتعديل اللائحة المالية لصرف نسبة ١٠٠٪ من اجمالى الفائض ارباحا لجميع العاملين وتوجيه بدل الوجبة الغذائية التى تصرف للعاملين لتكون ١٥٠ قرشا يوميا، وصرف الحوافز بنسبة ٤٠٪ كحد أدنى تحقيقا للعدالة وحتى لايضار صغار العاملين واعطاء اولوية لتعيين ابناء العاملين عند توافر شروط شغل الوظائف عليهم حتى يتحقق الولاء والانتماء للهيئة.

تبادل الوفود والخبرات
بين عمال النقل البرى بمصر والكويت

زار القاهرة مؤخرا وفد النقابة العامة للعاملين بوزارة المواصلات الكويتية برئاسة بدر حمد النجدى لبحث سبل ووسائل تطوير العلاقات مع نقابة النقل البرى بما يخدم مصالح وأهداف العاملين بهما.

منير بدر شتا رئيس نقابة النقل البرى صرح بأن الجانبين أكدا فى ختام مباحثاتهما على تبادل الزيارات والوفود تعميقا لاواصر الاخوة على مستوى القيادات والقواعد العمالية، والاستفادة من الدورات الثقافية بين البلدين وتبادل الوثائق النقابية والخبرات وزيادة المعلومات.

كما اكد الجانبان ضرورة تعزيز وحدة الحركة النقابية العمالية بقيادة الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب وتنشيط عمل الاتحادات المهنية العربية والنقابات العامة لتبقى الطبقة العاملة العربية كما كانت دوما قوة دعم لأمنها العربية فى مواجهة الاخطار والتحديات، ودعم وتأييد الحريات النقابية.



مجلس منظمة العمل العربية يقر:

١٧٦ مشروعا للقصور فى التشغيل وتطوير المؤسسات القطرية

وافق مجلس ادارة منظمة العمل العربية فى اجتماعه الاسبوع الماضى بالقاهرة على مشروع خطة المنظمة لعامى ١٩٩٩/٢٠٠٠ بتنفيذ ١٧٦ مشروعا تهدف الى تعزيز ودعم وتطوير المؤسسات القطرية والقومية التى تعنى بشئون العمل والعمال فى الدول العربية، ومعالجة القصور فى التشغيل وتحديد مشاكله من خلال العناية بظروف تشغيل الشباب والمرأة وحملة المؤهلات الدراسية وتحديد ملامح وواقع التشغيل فى الدول العربية، وتوجيه مزيد من الاهتمام بأوضاع العمال المتنقلين والمهاجرين، ودعم وتطوير التدريب المهنى لتحقيق التلازم مع احتياجات سوق العمل، والسعى لتطوير انظمة التأمينات الاجتماعية فى الدول العربية وتوسيع قاعدة شمولها للشرائح الاجتماعية غير المشمولة بها حتى الآن، ومواكبة حركة التغير فى الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول العربية التى تسعى الى تعديل هياكلها والسعى لوضع تقنية لقواعد الصحة والسلامة المهنية وتعميق التعاون العربى فى هذا المجال.

وصرح بكر محمد رسول المدير العام للمنظمة بأن المجلس وافق على ان يتضمن جدول اعمال مؤتمر العربى لعام ١٩٩٩ موضوع السوق العربية المشتركة كضرورة وليست اختيارا إضافة الى بحث قضية تنمية الموارد البشرية فى مجال البطالة.

وأعرب المجلس عن اعتزازه وتقديره للسيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة لرئاسة إجتماعات مجلس ادارة منظمة العمل الدولية.

وطالب المجلس باستمرار التشاور مع منظمة العمل الدولية لعقد الجلسة الخاصة لمؤتمر العمل الدولى للنظر فى أوضاع العمال العربى فى فلسطين والأراضى العربية المحتلة الاخرى على هامش اعمال مؤتمر العمل الدولى الذى سيعقد فى جنيف فى يونيو المقبل.

وعمال المناجم يطلبون

مواجهة آليات السوق الحرة

اكدت الجمعية العمومية للعاملين بصناعة المناجم والمحاجر فى ختام أعمالها برئاسة فؤاد دراهم ضرورة إستمرار سريان قانون تشغيل العاملين بالقطاع من خلال نصوص مشروع قانون العمل الموحد باعتباره قد حول المناطق الصحراوية من مناطق طرد إلى مناطق جذب للسكان واستمرار تحمل الحكومة الاعباء المالية لهذا القانون تنفيذا لتوجيهات الرئيس مبارك فى هذا الشأن.

ودعت الجمعية العمومية لخلق كيانات اقتصادية اقليمية سواء عربية او افريقية أو اسيوية لمواجهة آليات السوق الحرة والتعامل على اتفاقية حرية التجارة العالمية.

كما طالب باستمرار التطبيق المصرى لتصحيح المسار الاقتصادى وتحقيق الهيكلة المالية والفنية بالمرحلة الهادئة والتمهل العادل لتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، واستكمال اجراءات الحكومة للتصديق على الاتفاقيات والتوصية الدولية الصادرة من مؤتمر العمل الدولى رقم ٨٢ فى يونيو ٩٥ والخاصة بالصحة والسلامة المهنية لعمال المناجم والمحاجر تمهيدا لاصدار القوانين والقرارات الخاصة بها.



اتفاقية بشأن الوقاية

AGREEMENT ON SAFEGUARDS
ACCORD RELATIF AUX ASUVEGARDES

هى إحدى اتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية : وهى تدور حول تدابير الوقاية الوطنية للمنتجات من منافسة منتجات الدول الأفضل منها فى الانتاج وتتضمن المادة الأولى من هذا الاتفاق الأحكام العامة وتتناول المادة الثانية شروط تطبيق اتفاق بشأن الوقاية . والمادة رقم (٣) تشتمل على التحقيق. والمادة رقم (٤) فهى تشتمل على تحديد الضرر الخطير أو التهديد بوقوعة. والمادة رقم (٥) تتضمن تطبيق تدابير الوقايةوالمادة رقم (٦) تتناول تدابير الضمانات المؤقتة والمادة رقم (٧) تتناول مدة التدابير المؤقتة واعادة النظر فيها. . أما المادة رقم (٨) فهى تتعرض لمستوى التنازلات والالتزامات الأخرى. والمادة رقم (٩) تتضمن الاعضاء من البلدان النامية . أما المادة رقم (١٠) فهى تتناول التدابير السابقة بموجب المادة التاسعة عشر. والمادة رقم (١١) تتعرض للحظر وإلغاء تدابير معينة. أما المادة رقم (١٢) فهى تتناول الأخطار والتشاور. والمادة رقم (١٣) تشتمل على المراقبة. أما المادة رقم (١٤) وهى تعمل على تسويه المنازعات.

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية

AGREEMENT ON TRADE-RELATED ASPECTS OF INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS- TRIPS -
ACCORD RELATIF AUX ASPECTS DES DROITS DE
E INTELLECTUELLE QUI TOUCHENT+ET+PROPRI
AU COMMERCE

هى إحدى إتفاقيات الجات ومنظمة التجارة العالمية: ويعد اتفاق الملكية من أكبر اتفاقيات جولة أوروجواى حيث يضم ٧٣ مادة عاملة تضم فى جانب مجموعة منها مجموعة من الاحكام العامة والمبادىء



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/١٢/١٩٩٧

الأساسية لعل أبرزها ما تضمنته المادة الأولى من إشارة إلى استناد هذه الاتفاقية برن للمصنفات الفنية والأدبية واتفاقية باريس للملكية الصناعية بالإضافة لاتفاقية روما لحماية المؤدين ومنتجى التسجيلات الصوتية والهيئات الإذاعية، ومعاهدة الملكية الفكرية للدوائر المتكاملة Integrated Circuits، وتمثل هذه الاتفاقيات الوثائق القانونية الدولية الرئيسية لتنظيم حقوق الملكية الفكرية، ومؤدى ذلك أن اتفاق الملكية الفكرية لمنظمة التجارة العالمية لايلغى أيا من الاتفاقيات المشار إليها أو يحل محلها، بل يعد مكملا لها ومستندا إلى أحكامها فى تحديد التزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية بموجب هذه الاتفاقية. مضافة إلى الالتزامات الناشئة عن الاتفاق الجديد دون أن يخل أى منها بالآخر وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من الأحكام والمبادىء العامة تستند إلى أحكام ومبادىء الجات بعد تطويعها بصورة تتلاءم مع طبيعة حقوق الملكية الفكرية وذلك على النحو التالى:

أولا تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية لمواطنى الدول الأخرى الاعضاء: وهذا المبدأ يوجب بالتزام كافة الاعضاء بمنح مواطنى البلدان الأخرى الأعضاء معاملة لاتقل عن تلك التى تمنحها لمواطنيها فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، على أن تراعى فى هذا الصدد الاستثناءات

التى تعفى بموجبها الدول من منح المعاملة الوطنية والمنصوص عليها فى الاتفاقيات الرئيسية الأربع السابق الإشارة إليها بشرط ألا تمثل هذه الاستثناءات قيدا مستترا على التجارة.

ثانيا تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الدول الأعضاء فى الإتفاقية: ويعنى هذا المبدأ إلزام العضو الذى يمنح ميزة أو إمتيازا أو حصانة ما لعضو آخر أن يمنحها على الفور ودون قيد أو شرط لمواطنى جميع البلدان الأعضاء دون تمييز، إلا إذا ما كانت هذه المعاملة التفضيلية ناجمة عن إتفاقيات دولية تتعلق بالمساعدات القضائية وتنفيذ القوانين ذات الطبيعة العامة غير المقتصرة تخصيصا على حماية الملكية الفكرية، أو تلك المنوحة وفقا لاحكام أتفاقيتى برن وروما اللتين تجيزان اعتبار المعاملة المنوحة غير ذات صلة بتلك المنوحة لمواطنى البلد ذاته وإنما تتحدد على أساس المعاملة المنوحة لمواطنى البلدان الأخرى، ورغم ما يبدو فى هذا الاستثناء من تناقض مع مبدأ المعاملة الوطنية الذى تنص عليه الاتفاقية، يلاحظ أنه لا يمنح بصورة عامة أو مطلقة ولكنه إستثناء مشروط وفق الضوابط والأحكام والشروط التى تحددها إتفاقيتى برن وروما فقط وتعفى من شرط الدولة الأولى بالرعاية أيضا المعاملة الناتجة عن إتفاقيات دولية متعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية وأصبحت سارية قبل سريان إتفاق إنشاء منظمة التجارة العالمية، أى قبل يناير أو إلتزاماتها تمييزا عشوائيا أوغير مبرر ضد مواطنى الدول الأعضاء فى المنظمة.

وتتضمن إتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية عدة أجزاء: ويتضمن الجزء الأول منها الأحكام العامة والمبادئ الاساسية. وذلك فى ثمانية مواد على النحو التالى المادة رقم (١) وهى تتضمن طبيعة ونطاق الالتزامات. والمادة رقم (٢) وهى تشمل المعاهدات المبرمة بشأن الملكية الفكرية. أما المادة رقم (٣) وهى تتحدث عن المعاملة الوطنية. واللمادة رقم (٤) وهى تتضمن المعاملة الخاصة بحق الدولة الأولى بالرعاية أما المادة رقم (٥) وهى تتناول الاتفاقيات المتعددة الأطراف بشأن



المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ١٥/١٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إحتساب الحماية أو إستمرارها. والمادة رقم (٦) وهى تشمل الأنقضاء. أما المادة رقم (٧) وهى تتضمن الأهداف. والمادة رقم (٨) وهى تتحدث عن المبادئ.

أما الجزء الثانى فيتضمن المعايير المتعلقة بتوفير حقوق الملكية الفكرية ونطاقها وإستخدامها. وذلك فى ثمانية اقسام: القسم الأول: حقوق المؤلف والحقوق المتعلقة بها. أما المادة رقم (٩) فهى تتحدث عن العلاقة بين هذه المعاهدة ومعاهدة برن. والمادة رقم (١٠) تتناول برامج الحاسب الآلى وتجميع البيانات. أما المادة رقم (١١) فهى تتحدث عن حقوق التأجير. والمادة رقم (١٢) تتناول مدة الحماية القانونية. أما المادة رقم (١٣) فهى تتحدث عن القيود والاستثناءات. والمادة رقم (١٤) تتناول الحديث عن حماية المؤدين ومنتجى التسجيلات الصوتية وهيئات الأذاعة. وينظم القسم التالى: العلامات التجارية ويتضمن هذا القسم المواد التالية: - المادة رقم (١٥) وهى تشتمل على المواد القابلة للحماية. والمادة رقم (١٦) وهى تتحدث عن الحقوق الممنوحة للدول الأعضاء أما المادة رقم (١٧) فهى تتضمن الأستثناءات. والمادة رقم (١٨) تتحدث عن مدة الحماية. أما المادة رقم (١٩) فهى تتضمن متطلبات إستخدام العلامة التجارية. والمادة رقم (٢٠) فهى تتناول الحديث عن المتطلبات الأخرى. أما المادة رقم (٢١) تتضمن الترخيص والتنازل.

وينظم القسم الثالث: المؤشرات الجغرافية ويتضمن المواد التالية: المادة رقم (٢٢) وهى تتحدث عن حماية الموشرات الجغرافية. والمادة رقم (٢٣) وهى تشمل الحماية الأضافية للمؤشرات الجغرافية فيما يتعلق بالخمور والمشروبات الكحولية. أما المادة رقم (٢٤) فهى تتناول الحديث عن المفاوضات الدولية والأستثناءات.

وينظم القسم الرابع: التصميمات الصناعية. ويتضمن المواد التالية: المادة رقم (٢٥) وهى تشتمل على شروط منح الحماية أما المادة رقم (٢٦) وهى تتحدث عن حدود الحماية. وينظم القسم الخامس: براءات الأختراع. ويتضمن المواد التالية: المادة رقم (٢٧) وهى تتحدث عن المواد القابلة للحصول على براءات الأختراع. والمادة رقم (٢٨) وهى تشتمل على الحقوق الممنوحة. والمادة رقم (٢٩) وهى تتضمن شروط التقدم بطلبات الحصول على براءات الأختراع. والمادة رقم (٣٠) وهى تتناول الحديث عن الأستثناءات من الحقوق الممنوحة. والمادة رقم (٣١) وهى تحدد أنواع الأستخدامات الأخرى بدون الحصول على موافقة.



المصدر : الأخبار
التاريخ : ٥-١٠/١٢/١٩٩٧

فى مؤتمر «الجات» بجامعة عين شمس:

شهاب: الحفاظ على مصالحنا الوطنية اساس انضمامنا للجات

جويلى: دعم الصادرات ومكافحة الاغراق والحد من الآثار السلبية

كتب رفعت محروس ومنى الدهان:

اقام امس مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بحقوق جامعة عين شمس مؤتمرا قوميا عن الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقات التجارة العالمية (الجات).

حضر الافتتاح د. مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى ود. احمد جويلى وزير التجارة والتموين ود. محمد عوض تاج الدين نائب رئيس الجامعة نائبا عن د. حسن غلاب رئيس الجامعة واعلن د. مفيد شهاب وزير التعليم ان المؤتمر ياتى فى اطار اهتمامات الدولة بدراسة جوانب الاتجاه السائد لتحرير التجارة العالمية والاثار المترتبة على الاقتصاديات وان هناك العديد من الدول المنضمة الى منظمة التجارة العالمية وعددها ١٣٠ دولة وتناول د. احمد جويلي وزير التجارة والتموين خلال المؤتمر النقاط الهامة عن التجارة العالمية واتفاقية (الجات) بما يتلاءم مع اقتصاديات العرض ويراعى مصالحنا الوطنية كما ناقش قانون الاستثمار والملكية الفكرية والاستثمار فى الدول النامية ومعايير العمل وحظر الاستيراد... وصرح د. احمد ماهر زغلول مقرر عام المؤتمر ان المؤتمر تناول موقف مصر من اتفاقات التجارة العالمية.. كما ناقش المؤتمر مكافحة الاغراق ودعم الصادرات والوقاية ضد اضرار الواردات والدور الذى يقوم به جهاز مكافحة الدعم والاغراق فى مصر.



المصدر : الأحــــــرار

التاريخ : ١٥/١٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ارتفاع تكاليف الأدوية إلى ٢١ مليار جنيه :

جويلى : مصر ملتزمة باتفاقيات الجات رغم أعبائها

كتب هشام جاد :

اكد الدكتور احمد جويلي وزير التجارة والتموين ان منظمة التجارة العالمية هي التي ستقود حركة التجارة في العالم خلال الفترة القادمة.

وقال ان التكتلات العالمية تسعي حاليا للاستحواذ علي جزء كبير من التجارة العالمية مؤكدا ان السوق الاوروبية المشتركة قررت اضافة ٦ دول اخري اليها ليصبح عدد دولها ٤٢ دولة مشيرا الي العديد من التحالفات الدولية الاخري التي تتنافس علي التجارة الدولية ومنها مجموعة الباسفيك ومحاولة دول المحيط الهندي اقامة تكتل مماثل. وطالب جويلي باستعداد الدول العربية لمواجهة هذه التكتلات مشيرا إلي أن مصر ملتزمة بكل ما وقعته من اتفاقيات رغم ما سببه ذلك من ارتفاع فاتورة الغذاء.



واكد الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي ان الدول التي وقعت اتفاقية التجارة العالمية بلغت ١٣٠ دولة بالاضافة الي ٣٠ دولة تستعد للانضمام.

واكد الدكتور محمد عوض تاج الدين نائب رئيس جامعة عين شمس للدراسات العليا ان المجال الطبي والدوائي سيتاثر كثيرا بالاتفاقية مع انتهاء فترة السماح كما ان تكاليف الادوية سترتفع من ١٨ مليارا الي ٢١ مليار جنيه

د. احمد جويلى

٥٧٦



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠/١٢/١٩٩٧

وزير التجارة والبحث العلمي في افتتاح مؤتمر الجوانب الاقتصادية لاتفاقيات الجات

توسيع حجم السوق المصرية بتوقيع اتفاقيات للتبادل الحر مع الدول العربية

تطوير براءات الاختراع لمواجهة حقوق الملكية الفكرية



الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين والدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدكتور حسن غلاب والدكتور احمد جامع فى افتتاح المؤتمر .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠/١٢/١٩٩٧

تابع الندوة :

حسن عبد المنعم
رأفت سليمان
خليفة أدهم

اكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ضرورة الاسراع فى توفيق سياستنا التجارية الوطنية لتتوافق مع السياسة التجارية العالمية الموحدة التى تحكمها اتفاقيات الجات، وان مصر كانت من اوائل الدول التى تنبهت لذلك منذ فترة طويلة حيث وضعت قوانين السجل التجارى عام ٣٩ ثم قانون براءة الاختراع عام ٤٩ والعلامات التجارية ثم النماذج الصناعية بالاضافة الى قانون حماية حق المؤلف عام ٥٤ وغيرها من القوانين الاخرى.

واشار الى ان ثمة تنافسا شديدا بين دول العالم حاليا للنفاذ للاسواق الخارجية والحماية من الاغراق أو الدعم وحماية الملكية الفكرية، وان التكتلات هى السمة الغالبة عالميا لمواجهة اتفاقيات الجات مشيرا الى موافقة الاتحاد الاوروبى على ضم ٦ دول جديدة للسوق الاوروبية الموحدة مؤخرا فى إطار السعى المستمر الى توسيع قاعدة السوق كما يسعى الاتحاد الاوروبى الى توقيع اتفاقيات شراكة فى دول البحر المتوسط.

وقال ان هذه التكتلات والتطورات العالمية لمواجهة الجات تنعكس على المنطقة العربية وتدفعها الى السعى بجدية لايجاد السبل الكفيلة لمواجهة التحديات.

واوضح انه بالنسبة لآثار الاتفاقية على مصر كان هناك اثر سلبى تمثل فى ارتفاع فاتورة الغذاء نتيجة تقليص الدعم للقمح من قبل الدول المصدرة ورغم ان الاتفاقية نصت على تعويض الدول المتضررة فى هذا الصدد بصفة خاصة الا انه لم يتم التعويض حتى الآن.

واشار الى انه على الجانب الآخر كان لاتفاقية الجات اثر ايجابى على مصر تمثل فى مواءمة سياستنا الاقتصادية والزراعية مع المتغيرات العالمية وفى مقدمتها منح منتجاتنا الزراعية حوافز مستمرة مما جعلها تشهد تطورا ملحوظا ومستمرا فى ارتفاع معدلات الانتاج من الحبوب. وقال ان مصر عارضت بشدة فى مؤتمر سنغافورة ضم اتفاقية معايير العمل لاتفاقيات الجات حيث كان الهدف استخدامها كاسلوب تميزى ضد صادرات الدول النامية وسلب الدول النامية لأهم ميزة لديها وهى العمالة الرخيصة. كما عارضت الدول النامية ضم اتفاقية الاستثمار وهى الاتفاقية التى تجعل قوانين وقواعد الاستثمار موحدة على الصعيد العالمى مما يتلاشى مصالح واهداف التنمية فى الدول النامية لتعظيمه الجانب التجارى على حساب الجانب التنموى. واكد الوزير اهمية تطوير الخدمات الحالية لدينا واعادة تطوير وتنظيم قطاع الخدمات لدينا استعدادا لامكانية طرح الدول المتقدمة لضم الاتفاقية تجارة الخدمات والمعلومات لاتفاقيات الجات فى المؤتمرات القادمة، واضاف انه يجرى حاليا تهيئة البنية الاساسية لانسياب تجارة المعلومات والخدمات وطالب بأهمية تطوير مكاتب المحاماة وبعض المحاصيل الاخرى.

ونوه الوزير بأن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية هى الأخطر ضمن اتفاقيات الجات لانها تختص بالتكنولوجيا والمعرفة وحقوق الاختراع وهذه الصناعة تكاد تحتكرها الدول المتقدمة واضاف ان اكثر الجوانب التى ستتأثر بهذه الاتفاقية قطاع الادوية وهو قطاع حيوى يحتم علينا الدراسة العميقة لتفادى سلبياته وقال ان مصر تسعى حاليا لتوسيع حجم السوق المصرية مع الدول العربية من خلال اتفاقيات للتبادل الحر مع الاردن وليبيا والبحرين واخيرا المغرب وتونس لاقامة منطقة تجارة حرة واضاف انه تم ايضا انشاء جهاز لمكافحة الدعم والاغراق لمراقبة الاغراق الداخلى وكذلك متابعة السلع المصرية فى الاسواق العالمية، كما تم ايضا تاسيس منطقة التجارة الدولية والتوسع فى فتح مكاتب لها كل ذلك استعدادا لاتفاقية الجات ومواجهة اثارها.

جاء ذلك فى افتتاح مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقيات التجارة العالمية الذى تنظمه كلية الحقوق بجامعة عين شمس.

واكد وزير التجارة والتموين ان اتفاقيات الجات لن تتوقف عند الـ ٢٨ اتفاقية التى تم توقيعها حتى الآن فهناك ضغوط من قبل القوى الكبرى لاضافة اتفاقيات اخرى كما شهد مؤتمر سنغافورة فى ديسمبر ٩٦ مناقشات حامية بين الدول المتقدمة والدول النامية حول عدد من الاتفاقيات والقضايا واختلاف المصالح حولها ومنها اتفاقية المنافسة العالمية التى كانت الدول المتقدمة تريد اضافتها للجات بأن تلزم كل دولة بوضع قانون لحماية المنافسة ومنع الاحتكار داخل اسواقها المحلية واشار الى ان مصر تعانى من اتهام منتجاتها بالاغراق من قبل السوق الاوروبية خاصة الملابس الجاهزة.

كما ان الدول المتقدمة كانت تود ان تتوسع فى قضايا البيئة وهو ما يضر بمصالح الدول النامية ولعل احد مظاهر ذلك اتهام السوق الاوروبية للبطاطس المصرية بالعفن البنى وكان تركيز الدول النامية ومازال هو الاهتمام بالنفاذ للاسواق العالمية خاصة فى الدول المتقدمة اكثر من الاهتمام بقوانين حماية



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/١٥

المنافسة. واكد الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى الانتهاء من اعداد خطة لتطوير مرفق براءات الاختراع المصرى لمواكبة المتغيرات الاقتصادية العالمية وبصفة خاصة تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية واضاف انه تم تعديل التشريعات الخاصة ببراءات الاختراع بما يتناسب مع حقوق الملكية الفكرية من خلال تشريع جديد سيتم مناقشته فى مجلس الوزراء قريبا ويتضمن المشروع الجديد تسهيلات لعمليات البحث العلمى والفحص الفنى وانسياب تداول المعلومات وسرعة استرجاع المعلومات فى وثائق البراءات للاسراع بعمليات الفحص والاختصار واشار الى اهمية الاستعداد لمواجهة تحرير تجارة الخدمات والتى تمثل خمس التجارة الدولية وكذلك حقوق الملكية الفكرية التى تمثل اهمية خاصة للولايات المتحدة، وكذلك اتفاقية الاستثمار التى تمثل مجالا حيويا لاستثمارات الشركات الدولية النشاط «متعددة الجنسيات».

وقال الدكتور احمد جامع رئيس قسم الاقتصاد والعميد السابق لكلية حقوق عين شمس ورئيس المؤتمر ان اتفاقية الجات خلقت كيانا اقتصاديا قانونيا هائلا لم يسبق للعالم ان عرفه فى مجال التجارة الدولية مشيرا الى ان هذا الكيان سيتحكم فى مسار التجارة الدولية لعشرات السنين القادمة واضاف ان خطورة هذه الاتفاقية الجانب الالزامى بكافة نصوصها للدول الموقعة عليها وهى الغالبية العظمى لدول العالم مما يجعل سياسة التجارة الخارجية لكل دولة متسقة مع السياسية الخارجية العالمية مما يخضع السياسات الداخلية الوطنية لكل دولة للقواعد والاحكام العالمية الموحدة واوضح ان ذلك يفرض علينا حكومة ومؤسسات بحثية ضرورة للسعى جديا وبسرعة لدراسة الآثار السلبية لاتفاقيات الجات وتقليلها او تلاشيها كلما امكن خاصة فى القطاعات الحيوية.

واوضح الدكتور محمد عوض تاج الدين نائب رئيس جامعة عين شمس ان التحدى الحقيقى لتطبيق اتفاقية الجات يتمثل فى مواءمة قطاع الدواء بما يقلل من الآثار السلبية التى ستؤدى الى ارتفاع اسعار غالبيته العظمى بمصر والتى تصل الى (٣٧٠٠) صنف سيشهد معظمها ارتفاعا نسبيا بعد تطبيق حماية حقوق الملكية الفكرية واضاف ان ذلك يفرض علينا تنسيق الجهود بين مراكز البحث العلمى والشركات والجامعات لتقليل الخسائر اذا وجدت.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/١٠/١٩٩٧

في ختام مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية في اتفاقات التجارة العالمية:

زيادة القدرة التنافسية للإنتاج المصرى لغزو الأسواق الخارجية

كتب ـ رأفت سليمان:

دعا مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقات التجارة العالمية الى تطوير وزيادة القدرة التنافسية للإنتاج المصرى حتى يمكنه الأستفادة من الفرص التى تتيحها اتفاقية منظمة التجارة العالمية من مزايا فى الأسواق الأجنبية.

وأكد المؤتمر ان الانتاج المصرى لن يستطيع الصمود والمنافسة أمام المنافسة الأجنبية سواء من حيث السعر أو الجودة الا من خلال الأخذ بحزمة من الاجراءات الضرورية المهمة، والتى تتمثل فى ضرورة و جود دور قوى لمراكز البحث العلمى وتطوير القدرات الفنية والتكنولوجية للصناعة المصرية، وطالب المؤتمر الذى نظمه مركز الدراسات القانونية والاقتصادية بكلية الحقوق جامعة عين شمس بضرورة تطوير مناهج التعليم على مختلف المراحل التعليمية لكى تعمل على تخريج أجيال جديدة تتمتع بالقدرات العلمية والتعليمية اللازمة لمواكبة التطوير فى العمليات الانتاجية . وهذا يستلزم أيضا ـ حسب ما توصل اليه الخبراء الذين شاركوا فى مناقشات استمرت لمدة يومين ـ تعديل القوانين والتشريعات وتطوير النظام القضائى حتى يمكن استيعاب ما حدث من متغيرات عالمية فى الأقتصاد العالمي.

وأعلن الدكتور احمد جامع رئيس المؤتمر ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الحقوق توصيات المؤتمر التى شددت على ضرورة اعادة النظر فى الاعباء التى تتحملها الصادرات المصرية وضرورة تخفيف هذه الاعباء من ناحية الضرائب والرسوم وغيرهما لوضع المنتج المصرى فى نفس مستوى التنافسية مع الانتاج الأجنبى.

وكان الدكتور ابراهيم العنانى عميد كلية حقوق جامعة عين شمس قد طالب بتعميق وتكثيف الدراسات الخاصة من جميع الجهات المعنية لمواجهة كل الاحتمالات المتوقعة من التغييرات التى ستصيب الأقتصاد العالمى إثر توقيع اتفاقية منظمة التجارة العالمية ومجموعة الاتفاقيات الاخرى التى تدور فى اطارها حتى تظل مصر قريبة من مركز الأحداث الاقتصادية العالمية وقال الدكتور ابراهيم العنانى ان المناقشات ـ التى دارت على مدار يومين شارك فيها العديد من خبراء الاقتصاد والصناعة وخبراء منظمة التجارة العالمية ـ قد كشفت عن أن مصر أمامها تحد بالغ الخطورة فى تطوير وتحديث منتجاتها فى المجالات الزراعية والصناعية وخاصة فى مجال المنسوجات ومجال صناعة الادوية وغيرها من المنتجات التى تتميز بها مصر فى الاسواق الدولية والاقليمية.

واشار الى أن مصر فى احتياج شديد لتعزيز أساليب حماية المنتج المحلى واتخاذ التدابير الكفيلة بذلك وفق القوانين والاتفاقيات الدولية التجارية خاصة أن هناك مخاطر عديدة من سياسات الاغراق التى يمكن أن تتبعها بعض الشركات العالمية كذلك من الامور المهمة التى تشكل تحدياً هائلاً أمام الاقتصاد المصرى تتمثل فى تعزيز السياسة المصرية نحو تطوير تجارة الخدمات بكل مظاهرها للوقوف فى وجه محاولات التأثير السلبى عليها من جانب الدول المتقدمة او من جانب التكتلات الأجنبية.



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٧/١٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدء حصول مصر على تعويضات اضرار «الجات»

كتب - حسام عبدالنبى:

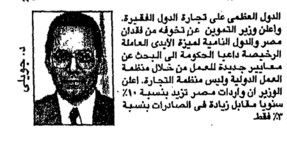
اوصى مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقات التجارة العالمية «الجات» ببدء مصر اجراءات الحصول على التعويضات المنصوص عليها فى الاتفاقية. وتشمل التعويضات الاضرار الناتجة عن ارتفاع اسعار المنتجات الغذائية، والادوية، والكيماويات. الى جانب الحصول على المعونات اللازمة لدعم البحث العلمى وتطوير التكنولوجيا الوطنية، وتضمنت توصيات المؤتمر الذى اختتم اعماله امس بحث معايير العمل التى تتخذها الدول المتقدمة لمحاربة صادرات الدول النامية فى اطار الاتفاقية ولضمان حقوق هذه الدول، كما ناشدت التوصيات الدول المتقدمة عدم التعسف فى استخدام المعايير الصحية والبيئية وقضايا الإغراق وطالب الدكتور احمد جامع رئيس المؤتمر بتخفيف الاعباء الضريبية والمالية على الصادرات المصرية بهدف دعم القدرة التنافسية للانتاج المصرى فى مواجهة المنتجات الاجنبية، كما اوصى المؤتمر باعداد الكوادر اللازمة من المحامين والمحاسبين للدفاع عن مصر فى القضايا التى تثار فى شأن تطبيق هذه الاتفاقات لمنع احتكار الخبرات الاجنبية لها وانشاء لجنة قومية استشارية بوزارة التجارة والتموين تضم فى تشكيلها مستشارى هيئة قضايا الدولة، واساتذة القانون والمحامين بهدف المشاركة فى وضع الاطار القانونى للمنازعات التى تكون مصر طرفا فيها امام جهات تسوية المنازعات بالمنظمة، واصدار التعديلات اللازمة للقوانين والتشريعات، وتطوير النظام القضائي المصرى ليتلاءم مع المتغيرات الاقتصادية الناجمة عن تطبيق الاتفاقيات.



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١٢/١٩٩٧

جويلى: «لوبى» العظماء يهدد العمالة المصرية



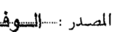
د. جويلي

فتح د. احمد جويلي وزير التجارة والتموين النار على منظمة التجارة العالمية «جات»، ووصفها بانها «بوابة» تسيطر من خلالها الدول المتقدمة على تجارة الدول النامية.

واشار خلال مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية فى اتفاقية «الجات» بجامعة عين شمس الي ان مصر رفضت العديد من الاتفاقيات الدولية التى هدفها سيطرة الدول العظمى على تجارة الدول الفقيرة.

واعلن وزير التموين عن تخوفه من فقدان مصر والدول النامية لميزة الأيدى العاملة الرخيصة داعيا الحكومة الى البحث عن معايير جديدة للعمل من خلال منظمة العمل الدولية وليس منظمة التجارة. اعلن الوزير ان واردات مصر تزيد بنسبة ١٠٪ سنويا مقابل زيادة فى الصادرات بنسبة ٣٪ فقط



المصدر :  الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠/١٢/١٩٩٧

آفاق سياسية : ما بين «الجات» .. ومنظمة التجارة العالمية ..

إن أى مشاهد لما حدث من اضطراب خطير في اسعار الأسهم والسندات فى بورصات العالم خلال الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر اكتوبر الماضي لابد ان يحتاج الى وقفة يراجع فيها بهدوء القوي الحقيقية وراء الثروات ودراما الاقتصاد العالمى فى الوقت الحاضر. ولاشك ان القوة المحركة هى حرية بيع السلع والخدمات عبر حدود الدول وهى القوة التى يطلق عليها حرية التجارة.

ويتصادف يوم ٣١ اكتوبر ١٩٩٧ وهو ثالث أيام ازمة البورصات العالمية انه العيد الخمسون على انشاء الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة والمعروفة باسم «الجات» والتي تحولت الآن الى «منظمة التجارة العالمية».

والطريف في أمر «الجات» انه خلال الثمانى والاربعين سنة الاولي من عمرها تكاد تكون المنظمة الحكومية متعددة الأطراف الوحيدة التى أمضت نحو نصف قرن في دعوة العالم وباصرار الى التوجه نحو تحرير الأسواق، غير انه قد يصعب في ذات الوقت معرفة مدى اسهام هذا المبدأ الأساسي فى عمليات التنمية والتقدم على مستوى العالم الأمر الذي يستوجب الحذر من المبالغة في التقدير.

ويرجع السبب فى هذا الحذر الى انه عندما تفتح الدول أسواقها يزداد رخاؤها وذلك لأن الناس تميل الى التجارة فيما بينهم وذلك عندما يتبين لهم مدى الكسب الذى يتحقق من عملية التبادل التجاري. وهذه العملية تخلق الثروة. كما يرجع السبب ايضا الى انه عندما يسمح للتجارة بعبور الحدود تزداد فرص خلق الثروات بشكل واسع. وهنا تتحول الشركات الى شركات عامة تتداول اسهمها فى الأسواق المالية والبورصات ومن ثم تزداد أسواقها ومنتجاتها حيوية وتوسعا.

أما السبب الأهم في هذا الحذر فهو انه رغم ان المكاسب من التجارة واضحة وبسيطة من الناحية النظرية الا ان السياسات اللازمة للسماح بممارسة هذا التبادل التجاري من الناحية العملية قد لا تكون بهذه البساطة أو السهولة. فالساسة عادة ما يقعون تحت ضغوط من مصالح خاصة داخلية تطالب بحقوق خالصة أو مطلقة للأسواق الداخلية تؤدي الي سياسة حمائية تخنق حرية التجارة. والاضطرابات الاقتصادية كالتي نشاهدها تغلي الآن فى دول جنوب شرق آسيا، يمكن ان ينتج عنها سياسة إفقار الدولة الجار بالتسابق على تخفيض العملات بهدف إفشال السياسة الحمائية.

ولهذا نجد انه اذا خنقت التجارة بأسلوب أو باخر كما حدث فى الولايات المتحدة عندما صدر قانون سموت/هولي الخاص بالتعريفة على اثر انهيار سوق الاوراق المالية عام ١٩٢٩ كانت النتيجة هى الفقر الذى فجر اضطرابات سياسية في بلدان كثيرة من العالم أدت في النهاية الي نشوب الحرب العالمية الثانية، وهذا مثل صارخ يوضح خطورة تذويب النشاط الاقتصادى العالمى بسياسات حمائية تجلب على الجميع كسادا عالميا خطيرا يهز الاستقرار والسلام العالميين.

ولتجنب مثل هذه العقبات السياسية امام حرية التجارة اجتمع ٢٣ من الدول الصناعية فى العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ووقعت على معاهدة «الجات». وكان هذا الترتيب يهدف الى ان تكون «الجات» منتدي أو ناديا للدول الاعضاء من أجل التفاوض فيما بينها على تخفيض الموانع في التجارة. وبدلا من رشوة الحكومات التى تقاوم تحرير التجارة ببعض المعونات أو تقديم خدمات خاصة لبعضها، نجد ان الجات قامت لتشجع الساسة علي التركيز على سياسات تحرير التجارة التى ينتج عنها زيادة غنى هذه الدول بشكل عام.

واذا رجعنا الى السنين التى اعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة نجد ان «الجات» جاءت مكملة للعديد من المشاريع والمؤسسات التي أنشئت للمساعدة على اعادة السلام والازدهار والتقدم لعالم مثخن بجراح ودمار الحرب.

وقد تضمنت هذه الربطة من المشاريع والمؤسسات منظمة الأمم المتحدة ونظام بريتون وودز لتثبيت أسعار الصرف. ومن كل هذه المؤسسات جميعا نجحت «الجات» في ان تعيش وتستمر خلال نصف قرن فى حالة جيدة، هذا فى الوقت الذى نجد ان الأمم المتحدة على سبيل المثال تكتظ بالآلاف من الموظفين وتنفق المليارات من الدولارات وتتصرف وتخدم فى اغلب الاحوال كنموذج حي عن كيف يمكن ان تتضخم البيروقراطية فى حكومة ما. أما نظام بريتون وودز فقد انهار عام ١٩٧١.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠/١٢/١٩٩٧



بقلم السفير:
محمود قاسم

ومنذ ان ظهرت «الجات» فى الوجود وهى تواصل تقديم الكثير من أجل زيادة ريع التجارة بين الدول. كما أنها نجحت فى معالجة مشاكل التعريفة على المواد الخام والسلع المصنعة بحيث انخفض متوسط مستويات التعريفة بين الدول الصناعية من ٤٠٪ الى ٥٪. ونتج عن هذا ان زاد حجم

التجارة العالمية ١٤ مرة منذ عام ١٩٥٠ وزادت الايرادات ٦ اضعاف.

وتهدف المفاوضات القادمة المقرر اجراؤها خلال العقد القادم بحث مسائل تعد من كلاسيكيات السياسة الحمائية التى لاتزال قائمة فى الزراعة والمنسوجات، وقد زادت العضوية فى ثوب الجات الجديد اى فى منظمة التجارة العالمية لتصل الي ١٣٢ دولة من بينها مصر.

ومنظمة التجارة العالمية منظمة رخيصة لا تكلف كثيرا مثل منظمات أخري كصندوق النقد الدولى. فهي منظمة لديها مكتب واحد فى جنيف بسويسرا وعدد موظفيها خمسمائة فقط وميزانيتها صغيرة نسبيا اذ تبلغ نحو ٨٠ مليون دولار فى الوقت الذى تعمل فيه علي زيادة ثراء ورفاهية العالم. والحقيقة ان المرء يود ان يلفت النظر الى ان سبب نجاح «الجات» المستمر منذ نشأتها يرجع الى طبيعتها المتواضعة.

ففي عام ١٩٤٧ قام مهندسو النظام العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية بتخطيط يرمي الى انشاء مؤسسة رسمية يعهد اليها بمهمة تحرير التجارة، والغريب في الامر ان الولايات المتحدة آنذاك كانت تريد تحريرا أكبر للتجارة مع بناء الاقتصاد الجديد لعالم ما بعد الحرب، ولهذا رفضت توقيع الاتفاقية في ذلك الوقت . وقد عاشت «الجات» ٤٨ عاما كمعاهدة مؤقتة..!!

وأخيرا وفى عام ١٩٩٥ تحولت «الجات» الى منظمة رسمية جديدة هى منظمة التجارة العالمية بسلطات أوسع وأقوى لحل المنازعات ذات الصبغة التجارية.

ومع وقوف المنظمة فى صورتها الجديدة على ارضية صلبة الآن فقد يكون من المعزي لها - بنفس طريقة البيروقراطية التي تتبعها المنظمات والدول - أن تتعدي وتتوسع في صلاحياتها وتتجاوز الصلاحيات القديمة والبسيطة التي كانت مخولة «للجات» فى صورتها السابقة في تحرير التجارة.

وقد يكون هذا مغريا بشكل خاص اثناء مباحثات التجارة عبر العقد القادم للوصول الى ازالة الحواجز امام تجارة حرة خالية من انواع التعريفة السلبية والمعيقة مثل قواعد الاستثمار عبر حدود الدول والتى تكون فيها السياسات المتشابكة أقل وضوحا من النظرة الاولي عن التبادل التجاري المباشر مثل تجارة قطع غيار الآلات المختلفة أو المواد الخام أو السلع المصنعة.

ولاشك ان منظمة عريقة يتم تحديثها وتقويتها وزيادة صلاحياتها لكي تعمل علي بناء عالم أكثر ثروة وتقدما لهو تحد بجميع المقاييس لدول العالم الثالث من ان التعامل مع هذه المنظمة أمر لا مفر منه ولا مهرب. وان الوضع يستلزم علي دول مثل مصر ان تأخذ الأمر بكثير من الجدية والصرامة فى مجال الانتاج وتحسين نوعية الجودة واحترام المواصفات الدولية للسلع والخدمات المصدرة، وكذلك احترام حقوق الملكية والتركيز علي علم وفن التسويق لأنه باب الخروج الي الآفاق الواسعة للتصدير وهو الضمان لعدم تكدس الانتاج في المخازن وبالتالى زيادة سرعة دوران رأس المال، وكل ذلك حتى تضمن مصر لها مكانا بين الأمم المستفيدة من تطبيق قواعد حرية التجارة التى تنفذها منظمة التجارة العالمية. بل ويجب علي مصر ان تتشدد ساعتئذ وبدورها من أجل زيادة حرية التجارة وتخفيض التعريفة بالنسبة لصادراتها حتى تلحق بالركب المتقدم وتترك مقعدها بين الدول المتخلفة صناعيا وزراعيا وتجاريا دون رجعة.

فهل يصبح هذا الحلم حقيقة..؟ ان مصر قادرة على تحويله الى حقيقة اذا تخلت عقول المدرسة الاشتراكية عن اعاقة مسيرة التقدم والمكابرة بالدفاع عن مؤسسات ثبت فشلها.. بل وتسبب نزيفا حادا لقدرات مصر الأقتصادية.. ان الوقت لايزال سانحا لتصحيح هذا الخطأ التاريخي فى المجال الاقتصادي.. والرجوع الى الحق فضيلة..!!



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١/١٢/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جويلى يؤكد : مصر تنفذ ٢٨ اتفاقية عالمية خاصة بالجات

كتب ـ هشام جاد:

اعلن الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين ان مصر تقوم بتنفيذ ٢٨ اتفاقية خاصة بالجات ودورة اورجواى. واشار الى انه سيتم دعم كوادر جهاز الدعم والإغراق خاصة فى نواحى السياسة التسويقية والمواصفات وان هناك برامج اخرى لتطوير الملكية الفكرية وحقوق الاختراعات.

جاء ذلك خلال حفل تخرج اول دفعة فى وزارة التجارة والتموين (جهاز الدعم والاغراق) لبرنامج تحسين الاداء فى اساليب المعالجة والحماية المشروعة وذلك بالاشتراك مع الوكالة الامريكية للتنمية الدولية. واكد الدكتور بول دويستر مساعد مدير مكتب النمو الاقتصادى بالوكالة الأمريكية الاختيار وقع على وزارة التجارة لدورها المهم فى وضع السياسة التجارية والترويج لمواجهة متطلبات التجارة العالمية


د. احمد جويلى

والجات واشار الى ان المتدربين تلقوا التدريب على ادارة المعالجات التجارية بهدف ادخال مصر فى الاقتصاد العالمى. وقال السيد أبو القمصان رئيس قطاع التجارة الخارجية ان هذه اول مرة يتم فيها تدريب وتخريج ٢٥ متدربا لتنفيذ الاتفاقيات الدولية. وان هذا البرنامج هو احد البرامج التدريبية التى يوفرها الدكتور جويلى للجهاز لمواجهة القضايا التى يقوم برفعها عدد من الدول الاوروبية ضد مصر طبقا لاتفاقيات الجات.

واشار عبد الرحمن فوزى رئيس جهاز الدعم والإغراق الى ان هناك برامج موضوعة يتم على اساسها ارسال ستة دارسين الى نيوزيلندة للتدريب على قضايا فى هذا الشان.

واعلن ان الوزير وافق على ايفاد ٨ عاملين بالجهاز لتلقى التدريب بمكاتب المحاماة البلجيكية بالاتحاد الاوروبى لاكتساب الخبرة العملية والتعرف على الطرق العملية لحماية الاقتصاد القومى من الآثار الضارة لإمكانية زيادة الواردات مع السلع الوافدة التى تنافس الصناعات الوطنية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢٨

عواصف «الجات» تهب وصناعاتنا لم تستعد!

●● لم توجد مشكلة اقتصادية كانت عانت منها مصر.. الا وكان وراءها قرار اقتصادى.. تم اتخاذه بظن المنفعة وخاب الظن فيه.. ثم توالت فوقه القرارات حتى اصبح الاصلاح صعبا.. وكأنه سباحة ضد التيار..!

وقرار فتح باب استيراد الاقمشة والمنسوجات من الخارج وإنهاء حظر دخولها اعتبارا من اول يناير القادم.. يبدو من وجهة نظر صناع النسيج قرارا من هذا النوع.. فهم يرون انه سيغلق مصانعهم ويشرد عمالهم ويدمر صناعة عريقة كانت ومازالت هى صناعة مصر الاولى. لانهم ببساطة لن يستطيعوا مواجهة المنتجات المستوردة «الجميلة.. والرخيصة»..!

بينما يرى المسئولون ان القرار فرصة لتحطيم مشاكل هذه الصناعة.. ولوضعها فى المواجهة لتتطور وتتخلص «بمساعدة الدولة ورعايتها» من المشاكل بحيث تصل فى النهاية الى صناعة قوية راسخة الاقدام لاتخشى المنافسة ولاتستجدى الحماية، اذا واجهت المنتجات الاجنبية.! يزيد من «وجع القرار» الذى ينتظر صدوره بين لحظة واخرى انه يأتى فى وقت بدأت فيه هذه الصناعة تتعافى وتتخلص من آثار ميراث طويل من المعاناة.. فاصبح القرار الجديد فى رأى البعض «كارثة».. وفى رأى البعض الآخر «طوق نجاة» للخروج من الازمة!!

كيف..؟●●

بدء إستيراد الأقمشة من يناير.. هل ينقذ صناعة النسيج.. أم «يدمرها»؟!

٥١٦

صناعة الغزل والنسيج المصرية الآن فى «مازق حرج» يصفه رجال الصناعة بأنه «كارثة» ويتفق رجال الحكومة مع هذا الوصف وإن كانوا يؤكدون انه «شر لابد منه» او عملية جراحية لتصحيح اوضاع الصناعة وتجديد شبابها بعد ان «شاخت»!

فقد التزمت الدولة بتحرير تجارة الغزل والنسيج والغاء موانع استيراد الاقمشة والمنسوجات من الخارج فى إطار اتفاقية الجات. على ان يتم التحرير اول يناير عام ١٩٩٨ ولكن مصانع الغزل والنسيج المصرية لم تستعد . وبالتعبير الصحيح لم ترفع عنها الاعباء لتستعد امام تيار الاقمشة المستوردة الجميلة والرخيصة القادمة من الخارج فأصبحت فى وضع تنافسي غير عادل يهدد وجودها من اساسه

فهل تلتزم الدولة بتنفيذ تعهدها الدولى بفتح الاسواق رغم مايسببه ذلك من ازمات لصناعة وطنية عريقة يعمل بها اكثر من مليون عامل وتبلغ جملة الاستثمارات فيها اكثر من ٥٠ مليار جنيه. ام تعاود التفكير وتؤجل اتخاذ القرار «باى وسيلة» حتى تستعد؟!

وقبل ان تصدر بالفعل قرارات انهاء حظر استيراد الاقمشة والمنسوجات تنفيذا لاتفاقية الجات توجهت «الاخبار» الى اطراف القضية لتبحث امكانية ارجاء تنفيذ القرار واستمرار «حالة الحماية» التى تتبناها الدولة حتى الآن وتستوضح مايمكن عمله فى هذه المرحلة الدقيقة النهوض بهذه الصناعة العريقة باعتبار ان حالة الحماية فى كل الاحوال لن تستمر..

ليس هناك مبرر

المحاسب عبدالحكيم حجاج رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج والملابس الجاهزة ويتبعها ١٧ شركة فى انحاء الجمهورية يطرح السؤال بشكل اخر. ويقول: يجب ان نسأل هل هناك مبررات اصلا لتحرير تجارة الاقمشة والمنسوجات الآن؟ ويستطرد قائلا: الاجابة لا ثم يوضح: اتفاقية الجات التى تلتزم مصر بتنفيذها نصت على تحرير تجارة المنتجات النسجية تدريجيا حتى نهاية الفترة الانتقالية فى اول يناير عام ٢٠٠٥ وقررت ان يتم التحرير على اربع مراحل وقد نفذت مصر المرحلة الاولى بتحرير ١٦٪ فى اول يناير عام ١٩٩٥ ثم نفذت المرحلة الثانية بتحرير ١٧٪ قبل موعدها فى اول يناير ١٩٩٨ . وبذلك تكون مصر قد اوفت بالتزامها فى المواعيد المنصوص عليها وامامها مرحلة ثالثة تنفذها اول يناير عام ٢٠٠٢ وتأتى المرحلة الرابعة والاخيرة بالتحرير الكامل فى اول يناير ٢٠٠٥. وبالتالى لايوجد مايبرر التزام مصر بالتخلى عن المهلة الممنوحة لها لتوفيق اوضاع هذه الصناعة حتى عام ٢٠٠٥.. وتعريض صناعة عريقة يعمل بها ٥٧٪ من القوى العاملة فى مصر لمنافسة غير عادلة مع الدول التى حققت تطورا كبيرا فى هذه الصناعة بدانا مشوارنا اللحاق بها.

حق مصرى.. ضائع!

ويتجاوب المعتز بالله عبدالمقصود رئيس غرفة الصناعات النسجية المصرية مع افتراض وجوب تحرير تجارة المنسوجات اول يناير القادم وفقا لنتائج دورة ارجواى عام ١٩٩٤ والتى اوصت برفع الحظر على المنسوجات فى موعد لايتعدى اول يناير ١٩٩٨ ولكنه يقول: ان المعيار الاساسى الذى يجب ان تأخذ به مصر هو مانصت عليه «الاتفاقية الام» بمنح ١٠ سنوات مهلة للدول لمراجعة قدراتها التنافسية ومعالجة اى نقاط ضعف وتصحيحها ثم مراجعة الاعباء التى تتحملها بهدف ان تكون فى نهاية العشر سنوات قادرة على المنافسة الصحية.. وهذا مع الاسف لم يحدث فى مصر حتى الآن بشكل كاف.. ويدلل المعتز عبدالمقصود على صحة توجهه بأن الدول الصناعية الكبرى ستواصل على مدى السنوات العشر وحتى عام ٢٠٠٥ حماية صناعتها النسجية بفرض نظام الحصص على الدول الاخرى الراغبة فى التصدير لها.. فلا تتجاوز هذه الحصص وتؤثر سلبا على انتاجها الوطنى.. فكيف اقبل انا فى مصر ان افتح اسواقى لمنتجات دول اخرى لتدمر صناعتى فى حين تحمى الدول الكبرى صناعتها وارجو ان يكون مفهوما اننا فى مصر لسنا ضد المنافسة اطلاقا.. ولكننا نبحث عن منافسة عادلة يهيأ فيها للمنتج المصرى نفس الظروف المهيأة للمنتج الاجنبى المنافس.. وهذا يقتضى ان اعالج مشاكل صناعة المنسوجات فى مصر.. لا ان افتح الباب امامها للدخول الآن فى منافسة غير متكافئة.

أسئلة.. بلا اجابة!

اما المهندس عبدالوهاب الشرقاوى وكيل غرفة الصناعات النسجية ورئيس الجمعية الانتاجية لاصحاب مصانع شبرا الخيمة وملحقاتها وهى تضم ١٠٠ مصنع فيثير قضية اخرى شائكة حول معاناة صناعة الغزل والنسيج من جراء «تهريب» الاقمشة والنسوجات الى السوق المصرى لتنافس بلا اعباء الصناعة المصرية.. فيقول: برغم ان حظر الاستيراد اتخذ اساسا لحماية صناعتنا الوطنية الا ان القرار تم التحايل عليه والعبث به حتى اصبح مثل «خيال المآتة» . فالاسواق مليئة بالمنتجات النسجية المهربة دخلت الى البلاد دون دفع رسوم جمركية لتزاحم المنتجات المصرية المحملة بالعديد من الاعباء والرسوم والضرائب اليس الاجدر ان افكر فى وسائل لتطهير الاسواق من هذه الكميات حماية للصناعة الوطنية. قبل ان افكر فى دفع هذه الصناعة لكارثة بزيادة كميات المعروض من المنتجات الاسيوية امامها؟

وحتى اذا وافقت على ادخال المستورد بطريقة رسمية الا يجب - والحديث للشرقاوى - ان افكر فى اعداد اقسام متخصصة فى اجهزة الجمارك وتمكينها من الاطلاع على مواصفات الاقمشة والمنتجات النسجية لتقدير قيمتها وتحديد الرسوم عليها.. فالحرير ليس كالفسكوز» مثلا فهل تم ذلك قبل ان اتجه لفتح باب الاستيراد اول يناير القادم؟.. ويجيب الشرقاوى ويؤكد انه لم يتم ويقول: اين العدالة اذن؟ ان الأمر يبدو وكأن احدهم

——— تحقيق يكتبه ———

عصام حشيش

يحاول تدمير هذه الصناعة الوطنيه زعم انها وحدها تصدر اكثر من ثلث حجم الصادرات المصرية.. ويعول عليها فى القيام بدور اكبر لزيادة الصادرات.. ولكن كيف؟

ابحث عن المستفيد

وحتى لاتأخذ المناقشة بعدا واحدا.. يأتى السؤال.. من يستفيد فى مصر من فتح باب استيراد الاقمشة الآن بافتراض التخلى طواعية عن مهلة العشر سنوات التى اتاحتها الجات؟

الاجابة يسوقها د.علاء عرفة احد مصدرى الملابس الجاهزة الى اسواق العالم.. ففتح باب الاستيراد سيخلق من وجهة نظره - وهذه حقيقة - حالة مدهشة من رواج صناعة الملابس الجاهزة والمفصلات.. وهى المرحلة الاخيرة فى صناعة الغزل والنسيج والملابس.. فاستيراد اقمشة رخيصة وجيدة.. سيتيح انتعاش مجال التفصيل وصناعة الملابس ومن ثم تصديرها.. وهذا التصدير يحقق مكاسب هائلة حيث يبلغ قيمة مايتم تصديره سنويا اكثر من ٥ ١ مليار جنيه الان قابلة للزيادة بشدة ويشرح علاء عرفة القضية ويؤكد انها لصالح مصر.. كيف؟ يقول: صناعة الملابس الجاهزة الان هى الفرصة المواتية للاستفادة من الشراكة الاوروبية .. فاوروبا لم تعد تصنع ملابس.. ولايمكن ان نصدر لها اقمشة.. فهى تريد منتجا جاهزا.. ومصر لابد ان تستفيد من هذه الفرصة التى تغتنم منها الآن تونس والمغرب حيث بلغ حجم صادراتهما معا قرابة ٨ مليارات دولار.. والمفروض ان يحدث العكس.

ويؤكد د.علاء عرفة ان نشاط صناعة الملابس الجاهزة نفسه سوف يخدم صناعة الغزل والنسيج كلها وسيكون بمثابة «القاطرة» التى تقوده للتطور لانها ستدفعه للعمل بسرعة على



تلبية الحاجة لاقمشه جيدة ورخيصة وتنافس المستورد بدلا من اهدار الفرصة والانتظار لسنوات لحين انتهاء مشاكل صناعة الغزل والنسيج القديمة والمتراكمة . ويطرح د علاء الامر فى صورة نصيحة وسؤال فيقول: لاينبغى التعامل مع قضايا اقتصادية «بصورة عاطفية». والا فاين المنطق؟

ويعترض على هذا الرأى بشدة محمد عبدالرحيم المرشدى عضو غرفة الصناعات النسجية.. ويؤكد ان صناعة الملابس الجاهزة رغم مايقال من انها قاطرة تجر وراءها بقية الصناعات من الغزل والنسيج والتجهيز والصباغة الا انها لاتحقق اكثر من ١٠٪ فقط كقيمة مضافة فهل من المنطق ان اسرع وراء ١٠٪ تاتى سهلة واضحى بـ ٩٠٪ لان وراءها مشاكل"..

ويعترف علام عبدالعظيم عضو الغرفه النسجية ويقول بالفعل لدينا مشاكل وقضايا مزمنة تحتاج لعلاج وتصحيح حتى نصل بالمنتج المصرى الى جودة وسعر مقبولين.. ولكن ما الحرج فى ان اتوقف وابحث واعاود التسير بدلا من ان افتح النار على صناعة النسجيات مثلما افعل مع «خيول الحكومة المريضة»!.. ويفجر علام عبدالعظيم مفاجأة حين يؤكد ان ٩٢٪ من قضايا التهريب تتم من نظام السماح المؤقت او الدروباك.. وهو النظام الذى وضعته الدولة اساسا لتكفل لصناعة الملابس الجاهزة الانطلاق بان تستورد كل احتياجاتها من الاقمشة فتتطور وتغطى الفائض من طاقاتها وتصدر بأى كميات الى الخارج.. وفى نفس الوقت تحمى قطاع الصناعة الوطنية من دخول هذه الاقمشة الى الاسواق المحلية فتنافسها بطريقة غير شرعية.. ولكن ما حدث ويحدث حتى الآن ان هذه الاقمشة تدخل بنظام الدروباك ثم تتسرب الى الاسواق دون ان تتمكن الاجهزة المسئولة من ملاحقتها وتطهير الاسواق منها.. اليست هذه وحدها مشكلة تمنع هذا القطاع من التطور؟

الحلول فى ايدينا

ويعود المعتز بالله عبدالقصود الذى تم الاسبوع الماضى تعيينه رئيسا للشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة فيقول بصراحة: ما الحرج فى ان يكون الاستيراد بنظام السماح المؤقت هو الحل الوحيد لزيادة صادرات الملابس الجاهزة، المشكلة انهم سيدفعون ١٤٪ جمارك زيادة على الصادرات لاوروبا يريدون التخلص منها بتدمير قطاع صناعى باكمله.. وهذا غير مقبول. ثم ان مصر تصدر قرابة ١٠٠ الف طن من المنسوجات الى اشهر مصانع العالم سنويا . فمن يقول ان المنسوجات المصرية رديئة ظالم.. ومن يذهب الى الهند او باكستان يبحث فقط عن السعر الرخيص وليس الجودة والدليل ان الطلب على القماش المصرى زاد بنسبة محترمة بمجرد انخفاض اسعاره بعض الشئ عندما تدخلت الدولة ووازنت اسعار القطن.. اذن فالقضية ان المريض الذى يحتاج لعلاج يجب ان اعالجه واحمية.. لا ان اساهم فى تخفيف الامة بقتله!!

٩ شروط للاستيراد

ويضع احمد عبدالمقصود عرفة رئيس الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية ٩ شروط قبل ان تقدم الدولة على فتح باب الاستيراد اذا كان لابد من فتحه.. لحماية الصناعة الوطنية.. وهى: وضع خطة لتطوير صناعة المنسوجات فى مصر وزيادة قدرتها التنافسية.. القضاء على ظاهرة التهريب باصدار تشريع دستورى يكافح التهريب فى اى مكان ويأثر رجعى.. الغاء استيراد الملابس المستعملة (اللوطات) الى المنطقة الحرة ببورسعيد.. تعديل سعر الدولار لحصة بورسعيد من ٧٠ قرشا للدولار الى السعر السائد للدولار حيث لايوجد حاليا سعر شاذ غير هذا السعر.. اداء الرسوم لبورسعيد فى حدود حصتها المعدلة بالاستيراد بعد اداء الرسوم الجمركيه لمدة فى ٥ سنوات لقطع الطريق على التهريب.. انشاء جمرك خاص بالمنسوجات بعد ان تعددت نوعياتها واصنافها.. وضع نظام اجرائى لاستيراد الاقمشة شبيه بما هو معمول به فى الولايات المتحدة بطبع بيانات المنسوجات على الاقمشة كل ثلاثة امتار وتطبيق نظام الفحص قبل الشحن عليها.. واخيرا رفع الاعباء والرسوم (١٨ نوعا من الرسوم) عن صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة لتأهيلها بصورة فعالة للمنافسة الدولية.

ونفس الفكر يؤكده مجدى العارف رئيس صندوق دعم صناعة الغزل والنسيج.. فيعترف ان هذه الصناعة تمر حاليا بمرحلة عدم توازن، وتعانى من مشاكل عديدة ولابد من الدفاع عنها ومنع المغامرين من تدميرها وذلك بدفع دماء جديدة اليها واعادة تأهيلها ويقول: بعد ضرب السياحة فى حادث الاقصر.. اعتقد ان من الظلم لمصر الان ضرب صناعة الغزل والنسيج لان هذا اكثر من ان يحتمله اقتصاد دولة نامية خصوصا وان هذا القطاع يساهم بثلث حجم الصادرات المصرية تمثل ٤١٪ من اجمالى الدخل المحلى..

الفتح.. ام الاغلاق؟

واخيرا.. هل ينفذ قرار السماح بالاستيراد.. ام يؤجل تنفيذه؟ طرحت السؤال على المهندس سليمان رضا وزير الصناعة فأكد على مفهوم اساسي واضح هو ان الدولة تقدم كل العون لمساعدة الصناعة الوطنية فى كل مجال وستستمر فى هذه السياسة. وفى نفس الوقت ستحافظ على التزاماتها الدولية وستحترم اى اتفاقية قامت بتوقيعها.

ووجه الوزير عتابا على بعض صناع النسيج الذين ينتظرون التأجيل وراء التأجيل دون العمل على تطوير ادائهم واصبح الشاغل الاكبر لهم هو كيف يستمر الحظر الذى يحميهم من الدخول فى منافسة لايريدونها!.

ويشرح الوزير موقف الدولة فيقول ان هناك التزاما قاطعا على مصر باتخاذ اجراءات تحرير تجارة المنسوجات فى يناير ٩٨ .. ويمكن مع هذا الالتزام اتخاذ اجراءات جمركية مؤقتة مسموحا بها طبقا للجات من اجل حماية الصناعة الوطنية.. ولكن لايجوز لاى دولة ذات مصداقية ان تمتنع عن تنفيذ ما وقعت عليه دوليا فاذا امتنعت اصبح من الممكن اول شكوى محاكمتها واتخاذ قرارات ضدها وتلغى هذه القرارات التزامات الدول الاخرى بالنسبة لها.. وبالتالى يمكن للدول التى وضعت حصصا استيرادية من الانتاج المصرى تخفيضه او الغاءه والاستعاضة عن الانتاج المحلى معه بانتاج دول اخرى.. وبهذا يكون موقف تلك الدولة قد اساء اليها ولم ينفعها..

سألت الوزير: ولماذا لو فتحنا الباب امام الاقمشة والمنسوجات المستوردة.. كيف ترى السيناريو؟ قال: اولا الصانع المصرى الذى يقوم بتصدير انتاجه الى الخارج لن يتأثر بهذا القرار وسيستمر فى التصدير..

وثانيا: سترتفع صادرات الملابس الجاهزة بنسبة كبيرة.



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢٨

ثالثا: سيتأثر الصانع المحلى سلبا.. ولكن الدولة ستتدخل لحمايته بفرض نسبة جمارك على المستورد من الاقمشة او رفع دعاوى اغراق ضد الدول التى تسئ استخدام قرار رفع الحظر..

اما رابعا وهو الاهم: فان القرار سيضع صناعة الغزل والنسيج المصرية كلها «على المحك».. وسيتغير المناخ الصناعى كله وستتدخل الدولة لحل المشاكل .. وسيعمل الصناع على تطوير انفسهم وستنشأ روح جديدة ايجابية تكون بديلة عن «الحركة البطيئة المتراخية» التى تنتظر التأجيل وراء التأجيل دون تقدم او تطوير.. فضلا عما سيحدث بالضرورة من رفع مستوى الذوق الانتاجى.. وتحسين صناعة الملابس الجاهزة وتكبير حكم الصادرات وزيادة الدخل القومى.. واذا كان هناك تأثير سلبى فسيكون مؤقتا .. ولفترة قصيرة جدا.. بعدها سيدرك الجميع بان عليهم ان يعملوا فقط وبطريقة صحيحة ليطوروا اوضاعهم وخلال فترة لن تزيد عن سنة سنجد قطاع غزل ونسيج وملابس مصرى قويا ومتطورا وخاليا من الشوائب!!

واخيرا نقول.. هل نحتكم الى التجربة.. فندخل المعترك ونتلقى النتائج . ام ننتظر فترة اطول.. لنستعد ونتأهل تجسبا من وقوع «الفأس».. فى الرأس»!!



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/١٢/١٩٩٧

د. جويلى لـ «الجمهورية»

لانقبل أى ضرر للصناعة الوطنية

ومصر تحترم التزاماتها

المناقشات بدأت منذ ٥ سنوات ولم يستعدوا

حصلنا على مهلة استثنائية ولم تحصل عليها دول أخرى

اكد الدكتور احمد جويلى وزير التجارة والتموين فى تصريحات خاصة للجمهورية ان الحكومة لاتقبل اى ضرر للصناعة الوطنية ولكن مصر تحترم التزاماتها الدولية ولهذا فقد تمت الموافقة على تنفيذ اتفاقية الجات بالنسبة للمنسوجات والغاء حظر الاستيراد اعتبارا من اول يناير القادم.

وقال الوزير : اننا ندرك ان صناعة الغزل والنسيج فى مصر صناعة عريقة وبها نحو ٢٣٥٦ منشأة وتضم اكثر من مليون عامل يعملون فى ٣١ شركة كبرى بالاضافة الى المنشآت الاخرى الصغيرة ولكن مصر وقعت ٢٨ اتفاقية فى اطار منظمة التجارة العالمية وقد وافق عليها مجلس الشعب فى ابريل ١٩٨٥ واصبحت قانونا لايمكن ان يعطل..

وقال ان مصر وسياسة الرئيس حسنى مبارك هى احترام الاتفاقيات وكل ماتوقع عليه ومصر بلد كبير وكلمتها مسموعة عاليا ولابد ان تحترم كلمتنا.

وقال الوزير ان كل هذا كان معروفا وواضحا امام المنتجين منذ عام ١٩٩٢ حيث كانت تجرى المفاوضات حول هذه الاتفاقيات وكان على المنتجين ان يستعدوا ولكنهم لم يستعدوا ولهذا يطالبون بالتاجيل.

وقال: ان مصر حصلت على هذه المهام الاستثنائية للمنسوجات وذلك نظرا لاعتبارات عجز ميزان المدفوعات عند التوقيع على الاتفاقيات عام ١٩٩٤ وحول الاضرار التى قد تلحق بالمصانع كما يردد المسئولون عنها..

قال الوزير لقد تم رفع الحظر عن استيراد الدواجن منذ ٦ شهور وثارت الضجة فى هذا الوقت عن تاثير هذا



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات


د. جويلى

القرار على المزارع المحلية.. ولكن وحتى الان ومنذ تاريخ رفع الحظر لم تدخل السوق دجاجه واحدة!

عبدالله نصار

ولهذا لاخوف على صناعة المنسوجات اذا قامت بتطوير نفسها والاستعداد بالجوده فلا بديل امامنا سوى المنافسة.

وقال الوزير : اننى اناشد كل المنتجين قراءة اتفاقيات الجات وبها مواعيد ينبغى الاستعداد لها وعلى الجميع ان يدركوا ان الحماية فى الكفاءة والجوده

واننى اتساءل ماذا حدث منذ عام ١٩٩٥ حتى الان فى الاستعداد لاتفاقيات الجات وسنعمل على تنفيذ التزاماتنا الدولية باقل قدر من الاضرار للصناعة المحلية وهذه سياسة الرئيس مبارك والحكومة.

وقال الوزير انه تم الانتهاء من اعداد مشروع قانون مكافحة الدعم والاغراق وهو قانون اجرائى ينظم مواجهة حالات الاغراق وسيعرض على مجلس الوزراء قريبا.. وسيتم انشاء ادارة خاصة لتنفيذ هذا القانون وتوفير قاعدة معلومات عن الانتاج الوطنى واشار الوزير الى ان البعض يخلط بين المنافسة والاغراق فالاغراق ضد الصناعة المحلية وليس ضد السلع المستوردة حيث يشتكى بعض المستوردين من الاغراق حول السلع المستوردة. وقال ان هناك مشروع قانون آخر لتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار قد تم الانتهاء من دراسته وسيعرض ايضا على مجلس الوزراء وذلك بهدف منع الاحتكار والمتعارف عليه دوليا الا يحصل اى منتج او موزع على اكثر من ٤٠٪ من مساحة السوق فى اى سلعة او خدمة.

ونفى الوزير مايتردد حول وجود احتكار فى منتجات الالبان بالسوق المحلية وقال ان ماجرى هى محاولات للاندماج فقط بين بعض المصانع.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢٨

د. كمال الجنزورى فى اجتماعه بالمجموعة الاقتصادية:

المصالح الوطنية العليا أساس تعاملنا مع الجات

ضوابط لمنع الإضرار بصناعات الغزل والنسيج

إجراءات لمنع التهريب ومكافحة أى محاولة لإغراق الأسواق

كتب ممتاز القط :

أكد الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء ان المصالح الوطنية العليا تمثل اساسا لتعاملات مصر مع اتفاقية الجات. وقال ان الرئيس مبارك كان حريصا على تاكيد ذلك فى كل الخطوات التى تقوم بها الحكومة لتطوير الاقتصاد المصرى وتحويله إلى اقتصاد قوى قادر على التعامل مع كل المتغيرات والتحديات فى عالم اليوم. وقال ان الحكومة تقوم بوضع كل الضمانات وتوفير الحماية لكل صناعاتنا الوطنية وخاصة صناعات الغزل والنسيج بعد تطبيق رفع الحظر عن الاقمشة طبقا لاتفاقية الجات يناير القادم مع اتخاذ كافة الاجراءات لمنع عمليات التهريب أو الاغراق أو الاضرار بالصناعة الوطنية. جاء ذلك خلال اجتماعه أمس مع المجموعة الاقتصادية. وصرح المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة بأن رئيس مجلس الوزراء قد أكد فى بداية الاجتماع على اهمية توفير كل الضمانات التى تكفل عدم الاضرار بصناعة الغزل والنسيج التى تعتبر من الصناعة الرائدة بمصر.

واضاف ان المنافسة سوف تؤدى لرفع جودة المنتجات المصرية لتواكب التطورات العالمية فى هذه الصناعة وبما يعود بالنفع على المواطنين ويساهم فى تحديث وتطوير تلك الصناعة الوطنية.

وقال المستشار طلعت حماد انه تم استعراض التقارير التى قدمها الوزراء المختصون بالتنسيق مع الغرف الصناعية المختصة فيما يتعلق برفع الحظر عن الاقمشة طبقا لاتفاقية الجات فى يناير ٩٨ حيث تم مراجعة مختلف الضوابط سواء فى الجمارك أو المراقبة النوعية أو السعرية والمنافذ الجمركية المختصة أو التهريب. وأكد المستشار طلعت حماد ان حماية كل الصناعات الوطنية تواكب وتتزامن مع كل ما تقوم به الحكومة من اجراءات فى مسيرة الاصلاح الاقتصادى.

د. كمال الجنزورى



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٨/١٢/١٩٩٧

ضوابط للحفاظ على الصناعات الوطنية وضمان المنافسة فى ظل «الجات»

الجنزورى خلال رئاسته اجتماع المجموعة الاقتصادية أمس:

مراجعة إجراءات الجمارك لمنع التهريب قبل رفع الحظر عن الأقمشة المستوردة فى أول يناير المقبل

دعم صادرات الأقمشة وإحكام الرقابة على المستورد

مصر ملتزمة بتنفيذ الاتفاقيات التى وقعت عليها

مجلس الوزراء يبحث فى الأسبوع المقبل مشروع قانون مكافحة الإغراق

استعرضت المجموعة الاقتصادية فى اجتماعها أمس برئاسة الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء، الإجراءات اللازمة لحماية المنتج المحلى من الأقمشة، وفقا لما عرضه الوزراء المعنيون، بعد التنسيق مع الغرف الصناعية المختصة بالغزل والنسيج، وذلك استعدادا لتنفيذ التزامات مصر فى إطار اتفاقية «الجات» التى تقضى بتحرير استيراد الأقمشة من أول يناير المقبل.

وفي الاجتماع الذى حضره وزراء: الاقتصاد، والتجارة، والتموين، والتخطيط، والمالية، وشئون مجلس الوزراء، ومحافظ البنك المركزى، اعلن الدكتور الجنزورى ان الحكومة معنية بحماية الصناعات الوطنية كلها، وفى مقدمتها الغزل والنسيج، بوضع الضوابط اللازمة التى تكفل لها الاستمرار فى الحفاظ على موقعها الريادى، وضمان المنافسة فى ظل اتفاقية «الجات».



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨/١٠/١٩٩٧

وصرح المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة، بان رئيس مجلس الوزراء راجع مختلف الضوابط سواء من حيث الجمارك، او المراقبة النوعية، او السعرية، او المنافذ الجمركية المتخصصة، وكذلك التهريب والإغراق، بما يضمن عدم الإضرار بهذه الصناعة الرائدة في مصر، والارتقاء بجودة المنتج المحلي، الأمر الذى يعود بالنفع على المستهلك وعلى الصناعات النسيجية ككل.

وأوضح الوزير أن مصر ملتزمة بتنفيذ جميع الاتفاقيات التى وقعت عليها. وقال: إن مجلس الوزراء سوف يبحث، فى اجتماعه خلال الأسبوع المقبل،مشروع قانون مكافحة الإغراق، تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب فى دورته الحالية.

وعلم مندوب «الأهرام» ان الإجراءات التى راجعتها المجموعة الاقتصادية أمس شملت وسائل تدعيم الأجهزة الرقابية بوزارة التجارة والتموين للتحقق من الاقمشة المستوردة، ومعرفة الأسعار الحقيقية، مع دعم المنتج المحلي، ومساعدته لجعله فى موقف تنافسى جيد، بمكنه من مجابهة هذه المتغيرات، وتمكين المصانع المحلية من الحصول على المواد الخام اللازمة بالأسعار المناسبة.

واستعرضت المجموعة الاقتصادية دعم الصادرات المصرية من الاقمشة بفتح اسواق جديدة لها فى الخارج، بالإضافة إلى تزويد المنافذ الجمركية بوسائل الفحص اللازمة.



قضايا اقتصادية

الجات.. جات

بعد ايام.. وبالتحديد فى شهر يناير القادم تفتح مصر ابوابها امام الواردات من المنسوجات تدريجيا تنفيذا لاتفاقية الجات.. وهى الاتفاقية التى التزمت بها مصر عام ٩٤.. وصدق عليها مجلس الشعب..

ولقد كانت اللجنة الوزارية فى اجتماعها الاخير برئاسة الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء بقرارها الخاص بالالتزام بتطبيق الاتفاقية فى موعدها حاسما ومعبرا عن راى الدولة التى تحترم التزاماتها وتعهداتها..

حقيقة ان صناعة الغزل والنسيج من اقدم الصناعات فى مصر وقد ساهمت فى عام ٩٥ فى تصدير ما قيمته مليار دولار.. اى ربع قيمة صادرات مصر.. كما انها تستوعب الآن اكثر من ٧٥٠ الف عامل فى مصانعها.. اضافة الى الملايين من الفلاحين .

لكن يبدو ان عددا كبيرا من رؤساء المصانع ظن ان الاسلوب الذى كان سائدا فى مرحلة الستينات سيستمر كما كان .

تقول الارقام ان الخسائر بلغت فى العام قبل الماضى ثلاثة مليارات جنيه.. ومديونيات ٣,٧ مليار جنيه!! والامر الخطير جدا ان احدى الشركات بلغت قيمة المخزون المعيب بها ١٦ مليون جنيه!!

ثم بعد كل هذا يطلبون ان يظل الحال على ما هو عليه!!

لا يا ساده انتهى عهد التقاعس.. والبطالة المقنعة.. والادارة الفاشلة.. اين كنتم منذ توقيع الاتفاقية مع الجات التى يصورها البعض بانها شبح مرعب ومصدر خراب.. لماذا لا نحول سلبياتها او آثارها الجانبية الى مصدر تحد لانفسنا.

إن فى ايدى الدولة من الادوات ما يساعدكم على النهوض من كبوتكم.. فى يدها التعريفة الجمركية على الواردات.. واحكام الرقابة على منافذ التهريب.. وسرعة اصدار القانون الخاص بالحماية من الاغراق.. كما اننا لسنا اكثر قوة من امريكا واوربا التى تفرض نظام الحصص على وارداتها.

ان النظام الاقتصادى الجديد.. لا مكان فيه للاقزام ولا المتكاسلين او الانعزاليين.. ان قرار المجموعة الوزارية فى صالح الصناعة المصرية اذا استنفرت هذه المشروعات قواها وطاقاتها الحقيقية الكامنة من البشر والمعدات .

جميل جورج



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٣/١٢/١٩٩٧

كلمات

تواجه حكومة الدكتور كمال الجنزوري في الأيام القادمة، بدءا من أول يناير ٩٨، تحديا لم يسبق له مثيل. وهذا التحدي يتمثل في مواجهة الآثار التي تترتب على تنفيذ اتفاقية الجات، التي تقضي بالسماح باستيراد الأقمشة من الخارج، والعدول عن السياسة التي كانت متبعة خلال السنوات الأخيرة، وهي سياسة حماية الصناعة المحلية، وتجيء صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مقدمة الصناعات الوطنية التي لها تاريخ طويل في مصر، ولها مشكلات مزمنة وتحتاج إلى استثمارات هائلة لتطويرها وتحديثها وتمكينها من تخطي مشكلاتها، وقدرتها على المنافسة الاجنبية وخاصة في ظل اتفاقية الجات التي وقعت عليها مصر والتزمت بأحكامها المعارضة لسياسة حماية الصناعات الوطنية.

ولخطورة هذا الموضوع، وحفاظا على صناعاتنا الوطنية بوجه عام، وصناعة الغزل والنسيج بوجه خاص، بادر الدكتور الجنزوري بعقد اجتماع للمجموعة الاقتصادية يوم السبت الماضي، استعرض فيه الاجراءات اللازمة لحماية المنتجات المحلية وبخاصة الأقمشة. وناقش الأمر مع الوزراء المختصين والغرف الصناعية المختصة، وأعلن بعد الاجتماع ان الحكومة معنية بحماية جميع الصناعات الوطنية وفي مقدمتها صناعات الغزل والنسيج ووضع الضوابط اللازمة التي تكفل لها الحفاظ على موقعها الريادي وضمان القدرة على منافسة الصناعة الاجنبية في ظل اتفاقية الجات.

وكذلك صرح المستشار طلعت حماد وزير شئون مجلس الوزراء والمتابعة بان رئيس الوزراء بحث الموضوع من كافة جوانبه، وخاصة ما يتصل منها بالجمارك ومراقبة أنواع الواردات الاجنبية وأسعارها، وسد منافذ التهريب الجمركي لها، وكذلك موضوع الاغراق، الذي تلجأ إليه بعض الدول الاجنبية، حيث تخفض قيمة صادراتها من السلع التي لها مثيل في بلادنا، لتقوى على منافستها، مما يحقق لصناعتنا الوطنية اضرارا بالغة. وكل هذه الاجراءات من جانبنا تستدعي تدعيم أجهزة الرقابة على المنافذ الجمركية وعلى أسعار السلع الواردة من الخارج للتحقق من انها أسعار حقيقية، كما تستدعي دعم المنتجات المحلية لتستطيع مواجهة المنافسة الاجنبية لها.

ولاشك ان الأجهزة المختصة سوف تكشف ابعاد الموقف الجديد، ولا أريد أن استبق الأحداث، ولكني أعتقد ان الامر فيما يتعلق بصناعة الغزل والنسيج بالذات، يتطلب مراجعة جذرية أساسية لأوضاع هذه الصناعة التي بدأت في مصر منذ عشرات السنين، والتي يشتغل فيها مئات الألوف من الأيدي العاملة.

وما سمعته في جلسة موسعة ضمت أكبر الخبراء المتخصصين في صناعة الغزل والنسيج، ومسألة القطن، زراعة وتجارة وتصديرا واستيرادا، يوحي بأن هذه الصناعة المتكاملة في حاجة إلى اعادة نظر واستثمارات بالغة الضخامة تمكنها من المواجهة الشرسة للمنافسة الاجنبية التي غزت أسواق أوروبا وأمريكا، بانتاجها المتقن المتطور الرخيص الثمن، بينما ظلت صناعتنا خلال عشرات السنين تعيش في حضانة من الحماية الجمركية، وتكتفي بتزويد السوق المحلية بما تحتاج إليه، والاكتفاء بقدر يسير جدا من عمليات التصدير للخارج. وهذا كله ينبغي أن يوضع موضع النظر وتكون له استراتيجية قومية تعالج الموقف برمته.

محمود عبد المنعم مراد



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣/١٠/١٩٩٧

الجمهورية تقول

الجات وحماية الصناعة الوطنية

×× منذ أن بدأت مصر مسيرة الاصلاح الاقتصادى وهى تعلم انها ستكون جزءا من النظام العالمى الجديد.. تؤثر فيه وتتأثر به.. وانها ستلتزم بتبعات الاقتصاد العالمى ومسيرته.. ومن هنا فقد اعتمدت سياسة التحرر الاقتصادى والمنافسة الحرة واجتذاب الاستثمارات واقامة المشروعات العملاقة والمناطق الحرة المتكاملة النشاط بين الانتاج والتصدير.

×× وفى نفس الوقت اهتمت مصر برعاية وتنمية صناعتها الوطنية ووفرت لها كل سبل الانطلاق.. وحرص الرئيس حسنى مبارك فى زياراته الخارجية على اصطحاب وفود من رجال الاعمال وإشراكهم فى مجالات التعاون الاقتصادى واتاحة الفرصة للاستفادة من اعلى مستويات التكنولوجيا.. استعدادا لليوم الذى اقترب ونعنى به تنفيذ ارتباطات مصر مع الجات.. وبالفعل عقد مجلس الوزراء امس اجتماعا خاصا لبحث الضوابط التى تحقق حماية الصناعة الوطنية وزيادة حجم الصادرات المصرية للاسواق العالمية.. ومكافحة مخاطر الاغراق.. من خلال قانون متكامل يعرض على مجلس الشعب ويناقشه.

×× وتتمثل الاجراءات الاخرى.. فى خطوات تنظيمية.. ورسوم جمركية تتمشى مع القواعد التى اقرتها اتفاقية الجات.. وادخال نظام شهادات التفتيش والاعتماد من المكاتب الدولية اختصارا للوقت والتكلفة ولمنع ثغرات التهريب.. والانتهاء من اتفاقات التبادل التجارى الحر مع الدول العربية.. ودول المنطقة.. وتشجيع تاسيس شركات تسويقية للاسهام فى ترويج المنتجات المصرية فى اسواق العالم.. وتشكيل مجالس سلعية تجمع بين المنتج والمصدر للربط بين السياسات الانتاجية والتصديرية.. ويبقى فى كل الاحوال ان يتعامل المنتج المصرى مع المستهلك المحلى بثقة والخارجى بتفاؤل وامل .. لان المنافسة هى السبيل للانتاج الجيد طالما تقدم الحكومة الحماية الواقعية للانتاج الذى يستحق ذلك.


Bibliotheca Alexandrina
0280949